النحو القرآني

بين الفرّاء والزّجّاج والزّمخشريّ

دراسة وصفية موازنة لقضية الأثر والتأثر

الأستاذ الدكتور
سعدون بن أحمد بن علي الربعي
أستاذ اللغة والنحو - بقسم اللغة العربية
جامعة بابل


مؤسسة دار الصادق الثقافية
طبع . نشر . توزيع

الرضوان
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

النحو القرآني

بين الفرَّاء والزَّجَّاج والزَّمخشريّ

" دراسة وصفية موازنة لقضية الأثر والتأثّر "

النحو القرآني

بين الفرّاء والزّجّاج والزّمخشريّ

" دراسة وصفية موازنة لقضية الأثر والتأثّر "

الاستاذ الدكتور

سعدون بن أحمد بن علي الرَّبَعِيّ

استاذ اللغة والنحو

بقسم اللغة العربية كلية التربية(صفي الدين الحلي)

جامعة بابل

الطبعة الأولى

2013م – 1434هـ



دار الرضوان للنشر والتوزيع



مؤسسة دار الصادق الثقافية

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2012/6/1991)

الربيعي، سعدون بن أحمد بن علي
النحو القرآني بين الفرَّاء والزَّجَّاج والزَّمخشريّ، سعدون بن أحمد بن علي الربيعي._ عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2012.
(   ) ص
ر. أ: 2012/6/1991

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومة أخرى

الطبعة الأولى
2013م – 1434هـ





دار الرضوان للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية – عمّان – العبدلي
هـاتـف : 1/5/ 79 36 465 6 962+
فـاكـس : 41 36 465 6 962+
e-mail: info@redwanpublisher.com
www.redwanpublisher.com

مؤسسة دار الصادق الثقافية
طبع، نشر، توزيع
الفرع الاول: العراق - الحلة - شارع ابو القاسم - مجمع الزهور
الفرع الثاني: الحلة - شارع ابو القاسم، مقابل مسجد ابن نما
نقال: 009647801233129 / 009647803087758
e-mail: alssadiq@yahoo.com

ISBN: 978-9957-76-117-2

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا
حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا
وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾

[سورة البقرة: 286]

الإهداء

إلى :

اللَّذيْنِ أمرني ربّي ببرِّهما والإحسان إليهما

أبي وأمّي المغفور لهما بإذن الله تعالى .

أُهدي هذا الجهدَ نوراً يسعى بينَ أيديهما

وروحاهما ترفلان في هناء الصَّابرين

وحسنةً في صحفهما تنفعهما يوم الدِّين .

سعدون

الفهرس

الفصل الثالث

أثر معاني القرآن للفرَّاء ، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ، في الشواهد النحوية في الكشَّاف

الفصل الرابع

أثر معاني القرآن للفرَّاء ، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ، في الدرس النحوي في الكشَّاف

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم، وأغدق من الخير وأكرم، وعلّم من البيان ما لم نعلم، وله الشكر على ما سدّد وألهم، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم.

أما بعد :

فمن آلاء الله سبحانه وتعالى التي أسبغها على العرب أن أنزل القرآن الكريم بلغتهم، وجعلها لغة أهل الجنة، فأضحت العربية بذلك سيدة اللغات، وأشرفهن مكانًا، وأحسنهن وضعًا. واختار رسوله المبلغ لقرآنه عربيًا من أشدّ القبائل العربية فصاحةً وبيانًا. قال تعالى :

﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾ (الشعراء 192 – 195). فالقرآن عربي في ألفاظه وعباراته، وفي دلالاته ومعانيه، وفي أساليبه وخطاباته. ومن اجل إبراز أصالة العربية طفق العلماء منذ عهد الصحابة (رضي الله عنهم)، يدرسونها ويضعون القواعد التي تحكمها بصبر وتأمل. فقد سحرتهم لغة التنزيل، فراحوا يتسابقون في إيضاح تلك الأصالة عن طريق تفسيرهم للقرآن الكريم تفسيرًا لغويًا، من خلال مؤلفاتهم في معاني القرآن الكريم وإعرابه، واقتفى الخلف من بعدهم أثرهم في العرض والتفسير والاستدلال.

وموضوع هذه الدراسة، مما يترصد أثر السلف في الخلف، بدراسة تتبعية وصفية موازنة، من خلال دراسة الأثر النحوي لمعاني القرآن للفرَّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج، في الكشّاف للزَّمخشريّ. ذلك الأثر الذي أشار إليه غير واحد من الباحثين، وربما اتُّهِمَ الزَّمخشريّ بالسطو على مؤلفات مَنْ سبقه مِنَ

النحويين، وادعائها لنفسه[1]، فهل كان ما رمي به الزَّمخشريّ صحيحا ؟، وكم كان حجم الأثر، وما نوعه؟، وما الأسباب الكامنة وراء عزوفه عن نسبة ما نقله إلى أصحابه ؟، وكيف تسنى له النقل عمن يختلف معه في المذهب العقيدي ؟ وهل كان له موقف مما ينقل ؟، أسئلة كثيرة كانت الباعث على هذه الدراسة، ويقف خلفها ما هو أهم، ذلك أنَّ البحث يتصل بكتاب الله العزيز، والعمل فيه ميدان كريم، يُتقرَّب به إلى الله تعالى، ولطالما تاقت النفس إلى خدمته بجهد علميّ يبذل فيه، مما قد يجعل الله فيه خيرًا. فعقدت العزم متوكلاً على الله وحده، لأجل دراسة الموضوع وخوض غماره، وأجهدْتُ نفسي لوضع خطة مفصلة لموضوعه، وقد نالت تلك الخطة استحسان أستاذي المشرف، فشرعت بجمع المادة وحصر الأثر، بالتزام منهج دقيق يقضي بدراسة أقوال (الفرَّاء والزَّجَّاج) في كل آية تصدِّيا لتفسيرها في كتابيهما في (معاني القرآن)، وموازنتها بأقوال الزَّمخشريّ في موضع الآية نفسها في (الكشَّاف)، فما وُجِدَ من تطابق بينهما عُدَّ من الأثر، وانتظمته بطاقة خاصّة، حتى استوى البحث في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

أما التمهيد فقد تضمَّن نظرة تعريفية بالعلماء الثلاثة وبمؤلفاتهم، ولم أطل في ذلك لكثرة مَنْ كتب في هذا الجانب قديمًا وحديثًا.

وخصَّصت الفصل الأول بدراسة أثر معاني القرآن للفرَّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج، في منهج الزَّمخشريّ النحوي في الكشَّاف، وجعلته في أربعة مباحث، ضمَّ الأول منها طرائق نقل الزَّمخشريّ عن معاني القرآن للفرَّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج.

---

(1) ينظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية 235،224.

وضمَّ المبحث الثاني دراسة الأثر في المصطلح النحوي. وضمَّ المبحث الثالث دراسة الأثر في أدلة الاحتجاج النحوية. وضمَّ المبحث الرابع دراسة الأثر في مسائل الخلاف النحوي.

وأما الفصل الثاني فقد تضمَّن دراسة أثر الكتابين في النحو القرآني في الكشَّاف وجعلته في ثلاثة مباحث، درست في الأول منها الأثر في الأسماء، وفي الثاني الأثر في الأفعال، وفي الثالث الأثر في الحروف.

وانتظم الفصل الثالث دراسة أثر الكتابين في الشواهد النحوية في الكشَّاف، وجعلته في خمسة مباحث، ضم الأول منها دراسة الأثر من الآيات القرآنية. وضم الثاني دراسة الأثر من القراءات القرآنية. وضم الثالث دراسة الأثر من الحديث الشريف. وضم الرابع دراسة الأثر من الشواهد الشعرية. وضم الخامس دراسة الأثر من النصوص النثرية.

وخصصت الفصل الرابع بدراسة أثر الكتابين في الدرس النحوي في الكشَّاف وجعلته في خمسة مباحث، درست في الأول منها أثر الكتابين في تعدُّد الأوجه الإعرابية في الكشَّاف. وفي الثاني أثر الكتابين في ارتباط التوجيه النحوي بالمعنى في الكشَّاف. وفي الثالث أثر الكتابين في ارتباط الحكم الشرعي بالتوجيه النحوي في الكشَّاف. وفي الرابع أثر الكتابين في بيان أساليب التعبير اللغوي في الآيات القرآنية في الكشَّاف. وفي الخامس أثر الكتابين في الاحتفال بتفاصيل طائفة من الموضوعات النحوية في الكشَّاف.

أما الخاتمة فأودعتها ذكر أهم فوائد البحث ونتائجه.

وأما مصادر البحث ومراجعه، فتقف كتب معاني القرآن للفرَّاء ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج والكشَّاف للزَّمخشريّ في مقدمتها فهي الأساس الذي تستند إليه هذه الدراسة.

وأما المصادر الأخرى فيمكن تصنيفها أصنافًا ثلاثة : (الأول) : كتب التراجم والسير والطبقات والمعجمات. (الثاني) : كتب النحو قديمها وحديثها. (الثالث) : كتب تفاسير القرآن ومعانيه وإعرابه وقراءاته.

وأما منهج البحث فيتلخص بالنقاط الآتية :

(1) تتبعْتُ أثر كتابي معاني القرآن للفرَّاء والزَّجَّاج عند الزَّمخشريّ في الكشَّاف، بدراسة وصفية موازنة بين الكتب الثلاثة. وليست من مهمة البحث تتبع آراء الفرَّاء نفسه، أو آراء الزَّجَّاج نفسه، فهي مهمة من اضطلع بدراسة هاتين الشخصيتين في دراسة مستقلة.

(2) أثبتُّ الآيات القرآنية الكريمة ممّا يدخل في الأثر كما هي في رسم المصحف الشريف على ما يوافق رواية حفص عن عاصم.

(3) التزمْتُ منهجًا موحدًا في تخريج الآيات القرآنية، عمدْتُ فيه إلى تخريج الآية في المتن بعد وضعها بين قوسين مزهرتين إن كانت الأساس الذي تدور حوله المسألة. أما الآيات التي جيء بها للاستشهاد أو التمثيل فالإحالة عليها في الهوامش مسبوقة بلفظة (سورة).

(4) في تخريج الآيات ذكرت اسم السورة التي تنتظم كل آية مجردا من لفظة (سورة) إلا في السور الآتية: (سورة البقرة، سورة الفيل، سورة محمدﷺ، سورة ق، سورة ص).

(5) اقتضت ضرورة البحث تكرار عدد من الآيات القرآنية في غير موضع من هذه الدراسة، لاشتمال تفسير الآية الواحدة على أكثر من أثر واحد.

(6) آثرت اختصار أسماء المصادر المطوَّلة، من مثل : المختصر لابن خالويه، والمحتسب لابن جنّي، والكشف لمكي القيسيّ، والكشَّاف للزَّمخشريّ، وما شاكلها.

(7) أصلحْتُ الخلل في المتون بوضع التصويبات بين معقوفتين [ ] وأشرْتُ إلى

ذلك في الهوامش. كما زدْتُ عبارات التبجيل لله جل وعلا ولرسوله الكريم ﷺ ولصحابته رضي الله عنهم بوضعها بين مثل تينك القوسين.

(8) رتبْتُ ذكر الأعلام والأسماء التي تنسب إليهم الآراء بحسب سنوات وفياتهم.

(9) عندما يكون حجم الأثر في مسألة ما كبيرًا التزمْتُ ذكر أمثلة منه في المتن والإحالة إلى نظائره في الهوامش بعبارة (ينظر على سبيل التمثيل).

وأخيرًا ... أرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ فيما عزمْتُ عليه، وحسبي أنَّها خلاصة جهد جهيد، وحصيلة عناء طويل، فإنْ أصبْتُ فذلك من فضل الله تعالى وكرمه، وإنْ كانت الأخرى فعذري أنَّ هذا مبلغ علمي وقصارى جهدي ولا يكلّف الله نفسا إلا وسعها.

والحمد لله رب العالمين أولاً وأخيرًا.

التمهيد

نظرة تعريفية بالكتب الثلاثة وبمؤلفيها:

يعد كتاب (معاني القرآن) للفرَّاء (ت 207 هـ)، وكتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزَّجَّاج (ت 311 هـ)، من الموارد الأساسية التي اعتمد عليها الزَّمخشريّ (ت 538 هـ)، في تفسيره (الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل).

وقبل البدء في دراسة أثرهما النحوي في (الكشَّاف)، لابد لي من أن أُعرِّف بالكتب الثلاثة ومؤلفيها، على أنَّ ما سأذكره في هذا التمهيد ليس بجديد، فقد سبقني إليه باحثون كثيرون، لذلك رأيت الاكتفاء بنظرة تعريفية بالكتب الثلاثة ومؤلفيها.

أولاً – الفرَّاء ومعانيه

أ- ما يتعلق بالمؤلِّف (الفرَّاء)[1].

1. اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بـ(الفرَّاء)، الديلمي الكوفي. مولى بني اسلم من بني أسد، وقيل: مولى بني منقر من تميم، و(الديلم): إقليم في بلاد فارس، وبهذا يعد الفرَّاء فارسي الأصل[2].

---

(1) لعل ما كتبه الدكتور احمد مكي الأنصاري عن حياة الفرَّاء اكثر شمولاً في توضيح الجوانب التي ستكون مدار البحث في هذا الحيز من التمهيد. ينظر كتابه: أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 15-169.

(2) ينظر: الفهرست 73، ووفيات الأعيان 176/6، مقدمة محققي كتاب (معاني القرآن) للفرَّاء 7-8، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 31-35.

لُقِّبَ (بالفرَّاء) لواحد من ثلاثة[1]: الاشتغال بخياطة الفِرَاء أو بيعها، أو قطعه الخصوم بالمسائل التي يعنت بها، من قولهم: (قد فرى) إذا قطع. وقيل: (كان يفري الكلام) أي: يحسن تقطيعه وتفصيله، أو انحدار لقب (الفرَّاء) إليه من جده الأول.

2. مولده ونشأته:

ولد أبو زكريا الفرَّاء في الكوفة سنة (144 هـ) على الأرجح[2]، يوم كانت الكوفة مهداً للعلم ومأوى للعلماء. ويبدو أن نشأته الأولى كانت بها، وما أن كبر عوده ونما حتى ظهرت أمارات نبوغه، وبدا نضجه، فتصدر أقرانه ونال الحظوة من لدن شيوخه، مما حدا بشيخه الرؤاسي (ت 190 هـ)، أن يستحثه على التوجه صوب بغداد، لالتماس الشهرة والمال، قائلاً له: ((قد خرج الكسائي إلى بغداد وأنت أميز منه))[3] ففعل، واستقر في بغداد معظم أيام حياته، غير انه رحل في طلب العلم غير مرة، يؤكد ذلك تلمذته على يونس بن حبيب البصري (ت 182 هـ)، وروايته عن الأعراب وهو بطريق مكة وهو ما نص عليه الفرَّاء نفسه، عند تبيينه معنى لفظة (كسفاً) الواردة في الآية الكريمة ﴿ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا ﴾ (الإسراء/ 92)، قال الفرَّاء: ((سمعت أعرابياً يقول لبزّاز ونحن بطريق مكة: "اعطني كسفة" أي: قطعة))[4].

3. شيوخه وتلاميذه:

تلمذ الفرَّاء لشيوخ كثر، حفلت الكوفة بهم في فروع العلم المعروفة آنذاك، منهم قيس بن الربيع (ت 165 هـ)، ومندل بن علي (ت 167 هـ)، وأبو

---

(1) ينظر: وفيات الأعيان 176/6، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 29-34، ومقدمة محقق كتاب (معاني القرآن) للفرَّاء 1/7-8.

(2) ينظر: تاريخ بغداد 155/14، ونزهة الألباء 137، ومعجم الأدباء 13/20.

(3) نزهة الألباء 65، وينظر: أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 50.

(4) معاني القرآن، للفرَّاء 131/2.

الأحوص سلام بن سليم (ت 171 هـ)، وأبو جعفر الرؤاسي (ت190هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ)، فضلاً عن أخذه العلم عن يونس بن حبيب البصري، وعن فصحاء الأعراب، كأبي الجراح، وأبي ثروان، وأبي زياد الكلابي، وغيرهم[1].

أما ابرز تلاميذ الفرَّاء فهم: سلمة بن عاصم (ت 271 هـ)، ومحمد بن الجهم السمري (ت 277 هـ)، وهما راويا كتابه (معاني القرآن) – موضوع البحث – وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224 هـ)، وأبو جعفر محمد بن قادم (ت 251 هـ)، وعمر بن بكير، وآخرون[2].

4. ثقافته:

يعد الفرَّاء أبْرَعَ الكوفيين في النحو واللغة، وكان إمامهم في النحو بعد الكسائي، وقد تبوَّأ هذه المنزلة الرفيعة بفضل ثقافته الواسعة، ولعل في كلمة (ثمامة بن الأشرس)[3]. خير دليل مفصح عن ثقافة الفرَّاء، قال ثمامة: ((جلست إليه ففاتشته عن اللغة فوجدته بحرًا، ففاتشته عن النحو فوجدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته رجلاً فقيهًا، عارفًا باختلاف القوم، وبالنجوم ماهرًا، وبالطب خبيرًا وبأيام العرب وأخبارها، وأشعارها حاذقًا))[4].

---

(1) ينظر: تاريخ بغداد 149/14، 152، 381، ومعجم الأدباء 7/17، والمزهر 410/2 ومقدمة محققي كتاب (معاني القرآن) للفرَّاء 8-15، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 124-126.

(2) ينظر: الفهرست 73، 74، 78، 79، 119، 253، وتاريخ بغداد 150/14، ومعجم الأدباء 109/18 وأنباه الرواة 88/3، ومقدمة محققي كتاب (معاني القرآن) للفرَّاء 8-15، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 137-146.

(3) هو (أبو بشر بن ثمامة بن أشرس النميري) من بني نمير صليبة، تنظر ترجمته في: الفهرست 207-208.

(4) وفيات الأعيان 176/6-182.

أما منابع هذه الثقافة فمن أبرزها: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الفصحاء، شعره ونثره، على أن الفرَّاء قد تخصص بعلوم العربية من لغة ونحو، على الرغم من إفادته من ألوان الثقافات المتعددة، وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: ((وكان يقال: (النحو الفرَّاء) و(الفرَّاء أمير المؤمنين في النحو)))[1].

5. **عقيدته:**

أجمل الدكتور أحمد مكي الأنصاري آراء الباحثين، القدماء والمحدثين، في عقيدة الفرَّاء، وجعلها في ثلاثة آراء رئيسة [2].

أما (الأول) فينص صراحة على أنّه من أهل السنة، ويسكت عمّا عَدَاه. وأما (الرأي الثاني) فينص صراحة على أنّه كان يميل إلى الاعتزال، وحب الكلام، ويسلك مذاهب الفلاسفة. وليس في هذا الرأي ما ينافي كونه من أهل السنة، وعليه الجم الغفير من الباحثين. وأما (الرأي الثالث) فينفي عنه الاعتزال نفياً صريحاً، وينص على تشيُّعِه.

وقد رجَّح الدكتور الأنصاري الرأي الثاني، قائلاً: ((إنّ اقرب الأقوال إلى الصحة هو القول الوسط، إذ إنّه يتفق مع الخط الرئيس لشخصية الفرَّاء، وهو التحرر الفكري الذي يرتكز على أساس من السلفية الصالحة، فقد عرفناه (نسيج وحده)، يؤمن بعقله، ولا يتقيد بمذهب دون الآخر، و[منْ ثمَّ][3] لا يتعصب له، بل يدين بمذهب الاعتدال بين المتطرفين من هؤلاء وأولئك، ويتخير احسن ما في المذاهب، ممّا يتفق مع طبيعته المتدينة الورعة، وعقليته الناضجة الواعية))[4].

---

(1) تاريخ بغداد 152/14.

(2) ينظر: كتابه (أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة) 72-73.

(3) في الأصل: (وبالتالي)، وما أثبته اسلم.

(4) أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 73.

6. وفاته:

كانت وفاة الفرَّاء في طريق عودته من مكة سنة (207 هـ)[1].

7. مصنفاته:

ترك لنا الفرَّاء مجموعة من التآليف في مختلف علوم العربية، تفصح عن علمه الغزير، وتدلل على شخصيته المتميزة، يأتي في مقدمتها، كتاب (معاني القرآن)، وقد أورد له محققا كتابه (معاني القرآن) المؤلفات الآتية:

1- كتاب (آلة الكاتب): وهو كتاب مفقود، ذكره ابن النديم، وياقوت الحموي، وابن خلكان[2].

2- كتاب (الأيام والليالي): وهو كتاب مطبوع بالمطبعة الأميرية في القاهرة، بتحقيق: إبراهيم الأبياري سنة 1956 م.

3- كتاب (البهاء) أو (البهي): ذكر ابن خلكان انه أصل كتاب (الفصيح) لأبي العباس ثعلب(ت291 هـ)[3].

4- كتاب (الجمع والتثنية في القرآن): وهو كتاب مفقود، نقل عنه الأزهري في التهذيب، وذكره ابن النديم وياقوت الحموي والسيوطي[4].

5- كتاب (الحدود): هو كتاب مفقود، ذكره ابن النديم والخطيب البغدادي وياقوت الحموي وابن خلكان[5].

---

(1) ينظر: الفهرست 73، وتاريخ بغداد 155/14، ومعجم الأدباء 13/20.

(2) ينظر: الفهرست 73، ومعجم الأدباء 14/20، ووفيات الأعيان 181/6.

(3) ينظر: وفيات الأعيان 181/6.

(4) ينظر: تهذيب اللغة (قس) 8 /260، والفهرست 73، ومعجم الأدباء 14/20 وبغية الوعاة414.

(5) ينظر: الفهرست 74 وتاريخ بغداد 149/14، ومعجم الأدباء 12/20، ووفيات الأعيان 181/6.

6- كتاب (حروف المعجم) هو كتاب مفقود، نقل عنه ابن رشيق القيرواني في (العمدة) في مبحث القافية[1].

7- كتاب (الفاخر في الأمثال):هو كتاب مفقود، أخطأ بروكلمان القول بوجود نسخة منه في (مكتبة الفاتح) في استامبول، إذ أثبت الدكتور الأنصاري أنَّ تلك النسخة ترجع إلى كتاب(الفاخر) للمفَضّل بن سلمة (ت291هـ)، وليست لأبي زكريا الفرَّاء، ومِنْ ثَمَّ فإنَّ الكتاب ما يزال مفقودًا [2].

8- كتاب (فعل وأفعل)، وهو كتاب مفقود، ذكره ابن النديم وياقوت الحموي والسيوطي[3].

9- كتاب (لغات القرآن) أو (اللغات): وهو كتاب مفقود، ذكره ابن النديم وياقوت الحموي والسيوطي [4].

10- كتاب (المذكر والمؤنث): هو كتاب مطبوع، ضمن مجموعة لغوية، بتحقيق مصطفى السقا، المطبعة العلمية، حلب 1345هـ.

11- كتاب (المشكل الصغير): هو كتاب مفقود، ذكره ياقوت الحموي[5].

12- كتاب (المشكل الكبير): هو كتاب مفقود، ذكره ياقوت الحموي[6].

13- كتاب (المصادر في القرآن): وهو كتاب مفقود، ذكره ابن النديم وياقوت الحموي والسيوطي[7].

---

(1) ينظر: العمدة 100/1، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 187.

(2) ينظر: الفهرست 73، وتاريخ الأدب العربي، لبروكلمان 178/1، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 88، 194.

(3) ينظر: الفهرست 74، ومعجم الأدباء 14/20، وبغية الوعاة 411.

(4) ينظر: الفهرست 73، ومعجم الأدباء 14/20، وبغية الوعاة 411، والمزهر96/1.

(5) ينظر: معجم الأدباء 14/20.

(6) ينظر: الفهرست 73، ومعجم الأدباء 14/20.

(7) ينظر: الفهرست 73، ومعجم الأدباء 14/20، وبغية الوعاة 411.

14- كتاب (المقصور والممدود): وهو كتاب مخطوط. نسخته الوحيدة في (بروسة – مكتبة اولوجامع) بتركيا[1].

15- كتاب (النوادر): وهو كتاب مفقود، ذكره ابن النديم وياقوت الحموي والسيوطي[2].

16- كتاب (الوقف والابتداء): وهو كتاب مفقود، ذكره ابن النديم وياقوت الحموي[3].

وزاد الدكتور احمد مكي الأنصاري العدد إلى ستة وعشرين مؤلفاً، بعد تمحيص دقيق لكتب الطبقات والسِّيَر والتَّراجم، التي ذكرت الفرَّاء وآثاره، وما زاده الآتي:

1- كتاب (اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف): وهو كتاب مفقود ذكره ياقوت الحموي[4].

2- كتاب (التحويل): وهو كتاب مفقود، عثر الدكتور الأنصاري على اسمه في مرثية محمد بن الجهم لشيخه الفرَّاء، التي أودعها كثيرًا من أسماء مؤلفاته، وقد أثبتها البغدادي في تاريخه[5].

3- كتاب (التصريف): وهو كتاب مفقود، عثر على اسمه الدكتور الأنصاري في مرثية محمد بن الجهم لشيخه الفرَّاء، فضلاً عن عثوره على نص منه في خزانة البغدادي[6].

---

(1) ينظر: الفهرست 73، وتاريخ الأدب العربي، لبروكلمان 178/1، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 251، 267.

(2) ينظر: الفهرست 73، ومعجم الأدباء 14/20، وبغية الوعاة 411.

(3) ينظر: الفهرست 73، ومعجم الأدباء 14/20.

(4) ينظر: معجم الأدباء 13/20، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 171.

(5) ينظر: تاريخ بغداد 354/14، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 174.

(6) ينظر: خزانة الأدب 329/4، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 175.

4- كتاب (الجمع واللغات): وهو كتاب مفقود، ذكره الفرَّاء نفسه في كتابه (المذكر والمؤنث)[1].

5- كتاب (الكتاب الكبير في النحو): وهو كتاب مفقود، ذكره الأزهري (ت 370 هـ) في تهذيبه[2].

6- كتاب(ما تلحن فيه العامة): هو كتاب مفقود ذكره السيوطي متصلاً بكتاب (البهاء)، وعدَّه الزركلي مستقلاً [3].

7- كتاب (ملازم):وهو كتاب مفقود، ذكره الخطيب البغدادي وياقوت الحموي[4].

8- كتاب (الهاء): وهو كتاب مفقود، ذكره السيوطي[5].

9- كتاب (الواو): وهو كتاب مفقود، ذكره ياقوت الحموي[6].

10- كتاب (يافع ويافعة): وهو كتاب مفقود، ذكره الخطيب البغدادي وياقوت الحموي[7].

11- كتاب (الجزاء): وهو كتاب مفقود، صرَّح بالنقل عنه الأزهري[8].

---

(1) ينظر: المذكر والمؤنث، للفرَّاء 30، منشور ضمن مجموعة لغوية، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 175-176.

(2) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري 18/1، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 196.

(3) ينظر: بغية الوعاة 411، والأعلام، للزركلي 1147/3، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 197

(4) ينظر: تاريخ بغداد 53/14 ومعجم الأدباء 14/20، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة200.

(5) ينظر: بغية الوعاة 173(ترجمة ثعلب)، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة202.

(6) ينظر: معجم الأدباء 14/20، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 201.

(7) ينظر: تاريخ بغداد 53/14، ومعجم الأدباء 14/20، وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 204.

(8) ينظر: التهذيب (متى) 345/14. أمدَّني بهذه المعلومة الدكتور عبد الرسول سلمان الزيدي.

ب- ما يتعلق بالمؤلَّف (معاني القرآن).

1. التسمية:

(معاني القرآن) هو الاسم المشهور لكتاب الفرَّاء، وجاء في رواية (محمد بن الجهم) قوله: ((وحدثنا الفرَّاء، قال: تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه))[1].

2. سبب تأليف الكتاب:

يروى أنَّ سبب تأليف الكتاب يرجع إلى أنَّ (عمر بن بُكَيْر)[2] أحد أصحاب الفرَّاء كتب إليه: ((إنَّ الأمير الحسن بن سهل ربما سألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن، فلا يحضرني فيه جواب. فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً أو تجعل في ذلك كتاباً أرجع إليه، فعلت))[3]، فلبَّى الفرَّاء ما رغب فيه ابن بكير، فكان هذا الكتاب.

3. زمن تأليف الكتاب:

أغنانا راوية كتاب المعاني (محمد بن الجهم) مؤونة البحث عن زمن تأليف الفرَّاء لمعانيه، فقال في صدر الكتاب: ((هذا كتاب فيه معاني القرآن، أملاه علينا أبو زكريا يحيي بن زياد الفرَّاء – يرحمه الله – عن حفظه من غير نسخة، في مجالسه، أول النهار من أيام الثلاثاوات، والجُمَع، في شهر رمضان، وما بعده، سنة اثنتين، وفي شهور سنة ثلاث، وشهور من سنة أربع ومائتين))[4].

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 1/1.

(2) صاحب الحسن بن سهل، كان إخبارياً، راوية، نسابة. ينظر: الفهرست 119-120.

(3) الفهرست 73.

(4) معاني القرآن، للفرَّاء 1/1.

4. أهمية الكتاب:

تتجلى أهمية الكتاب في دراسته القرآن الكريم دراسة لغوية وتركيبية، وعنايته بأساليبه في التعبير، وما يتعلق بها من نظم الكلام وتأليفه، فضلاً عن إيراده القراءات القرآنية، وتبيين وجوهها الإعرابية، والاحتجاج لها بالكلام العربي الموثوق بفصاحته، شعره ونثره، علاوة على احتوائه المصطلحات المبتكرة التي اصطنعها الفرَّاء، واخذ بها الكوفيون من بعده. وإنَّ تأليفه يمثل مرحلة النضج في تآليف الفرَّاء المتمثلة بالاستقرار الفكري والعاطفي، إذ أودعه جميع معارفه، فهو اقرب ما يكون إلى موسوعة معارف الفرَّاء[1]. وقد اصبح عمدة الدراسات النحوية واللغوية والقرآنية التي خلفته، ومنها تفسير الكشَّاف للزَّمخشريّ.

5. تاريخ تحقيق الكتاب وطباعته:

شرعت دار الكتب المصرية بطباعته، فأخرجت الجزء الأول منه سنة 1955 م بتحقيق الأستاذين الجليلين: محمد علي النجار، واحمد يوسف نجاتي. أما الجزء الثاني فقد حققه الأستاذ محمد علي النجار سنة 1966. وأما الجزء الثالث فقد حققه الأستاذان: الدكتور عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف، 1973 م وهي الطبعة المعتمدة في هذا البحث.

6. كتاب (معاني القرآن) للفرَّاء في الدراسات المعاصرة:

أ- أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة، كتاب للدكتور احمد مكي الأنصاري، مطبوع، القاهرة، 1964 م.

ب- بين الفرَّاء والزَّجَّاج في معاني القرآن، موازنة في أصول القراءة، بحث للدكتور محمد صالح التكريتي، منشور في مجلة الأستاذ، العدد 5 لعام 1990 م.

---

(1) ينظر: أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 287.

ت- المصطلح النحوي عند الفرَّاء في (معاني القرآن)، رسالة ماجستير، حسن اسعد محمد، آداب الموصل 1991 م.

ث- الشاهد القرآني بين كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفرَّاء، رسالة ماجستير، نايف شلال كاظم، كلية التربية (ابن رشد) بغداد 2000 م.

ج- أسلوب الاستفهام في (معاني القرآن)، للفرَّاء، بحث للدكتور قيس إسماعيل الأوسي، منشور في مجلة الأستاذ، العدد 25 لعام 2001 م.

ح- المجاز في (معاني القرآن)، للفرَّاء، بحث للدكتور قيس إسماعيل الأوسيّ، منشور في مجلة الأستاذ، العدد 26 لعام 2001 م.

خ- التشريع اللغوي في معاني القرآن للفرّاء، د.رحيم جبر أحمد، دار بحار الأنوار للطباعة والنشر، حلة 2007.

ثانياً: الزَّجَّاج ومعانيه

أ. ما يتعلق بالمؤلِّف (الزَّجَّاج)[1].

1. اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزَّجَّاج النحوي. لقب بـ(الزَّجَّاج) لأنه احترف الزَّجاجة في شبابه ونُسِبَ إليها[2].

---

(1) لعل ما كتبه الدكتور محمد صالح التكريتي عن حياة الزَّجَّاج، وآثاره، ومذهبه في النحو، اكثر شمولاً في توضيح الجوانب التي سيكون الكلام عليها في هذا الحيز من التمهيد. ينظر كتابه: الزَّجَّاج حياته وآثاره ومذهبه في النحو: 11-58، وبحثه: الزَّجَّاج النحوي في تخليط المؤرخين، وبحثه: بين الفرَّاء والزَّجَّاج في معاني القرآن.

(2) ينظر: مراتب النحويين 135، وأخبار النحويين البصريين 80-81، وتهذيب اللغة 27/1، وطبقات النحويين واللغويين 121-122، 139، والفهرست 66، وتاريخ بغداد 89/6-93، 405-406، ونزهة الألباء 147-149، ومعجم الأدباء 130/1-151، واللباب في تهذيب الأنساب 497/1، ووفيات الأعيان 49/1-50، ومفتاح السعادة 154/1-155، والأعلام 33/1.

2. مولده ونشأته:

ولد أبو إسحاق الزَّجَّاج في بغداد سنة (231 هـ) على الأرجح، ونشأ بها، في منزل يقع في جانبها الغربي، في الموضع المعروف بـ(الدويرة)[1]، ويكتنف الغموض أخبار طفولته وأسرته، إذ لم تفصح الكتب التي ترجمت له عن هذه النشأة شيئاً مما يرجح كونه مغمور العائلة، خامل النشأة ؛ فما تيسر من أخباره أنَّه شاب يتخذ من خرط الزَّجاج حرفة له يتقوَّت منها، فضلاً عن دراسته علوم العربية على شيخ النحويين الكوفيين أبي العباس ثعلب (ت 291 ه)، مما يبرهن على حبه العلم، ودأبه في تحصيله مهما كلَّف من عناء[2].

3. شيوخه وتلاميذه[3]:

تلمذ الزَّجَّاج لشيوخ بارزين، اخذ عنهم علوم العربية من نحو، ولغة، وقراءات، وحديث، وفقه، وتفسير، وكان أبرزهم شيخ النحويين الكوفيين أبو العباس احمد بن يحيى، الملقب بـ(ثعلب)، وشيخ النحويين البصريين أبو العباس محمد بن يزيد الملقب بـ(المبرد) (ت 285 هـ)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي (ت 282 هـ)، وعبد الله بن احمد بن حنبل (ت290 هـ).

أما تلاميذ الزَّجَّاج فهم كثر، منهم:

أ- أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السرّاج البغدادي النحوي (ت316هـ).

ب- أبو العباس احمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي التميمي المصري (ت332 هـ).

---

(1) ينظر: معجم الأدباء 148/1.

(2) ينظر: طبقات النحويين واللغويين 129، واللباب في تهذيب الأنساب 497/1، ومرآة الجنان 262/2، والزَّجَّاج حياته آثاره ومذهبه في النحو 36-43، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف (مقدمة المحقق) 16-21، والظواهر اللغوية في معاني القرآن وإعرابه 5-6، والدراسات النحوية في معاني القرآن وإعرابه 4-5.

(3) المصادر السابقة نفسها.

ت- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي (ت 337 هـ).

ث- أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338 هـ).

ج- أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل، المعروف بـ(مبرمان) النحوي (ت 345 هـ).

ح- أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون البغدادي، المعروف بـ(القالي) (ت 356 هـ).

خ- أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي (ت 370 هـ).

د- أبو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377 هـ).

ذ- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ) – وآخرون.

4. ثقافته:

اتسمت ثقافة الزَّجَّاج بتنوعها، وتعدد مصادرها، تبعاً لازدهار الحركة الأدبية في عصره، فشملت النحو، واللغة، والقراءات، والحديث، والفقه، والتفسير، والعروض، والقوافي، والنوادر، والأنواء، وغيرها، فضلاً عن ((أنَّ علم البصريين والكوفيين قد انتهى إليه))(1).

على أن تلك الثقافة الواسعة بوَّأته مكانة علمية متميزة، ومنزلة اجتماعية رفيعة، وشهرة عظيمة، تجلَّت في اختياره مؤدِّباً لأولاد الوزراء، ومِنْ ثَمَّ تولِّيه رئاسة النحو البصري من بعد وفاة شيخه المبرِّد(2).

5. عقيدته:

أفصح الزَّجَّاج في غير موضع من كتابه (معاني القرآن وإعرابه) عن قوة إيمانه، وثبات عقيدته السُّنِّيَّة، واستعداده للدفاع عن الإسلام، وعرض لكثير من

---

(1) الزَّجَّاج حياته وآثاره ومذهبه في النحو 43.

(2) ينظر: أخبار النحويين البصريين 8.

المسائل الفقهية التي اختلف فيها الفقهاء، وبيَّنَ آراءَهُم فيها، غير أنَّهُ رَجَّح مذهب الإمام (مالك) واحتجَّ له [1].

وفي الثلث الأخير من حياته آثر مذهب الإمام احمد بن حنبل وروى عنه من كتابه (التفسير) الشيء الكثير، قال الزَّجَّاج: (وكذلك أكثر ما رويت في هذا الكتاب من التفسير، فهو من كتاب (التفسير) عن أحمد بن حنبل))[2]. وروي أنَّ آخر ما قاله الزَّجَّاج وهو على فراش الموت: ((اللهُمَّ احْشُرْني على مذهب أحمد بن حنبل))[3].

ومن آراء العلماء القدامى في ورعه، ما قاله الخطيب البغدادي: ((كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، وله مصنفات حسان في الأدب))[4].

6. **وفاته:**

رجّح أكثر أصحاب التراجم أن وفاة الزَّجَّاج كانت سنة (311هـ) عن عمر ناهز الثمانين عاماً[5].

7. **مصنفاته:**

ترك لنا الزَّجَّاج مكتبة عامرة من التآليف، في مختلف علوم العربية، تُعَدُّ شاهداً حياً على غزارة علمه، وسعة معرفته، لعل من أبرزها ما يأتي:

1-معاني القرآن وإعرابه، وهو كتاب مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 5/2، 15-27، 60.

(2) معاني القرآن وإعرابه 166/4.

(3) معجم الأدباء 130/1، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج (مقدمة المحقق) 8/1.

(4) تاريخ بغداد 89/6، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف (مقدمة المحقق)15.

(5) ينظر: الأنساب 170/1، ونزهة الالباء149، والمنتظم 180/6، واللباب في تهذيب الأنساب 497/1، والبداية والنهاية 148/11 وبغية الوعاة 413/1.

شلبي، القاهرة 1972م.

2-الإبانة والتفهيم عن معنى (بسم الله الرحمن الرحيم) هو كتاب مطبوع بتحقيق محمد السيد علي بلاسي ط1، الزقازيق 1420هـ-1999م.

3- الاشتقاق: وهو كتاب مفقود، ذكره ابن النديم، والأنباري، وياقوت الحموي، وابن خلكان[1].

4-الأضداد: ذكره الزَّجَّاج في كتابه (معاني القرآن، وإعرابه) [2]، هو من آثاره المفقودة.

5- الأمالي: وهو من آثاره المفقودة، ذكره مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، والسيوطي[3].

6- الأنواء: وهو من آثاره المفقودة، ذكره أبو بكر الزبيدي، وابن النديم، وابن خلكان، ونقل عنه عبد القادر البغدادي في خزانته في موضعين [4].

7- تفسير أسماء الله الحسنى: وهو كتاب مطبوع بتحقيق احمد يوسف الدقاق، دمشق 1975م.

8- حروف المعاني: وهو كتاب مفقود، لم يذكره أصحاب التراجم والسير والطبقات، وذكره بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي)[1].

9- خلق الإنسان: وهو كتاب مطبوع، بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي،

---

(1) ينظر الفهرست 66، ونزهة الألباء 147، ومعجم الأدباء 1/150، ووفيات الأعيان 1/50.

(2) 4/160.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن 1/67، والمزهر 1/409.

(4) ينظر: طبقات النحويين واللغويين 141، والفهرست 66، ووفيات الأعيان 1/50، وخزانة الأدب 1/11، 369.

(1) 2/ 173.

ضمن كتاب (رسائل في اللغة)، بغداد 1964.

10- خلق الفرس: وهو من آثاره المفقودة، ذكره ابن النديم، والأنباري، وياقوت الحموي، والسيوطي، وابن العماد[2].

11- الرَّدُّ على ثعلب في الفصيح: وهو أثر مطبوع، ضمن كتاب (الرَّدّ على الزَّجَّاج في مسائل أخذها على ثعلب) لأبي منصور الجواليقي بتحقيق الدكتور عبد المنعم احمد صالح، وصبيح حمود الشاتي، السليمانية 1979.

12- (الشجرة) أو (كتاب التقريب): وهو من آثاره المفقودة، التي لم يذكرها أصحاب التراجم والسير والطبقات، غير أن ابن هشام صرح باسمه، ونقل عنه في كتابه (مغني اللبيب)[3].

13- شرح أبيات سيبويه: وهو من آثاره المفقودة، ذكره ابن النديم، وياقوت الحموي، والسيوطي، وبروكلمان[4].

14- كتابا (العروض) و (القوافي): وهما من آثار الزَّجَّاج المفقودة، ذكرهما ابن النديم، وذكر ابن سيدة (ت 458 هـ) في مخصصه بعضاً من آراء الزَّجَّاج فيهما، وذكرهما أيضاً ياقوت الحموي، والسيوطي[5].

15- الفرق: وهو من آثاره المفقودة، ذكره ابن النديم، والأنباري، وياقوت الحموي، وطاش كبري زاده[1].

---

(2) ينظر: الفهرست 6، ونزهة الألباء 147، ومعجم الأدباء 151/1، وبغية الوعاة 413/1، وشذرات الذهب 259/2.

(3) 1/ 109 (حرف الجيم، مادة (جلل)).

(4) ينظر: الفهرست 66، ومعجم الأدباء 150/1، وبغية الوعاة 413/1، وتاريخ الأدب العربي 172/2.

(5) ينظر الفهرست 66، والمخصَّص 17 /56 ، ومعجم الأدباء 150/1، وبغية الوعاة 413/1.

(1) ينظر الفهرست 66، ونزهة الألباء 147 وقد جاء فيه باسم (الفرق بين المذكر والمؤنث)، معجم الأدباء 150/1، ومفتاح السعادة 164/1.

16- فعلت وأفعلت: وهو كتاب مطبوع ثلاث طبعات، (الاولى): ضمن كتاب (الطرف الأدبية)، القاهرة سنة 1325هـ، نشر محمد أمين الخانجي، و(الثانية): ضمن كتاب (فصيح الثعلب) والشروح التي عليه، مصر سنة 1368 هـ ، نشر محمد عبد المنعم خفاجي، و(الثالثة): بتحقيق: الدكتور ماجد حسن الذهبي، بيروت، سنة 1984م.

17- ما فسره من جامع المنطق: وهو من آثاره المفقودة، ذكره ابن النديم، والأنباري، وياقوت الحموي [2].

18- ما ينصرف وما لا ينصرف: وهو كتاب مطبوع، بتحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، القاهرة 1971م.

19- المثلث: وهو كتاب مطبوع، بتحقيق الدكتور محمد بن سليمان العابد، السعودية د.ت.

20- مختصر النحو: وهو من آثاره المفقودة، ذكره ابن النديم، والأنباري، وياقوت الحموي[3].

21- المقصور والممدود: وهو من آثاره المفقودة، ذكره إسماعيل باشا البغدادي[4].

22- النوادر: وهو من آثاره المفقودة، ذكره ابن النديم، والأنباري، وياقوت الحموي[5].

23- الوقف والابتداء: وهو من آثاره المفقودة، ذكره إسماعيل باشا البغدادي[1].

(2) ينظر: الفهرست 66، ونزهة الألباء 147، ومعجم الأدباء 150/1.

(3) ينظر: الفهرست 66 ونزهت الألباء 147، ومعجم الأدباء 1/ 150.

(4) ينظر: هدية العارفين 5/1.

(5) ينظر: الفهرست 6، ونزهة الألباء 147، ومعجم الأدباء 150/1.

(1) ينظر: هدية العارفين 5/1.

ب. ما يتعلق بالمؤلَّف (معاني القرآن وإعرابه).

1. التسمية:

(معاني القرآن وإعرابه) وهو الاسم المشهور لكتاب الزَّجَّاج، وله تسمية أخرى، وردت في مقدمته، إذ قال الزَّجَّاج: ((هذا مختصر في إعراب القرآن ومعانيه))[2] فقدم الإعراب على المعاني.

2. سبب تأليف الكتاب:

قال محقق الكتاب الدكتور عبد الجليل عبده شلبي: ((ولم تذكر رواية للكتاب ولا سبب لتأليفه، ولعله فعل ذلك قربة إلى الله تعالى، أو إجابة لرغبة بعض تلاميذه))[3].

3. زمن تأليف الكتاب:

ذكر ياقوت الحموي أن الزَّجَّاج ((بدأ إملاء المعاني في صفر سنة 285هـ، وأتمه في ربيع الأول سنة 301هـ))[4] وبهذا يكون الزَّجَّاج قد استغرق في تأليف هذا الكتاب نحو ستة عشر عاماً.

4. أهمية الكتاب:

تتجلى أهمية الكتاب في كونه موسوعة علمية ضخمة، إذ ضم بين دفتيه مسائل متنوعة في النحو، واللغة، والقراءات، والتفسير، استمدها الزَّجَّاج من موارد أصيلة، مثل كتاب العين للخليل، وكتاب سيبويه، ومجاز أبي عبيدة، ومعاني الفرَّاء، ومعاني الأخفش الأوسط، وكتاب التفسير لأحمد بن حنبل[1]...

---

(2) معاني القرآن وإعرابه 39/1.

(3) معاني القرآن وإعرابه (مقدمة المحقق) 21/1.

(4) معجم الأدباء 130/1.

(1) زعم الباحث محمود عبد اللطيف الهيتي، في ص 12 من رسالته (الدراسات النحوية في معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج)، أن الزَّجَّاج ((لم يذكر عنوانا أو اسما لكتاب قط في كتابه)).

الخ. وبعد فالكتاب يمثل قمة النضج الفكري والتمكن اللغوي للزَّجَّاج، إذ ألفه قبل وفاته بعشر سنوات، فأودعه جلّ ما استخلصه من علوم اللغة بفروعها المختلفة، وما توصل هو إليه من آراء. ولعل في كثرة تداول الناس كتابه (معاني القرآن وإعرابه) واعتمادهم عليه في دراساتهم إشارة واضحة إلى أهميته، فقد تلقاه عنه تلميذه أبو علي الفارسي في حياته، واتكأ عليه الزَّمخشريّ كثيراً في كشافه، وهذا ما ستفصح عنه صفحات البحث اللاحقة.

5. تاريخ تحقيق الكتاب وطباعته:

شرعت دار عالم الكتب للطباعة، بطباعة كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزَّجَّاج في سنة 1408هـ، 1988م، فأخرجته بخمسة أجزاء، وهو بشرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، وهي الطبعة المعتمدة في هذا البحث.

6. كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزَّجَّاج في الدراسات المعاصرة:

أ- الزَّجَّاج حياته وآثاره ومذهبه في النحو، للدكتور محمد صالح التكريتي، رسالة ماجستير – مخطوطة، بغداد 1967م.

ب- الزَّجَّاج النحوي في تخيلط المؤرخين، بحث للدكتور محمد صالح التكريتي، منشورة في مجلة آداب المستنصرية ع9 1984م.

ت- بين الفرَّاء والزَّجَّاج في معاني القرآن موازنة في أصول القراءة، بحث للدكتور محمد صالح التكريتي، منشور في مجلة الأستاذ ع5 1990م.

ث- الظواهر اللغوية في معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزَّجَّاج، وفاء فياض عباس، رسالة ماجستير، مخطوطة، بغداد 1995م.

= وهذا حكم يفتقر إلى الدقة العلمية، سببه عدم توخي الباحث الدقة عند استقرائه مادة كتاب المعاني، فقد نصَّ الزجاج على اسمي كتابين، هما كتاب (التفسير) للإمام أحمد بن حنبل، وكتاب (الأضداد) للزَّجَّاج نفسه، وذلك في الجزء الرابع من كتابه (معاني القرآن وإعرابه) ص 160 و ص 161، لذا اقتضى التنبيه.

ج- الدراسات النحوية في مَعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج، محمود عبد اللطيف فواز، رسالة ماجستير، مخطوطة، كلية التربية، الأنبار 2000.

ثالثاً: الزَّمخشريّ وكشّافه

أ. ما يتعلق بالمؤلِّف (الزَّمخشريّ)[1].

1. اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، ونسب إلى بلده الذي ولد به، ونشأ فيه، فقيل: (الزَّمخشريّ)، وَلُقِّبَ (جار الله) لأنه كان قد جاور بيت الله الحرام بمكة زمانًا، فصار هذا اللقب علمًا عليه[2].

2. مولده ونشأته:

ولد أبو القاسم بن عمر الزَّمخشريّ، في السابع والعشرين من شهر رجب، سنة 467هـ. وكانت نشأته الأولى في كنف والديه، في قريته التي نسب إليها، وتعلم فيها مبادئ القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم، وأصابه وهو في سن التعليم، داء حال بينه وبين ممارسة الحياة العملية، فأصبح زمِنًا مبتلًى، أراد له أبوه تعلُّمَ صنعة الخياطة فرفض، وطلب بإلحاح إلى والده، أن يرسله إلى المدينة، فأخذه أبوه إلى المدينة، ووصَّى به بعض أقاربه. يروى ابن خلكان: ((أنه لما بلغ سن الطلب رحل إلى بخارى لطلب العلم))[1] حتى أَلَمَّ بكثير من أصول الفقه،

---

(1) لعل ما كتبه الدكتور احمد الحوفي، في كتابه: (الزَّمخشريّ)، والأستاذ مصطفى الصاوي الجويني، في كتابه: (منهج الزَّمخشريّ في تفسير القرآن وبيان إعجازه) والدكتور مرتضى آية الله زاده، في كتابه (الزَّمخشريّ لغويًا ومفسرًا)، والدكتور فاضل صالح السامرائي، في كتابه: (الدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ)، عن حياة الزَّمخشريّ أكثر إحاطة، وأوفى في توضيح الجوانب التي سينتظمها هذا الحيز من التمهيد.

(2) ينظر: نزهة الألباء 274، ومعجم الأدباء 19/ 126، ووفيات الأعيان 170/5.

(1) وفيات الأعيان 170/5.

والحديث، والتفسير، والتوحيد، والمنطق، والفلسفة، ثم تاق إلى زيارة بيت الله الحرام، فرحل إلى مكة سنة (502هـ) واطمأنت نفسه إلى الإقامة فيها، ولذلك لقب بـ(جار الله)، ومن أجل ذلك قال:

أنا الجار جار الله مكة مركزي ومضرب أوتادي ومعقد أَطنابي[2]

وقد اتصل في مكة بالشريف الحسني العلوي (علي بن حمزة بن وهَّاس ت 526 هـ) وتمتع بعطفه، وعطف أمراء الأسرة الحسنية الحاكمة. وفي نحو عام (506هـ) عاوده الحنين إلى وطنه، فسافر إلى مدينته (خوارزم)، ومكث فيها قريبًا من سنتين. ثم ما لبث أن رجع إلى مكة المكرمة مرة أخرى، قبل عام (520هـ) تلبية لطلب (ابن وهَّاس)، وقد نال الحظوة من لدن (ابن وهَّاس) ثانية. وفي هذه الإقامة بمجاور بيت الله الحرام أَلَّف الزَّمخشريّ كتابه (الكشَّاف)[3].

غير أنّه اشتاق إلى وطنه مرة أخرى، فسافر إلى خوارزم، وعرَّج وهو في طريقه إلى بغداد سنة (533هـ)، ثم توجَّهَ إلى خوارزم، وأقام بها، حتى وافته المنية سنة (538 هـ)[4].

---

(2) الزَّمخشريّ، للحوفي 4، والزَّمخشريّ لغوياً ومفسراً 105.

(3) الكشَّاف 825/4 (خاتمة المصنف)

(4) ينظر: نزهة الألباء 469، وأنباه الرواة 3/ 270، وبغية الوعاة 388.

3. **شيوخه وتلاميذه [1]:**

تلمذ الزَّمخشريّ لشيوخ كثر، كان من أبرزهم:

أ- الشيخ محمود بن جرير الضبي الأصفهاني.

ب- الشيخ أبو علي الضرير.

ت- الشيخ السديد الخياط.

ث- أبو بكر بن طلحة بن عبد الله اليابري الأندلسي (ت 518 هـ).

ج- أبو منصور موهوب بن احمد بن الخضر الجواليقي البغدادي (ت540هـ).

ح- أبو الحسن علي موسى بن حمزة بن وهَّاس بن أبي الطيِّب العلوي (ت526 هـ).

أما تلاميذ الزَّمخشريّ فمن أبرزهم:

أ- أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن احمد بن مروان القمراني الخوارزمي (ت 560 هـ).

ب- محمد بن أبي القاسم بايجوك أبو الفضل البقالي الخوارزمي (ت562هـ).

ت- يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر أبو يوسف البلخي.

ث- أبو بكر الأزدي القرطبي، نزيل الموصل وشيخها (ت 567 ه).

ج- الموثق بن احمد بن أبي سعيد إسحاق أبو المؤيد، المعروف بـ(أخطب خوارزم).

(1) ينظر: نزهة الألباء 320، ومعجم الأدباء 86/14، 61/15، 62، 65، 5/19، 127، 128، 205، 55/20، وإنباه الرواة 270/3، 335، ووفيات الأعيان 170/5 – 173، وبغية الوعاة 384، 388، 401، والزَّمخشريّ للحوفي 48، والزَّمخشريّ لغويًا ومفسرًا 96 – 104، والدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 15، والكشَّاف للزَّمخشريّ، دراسة صرفية 4.

4. ثقافته:

وصف الباحثون (الزَّمخشريّ) بأنه إمام عصره في اللغة والنحو وعلوم القرآن والأدب، تشهد له مؤلفاته بطول الباع، وغزارة المادة، ومتانة الأسلوب، وقوة التفكير والمنطق، قال فيه ياقوت الحموي: ((كان إمامًا في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم، كبير الفضل، متفننا في علوم شتّى)).[1] وقال فيه القفطي: ((كان رحمه الله يضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة، لقي الأفاضل والأكابر، وصنف التصانيف في التفسير وغريب الحديث والنحو وغير ذلك))[2].

ولعل خير مفصح عن ثقافات الزَّمخشريّ، هو الزَّمخشريّ نفسه، إذ أحصى ثقافته التي تفوّق فيها في شعره، فقال[3]:

تراني في علمِ المنزَّلِ عالِمًا وما أنا في علمِ الأحاديثِ راسِفا
فللسُّنَّة البيضاء فيَّ مناهجٌ ويبغي كتابُ الله منِّي المعارِفا
وَما أنا من علمِ الدياناتِ عاطلاً بأحسنِ حلي لم يزلْ لِي شائِفا
فكم قد حوَتْ يُمْنَايَ منْهُ دفاترًا وكم قد وَعَتْ إذنايَ منْهُ وظائِفا
وما للغاتِ العرْبِ مثلي مقوِّمٌ أَبى كلّ ندْب مُتْقنٍ أنْ يخالِفا
وبي يستغيثُ النحوُ من أنْ يسوسَهُ نُهًى لم يجر الذائقون حَصائِفا
فقل أين خلّى سيبويه كتابَه يقل حِجْرُ جارِ الله مأوايَ حالِفا
وما في رواة الكتب راوية له سوَى واحدٍ فانظرْ فَلَسْت مُصَارِفا

(1) معجم الأدباء 126/19.
(2) إنباه الرواة 266/3.
(3) الزَّمخشريّ لغويًا ومفسراً 141-142.

وعلمـا المعـاني والبيـان كلاهمـا   أزفّ إلى الخطّـاب منـه وصَـائِفا
وعلـمُ القـوافي والأعـاريضِ شـاهدٌ   بفسحةِ خَطْوي فيه إذ كنتُ زاحِفا
أقـرّت بـي الآدابُ أصـلاً لهـا ومَـنْ   رأى مشـرفيّاتٍ جَحَـدنَ المشَـارفا
وديـوانُ مَنظـومِي يُريـكَ بـدائِعًا   وديـوان منثـوري يُريـكَ طَرَائِفـا

5. عقيدته:

جاهر الزَّمخشريّ بعقيدته الاعتزالية، ودافع عنها دفاع المؤمن بها، في كثير من كتبه، ولا سيما (الكشّاف)، وكان لا يدع فرصة تمرّ دون أن ينال مغمزًا من خصومه، يهاجمهم بأعنف القول ويسمِّيهم بـ (المشبِّهة) و(المجبرة) (والحشوية) ... الخ، قال ابن خلكان: ((كان الزَّمخشريّ معتزلي الاعتقاد، متظاهرًا باعتزاله، حتى نُقِلَ عنه: أنَّه كان إذا قصد صاحبًا له، واستأذن في الدخول، يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له: أبو القاسم المعتزلي بالباب))[1].

و(المعتزلة) من الفرق الدينية الإسلامية، التي ظهرت في العصر الأموي، وتنسب في نشأتها إلى واصل بن عطاء، أحد تلاميذ الحسن البصري، الذي وسَّع هو وزميله عمرو بن عبيد، مجال القدرية، ونقلاها إلى مرحلة جديدة، فأسَّسا مذهب الاعتزال المعروف، الذي تلتقي حول أصوله المعتزلة بجميع فرقها، وأصول هذا المذهب هي [2]:

أ- القول بالتوحيد، الذي هو لبُّ مذهبهم، ورأس نحلتهم، وفسروه تفسيرًا خاصًا من حيث الصفات الثبوتية والسلبية في ذاته وأنَّ صفاته عين ذاته، وأنَّه لا يرى بالأبصار، لا في الدنيا ولا في الآخرة، وأنَّ القرآن مخلوق للّه تعالى.

---

(1) وفيات الأعيان 170/5.

(2) ينظر: الملل والنحل 50/1 – 62، والتفسير والمفسرون 368/1، والزَّمخشريّ للحوفي 22، ومنهج الزَّمخشريّ في تفسير القرآن 63، والزَّمخشريّ لغويًا ومفسرًا 161.

ب- القول بالعدل: وتفسيره: أن الله تعالى عادل، لا يظلم الناس شيئًا، ولذلك منحهم حرية الإرادة والاختيار، فلم يقيدهم بقضاء وقدر سابق، بل جعلهم أحرارًا، يختارون ما يشاؤون، ليكونوا محلاً للثواب والعقاب، وإلاّ كيف يتأتّى من الله العادل أن يعاقب شخصًا على ذنبٍ قد فرضه عليه من قبل، وقيّده به في كتاب ؟!.

ت- الوعد والوعيد: أي: أنَّ الله تعالى صادق في وعده ووعيده، لامبدِّل لكلماته، فهو يجازي مَن أحسن بالإحسان، ومَن أساء بالسوء، لا يغفر لمرتكب الكبيرة ما لم يتب، ولا يقبل في أهل الكبائر شفاعة، وهم مخلَّدون في النار.

ث- المنزلة بين المنزلتين: وهي الاعتقاد أنَّ مرتكب الكبيرة لا هو بكافر ولا مؤمن، فتكون منزلته بين الكفر والإيمان.

ج- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: فهو عندهم واجب على المسلمين لنشر الدعوة الإسلامية وهداية الضالين.

6. وفاته:

توفي الزَّمخشريّ في (جرجانية) بخوارزم سنة (538 هـ).

7. مصنَّفاته:

لقد حفظ لنا التاريخ عددًا لا بأس به من آثار الزَّمخشريّ ومصنَّفاته، في مختلف علوم العربية، والتي يربو عددها على الخمسين مصنفًا، لعل من أبرزها[1]:

1- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، طُبِعَ أكثر من مرَّة، والطبعة المعتمدة في هذا البحث، هي طبعة دار الكتاب العربي لسنة 1947 م، ضبطه وصحَّحه مصطفى حسين أحمد.

2- أساس البلاغة: وهو معجم مرتب على الطريقة الألفبائية، طُبِعَ أكثر من مرَّة.

(1) ينظر معجم الأدباء 19/133-135، والدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 85-107.

3- أطواق الذهب: طُبِعَ سنة 1328 هـ، وترجم إلى الألمانية والفرنسية.

4- أعجب العجب في شرح لامية العرب: طُبِعَ أكثر من مرَّة .

5- كتاب الأمكنة والجبال والمياه: طُبِعَ أكثر من مرَّة .

6- الأنموذج في النحو: وهو مختصر للمفصَّل، وعليه شروح كثيرة [1].

7- تعليم المبتدى وإرشاد المقتدي: مخطوط بدار الكتب المصرية [2].

8- ربيع الأبرار: طُبِعَ بتحقيق الدكتور سليم النعيمي، بغداد 1982.

9- رسالة في نصّ العشرة، وأخرى في كلمة الشَّهادة: مخطوط ببرلين[3].

10- شافي العيّ في شرح كلام الإمام الشَّافعيّ: وهو كتاب مفقود، ذكره الزَّمخشريّ في (الكشَّاف)[4].

11- الفائق في غريب الحديث: طُبِعَ في الهند سنة 1324 هـ، وفي مصر أكثر من مرَّة.

12- القسطاس في العروض: مخطوط، ببرلين وليدن ودار الكتب المصرية[5].

13- القصيدة البعوضية: مخطوط ببرلين[6].

14- المحاجاة ومتمِّم مهام أرباب الحاجات في الأحاجي والألغاز: مخطوط بدار الكتب المصرية [7].

15- المستقصى من أمثال العرب: مطبوع بحيدر آباد الدكن سنة 1381 هـ - 1962 م.

16- المفرد والمؤلَّف في النحو: مخطوط بدار الكتب المصرية [8].

(1-2) ينظر: الزَّمخشريّ لغويًا ومفسرًا 123-127، والدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 378.

(3) ينظر: منهج الزَّمخشريّ في تفسير القرآن 50-51، والدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 89-90.

(4) 376/1.

(5-6) ينظر: الزَّمخشريّ لغويًا ومفسرًا 126-127.

(7-8) ينظر: منهج الزَّمخشريّ في تفسير القرآن 300-301.

17- المفصَّل في علم العربية: وهو كتاب في النحو، وعليه شروح كثيرة، من أبرزها شرح ابن يعيش، طُبِعَ في المطبعة المنيرية، القاهرة – مصر د.ت.

18- مقامات الزَّمخشريّ: طُبِعَ أكثر من مرَّة .

19- مقدمة الأدب في اللغة: طُبِعَ سنة 1843 م.

20- نكت الأعراب في غريب الإعراب في غريب إعراب القرآن: مخطوط بدار الكتب المصرية [1].

21- نوابغ الكلم: طُبِعَ سنة 1332 هـ، 1914 م.

22- ديوان الزَّمخشريّ، نصَّ الزَّمخشريُّ عليه في القصيدة المذكورة آنفًا.

ب. ما يتعلّق بالمؤلَّف (الكشَّاف).

1. التّسمية:

تسميته الشائعة: (الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) وذكره الزَّمخشريّ في مقدمته بعنوان: (الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)[2].

2. سبب تأليف الكتاب:

لقد أغنانا الزَّمخشريّ نفسه مؤونة البحث عن أسباب تأليف الكتاب، فأودع خطبته أسباب تأليفه، فقال ((ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العدلية الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية، كلما رجعوا إليّ في تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحُجُب، أفاضوا في الاستحسان والتعجب، واستطيروا شوقًا إلى مصنَّف يضم أطرافًا من ذلك، حتى اجتمعوا إلي

(1) ينظر: منهج الزَّمخشريّ في تفسير القرآن 50، والدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 393.

(2) الكشَّاف: خطبة المؤلف (المقدمة)، الصفحة س.

مقترحين أن أملي عليهم: (الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، فاستعفيت، فأبوا إلاَّ المراجعة والإستشفاع بعظماء الدين، وعلماء العدل والتوحيد، ... فلما صمم العزم على معاودة جوار الله، والإناخة بحرم الله، فتوجهت تلقاء مكة، وجدت في مجتازي بكل بلد من فيه مسكة من أهلها – وقليل ما هم – عطشى الأكباد إلى العثور على ذلك المملى، متطلعين إلى إيناسه، حرّاصًا على اقتباسه، فهزَّ ما رأيت من عطفي، وحرَّك الساكن من نشاطي، فلما حططت الرحل بمكة، إذا أنا بالشعبة السنية، من الدوحة الحسنية: الأمير الشريف الإمام شرف آل رسول الله أبي الحسن علي بن حمزة بن وهَّاس، ... أعطش الناس كبدًا، وألهبهم حشًى ... إلى إصابة الغرض، فقلت: قد ضاقت على المستعفي الحيل، وعيَّت به العلل، ورأيتني قد أخذت مني السن، ... فأخذت في طريقة أخصر من الأولى، مع ضمان التكثير من الفوائد والفحص عن السرائر))[1].

3. زمن تأليف الكتاب:

لقد بدأ أبو القاسم الزَّمخشريّ تأليف (الكشَّاف) وهو بجوار بيت الله الحرام، في مكة المكرمة، في مطلع سنة (526 هـ) وانتهى منه سنة (528هـ)، فقد وجد على نسخة مكتوبة من هذا التفسير بخط المؤلف، ما نصَّه ((وهذه هي نسخة الأصل الأولى التي نقلت من السواد، وهي أمُّ (الكشَّاف) الحرميَّة المباركة، المتمسَّح بها، المحقوقة أن تستنزل بها بركات السماء، ويستمطر بها في السنة الشهباء، فرغت منها يد المصنف تجاه الكعبة في جناح داره السليمانية، التي على باب أجياد، الموسومة بـ (مدرسة العلامة)، ضحوة يوم الاثنين الثالث والعشرين من ربيع الآخر في عام ثمانية وعشرين وخمسمائة))[2].

---

(1) الكشَّاف، خطبة المؤلف، الصفحة (ع).

(2) الكشَّاف 825/4 (خاتمة المؤلف).

وهـذا يعـني أن المـدة الـتي اسـتغرقها الزَّمخشـريّ في تـأليف الكتـاب، لم تتجاوز السـنتين وثلاثة اشـهر، وهـو مقـدار مدَّة خلافـة أبـي بكـر الصـديق (ﷺ)، قـال الزَّمخشـريّ ((ووفّق الله وسـدَّد، ففـرغ منـه في مقـدار مـدّة خلافـة أبـي بكـر الصديق (رضي الله عنه)، وكان يُقَدَّرُ تمامه في أكثر من ثلاثين سنة))[1].

4. أهمية الكتاب:

يعدُّ (الكشَّاف) موسوعة ضخمة، تضم مختلف علوم العربية، من تفسير، ولغـة، ونحـو، وحـديث، وقـراءات، ومسـائل فقهيـة، فضـلاً عـن كونـه التفسـير الوحيد الذي يعرض لبلاغة القرآن على نطاق علمي عملي واسع، إذ اعتمد نظرية (النَّظم) لعبد القاهر الجرجاني، في الكشف عن إعجاز القرآن[2].

وقد اعتمد الزَّمخشريّ في تأليفه على كتب من سبقه من علماء التفسير من نحو(مجاز القرآن) لأبي عبيدة، وكتب (معاني القرآن) للفرَّاء، والأخفش، والزَّجَّـاج، والرمـاني، وعلـى كتـب النحـو مـن مثـل: (الكتـاب) لسـيبويه، و(المقتضب) للمبرد، و(الأصول) لابن السراج، وكتب القراءات، من مثل (الحجة في القراءات السبع) لأبي علي الفارسي، و(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لابن جني (ت 392 هـ)، و (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) ... الخ.

ولعل ما يبين المنزلة الرفيعة التي نالها هذا التفسير، إعجاب الكثير من العلمـاء بـه[3]، علـى الـرغم ممـا فيـه مـن الإعتزاليـات ؛ إذ حـرص أبـو القاسـم الزَّمخشريّ على إخضاع اللغة وتذليلها لمذهبه الاعتزالي، قال الدكتور محمد

---

(1) الكشَّاف، خطبة المؤلف، الصفحة (ع).

(2) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 68.

(3) منهم: الحافظ ابن بشكوال، والشيخ حيدر الهروي، وأبو حيان النحوي، وابن خلدون، والتاج السبكي، وغيرهم. ينظر: منهج الزَّمخشريّ في تفسير القرآن 262-275، والتفسير والمفسرون 435/1-442.

حسين الذهبي: ((وأما قيمة هذا التفسير، فهو – بصرف النظر عما فيه من الاعتزال – تفسير لم يسبق مؤلِّفه إليه ؛ لما أبان فيه من وجوه الإعجاز في غير ما آية من القرآن ؛ ولما اظهر فيه من جمال النَّظم القرآني وبلاغته، وليس كالزَّمخشريّ من يستطيع أن يكشف لنا عن جمال القرآن وسحر بلاغته ؛ لما برع فيه من المعرفة بكثير من العلوم ؛ لاسيما ما برز فيه من الإلمام بلغة العرب، والمعرفة بأشعارهم، وما امتاز به من الإحاطة بعلوم البلاغة، والبيان، والإعراب، والأدب، ولقد أضفى هذا النبوغ العلمي والأدبي على تفسير (الكشَّاف) ثوبًا جميلاً، لفت إليه أنظار العلماء، وعلَّق به قلوب المفسرين))[1].

وقد حمل إعجاب الزَّمخشريّ بما كتبه في الكشَّاف، إلى أن يقول:

إنَّ التفاسيرَ في الدنيا بلا عدد   وليس فيها لعمري مثل كشافي
إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته   فالجهل كالداء والكشَّاف كالشافي[2]

5. تاريخ تحقيق الكتاب وطباعته:

طبع تفسير (الكشَّاف) طبعات كثيرة، لعل من أفضلها طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، 1366 هـ - 1947 م، إذ طبعت تلك الدار (الكشَّاف) بأربعة أجزاء، رتَّبه وضبطه وصحَّحه، مصطفى حسين احمد، والحق بذيل الكشَّاف أربعة كتب:

(الأول): الانتصاف من الكشَّاف، للشيخ احمد بن المنير الإسكندري (ت683هـ).

(والثاني): الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشَّاف، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ).

---

(1) التفسير والمفسرون 433/1.

(2) المصدر نفسه 435/1.

(والثالث): حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشَّاف.

(والرابع): مشاهد الإنصاف على شواهد الكشَّاف، للشيخ محمد عليان المرزوقي أيضًا.

6. **(الكشَّاف) للزَّمخشريّ في الدراسات اللاحقة:**

لقد ذكر بروكلمان أنَّ للكشاف (22) شرحًا وتعليقًا، و(9) مختصرات، و(3) ردود، لعل من أبرزها [1]:

أ- تعليق لمحمود بن مسعود الشيرازي (ت 710 هـ).

ب- فتوح الغيب، وهو تعليق لأبي الحسن محمد بن محمد الطيبي (ت743هـ).

ت- كشاف الكشَّاف، لعمر بن عبد الرحمن البلقيني (ت 743 هـ).

ث- الكشف عن مشكلات الكشَّاف، لأبي حفص عمر بن عبد الرحمن القزويني (ت 745 هـ).

ج- شرح الكشَّاف، لمحمد بن محمد التحتاني الرازي (ت 766 هـ).

ح- التقريب في التفسير، وهو مختصر، لمحمد بن مسعود السيرافي القالي، ألفه سنة (698 هـ).

خ- تلخيص الكشَّاف، وهو مختصر، لعمر بن داؤد الفارسي العجمي، من القرن الثامن الهجري.

د- الجوهر الشفاف الملتقط من مغاصة الكشَّاف، لعبد الله بن الهادي بن يحيى بن حمزة.

ذ- الانتصاف من الكشَّاف، للشيخ احمد بن المنير الإسكندري، وهو رد لما احتواه الكشَّاف من الناحية الاعتزالية غالبًا.

---

(1) ينظر: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان 290/1، والدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 95-96.

ر- ردود أبي حيان (ت 745 هـ) في البحر المحيط، وهو تعقب لما احتواه الكشّاف من الناحية اللغوية.

ز- الإنصاف من الكشّاف، لولي الدين احمد بن زين الدين العراقي، أكمله سنة (826 هـ).

7. (الكشّاف) للزّمخشريّ في الدراسات المعاصرة:

أ- منهج الزّمخشريّ في تفسير القرآن وبيان إعجازه، لمصطفى الصاوي الجويني، مطبوع، 1965 م.

ب- الزّمخشريّ، للدكتور احمد محمد الحوفي، مطبوع، 1966 م.

ت- اثر البلاغة في تفسير الكشّاف، للدكتور عمر الملا حويش، 1970 م.

ث- الدراسات النحوية واللغوية عند الزّمخشريّ، للدكتور فاضل السامرائي، مطبوع، 1971 م.

ج- التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي، مطبوع 1976 م.

ح- الزّمخشريّ لغويًا ومفسرًا، لمرتضى آية الله زاده الشيرازي، مطبوع، 1977م.

خ- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، للدكتور قيس إسماعيل الأوسيّ، مطبوع، 1988 م.

د- المعاني المجازية التي خرج إليها أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم، للدكتور قيس إسماعيل الأوسي، مطبوع، 1989 م.

ذ- الدراسات النحوية في الكشّاف للزّمخشريّ، لأحمد جمعة محمود الهيتي، مخطوط، 1994 م.

ر- الكشّاف للزّمخشريّ – دراسة صرفية – لمها إبراهيم عبيد الدليمي، مخطوط 1994 م.

ز- تطور تفسير القرآن – قراءة جديدة – للدكتور محسن عبد الحميد، مطبوع د.ت.

س- أثر معاني القرآن للفرّاء في الكشاف - دراسة صوتية - بحث للدكتور سعدون أحمد علي، منشور في مجلة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد الثاني 2003.

ش- أثر معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج في الكشاف – دراسة صوتية – بحث للدكتور سعدون أحمد علي، منشور في مجلة آداب المستنصرية، المجلد الأول، العدد الخامس والأربعون 2006.

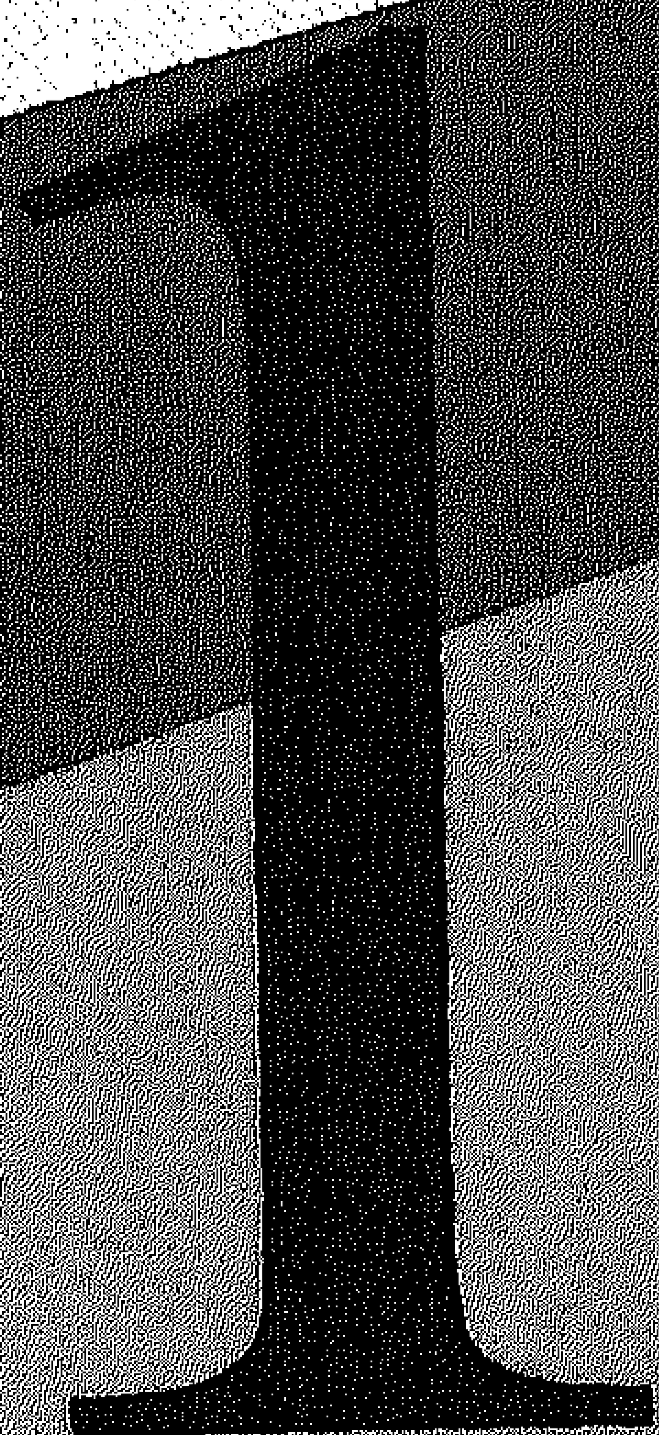
ص- الأثر الصرفي لمعاني القرآن للفرّاء في الكشاف للزمخشري - بحث للدكتور سعدون أحمد علي، منشور في مجلة جامعة بابل، المجلد الحادي عشر، العدد الأول 2006.

ض- الأثر الصرفي لمعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج في الكشاف للزمخشري، بحث للدكتور سعدون أحمد علي، منشور في مجلة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد الحادي عشر 2007.

ط- الأثر الدلالي لمعاني القرآن للفرّاء في الكشاف للزمخشري، بحث للدكتور سعدون أحمد علي، منشور في مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، 2009.

الفصل الأول

أثر معاني القرآن للفرّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجاج، في منهج الزّمخشري النحوي في الكشاف



الفصل الأول

أثرُ معاني القرآن للفرّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج، في منهج الزَّمخشريّ النحوي في الكشاف

لقد أورد الزَّمخشريّ في الكشاف مجموعة من الكتب والمصادر التي استقى منها مادة تفسيره، وذلك بذكر اسم الكتاب، أو اسم مؤلفه، أو بذكرهما معًا. وجاء ذكر كِتابَي (معاني القرآن) للفرَّاء والزَّجَّاج بتصريح الزَّمخشريّ باسْمَيْ مؤلفيهما العالمين الجليلين (الفرَّاء والزَّجَّاج)، إذ كان لهذين العالمين اثر كبير في ما تضمنه (الكشَّاف) من تفسير، فقد بلغ مجموع مواضع ما نقله الزَّمخشريّ عنهما من المسائل المتنوعة، في الصوت والصرف والنحو والدلالة، (1066) موضعًا، تنوعت أساليبه في نقلها، بين نقل مصرح به عن أحدهما، وآخر غير مصرح به. وقد بلغ مجموع مواضع ما نقله الزَّمخشريّ من المسائل المصرح بنسبتها إلى الفرَّاء والزَّجَّاج (63) موضعًا، توزعت على وفق مستويات اللغة الأربعة، على حين بلغ مجموع مواضع ما نقله عنهما من المسائل غير المصرح بنسبتها إليهما (1003) مواضع.

ومنهج هذه الدراسة يقتضي الاقتصار على ذكر المسائل النحوية التي تأثر بها الزَّمخشريّ، واستقى مادتها من كتابي (معاني القرآن) للفرَّاء والزَّجَّاج

المبحث الأول

الأثر والتأثر في طرائق النقل

لم يتَّبِع الزَّمخشريّ أسلوبًا واحدًا في النقل عن الفرَّاء أو الزَّجَّاج، إنما اتَّبع أساليب متنوعة، يمكن لمن يقرأ كتابه (الكشاف) أن يتقصَّاها إذا ما تتبَّعَهَا في مؤلَّفيهما في (معاني القرآن)، ويمكن إجمال تلك الأساليب على الوجه الآتي:

1. **أساليب نقله لما تأثَّر به من حيث المصدر:**

أ- النقل المباشر ب- النقل غير المباشر

2. **أساليب نقله لما تأثَّر به من حيث النص:**

أ- النقل المصرَّح به:

1- ما نقله الزَّمخشريّ عن معاني الفرَّاء وصَّرح به.

أ- بالنص ب- بالمعنى

2- ما نقله الزَّمخشريّ عن معاني الزَّجَّاج وصَّرح به.

أ- بالنص ب- بالمعنى

ب- النقل غير المصَّرح به:

1- ما نقله الزَّمخشريّ عن معاني الفرَّاء ولم يصَّرح به.

2- ما نقله الزَّمخشريّ عن معاني الزَّجَّاج ولم يصَّرح به.

3. **موقف الزَّمخشريّ مما نقله عن الفرَّاء والزَّجَّاج:**

وفيما يأتي اقدِّم شرحًا لهذه الأساليب مقرونًا بأمثلة من الكشاف:

1. أساليب نقله لما تأثر به من حيث المصدر:

أ. النقل المباشر:

لقد تميز أسلوب الزَّمخشريّ في النقل من كتابي (معاني القرآن) للفراء والزَّجَّاج بكونه نقلاً مباشرًا في اغلب مواضعه، حتى ليتبادر إلى ذهن القارئ أن الزَّمخشريّ لا يدون مسألة في كشافه ما لم ينعم النظر فيما افترش بحضرته من كتب معاني القرآن ؛، فقد كان حريصًا على إيراد الرأي بألفاظ قائله، كاملاً أو مجتزءًا، وقد يشير إلى صاحب الرأي، وقد لا يشير إليه، بل يكتفي بالقول: (وقيل)، (وروي)، (وقال بعضهم)، (وزعم بعض النحويين)[1] ... الخ.

ومن الأمثلة المنقولة بهذا الأسلوب إيراده ما ذكره الفرَّاء في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ (مريم/23)، قال الفرَّاء: ((أصحاب عبد الله[2] قرؤا " نسيًا " بفتح النون. وسائر العرب تكسر النون[3] وهما لغتان، مثل: (الجَسْر والجِسْر) و(الحَجْر والحِجْر) و(الوَتْر والوِتْر)))[4].

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: الكشَّاف 435/1، 519/2، 479/3، 449/4.

(2) هو (عبد الله بن مسعود)، الصحابي الجليل، أحد السابقين والبدريين، توفي بالمدينة المنورة سنة (32 هـ)، ينظر: طبقات القرَّاء 458/1.

(3) قرأ ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي ((نِسيًا)) بكسر النون، وقرأ حمزة ((نَسْيًا)) بفتح النون. وقرأ عاصم ((نَسِيًا))، روى أبو بكر عنه ((نِسْيًا)) كسرًا وروى حفص ((نَسْيًا)) فتحًا. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 408.

(4) معاني القرآن، للفرَّاء 164/2.

وقال الزَّمخشريّ: ((قرأ ابن وثّاب[1] والأعمش[2] وحمزة[3] وحفص[4]: " نَسْيًا " بالفتح)). قال الفرَّاء: ((هما لغتان، كـ (الوتر والوتر) و(الجسر والجسر))) [5].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد أن الزَّمخشريّ قد نقل ما أثبته الفرَّاء في معانيه بأسلوب مباشر.

ومثل هذا الأسلوب اتّبعه الزَّمخشريّ في النقل عن معاني الزَّجَّاج، ومن أمثلته تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١١﴾ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة 112/111)، قال الزَّجَّاج: ((والذي عندي – والله اعلم – أن قوله I عز وجل]: " التائبون العابدون " رفع بالابتداء، وخبره مضمر، المعنى: التائبون العابدون - إلى آخر الآية – لهم الجنة أيضًا، أي: من لم يجاهده غيرَ معاندٍ ولا قاصد لترك الجهاد، لأنَّ بعض المسلمين يجزي عن بعض في الجهاد. فمن كانت هذه صفته فله الجنة أيضًا))[6].

---

(1) هو (يحيى بن وثاب الأسدي)، تابعي ثقة، كان مقرئ أهل الكوفة، توفي سنة (103 هـ)، ينظر: طبقات القرَّاء 380/2.

(2) هو (سليمان بن مهران الأسدي)، أحد القراء، توفي سنة (148 هـ)، ينظر: طبقات القرَّاء 315/1.

(3) هو (حمزة بن حبيب الزيات)، إمام القرَّاء بعد عاصم في الكوفة، توفي سنة (156هـ)، ينظر: طبقات القرَّاء 261/1.

(4) هو (حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي)، البغدادي النحوي الضرير، إمام القراء في عصره، توفي سنة (248 هـ)، ينظر: طبقات القرَّاء 255/1.

(5) الكشّاف 12/3.

(6) معاني القرآن وإعرابه 471/2 – 472.

وقال الزَّمخشريّ: ((" التائبون " رفع على المدح، ... ويجوز أن يكون جرًا صفة للمؤمنين... وجوَّز الزَّجَّاج أن يكون مبتدأ خبره محذوف، أي: التائبون العابدون من أهل الجنة أيضًا، وإن لم يجاهدوا)) [2].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد أن الزَّمخشريّ قد تأثر بالزَّجَّاج ونقل عنه بأسلوب مباشر.

ب. النقل غير المباشر:

وهو أسلوب آخر اعتمده الزَّمخشريّ في النقل عن الفرَّاء، من خلال نقول الزَّجَّاج عنه، فقد أورد عددًا من آراء الفرَّاء لم يأخذها من معانيه مباشرة، إنما ضمَّها كلام الزَّجَّاج الذي نقله الزَّمخشريّ، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾(فصلت1-3)، قال الزَّجَّاج: ((" تنزيل " رفع بالابتداء، وخبره " كتاب فصلت آياته "، هذا مذهب البصريين. وقال الفرَّاء: يجوز أن يكون " تنزيل " مرتفعًا بـ (حَم). ويجوز أن يرتفع بإضمار (هذا)، المعنى: هذا تنزيل من [الرحمن][3] الرحيم، أي: هو تنزيل)) [4]. وقال الزَّمخشريّ: ((إنْ جعلْتَ (حم) اسمًا للسورة كانت في موضع المبتدأ، و" تنزيل ": خبره. وإن جعلتها تعديدًا للحروف كان " تنزيل " خبرًا لمبتدإ محذوف، و" كتاب " خبره ؛ ووجهه أنَّ (تنزيلا) تخصص بالصفة، فساغ وقوعه مبتدأ)) [1].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد أن الزَّمخشريّ قد انتفع برأي الفرَّاء في توجيه إعراب الآية الكريمة بصورة غير مباشرة، فوجه إعراب الآية بما وجهه الفرَّاء، بالاعتماد على ما نقله الزَّجَّاج عنه، والدليل على ذلك أنَّ الفرَّاء لمْ ينص

---

(2) الكشَّاف 314/2.

(3) في المطبوع ((العزيز الرحيم))، وما أثبتُّه يقتضيه السياق.

(4) معاني القرآن وإعرابه 379/4.

(1) الكشَّاف 184/4.

على هذا الإعراب في موضع الآية نفسها[1]، غير أنَّ الزَّجَّاج قد قاسه على توجيه الفرَّاء لآيةٍ أخرى مشابهة، وهي قوله تعالى قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ (الزمر /1)، والدليل على أنَّ الزَّجَّاج قد قاس توجيه الفرَّاء لإعراب آية (فصِّلت)، على توجيهه لإعراب آية (الزمر)، أنَّه سها فأثبت لفظ (العزيز)، بدلاً من لفظ (الرحمن)، في بيان توجيه الفرَّاء لإعراب آية (فصِّلت)، وهو ما نبَّهتُ عليه في الهامش عند إيراد نص الزَّجَّاج.

وهناك أمثلة أخرى تؤكد أسلوب الزَّمخشريّ في النقل غير المباشر عن الفرَّاء[2].

2. أساليب نقله لما تأثَّر به من حيث النص:

أ- النقل المصرَّح به:

1. ما نقله الزَّمخشريّ عن معاني الفرَّاء وصرَّح به:

لقد صرح الفرَّاء في الكشاف بالنقل عن الفرَّاء في (18) موضعًا، بنحو قوله: (وقال الفرَّاء)، (وجوز الفرَّاء)، (وعن الفرَّاء)، (وذكر الفرَّاء) ... الخ[3]. وكان نصيب المستوى النحوي من المواضع المصرح بها عن الفرَّاء (5) مواضع[4] فقط.

---

(1) ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء: 11/3، وربما امتلك الزَّمخشريّ نسخة من معاني الفرَّاء تختلف عن التي في ايدينا.

(2) ينظر على سبيل التمثيل: الكشَّاف 132/3 (الأنبياء/88)، 673/4 (الإنسان/20)، 673/4 (الإنسان/21).

(3) ينظر على سبيل التمثيل: الكشَّاف 102/1، 240، 335/2، 12/3، 747/4.

(4) ينظر: الكشَّاف 530/2، 293/3، 339، 142/4، 719.

وهـذه النقـول المصـرَّح بنسـبتها إلى الفـرَّاء، تـدلّ علـى امـتلاك الزَّمخشـريّ نسخة من كتاب الفرَّاء (معاني القرآن)، استقى منها ما تأثر به من آراء الفرَّاء ونقله بأحد الأسلوبين الآتيين:

أ- النقل بالنص　　　　ب - النقل بالمعنى

أ. ما نقله الزَّمخشريّ عن الفرَّاء بالنص:

لقد كان أغلب ما نقله الزَّمخشريّ عن الفرَّاء من نصوص بشكل حرفي في المستوى الدلالي، إذ انتفع كثيرًا من المعاني والتفاسير التي رواها الفرَّاء عن الإعراب الخلَّص، وأودعها كتابه (معاني القرآن)، على حين كان نصيب المستوى النحوي من النصوص المنقولة حرفيًا النَّزر القليل. فمن أمثلة ما نقله الزَّمخشريّ بالنص عن الفرَّاء، قول الأخير في تفسير الآية الكريمة: قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾(النحل/14): ((قوله [تعالى]: " مواخر فيه " واحدها[1] (ماخرة)، وهو صوت جري الفلك بالرياح))[2]. وقال الزَّمخشريّ في تفسير الآية: ((المخر: شقُّ الماء بحيزومها. وعن الفرَّاء: هو صوت جري الفلك بالرِّياح)) [3].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد التطابق التام بينهما، مما يدل على دقة نقل الزَّمخشريّ الحرفي لتفسير الفرَّاء، وتصريحه باسمه، وهو ما تقتضيه الأمانة العلمية.

ومن أمثلة نقوله المصرَّح بها في المستوى النحوي عن الفرَّاء، ما نقله بالنَّصّ من قول الفرَّاء في تفسير الآية الكريمة: قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾(المطففين/2): ((قوله عز وجل " اكتالوا على الناس " يريد:

(1) الأوْلَى (واحدتها)، وقد نبَّه عليه المحقق، ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 98/2، الهامش (2).

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 98/2.

(3) الكشَّاف 598/2.

اكتالوا من الناس، وهما تعتقبان: (على) و (من) في هذا الموضع ؛ لأنه حق عليه ؛ فإذا قال: (اكتلت عليك) فكأنه قال: أخذت ما عليك، وإذا قال: (اكتلت منك) فهو كقوله: استوفيت منك "[1]. إذ نقل الزَّمخشريّ ما أورده الفرَّاء في تفسير هذه الآية قائلاً: ((وقال الفرَّاء: (من) و (على) يعتقبان في هذا الموضع، لأنه حق عليه، فإذا قال: (اكتلت عليك) فكأنه قال: (أخذت ما عليك، وإذا قال: (اكتلت منك) فكقوله: استوفيت منك))[2].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد التطابق التام بينهما، مما يؤكد دقة الزَّمخشريّ في هذا النوع من النقل، وحرصه على إيراد المادة المنقولة معزوة إلى أصحابها.

ب- ما نقله الزَّمخشريّ عن الفرَّاء بالمعنى:

لقد غلب على نقول الزَّمخشريّ طابع النقل بالمعنى، ولعلَّ السبب في ذلك يرجع إلى ذهنيته المتفتحة، ومقدرته العلمية على فهم النصوص وصياغتها بأسلوبه، غير مخلٍّ بالمعنى، ومن أمثلة هذا الأسلوب في النقل ما صرحَّ به نقلاً عن الفرَّاء في تفسير قوله تعالى: قال تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ (سورة البقرة/196)، قال الفرَّاء في تفسير قوله تعالى: " فإن أُحصرتم ": ((العرب تقول للذي يمنعه من الوصول إلى إتمام حجِّه أو عمرته خوفٌ أو مرضٌ، وكلّ ما لم يكن مقهورًا، كالحبس والسجن، يقال للمريض: (قد أُحصر)، وفي الحبس والقهر: (قد حُصِر)، فهذا فرقٌ بينهما، ولو نويت في قهر السلطان أنها علة مانعة، ولم تذهب إلى فعل

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 246/3.

(2) الكشَّاف 719/4.

الفاعل، جاز لك أن تقول: (قد أحصِر الرجل). ولو قلتَ في المرض وشبهه: (إنَّ المرض قد حصره أو الخوف، جاز أن تقول: (حصِرتم)))[1].

وقد أخذ الزَّمخشريّ هذا المعنى من معاني الفرَّاء، فقال: ((يقال: (أُحصِر فلان) إذا منعه آخر من خوف أو مرض أو عجز ... و(حُصِر) إذا حبسه عدوٌّ عن المضي، أو سجن ... هذا هو الأكثر في كلامهم، وهما بمعنى المنع في كل شيء، مثل (صدَّه) و (أصدَّه). وكذلك قال الفرَّاء... كل منع عنده، من عدو كان أو مرض أو غيرهما، معتبر في إثبات حكم الإحصار))[2].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد التوافق المعنوي بينهما واضحًا، مما يدلُّ على دقة الزَّمخشريّ في الحفاظ على المعنى المنقول.

ومن أمثلة النقل المصرَّح به عن الفرَّاء أيضًا، ما نقله الزَّمخشريّ بالمعنى في توجيه إعراب الآية الكريمة: قال تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾(الزمر/66)، إذ قال الفرَّاء: ((" بل الله فاعبد " تنصب " الله " – يعني في الإعراب – بهذا الفعل الظاهر، لأنه رد كلام. وان شئت نصبته بفعل تضمره قبله، لأنَّ الأمر والنهي لا يتقدمهما إلاَّ الفعل)) [3].

وهذا الذي تقدم ضمَّه كلام الزَّمخشريّ في توجيه إعراب الآية نفسها، بقوله: ((" بل الله فاعبد ": ردّ لما أمروه به من استلام بعض آلهتهم، كأنَّه قال: لا تعبد ما أمروك بعبادته، بل إنْ كنت عاقلاً فاعبد الله، فحذف الشرط، وجعل تقديم المفعول عوضًا منه. " وكُنْ من الشاكرين " على ما أنعم به عليك، من أن جعلك سيد ولد آدم. وجوَّز الفرَّاء نصبه بفعل مضمر، هذا معطوف عليه، تقديره: (بل الله اعبد فاعبد))[4].

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 117/1-118.

(2) الكشَّاف 239/1 – 240.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 424/2.

(4) الكشَّاف 142/4.

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد توافقهما المعنوي واضحًا مما يدل على دقة الزَّمخشريّ في هذا النوع من النقل، وحرصه على إيضاح ما تأثر به ونقله، بالمحافظة على جوهره، ونسبته إلى صاحبه.

2. ما نقله الزَّمخشريّ عن معاني الزَّجَّاج وصرَّح به:

لقد صرح الزَّمخشريّ في كشّافه بالنقل عن الزَّجَّاج في (45) موضعًا، بنحو قوله: (وقال الزَّجَّاج)، (وجوَّز الزَّجَّاج)، (وعطفه الزَّجَّاج)، (وما ذكره الزَّجَّاج)، (وردَّه الزَّجَّاج)، (وقد جعله الزَّجَّاج)، (وقد اعجب به أبو إسحاق) ... الخ [1].

وكان نصيب المستوى النحوي من المواضع المصرح بها (27) موضعًا[2]. وهذه النقول وغيرها تدلّ بدون أدنى شك على امتلاك الزَّمخشريّ نسخة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزَّجَّاج، كان يتخذها مصدرًا أساسيًا من مصادر تفسيره (الكشّاف)، ولن أبالغ إذا ما قلت: أنَّ الزَّمخشريّ قد بنى كتابه (الكشّاف) على الأسس التي وضعها الزَّجَّاج وبنى عليها معانيه، إلاَّ ما تعارض منها وعقيدة الاعتزال التي كان يعتقدها، فندَّ عن الطريق التي رسمها الزَّجَّاج أو التزم الصمت حيالها. ولكثرة نقوله المصرح بها عن الزَّجَّاج وغير المصرَّح بها، ذهب بعض الباحثين إلى اتهامه بنقل ما في معاني القرآن للزَّجَّاج وادعائه لنفسه[3]. وهو اتِّهام يستند إلى دليل، فلو عمدنا إلى ذكر الزَّجَّاج بجانب كل مسألة تأثَّر بها الزَّمخشريّ ونقلها عنه، لَتَرَدَّدَ اسمه اكثر من (700) مرة في أثناء (الكشاف).

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف 514/1، 160/2، 26/3، 17/4، 719.

(2) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف 638/1، 87/2، 93، 314، 532، 705، 72/3، 187، 307/3، 362، 583، 592، 600، 149/4، 164، 184، 188، 227/4، 268، 313، 719، 723.

(3) ينظر: منهج الزَّمخشريّ في تفسير القرآن 80، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية 225.

لقد وجدت أبا القاسم الزَّمخشريّ قد اعتمد في كتابه (الكشاف) على (معاني القرآن وإعرابه) للزَّجَّاج اعتمادًا كبيرًا، فكان له المرشد والدليل، ولاسيما في المسائل اللغوية والنحوية، ويعضد هذا الرأي انّك إذا قرأت في (معاني القرآن وإعرابه) للزَّجَّاج تفسيرًا أو توجيهًا لآية معيَّنة، ثم تحوَّلْتَ إلى(الكشاف) لتقرأ رأي الزَّمخشريّ فيها، وجدت وشائج القربى بين التفسيرين أو التوجيهين، فإن لم يكن التفسيران متطابقين بالنص، فهما متفقان بالمعنى، إلاَّ في المسائل التي لا توافق هوى الزَّمخشريّ، ونزعته الاعتزالية، إذ يلجأ في مثل هذه الحال إلى توجيه معنى الآية ليتلاءم وما يعتقده المعتزلة[1]. غير أنَّ ذلك لا يعني أنَّ ما نقله الزَّمخشريّ كان نتاجًا خالصًا للزَّجَّاج، فالزَّجَّاج قد بنى معانيه على أُسُسِ مَنْ سبقه بالتأليف في (معاني القرآن)[2]، فجاءت جهوده تتويجًا لجهودهم، وصار التأليف في معاني القرآن على يديه أكثر نضجًا ؛ ولعلَّ الباعث على هذا الكلام، ما وجدته من تشابه وتطابق في التفسير بين الفرَّاء والزَّجَّاج في مواضع كثيرة، من كتابيهما في معاني القرآن، منها ما يتعلق بمنهج التفسير، أو بأدلة الاحتجاج، أو بالشواهد النحوية، أو بالمصطلح النحوي، مما يؤكد تأثُّر الزَّجَّاج بمعاني الفرَّاء، وهذه إشارة أردت بها لفت أنظار الدارسين إلى العلاقة بين الفرَّاء

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف 1/112-118 (سورة البقرة / 26)، 1/519-520 (النساء /48)، 1/565-566 (النساء/116)، 2/152-154 (الأعراف/ 143)، 4/662 (القيامة/22، 23).

(2) ألّف في معاني القرآن قبل الزَّجَّاج كثيرون، منهم: الرؤاسي (ت 190 هـ) والكسائي (ت 189 هـ)، ويونس بن حبيب (ت 182 هـ)، ومحمد بن المستنير الملقب بقطرب (ت206 هـ) والفرَّاء (ت 207 هـ)، والمبرد (ت 285 هـ) ... الخ، ينظر: الفهرست37، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية 251.

والزّجّاج، وحسبي أن أشير بها لمن يروم الخوض في الدراسات الموازنة ومحاولة الإتيان بجديد[1].

وقد سلك الزّمخشريّ في إيراد النصوص التي تأثر بها عن الزّجّاج سبيلين، هما: النقل بالنص، والنقل بالمعنى.

أ. ما نقله الزّمخشريّ عن الزّجّاج بالنص:

لعلّ من أمثلة ما تأثّر به الزّمخشريّ ونقله عن الزّجّاج، بالنص، قول الزّجّاج في تفسير الآية الكريمة: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾(الكهف/11)، قال الزّجّاج: ((و" عددا " منصوب على ضربين (أحدهما): على المصدر، المعنى: نَعُدُّ عددًا، ويجوز أن يكون نعتًا للسنين، المعنى: سنين ذات عددٍ، والفائدة في قولك: (عدد) في الأشياء المعدودات، أنّك تريد توكيد كثرة الشيء، لأنّه إذا قل فهم مقداره، ومقدار عدده، فلم يحتج إلى أن يعد، فإذا كثر احتاج إلى أن يعد، فالعدد في قولك: (أقمت أيامًا عددًا) أنّك تريد الكثرة، وجائزٌ أن تؤكد بـ(عدد) معنى الجماعة في أنّها قد خرجت من معنى الواحد)) [2]. إذ قال الزّمخشريّ في تفسير الآية نفسها: ((" سنين عددًا " ذوات عدد، فيحتمل أن يريد الكثرة، وأن يريد القلة ؛ لأنّ الكثير قليل عنده، كقوله [تعالى] قال تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ﴾[3]، وقال الزّجّاج: إذا قلّ فهم مقدار عدده، فلم يحتج أن يُعَدّ. وإذا كثر احتاج إلى أن يُعَدّ)) [4].

---

(1) للموازنة ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرّاء (المواضع الآتية) 243/2، 285، 324، 5/3، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج (للمواضع نفسها) 24/4، 103، 183-184، 366.

(2) معاني القرآن وإعرابه 271/3.

(3) سورة الأحقاف /35.

(4) الكشّاف 705/2.

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد تطابقهما حرفيًا، مما يؤكّد حرص الزّمخشريّ في نقله على إظهار ما ينقله من نصوص بالصورة التي وضعها مؤلفوها لفظًا ومعنى، إذ كان يبغي من وراء ذلك زيادة الثقة فيما ينقل، والإقبال على تآليفه المتعددة.

ومن الأمثلة الأخرى على تأثُّر الزّمخشريّ بتفسير الزّجّاج، والنقل عنه بالنص، قول الزّجّاج في تفسير الآية الكريمة: ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا ﴾(الإنسان/18): ((المعنى: يسقون عينا، و(سلسبيل) اسم العين، إلاّ أنّه صُرِف لأنّه رأس آية، و(سلسبيل) في اللغة: صفة لما كان في غاية السلاسة، فكأنَّ العين – والله اعلم – سمِّيت بصفتها))[1]. إذ قال الزّمخشريّ في تفسير الآية نفسها: ((و" سلسبيلا ": لسلاسة انحدارها في الحلق وسهولة مساغها، يعني أنّها في طعم الزنجبيل، وليس فيها لذعة ... قال الزّجّاج: (السلسبيل) في اللغة: صفة لما كان في غاية السلاسة)) [2].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد تطابقهما التام لفظًا ومعنًى مما يدلُّ على دقة الزّمخشريّ في إيراد ما تأثّر به من آراء بالنص، ونسبتها إلى أصحابها، وهو ما تقتضيه الأمانة العلمية.

ب. ما نقله الزّمخشريّ عن الزّجّاج بالمعنى:

لقد غلب على نقول الزّمخشريّ عن الزّجّاج هذا الأسلوب، وربما مزج فيه بين النقل بالنص والنقل بالمعنى، من خلال تضمينه ما ينقله بالمعنى بعضًا من النصوص الحرفية. فمن أمثلة ذلك ما نقله عن الزّجّاج في تفسير الآية الكريمة: قال تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ (طه/63)، قال الزّجّاج: ((والذي عندي –

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 261/5.

(2) الكشّاف 672/4.

والله اعلم – وكنت عرضته على عالِمَيْنَا (محمد بن يزيد[1] وإسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي) فقبلاه، وذكرا أنّه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أنَّ [إنَّ][2] قد وقعت موقع (نعم)، وأنَّ (اللام) وقعت موقعها، وأنَّ المعنى: [نعم][3] هذان لهما ساحران))[4]. وقال الزَّمخشريّ في تفسير الآية نفسها: ((قال بعضهم " إنَّ " بمعنى نعم. و " ساحران ": خبر مبتدأ محذوف و " اللام " داخلة على الجملة، تقديره: لهما ساحران. وقد اعجب به أبو إسحاق))[5].

وبالموازنة بين النصين السابقين تبين أنَّ الزَّمخشريّ قد تخلَّف عمَّا عهد عنه من دقة في النقل، إذ إنَّ عبارته توحي أنَّ الرأي الذي ذكره ليس للزَّجَّاج، إنمَّا هو لغيره، " وقد أعجب به أبو إسحاق " – يعني الزَّجَّاج – غير أنَّ نصَّ الزَّجَّاج في معانيه يفيد أنَّه هو صاحب هذا التوجيه، وأنَّه قد عرضه على أستاذيه (المبرد وإسماعيل القاضي) " فقبلاه، وذكرا أنَّه أجود ما سمعاه في هذا ". ولعل عبارة (الكشاف): " وقد أعجب به أبو إسحاق " قد وقع فيها تحريف، وأنَّ الصواب: (وقد اعجب به ابن إسحاق) أي (إسماعيل بن إسحاق).

ومن أمثلة نقوله المصرَّح بها بالمعنى أيضًا، ما نقله عن الزَّجَّاج في تفسير قوله تعالى: قال تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ

---

(1) في المطبوع: (وعلى إسماعيل بن إسحاق) وما أثبته يقتضيه السياق.

(2) في المطبوع: (وهو أنَّ قد وقعت) وما أثبته يقتضيه السياق. وقراءة ((قالوا إنَّ هذان لساحران)) بكسر همزة (إنَّ) وتشديد النون، قرأها: ابن عامر وحمزة ونافع والكسائي. وقرأ ابن كثير: "إنْ هذانِّ" بتخفيف نون ((إن)) وتشديد نون ((هذانِّ)) وقرأ عاصم برواية أبي بكر: ((إنَّ هذانِ))، وبرواية حفص: ((إنْ هذانِ))، وقرأ أبو عمرو: ((إنَّ هذين))، ينظر: كتاب السبعة في القراءات 419.

(3) في المطبوع: (هذان لهما ساحران)، وما بين القوسين منقول عن رسالة الدكتور محمد صالح التكريتي: (الزَّجَّاج حياته وآثاره ومذهبه في النحو) ص 90.

(4) معاني القرآن وإعرابه 363/3.

(5) الكشّاف 72/3.

بِٱلْعَيْنِ ﴾ (المائدة/45) قال الزَّجَّاج: ((روي أنَّ النبي [ﷺ] قرأ: " والعَينُ بالعَينِ "[1] والقراءة: " والعَينَ بالعَينِ " ... بالرفع والنصب جميعًا، لا اختلاف بين أهل العربية في ذلك، فمن قرأ: " العَينَ بالعَينِ " أراد أنَّ العينَ بالعينِ، ومن قرأ " والعينُ بالعين " فَرَفْعُهُ على وجهين: على العطف على قوله: " النفس بالنفس " والعامل فيها[2]، المعنى: وكتبنا عليهم النفسُ بالنفسِ، أي: قلنا لهم النَّفسُ بالنَّفْسِ. ويجوز كسر (إنَّ)، ولا اعلم أحدًا قرأ بها، فلا تقرأنَّ بها إلا أن تثبت رواية صحيحة. ويجوز أن تكون " العينُ بالعينِ "، ورفعه على الاستئناف. وفيها وجه آخر: يجوز أن يكون عطفًا على المضمر في " النفس "، لأنَّ المضمر في " النفس " في موضع رفع، المعنى: أنَّ النفسَ مأخوذةٌ هي بالنفسِ، و" العين " معطوفة على (هي)))[3]. إذ قال الزَّمخشريّ: ((والمعطوفات كلها قرئت منصوبة ومرفوعة، والرفع للعطف على محل " أنَّ النَّفْسَ "، لأنَّ المعنى: وكتبنا عليهم النفسُ بالنفسِ، إما لإجراء (كتبنا) مجرى (قلنا)، وإمَّا لأنَّ معنى الجملة، التي هي قولك " النفس بالنفس "، مما يقع عليه (الكتب)، كما تقع عليه (القراءة)، تقول: " كتبتُ الحمدُ لله "، و(قرأت سورةٌ أنزلناها)، ولذلك قال الزَّجَّاج: لو قرئ: (إنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ) بالكسر، لكان صحيحًا. أو للاستئناف، والمعنى: فرضنا عليهم فيها أنَّ النفس مأخوذة بالنفس، مقتولة بها، إذا قتلتها بغير حق))[4].

---

(1) قال الفرَّاء: ((حدثني إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن أبان بن أبي عياش عن انس أنَّ رسول الله ﷺ قرأ: ((والعين بالعين)) رفعًا)). معاني القرآن، للفرَّاء 310/1، وينظر: التيسير في القراءات السبع 99، والعنوان في القراءات السبع 87.

(2) بمعنى أنَّ العطف على محل إنَّ واسمها، وهو الرفع على الابتداء، ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 22/2، ومشكل إعراب القرآن 227/1.

(3) معاني القرآن وإعرابه 178/2-179.

(4) الكشَّاف 638/1.

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد أنَّ الزَّمخشريّ قد انتفع بتوجيه الزَّجَّاج لهذه الآية الكريمة، وصرَّح به.

ب. النقل غير المصرَّح به:

لقد عرض الزَّمخشريّ في الكشَّاف عددًا من التوجيهات الإعرابية والآراء، وشاع عنه عدم التصريح بنسبة تلك الآراء والتوجيهات إلى أصحابها، والاكتفاء عند النقل عنهم بالقول: (وقيل)، (وقال بعضهم)، (وروي)، (وقرئ)، (وفي التفسير)، (وعن أهل اللغة) ... الخ [1]. وفيما يأتي بيان أثر الفرَّاء ثم الزَّجَّاج في توجيهات الزَّمخشريّ وآرائه التي لم يصرِّح بنسبتها إليهما.

1. ما نقله الزَّمخشريّ عن معاني الفرَّاء ولم يصرِّح به:

لقد اغفل الزَّمخشريّ نسبة الكثير مما نقله عن معاني الفرَّاء، حتى بلغ مجموع ما أحصيت من ذلك (340) موضعًا، كان نصيب المستوى النحوي منها (218) موضعًا. وقد تميز أسلوب الزَّمخشريّ في هذا النوع من النقل بالتصرّف بالنصوص المنقولة، بالحذف وبالزيادة، فضلاً عن إيراده ما تأثّر به، ونقله بالمعنى بحُلَّة جديدة، أضفتها شخصيته الأدبية ذات الثقافات المتنوعة[2].

فمن أمثلة ما تأثّر به الزَّمخشريّ، ونقله عن معاني الفرَّاء ولم يصرِّح بنسبته إليه، قول الفرَّاء في توجيه إعراب الآية الكريمة: قال تعالى: ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي ٱلدِّينِ﴾(التوبة/11): ((معناه: فهم إخوانكم. يرتفع مثل هذا من الكلام، بأن يضمر له اسمًا مكنيًّا عنه. ومثله: ﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾[3]

(1) ينظر على سبيل التمثيل: الكشَّاف 278/1 (سورة البقرة / 233)، 68/2 (الأنعام/135)، 149/3-150 (الحج/19)، 245/3 (النور/43)، 208/4 (الشورى/3).

(2) ينظر على سبيل التمثيل: الكشَّاف 347/1 (آل عمران/20)، 501/1 (النساء/26)، 188/2 (الأعراف/193)، 214/2 (الأنفال/27)، 157/4 (غافر/18).

(3) سورة الأحزاب/5.

أي: فهم إخوانكم))[1]. قال الزَّمخشريّ في توجيه إعراب الآية نفسها: ((" فهم إخوانكم " على حذف المبتدأ، كقوله تعالى: قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي ٱلدِّينِ﴾))[2].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد التطابق بين التوجيهين واضحًا، فضلاً عن تطابقهما فيما استدلاّ به من أدلة الاحتجاج، وهو الشاهد القرآني ﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾، وهو ما يؤكّد انتفاع الزَّمخشريّ بمعاني الفرَّاء.

ومن الأمثلة الأخرى التي نقلها الزَّمخشريّ عن الفرَّاء، ولم يصرِّح باسمه، قول الفرَّاء في تفسير الآية الكريمة: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ (القيامة/1): ((قوله " لا اقسم " كان كثير من النحويين يقولون: " لا " صلة. قال الفرَّاء ولا يبتدأ بجحد، ثم يجعل صلة يراد به الطرح، لأنَّ هذا لو جاز، لم يعرف خبر فيه جحد، من خبر لا جَحْد فيه. ولكنَّ القرآن جاء بالرد على الذين انكروا البعث، والجنة، والنار، فجاء الإقسام بالردّ عليهم في كثير من الكلام، المبتدأ منه، وغير المبتدأ)) [3]. إذ قال الزَّمخشريّ: ((وقيل: إنَّ " لا " نَفْيٌ لكلامٍ، ورَدٌّ له قبلَ القَسَم، كأنَّهم أنكروا البعثَ، فقيل: لا، أي، ليسَ الأمرُ على ما ذكَرْتُم، ثم قيل: أقسم بيوم القيامة))[4].

وبالموازنة بين النَّصَّينِ السَّابقينِ نجد أنَّ ما نسبَهُ الزَّمخشريّ إلى مجهول، بقوله: (وقيل)، ما هو إلاّ عزوف عن التَّصريح باسم الفرَّاء، إذ إنَّ الرأي رأيه، وقد سبقت الإشارة إليه. ولعلّ السبب في عدم التَّصريح يرجِع إلى شهرة هذا الرأي عن الفرَّاء، وشيوع العلم به بينَ الناسِ. أو أنَّ الزَّمخشريّ قصَدَ إغفال نسبة بعض

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 425/1.

(2) الكشّاف 251/2.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 207/3.

(4) الكشّاف 658/4-659.

الآراء إلى أصحابها، تداركًا لتزاحم الأسماء في الكشّاف من جهة، ودرءًا لأن يُنعتَ بأنّه رَجُلٌ جمّاعة من جهة أخرى.

2. ما نقله الزّمخشريُّ عن معاني الزَّجّاج ولم يصرِّح به:

لقد أكثر الزّمخشريّ في كشّافه من الإعراض عن نسبة الآراء والتّوجيهات التي تأثّر بها إلى أصحابها، واكتفى بذكر النّصّ أو معناه، بعد التّصرُّف به بالتقديم أو بالتأخير، وبالتفصيل أو بالإجمال، من غير الإشارة إلى أنّه كلامٌ منقولٌ[1]. وقد غَلَبَ هذا الأسلوب في النقل عن الزّجّاج، إذ بَلَغَ مجموعُ ما أحصيْتُ له من مواضع انتفاعه بمعاني الزّجّاج (663) موضعًا، كان نصيب المستوى النّحويّ منها (351) موضعًا.

والأمثلة الآتية تُثبِتُ تأثُّر الزّمخشريّ بالزّجّاج، وانتفاعه بمعانيه: ففي تفسير الآية الكريمة: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾(النساء/159)، قال الزّجّاج: ((المعنى: وما منهم من أحد إلاّ ليُؤمِنَنَّ بِهِ، وكذلك قوله [تعالى]: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[2]؛ المعنى: ما منكم أحدٌ إلاّ واردُها، وكذلك: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[3]؛ المعنى: وما منّا أحدٌ إلاّ له مقامٌ معلومٌ))[4].

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف 133/1 (سورة البقرة/44)، 529/2 (الرعد/31)، 586/3(سبأ/3)، 121/4 (الزمر/19)، 799/4 (سورة الفيل/1).

(2) سورة مريم/71.

(3) سورة الصافات/164.

(4) معاني القرآن وإعرابه 129/2.

وقد أفاد الزَّمخشريّ من تفسير الزَّجَّاج لهذه الآية، فقال: (("لَيُؤْمِنَنَّ" جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف، تقديره: وان من أهل الكتاب أحد إلا لَيُؤْمِنَنَّ به. ونحوه: قال تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾، قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾))[1].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد أنَّ الزَّمخشريّ قد انتفع بمعاني الزَّجَّاج في توجيه إعراب هذه الآية، فقد افصح الزَّمخشريّ بالمصطلح النحوي الذي قدَّره الزَّجَّاج ولم يسمِّه، فقال: ((جملة قسمية لموصوف محذوف تقديره:...))، فضلاً عن احتجاجه لهذا التقدير بما احتج به الزَّجَّاج من الشواهد القرآنية، وذلك اثر الزَّجَّاج بيِّنٌ.

ومن أمثلة انتفاع الزَّمخشريّ بمعاني الزَّجَّاج أيضًا، ما أثبته الزَّجَّاج في تفسير " ليبين لهم الذي يختلفون فيه "، من قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ (النحل/38-39)، بقوله: ((فهذا على ضربين: جائز أن يكون معلَّقًا بالبعث، ويكون المعنى: بلى يبعثهم الله ليبين لهم، وليعلم الذين كفروا أنَّهم كانوا كاذبين. وجائز أن يكون " ليبين لهم الذي يختلفون فيه " معلَّقًا بقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾[2] ليبين لهم اختلافهم، وأنَّهم كانوا من قبله على ضلالة))[3].

وقد تبنَّى الزَّمخشريّ أحد هذين التوجيهين، ونسب التوجيه الآخر إلى مجهول، فقال: ((" ليبين لهم " متعلق بما دلَّ عليه " بلى "، أي: يبعثهم ليبيِّن لهم. والضمير لـ " من يموت ". وهو عام للمؤمنين والكافرين. والذي اختلفوا فيه هو

---

(1) الكشّاف 588/1.

(2) الآية /36 من السورة نفسها.

(3) معاني القرآن وإعرابه 198/3.

الحق ... وقيل: ويجوز أن يتعلّق بقوله: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾، أي بعثناه ليبين لهم ما اختلفوا فيه، وأنّهم كانوا على الضلالة قبله، مفترين على الله الكذب))[1].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد التطابق بين التوجيهين، مما يدلّ على أنّ الزّمخشريّ قد تأثر بتوجيه الزّجّاج، غير أنّه لم يُشِر إليه من قريب، ولا من بعيد.

على أنّني التمست له العذر في ذلك الإبهام والإعراض عن نسبة الآراء إلى أصحابها، بالقول: إنّ أبا القاسم قد حافظ على جوهر المادة التي نقلها، وحاول إحاطة القرّاء بما حصّله من علوم مسموعة أو مكتوبة، وإنْ عزّ عليه نسبة ما تحصّل عليه إلى أصحابه، فها نحن اليوم – معشر الباحثين – نقوم مقامه فننسب تلك الآراء إلى أصحابها.

ولا بدّ من الإشارة إلى ما قاله الصاوي الجويني في تعليله لظاهرة عزوف الزّمخشريّ عن ذكر مصادره، فربّما أصاب الهدف، وله السبق في ذلك، حيث قال: ((يظهر أنّ عادة الأقدمين في التأليف كانت النقل عمن يعجبون به دون إسناده إلى صاحبه، إما لشهرة القول عنه، أو لأنّ العلم ملك للجميع، يؤخذ منه ما يؤخذ، ويترك ما يترك، ما دامت شخصية الناقل تسيطر على ما تنقل بعلمها ومعرفتها، ولا تكتفي بتقليد أو نقل فحسب))[2].

وقد اثبت الباحث بشكل لا لبسَ فيه، أنّ الزّمخشريّ قد اكتفى بنقل بعض النصوص عن معاني الفرّاء أو الزّجّاج بالنص، وهو ما لم يكن فيه

(1) الكشّاف 606/2.

(2) منهج الزّمخشريّ في تفسير القرآن 87.

للزمخشري إلا العرض والتقليد[1]! ولو أدرك السيد الصاوي الجويني أن أبا القاسم الزَّمخشريّ قد انتفع بمعاني الفرَّاء ومعاني الزَّجَّاج في (1066) موضعًا، كان بعضها منقولاً بالنص، لعدل عن شطر عبارته الثاني.

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ الزَّمخشريّ مجتهد غير مقلّد، بقوله: ((لم يكن الزَّمخشريّ مقلّدًا وإنَّما اجتهد في أمور كثيرة ربما خالف فيها إجماع النحويين البصريين والكوفيين ... والزَّمخشريّ لا يقيد نفسه بأن يلتزم رأي مجموعة أو فرد، بل يلتزم بما يعتقده صوابًا سواء أتفق في قوله بهذا الرأي مع أحد أم لم يتفق))[2]. و جعل من طراز اجتهادات الزَّمخشريّ في الكشاف، توجيهه الآية الكريمة: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾ (القلم/2)، بقوله: ((فإن قلت: بم يتعلق (الباء) في " بنعمة ربك " وما محلّه ؟ قلت: يتعلق بـ (مجنون) منفيًا، كما يتعلق بـ(عاقل) مثبتًا في قولك: (أنت بنعمة الله عاقل)))[3]. ولو اطلع الدكتور فاضل السامرائي على تفسير الزَّجَّاج لهذه الآية في معانيه[4]، لما عدَّها مما اجتهد فيه الزَّمخشريّ قطعًا ! ؟ ذلك أنَّ توجيه الزَّمخشريّ لهذه الآية مستمد من تفسير الزَّجَّاج لها، فهذا أبو إسحاق الزَّجَّاج يقول: ((هذه مسألة من أبواب النحو، تحتاج إلى تبيين، قوله: "أنت" هو اسم " ما "، و" مجنون "، الخبر، و" بنعمة ربك " موصول بمعنى النفي، المعنى: انتفى عنك الجنون بنعمة ربك، كما تقول: (أنت بنعمة الله فَهِمٌ). و(ما أنت

---

(1) ينظر في هذا المبحث: ما نقله الزَّمخشريّ عن الفرَّاء والزَّجَّاج بالنص. وللمزيد، وازن بين تفسيري الزَّجَّاج والزَّمخشريّ للآيات: (89 من سورة النحل)، (8 من سورة يس)، (32 من سورة ص)، (20، 21 من سورة الإنسان)، ستجد أنَّ الزَّمخشريّ مقلّد ليس بمجتهد.

(2) الدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 245.

(3) الكشّاف 584/4.

(4) وعذره أن معاني الزَّجَّاج لم يكن مطبوعًا، وربما تعذر على الدكتور فاضل السامرائي الوصول إليه.

بنعمة الله جاهل) وتأويله: فارقك الجهل بنعمة الله))[1]. ومن ذلك أيضًا: جعله توجيه الزَّمخشريّ لقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾(الأنبياء/3)، من طراز اجتهاداته، وهو في الحقيقة توجيه الزَّجَّاج نفسه، ائتثره الزَّمخشريّ فيه ولم يصرِّح بنسبته إليه، كأنَّه عزَّ عليه - والله اعلم - أن يكون أحد الجانين الأذكياء من بستان الزَّجَّاج النضر[2].

3. موقف الزَّمخشريّ ممّا نقله عن الفرَّاء والزَّجَّاج:

لا يختلف اثنان في أنَّ أبا القاسم الزَّمخشريّ قد حباه الله عزَّ وجلَّ عقلية فذَّة، منحته قدرة على الاستقراء والتمحيص وإجالة النظر فيما يقرؤه، اتَّضح ذلك في إبدائه الرأي في كثير من المسائل التي يعرض لها، ولاسيما تلك التي تضمّنت توجيهات نحويّة، فكان يرجِّح ويضعِّف، ويؤيِّد ويردّ، وأحيانًا يصمت عن ذلك كلِّه، ويكتفي بعرض آراء من نقل عنهم. ولهذه الوقفات أسباب متعددة، يرجع بعضها إلى تأثير عقيدة الاعتزال في توجيه ما ينقله ليتلاءم وتلك العقيدة، ويرجع بعضها الآخر إلى تنَّوع ثقافاته، وبراعته في علوم شتى، فينطبع ما ينقله بمعالم شخصيته. أما صمته عن بعض الآراء والتوجيهات، وعدم التعليق عليها فيوحي أنَّه كان يوافقها، وإلاَّ لما كان أوردها.

4. ترجِّيحه بعض الآراء والأقوال:

من ذلك ترجيح الزَّمخشريّ رأي الفرَّاء، من غير أن يصرّح به، في رفع "ولا يأمركم "من قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ ... * وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ

(1) معاني القرآن وإعرابه 204/5.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 384/3، والكشّاف 101/3، والدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 247.

أَرۡبَابًا ﴾ (آل عمران/79-80)، فقد قال الفرَّاء: ((أكثر القرَّاء على نصبها[1]، يردّونها على " أن يؤتيه الله ": ولا أن يأمركم. وهي في قراءة عبد الله " ولن يأمركم "، فهذا دليل على انقطاعها من النسق، وإنها مستأنفة، فلما وقعت (لا) في موقع (لن) رفعت كما قال تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾[2]، وهي في قراءة عبد الله [3]:" ولن تسأل "، وفي قراءة أُبي: " وما تسأل عن أصحاب الجحيم "))[4]. وقد أفاد الزَّجَّاج أيضًا من هذا التوجيه، فجوَّز الرفع في: " ولا يأمركم "، فقال: ((ويجوز الرفع في " ولا يأمركم"، أي: لا يأمركم الله"))[5]. واستند الزَّمخشريّ إلى رأي الفرَّاء ورجَّحه، فقال:((والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر، وتنصرها قراءة عبد الله: " ولن يأمركم "))[6].

ومن ذلك أيضًا ترجيحه رأي الزَّجَّاج في توجيه إعراب الآية الكريمة: ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (السجدة/1-2)، قال الزَّجَّاج: ((ورفع " تنزيل " على خبر الابتداء، على إضمار: الذي نتلوا تنزيل الكتاب. ويجوز أن يكون في المعنى خبرًا عن " ألَم "، أي: " ألَم " من تنزيل الكتاب. ويجوز أن يكون رفعه على الابتداء، ويكون خبر الابتداء: " لا ريب فيه"))[7]. وقد انتفع الزَّمخشريّ بتوجيهات الزَّجَّاج المذكورة آنفًا، من غير أن يصرِّح باسمه، فأوردها في كشافه، قائلاً: ((" الم " على أنَّها اسم السورة: مبتدأ، خبره " تنزيل الكتاب "،

---

(1) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي ((ولا يأمركم)) رفعًا. وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة ((ولا يأمركم)) نصبًا. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 213.

(2) سورة البقرة /119.

(3) ينظر: المختصر، لابن خالويه 9.

(4) معاني القرآن، للفرَّاء 1/224-225.

(5) معاني القرآن وإعرابه 1/436.

(6) الكشَّاف 1/378.

(7) معاني القرآن وإعرابه 4/203.

وإنْ جعلتها تعديدًا للحروف، ارتفع " تنزيلُ الكتاب " بأنه خبر مبتدأ محذوف. أو هو مبتدأ، خبره: " لا ريب فيه ". والوجه أن يرتفع بالابتداء، وخبره: " من ربِّ العالمين "، و" لا ريب فيه " اعتراض لا محل له))[1].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد أنَّ الزَّمخشريّ قد تأثَّر بتوجيهات الزَّجَّاج، وآثر التوجيه الثالث منها بقوله: ((والوجه أن يرتفع [تنزيل][2] بالابتداء))، إلاَّ أنَّه اختلف معه في تعيين الخبر، فقد جعله قوله تعالى: " من ربِّ العالمين "، بعد أن عدَّ قوله تعالى: " لا ريب فيه " - الذي جعله الزَّجَّاج هو الخبر - جملة معترضة لا محل لها.

مما تقدم يتضح أنَّ الزَّمخشريّ لم يكن مجرد ناقل لآراء الفرَّاء والزَّجَّاج، وإنَّما كان له رأيه في بعضها.

5. عرضه بعض الآراء والتوجيهات من غير ترجيح:

لقد اكتفى الزَّمخشريّ بعرض بعض الآراء والتوجيهات التي تأثَّر بها من غير ترجيح، مما يوحي موافقته للفراء أو الزَّجَّاج في تلك الآراء والتوجيهات، أو أنَّها جديرة عنده بالقبول والذكر، وإلاَّ لما أودعها كتابه (الكشاف). وَمن أمثلتها: ما نقله عن الفرَّاء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ (الشورى/24) قال الفرَّاء: ((وقوله: " ويمح الله الباطل " ليس بمردود على " يختم " فيكون مجزومًا، هو مستأنف في موضع رفع وإنْ لم تكن فيه (واو) في الكتاب. ومثله ممَّا حذفت منه (الواو)، وهو في موضع رفع قوله [تعالى]: ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾[3]، وقوله [تعالى]: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[4]))[5].

---

(1) الكشَّاف 506/3.

(2) زيادة يتطلبها السياق.

(3) سورة الإسراء /11.

(4) سورة العلق /18.

(5) معاني القرآن، للفرَّاء 23/3.

واكتفى الزَّمخشريّ بإيراد تفسير الفرّاء المذكور آنفًا بطريقته المعهودة المناظرة المتخيلة (الفنقلة)، من غير ترجيح أو ردّ، فقال: " فإن قلت: إن كان قوله: " ويمح الباطل " كلامًا مبتدأ غير معطوف على "يختم "، فما بال (الواو) ساقطة في الخط؟، قلت: كما سقطت في قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَـٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾، وقوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾، على أنها، مثبتة في بعض المصاحف))[1].

ومن أمثلة ما اكتفى الزَّمخشريّ بعرض مادته التي نقلها عن الزَّجّاج، قول الزَّجّاج في تفسير الآية الكريمة: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ (الكهف/63): ((كسر (الهاء) وضمّها جائزان[2] في " أنسانيه "، " أنْ اذكره ": بدل من (الهاء)، لاشتمال الذكر على (الهاء) في المعنى، والمعنى وما أنساني أن اذكره إلاّ الشيطان))[3]. إذ قال الزَّمخشريّ: ((و " أنْ أذكره " بدل من (الهاء) في " أنسانيه "، أي: وما أنساني ذكره إلاّ الشيطان))[4].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد أنَّ الزَّمخشريّ قد اكتفى بترديد ما قاله الزَّجّاج، من غير ترجيح، أو اعتراض. ومن الأمثلة الأخرى التي التزم الزَّمخشريّ أسلوب عرضها من غير ترجيح، قول الزَّجّاج في تفسير قوله عزَّ وجلَّ ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾ (التكوير/8-9): ((فمعنى سؤالها " بأي ذنب قتلت " ؟: تبكيت قاتلها في القيامة، لأنَّ جوابها: قتلت بغير ذنب. ومثل هذا التبكيت، قول الله تعالى: ﴿يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ

---

(1) الكشّاف 222/4.

(2) قرأ بضم الهاء ضمة مختلسة، حفص. والباقون بكسرة مختلسة. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 294.

(3) معاني القرآن وإعرابه 300/3.

(4) الكشّاف 733/2.

أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ﴾[1]، فإنما سؤاله وجوابه تبكيت لمن ادعى هذا عليه))[2].

وقد اكتفى الزَّمخشريّ بعرض ما تقدم من كلام الزَّجَّاج بطريقة (الفنقلة)، فقال: ((فان قلت: فما معنى سؤال الموؤدة عن ذنبها الذي قتلت به، وهلاّ سئل الوائد عن موجب قتله لها؟ قلت: سؤالها وجوابها تبكيت لقاتلها، نحو التبكيت في قوله تعالى لعيسى: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ ... إلى قوله: ﴿ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ﴾))[3]. لا شك أنَّه أورد رأي الزَّجَّاج المذكور آنفًا جملة وتفصيلاً.

مما سبق يتضح أن الزَّمخشريّ قد انتهج أسلوبًا آخر هو الأكثر شيوعًا في إيراد ما تأثَّر به عن الفرَّاء أو الزَّجَّاج، وهو عرض الآراء من غير معارضة أو ترجيح[4]، وهذا يدُّل على موافقته لهما فيما ينقل عنهما، أو على أنَّ ما نقله عنهما جدير بالقبول والذكر.

6. ردَّه لبعض الآراء والتوجيهات معلّلاً أسباب ردِّه لها:

لقد اتخذ الزَّمخشريّ من بعض الآراء والتوجيهات موقفًا مغايرًا لها، يقوم على تخطئتها، وردِّها، واثبات ما يراه مناسبًا محِلَّها، ومن أمثلة ذلك ردَّه توجيه الفرَّاء في إعراب " صبغة الله " من قوله تعالى: ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١٣٥ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ... وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ۝١٣٦ ... صِبْغَةَ

(1) سورة المائدة /116.

(2) معاني القرآن وإعرابه 290/5.

(3) الكشَّاف 708/4.

(4) ينظر على سبيل التمثيل: الكشَّاف 233/1، (سورة البقرة /188)، 101/2 (الأعراف /32)، 75/3 (طه /69)، 449/3 (العنكبوت /22)، 208/4 (الشورى /3).

ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾ (سورة البقرة /135-138)، قال الفرَّاء: ((وقوله: " صبغة الله " نصب، مردودة على (الملة)))[1].

وقال الزَّمخشريّ: ((" صبغة الله " مصدر مؤكد منتصب [عن][2] قوله " آمنا بالله "، كما انتصب ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾[3] عمَّا تقدَّمه،... وقوله: "ونحن له عابدون " عطف على " آمنا بالله ". وهذا العطف يردّ قول من عزم أنَّ " صبغة الله " بدل من " ملَّة إبراهيم"))[4].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد أن الزَّمخشريّ قد ردَّ رأي الفرَّاء الذي لم يصرِّح باسمه – مستدلاً لرأيه بعطف قوله تعالى: " ونحن له عابدون " على قوله [تعالى]: " آمنا بالله "، وهو من عطف الجملة على الجملة، ومعلّلاً ردَّه انتصاب " صبغة الله " على البدل من " ملَّة إبراهيم "، تعليلاً بلاغيًا، بقوله ((لما فيه من فكّ النَّظم وإخراج الكلام عن التئامه واتساقه))[5]، ثم يمضي قدمًا ليصرِّح بتفضيله قول (سيبويه) الذي اعتمد عليه في ردِّ رأي الفرَّاء، فيقول: ((وانتصابها على أنَّها مصدر مؤكد هو الذي ذكره سيبويه، والقول ما قالت حذام))[6].

ومن الأمثلة الأخرى التي تبيِّن ردَّ الزَّمخشريّ لآراء الزَّجَّاج وتوجيهاته، ما خطّأ به أبو القاسم الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج في توجيه إعراب " وأذانٌ " من قوله تعالى:﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ... وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 82/1.

(2) في المطبوع: (على)، وما أثبتُّه يقتضيه السياق.

(3) في نحو قوله تعالى: ((وعد الله لا يخلف الله وعده)) (الروم/6).

(4) الكشَّاف 196/1.

(5) الكشَّاف 196/1.

(6) الكشَّاف 196/1.

ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ (التوبة/ 1، 3)، قال الزَّجَّاج: ((عطف على " براءة "، ومعناه: و[إعلام][1] من الله ورسوله، يقال: (آذنته بالشيء) إذا أعلمته به))[2].

ولم يرتض الزَّمخشريّ هذا التوجيه، فنفى أن يكون " أذان " معطوفًا على " براءة "، إذ قاس المسألة على الكلام العربي الفصيح، فقال: (("وأذان" ارتفاعه كارتفاع " براءة "، على الوجهين، ثم الجملة معطوفة على مثلها، ولا وجه لقول من قال: إنَّه معطوف على " براءة "، كما لا يقال:(عمرو) معطوف على (زيد) في قولك:(زيد قائم وعمرو قاعد)، و (الأذان) بمعنى (الإيذان) وهو: الإعلام)) [3].

ومما ردَّه الزَّمخشريّ أيضًا وعدَّه ضعيفًا، توجيه الزَّجَّاج لقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتًى يَذۡكُرُهُمۡ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ ﴾ (الأنبياء/60). قال الزَّجَّاج ((" وإبراهيم " يرتفع على وجهين، (أحدهما) على معنى: يقال له هو إبراهيم، والمعروف به إبراهيم. وعلى النداء، على معنى: يقال له يا إبراهيم))[4]. فاستضعف الزَّمخشريّ توجيه الزَّجَّاج – من غير التصريح باسمه- وصححَّه قائلاً: ((فإن قلت: " إبراهيم " ما هو ؟ قلت: قيل هو خبر مبتدأ محذوف، أو منادى. والصحيح أنَّه فاعل " يقال "، لأنَّ المراد الاسم لا المسمى)) [5].

مماّ تقدّم يتضح لنا جانب آخر من موقفه مما تأثر به ونقله في كشافه، تمثل في ردّه بعض التوجيهات التي رآها الفرَّاء أو الزَّجَّاج في مؤلفيهما في (معاني القرآن)، فضلاً عن تعليله أسباب ردّه تلك التوجيهات أو الآراء، وإعطائه البديل منها مما رآه صوابًا.

---

(1) في المطبوع: (وإعلان) بالنون، وما أثبته يقتضيه السياق.

(2) معاني القرآن وإعرابه 429/2.

(3) الكشّاف 244/2.

(4) معاني القرآن وإعرابه 396/3.

(5) الكشّاف 124/3.

7. تغييره النّصوص التي لا تنسجم وأصول المعتزلة:

لجأ الزَّمخشريّ إلى التلاعب بنصوص الآراء والتوجيهات التي نقلها عن الفرَّاء والزَّجَّاج، التي تتعارض مع مذهبه الاعتزاليّ، فقد أقدم على تغيير تلك النصوص - وتحويرها بالحذف أو بالزيادة - لتتفق وأصول عقيدته.

ويتضح ذلك الموقف من ملاحظة ما أجراه الزَّمخشريّ من تغيير فيما نقله عن الفرَّاء في تفسير الآية الكريمة: ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا ﴾ (الإسراء/102). قال الفرَّاء: ((وقوله " يا فرعون مثبورًا ": ممنوعًا من الخير. والعرب تقول: (ما ثبرك عن ذا ؟) أي: ما منعك منه وصرفك عنه ؟)) [1]. وقد أوَّل الزَّمخشريّ معنى هذه الآية ليتماشى وأصول عقيدته، فحذف من عبارة الفرَّاء قوله: (ممنوعًا من الخير)، وزاد فيها (مصروفًا عن الخير، مطبوعًا على قلبك)، فقال: ((وقال الفرَّاء: " مثبورًا " مصروفًا عن الخير مطبوعًا على قلبك، من قولهم: (ما ثبرك عن هذا ؟) أي: ما منعك وصرفك ؟))[2]. وهذا الحذف والزيادة يوحي أنَّ الزَّمخشريّ أراد تحقيق أصل من أصول المعتزلة يتعلق بأفعال العباد، لأنَّ أفعال العباد عندهم هي من خلق الإنسان نفسه، فالعبد حر بما يفعل، وليس ثمة ما يمنعه من الخير إنْ قصد فعله، إلا بالصارف الذي يحول وجهته إلى غير ما قصد[3].

ومن الأمثلة الأخرى التي تمحَّل لها الزَّمخشريّ وجهًا، لينصر معتقده الاعتزالي، توجيه الفرَّاء لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (النساء/48) بقوله: ((فإن شئت جعلتها[4] في مذهب خفض، ثم تلقي الخافض فتنصبها، يكون في مذهب جزاء، كأنَّك قلت: إنَّ الله لا يغفر ذنبًا مع شرك ولا عن شرك))[5]. إنَّ ما أثبته الفرَّاء في تفسير هذه الآية

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 132/2.

(2) الكشّاف 698/2.

(3) ينظر: المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية 75.

(4) يريد: ((أنْ يشرك)) أي: المصدر المؤول فيها. والوجه الظاهر انّه مفعول ((لا يغفر)). هامش المحقق (1) معاني القرآن، للفرَّاء 272/1.

(5) معاني القرآن، للفرَّاء 272/1.

يفيد نفي مغفرة الشرك بشكل مطلق، إذ لا ذكر للتوبة معه، إلا أنَّ ذلك لا يروق للزمخشري، فراح يتكلَّف للآية تأويلا ليجعل المراد مع الشرك عدم التوبة، ومع الكبائر التوبة، وهو ما تمليه عليه أصول المعتزلة[1]، فقال: ((فإن قلت: قد ثبت أنَّ الله عزَّ وجلَّ يغفر الشرك لمن تاب منه، وأنَّه لا يغفر ما دون الشرك من الكبائر إلاَّ بالتوبة، فما وجه قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾؟، قلت: الوجه أن يكون الفعل المنفي والمثبت جميعًا موجَّهين إلى قوله تعالى " لمن يشاء "، كأنَّه قيل: إنَّ الله لا يغفر لمن يشاء الشركَ، ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك، على أنَّ المراد بالأوّل مَنْ لم يتب، وبالثاني مَنْ تاب))[2]. و((عقيدة أهل السنة أنَّ الشرك غير مغفور البتة. وما دونه من الكبائر مغفور لمن يشاء الله أن يغفر له، هذا مع عدم التوبة، وأمَّا مع التوبة فكلاهما مغفور. والآية إنمَّا وردت فيمن لم يتب، ولم يذكر فيها توبة كما ترى، فلذلك أطلق الله تعالى نفي مغفرة الشرك، واثبت مغفرة ما دونه بالمشيئة كما ترى، فهذا وجه انطباق الآية على عقيدة أهل السّنّة))[3].

وأما الذي نقله الزَّمخشريّ عن الزَّجَّاج وحوَّر فيه ليخدم مذهبه الاعتزالي، فمن أمثلته قول الزَّجَّاج في توجيه الآية الكريمة ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾(سورة فاطر/8): ((الجواب ههنا على ضربين، (أحدهما) يدلّ عليه " فلا تذهب نفسك عليهم حسرات "، ويكون المعنى: أفمن زين له سوء عمله فأضلَّه الله ذهبت نفسك عليه حسرة؟ ويكون " فلا تذهب نفسك " يدلّ عليه، وقد قرئت: " فلا تذهب نفسك "، بضم

(1) ينظر: الانتصاف، لابن المنير الإسكندري، مطبوع على هامش الكشَّاف 1/519-520.

(2) الكشَّاف 1/519-520.

(3) الانتصاف، لابن المنير الإسكندري، مطبوع على هامش الكشَّاف 1/519.

(التاء) وجزم (الباء) ونصب (النفس)[1]، ويجوز أن يكون الجواب محذوفاً، ويكون المعنى: أفمن زين له سوء عمله كمن [هداه][2] الله، ويكون دليله " فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء "))[3]. فنقل الزّمخشريّ كلام الزّجّاج المذكور آنفاً بعد أنْ حذف منه ما يوحي بالردِّ على أصول المعتزلة، الذين ينزهون الله عزَّ وجلَّ عن فعل السيئات وإضلال العباد، فقال: ((وذكر الزّجّاج أنَّ المعنى: أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرة، فحذف الجواب لدلالة " فلا تذهب نفسك " عليه، أو: أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله، فحذف لدلالة " فإنَّ الله يضلّ من يشاء ويهدي من يشاء " عليه)) [4].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد أنَّ الزّمخشريّ قد حذف من تفسير الزّجّاج، قوله: (فأضلّه الله)، لينقّي تفسيره مما يخالف معتقد المعتزلة [5].

ومن الأمثلة الأخرى التي تؤكد هذا الموقف، ما أجراه الزّمخشريّ من تغيير فيما نقله عن الزّجّاج في تفسير الآية الكريمة: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ ﴾ (فاطر/35)، إذ قال الزّجّاج: ((مثل (الإقامة) تقول: (أقمت بالمكان إقامة ومقامة ومقاما) أي: احلّنا دار الخلود من فضله، أي: ذلك بتفضّله لا بأعمالنا))[6].

---

(1) ذكر الفرّاء أنها قراءة أبي جعفر المدني، ينظر: معاني القرآن، للفرّاء 367/2، والمختصر، لابن خالويه 123.

(2) في المطبوع: (تعداه)، وما أثبته مأخوذ من (الكشّاف).

(3) معاني القرآن وإعرابه 264/4.

(4) الكشّاف 600/3.

(5) ينظر: المعتزلة ومشكلة الحرية الشخصية 75.

(6) معاني القرآن وإعرابه 271/4. وورد مثل هذا التوجيه في: 151/4-152 (سورة القصص /68).

وقال الزَّمخشريّ (("المقامة" بمعنى: الإقامة، يقال: (أقمت إقامة ومقامًا ومقامةً). "من فضله": من عطائه وإفضاله، من قولهم: (لفلان فضول على قومه وفواضل)، وليس من (الفضل) الذي هو (التفضل)[1]؛ لأنَّ الثواب بمنزلة الأجر المستحق، والتفضل كالتبرع)) [2].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد أنَّ الزَّمخشريّ قد اقتطع من كلام الزَّجَّاج ما يتعارض وأصول المعتزلة التي توجب على الله عزَّ وجلَّ الصلاح للعبد، وهو قول الزَّجَّاج: ((احلّنا دار الخلود من فضله، أي بتفضله لا بأعمالنا))، وأبدله بقوله: ((إنَّ الثواب بمنزلة الأجر المستحق، والتفضل كالتبرع))، ليخدم معتقدات المعتزلة التي توجب على الله عزَّ وجلَّ رعاية المصالح، في حين استمد الزَّجَّاج تفسيره من مذهب أهل السنة، الذين يرون أنَّ الله عزَّ وجلَّ لا يجب عليه شيء[3].

مما تقدم يتضح لنا انتصار الزَّمخشريّ لمعتقدات المعتزلة وتأييده لها بكل ما أوتي من مقدرة، بتأويله النصوص القرآنية التي تتعارض في ظاهرها مع معتقدات المعتزلة، ونزوعه إلى تحوير أقوال الفرَّاء أو الزَّجَّاج ممّا عارض تلك المعتقدات بالحذف وبالزيادة. ولا شك في أنَّ ما يحدثه من تغيير في تلك النصوص المنقولة عن الفرَّاء أو الزَّجَّاج يعد من المآخذ عليه، لأنَّ من مقتضيات الأمانة العلمية أنْ يعرض النصّ كما قاله صاحبه، من غير تغيير أو تحوير.

---

(1) يردّ على الزَّجَّاج من غير أن يصرِّح باسمه.

(2) الكشَّاف 614/3. وورد مثل هذا الأثر في: 3/427-428 (سورة القصص /68).

(3) ينظر: الانتصاف، لابن المنير الإسكندري، مطبوع على هامش الكشَّاف 512/3.

المبحث الثاني

الأثر والتأثر في المصطلح النحوي

يقصد بـ(المصطلح النحوي): اتفاق جماعة من النحويين على أمر مخصوص، يتعلق باستعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية، التي تربطها علاقة مشابهة أو مناسبة أو مشاركة، كبيرة كانت أو صغيرة، بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي[1]. فـ (المصطلح النحوي)، لفظ محدد يستعمل للدلالة على ظاهرة معينة كالمبتدإ، والخبر والفاعل ... الخ. وقد تتعدد المصطلحات للدلالة على تلك الظاهرة، تبعا لتباين الزمان والمكان والمناهج العلمية المتبعة في هذا المصر أو ذاك، فـ (الحشو) و(الزيادة) و(اللغو) و(الصلة) مثلا، كلها مصطلحات تطلق على ما عرف بزيادة حروف المعاني، آثر البصريون الثلاثة الأُوَل منها، وانفرد الكوفيون باستعمال مصطلح (الصلة)[2].

ولما كانت الدراسات النحوية بصرية المولد والنشأة، فان المصطلح النحوي الذي بدأ معها يعد بصرياً أيضاً. وما أن تنامت حلقة الدرس النحوي في الكوفة واتسعت حتى سعى علماؤها- ومنهم الفرّاء - إلى ولوج سبل تختلف عمّا سلكه البصريون في تأثيل قواعد النحو العربي، فجاء مصطلحهم النحوي في كثير من الأحيان مختلفاً عن مصطلح البصريين[3].

وقد تبين لنا في المبحث السابق أن الزّمخشريّ قد تأثر بالفرّاء والزّجّاج، ونقل عنهما وعن غيرهما، الكثير من المسائل، فتبعاً لذلك التأثر بات من المألوف

---

(1) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 21-23.

(2) ينظر: تاريخ النحو العربي 69.

(3) ينظر: مدرسة الكوفة 303، والمدارس النحوية158، 195، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره 162.

أن نجد في كشافه خليطاً من المصطلحات النحوية البصرية والكوفية، فالفرَّاء علم بارز من أعلام النحو الكوفي، إليه وإلى الكسائي يرجع الفضل في تأصيل قواعد المذهب الكوفي في النحو، والزَّجَّاج – هو الآخر – جامع علمي البصرة والكوفة في النحو، إليه انتهى علم البصريين والكوفيين بتلمذته على ثعلب والمبرد[1]. لكن ذلك لم يمنع الزَّمخشريّ من التصريح ببصريته في مواضع من تفسيره، فقد صرح بذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾(سورة البقرة/132) فقال: ((" يا بني " على إضمار (القول) عند البصريِّين. وعند الكوفيِّين يتعلَّق بـ" وصَّى "، لأنَّه في معنى: القول، ونحوه قول القائل: [2]

رَجْــلانِ مِــنْ ضَــبَّةَ أخْبَرَانَــا   إنَّــا رأيْنَــا رَجُــلاً عُرْيَانَــا

بكسر الهمزة، فهو بتقدير القول عندنا، وعندهم يتعلق بفعل الإخبار))[3].

لقد عدَّ الزَّمخشريّ نفسه بصرياً بقوله: ((فهو بتقدير القول عندنا))، وصرَّح برأي الكوفيِّين وهذا دليل من (الكشَّاف) يعضُدُ ما ذهَبَ إليه الدكتور فاضل السامرائي بقوله: ((إنَّ أبا القاسم يقول بآراء البصريين، ويعد نفسه بصريًّا، ويعتمد الأسس البصريّة، ويستعمل المصطلحات البصريّة، وإذا صحَّ أنْ تطلق لفظة (بصريّ) على النحاة الذين يعدون من المتأخرين، فهو نحوي بصري))[4]. غير أن واقع الحال في (الكشَّاف) لا يؤيِّد هذا القول على إطلاقه، فقد ثبت لي، من خلال التتبع الدقيق لأثر المصطلح النَّحْويّ الكوفيّ عند الفرَّاء، في المصطلح النَّحْويّ عند الزَّمخشريّ في (الكشَّاف)، أنَّ الزَّمخشريّ قد أورد عددًا من المصطلحات الكوفيَّة في النَّحْو،

---

(1) ينظر: الزَّجَّاج حياته وآثاره ومذهبه في النحو43.

(2) رجز، قائله رجل من ضبّة، ينظر مغني اللبيب 63/2، وشرح شواهد المغني، للسيوطي 833/2.

(3) الكشَّاف 191/1

(4) الدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 319.

واعتدَّ بها، إلى جانب اعتداده بالمصطلحات البصرية. على أنَّه مسبوقٌ إليها بالزَّجَّاج الذي وجَدَت المصطلحات الكوفيَّة والبصريَّة طريقها إلى مؤلَّفِهِ (معاني القرآن وإعرابه) بتلمذته لـ(أبي العباس ثعلب)، ثم لـ (أبي العباس المبرِّد)[1]، وليس ببعيد أن يكون الزَّمخشريّ قد إئتثر الزَّجَّاج في استعمالها. ومن هنا يمكن القول إنَّ الأسس التي اعتمدها الزَّمخشريّ لم تكن بصريةً خالصةً، ولا المصطلحات التي استعملها كذلك، وسبب ذلك يرجع إلى تنوّع الموارد التي استقى منها مادة تفسيره (الكشَّاف). فضلاً عن أنَّ هناك مصطلحاتٍ مشتركةً وجدت طريقها في الاستعمال لدى النَّحْويين البصريِّين والكوفيِّين على حدٍّ سواء.

ولكثرة ما تأثَّر به الزَّمخشريّ من مصطلحات الفرَّاء والزَّجَّاج، فإنَّ الباحثَ سيكتفي بذِكْرِ عشرة منها، لكلّ من الفرَّاء والزَّجَّاج، على أن يشير إلى المصطلحات الأخرى بالإحالة على مواضعها من الكتب الثلاثة في الهوامش.

1 - أثر الفرَّاء في المصطلح النَّحْويّ عند الزَّمخشريّ في الكشَّاف.

لقد كان للفرَّاء أثر كبير في وضع مسمَّيات عدد من المصطلحات النَّحْوية، زيادة على ما هو موجود عند علماء النَّحْو القدماء. وتلك حقيقة أشار إليها الدكتور أحمد مكي الأنصاري، وعضَّدها بإيراد ما قاله المستشرق الألماني (فايل)[2]: ((كثيرًا ما استعمل الفرَّاء اصطلاحات تخالف الاصطلاحات المشهورة عند علماء النَّحْو، الذين يمثلون هذا العلم، وفي المواضع التي لم تكفِ فيها الاصطلاحات القديمة، استعمل الفرَّاء اصطلاحات جديدة، وصلنا جانب منها فيما بعد، على أنَّه اصطلاحات الكوفيِّينَ))[3].

---

(1) لقد سبقت الإشارة في التمهيد من هذه الدراسة إلى أن الزَّجَّاج تلمذ لشيخ النحويين الكوفيين ثعلب أوَّلاً، ثم لشيخ النحويين البصريين المبرِّد، في عصره.

(2) في مقدمته لكتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.

(3) أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 438، وينظر: المصطلح النحوي عند الفرَّاء في معاني القرآن، رسالة ماجستير مخطوطة، آداب الموصل 1991 م.

وقد أفاد الزَّمخشريّ ممَّا ابتكره الفرَّاء من مصطلحات، واستعمل بعضًا منها بدلالاتها عند الفرَّاء، فضلاً عن انتفاعه بالمصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين وفيما يأتي تبيين لأثر الفرَّاء في المصطلح النحوي عند الزَّمخشريّ في عشرة من المصطلحات النحوية المنتخبة:

1- التشديد:

هو مصطلح أطلقه الفرَّاء على ما سمَّاه البصريُّون (توكيدًا) و(تكريرًا)[1]. ففي معرض تفسيره للآية الكريمة: ﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخۡلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ (الرحمن / 68)، قال: ((فإنْ قُلْتَ: فكيفَ أُعيدَ النَّخلُ والرُّمَّانُ إنْ كانا من الفاكهة ؟، قُلْتُ: ذلك كقوله: ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾[2] وقد أمرهم بالمحافظة على كل الصلوات، ثم أعاد العصر تشديدا لها، كذلك أعيد النخل والرمان ترغيبا لأهل الجنة))[3].

يتضح من النص السابق أن الفرَّاء اتخذ من (التشديد) مصطلحا مقابلا لمصطلحي (التوكيد) و (التكرير) عند البصريين.

وقد تأثر الزَّمخشريّ بالفرَّاء في استعمال هذا المصطلح، فأورده في (الكشَّاف) عند تفسيره الآية الكريمة: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (آل عمران /97)، فقال: ((والضمير في " إليه " للبيت أو للحج. وكل مأتي إلى الشيء فهو سبيل إليه. وفي هذا الكلام أنواع (التوكيد) و (التشديد) ومنها قوله " ولله على الناس حج البيت ")) يعني انه حق واجب لله [تعالى] في رقاب الناس لا ينفكون عن أدائه

---

(1) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 170، والمصطلح النحوي عند الفرَّاء 88.

(2) سورة البقرة / 238.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء : 119/3، وورد مصطلح (التشديد) كذلك، في المواضع الآتية: 1 / 177 (سورة البقرة / 266)، 1 / 186 (سورة البقرة /282)، 122/3 (الواقعة / 10).

والخروج من عهدته. ومنها أنّه ذكر (الناس) ثم أبدل [منه][1] " من استطاع إليه سبيلا"، وفيه ضربان من التأكيد، (أحدهما): أن الإبدال تثنية للمراد، وتكرير له. (والثاني): أنَّ الإيضاح بعد الإبهام، والتفصيل بعد الإجمال، إيراد له في صورتين مختلفتين))[2].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد انتفع بمعاني الفرَّاء في إيراد هذا المصطلح مرادفا للتوكيد بمعنى التكرير[3]، وهو أثر للفرَّاء بيِّن.

2 – (**التفسير**) أو (**المُفَسَّر**)

اختار الفرَّاء هذا المصطلح مقابلا لمصطلح (التمييز) عند النحويين البصريين، علما أن البصريين قد سبقوا الكوفيين إلى استعمال مصطلح (التفسير) بمعنى التمييز[4] غير أنَّ البصريين استقروا فيما بعد على استعمال مصطلح (التمييز) وبذلك عد (التفسير)، من مصطلحات الكوفيين. قال الفرَّاء في تفسير قوله تعالى ﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ ﴾(سورة البقرة / 130): ((العرب توقع " سفه " على " نفسه " وهي معرفة. وكذلك قوله تعالى: ﴿ بَطِرَتۡ مَعِيشَتَهَا ﴾[5] وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر، والمفسر في اكثر الكلام نكرة، كقولك: (ضقت به ذرعا)، وقوله تعالى: ﴿ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا ﴾[6]، فالفعل للذرع: لأنك تقول: (ضاق

---

(1) في المطبوع: (عنه)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(2) الكشّاف 1/ 390.

(3) ينظر: المصدر السابق نفسه 1 / 101 (سورة البقرة / 24)، 482/1 (النساء/11).

(4) ينظر: الكتاب 173/2، 181.

(5) سورة القصص / 58 .

(6) سورة النساء /4.

ذرعي به)، فلما جعلت الضيق مسندًا إليك فقلت: (ضقت)، جاء (الذرع) مفسرًا، لان الضيق فيه))[1].

وقد استعمل الزَّمخشريّ هذا المصطلح في (الكشَّاف) عند تفسيره الآية الكريمة: ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (سورة الصف/3) فقال: ((قصد في (كبر) التعجب من غير لفظه ... واسند إلى " أن تقولوا "، ونصب " مقتًا " على تفسيره، دلالة على أن قولهم ما لا يفعلون مقت خالص لاشوب فيه، لفرط تمكن المقت منه، واختير لفظ المقت لأنَّه اشد البغض وابلغه))[2].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد انتفع بمعاني الفرَّاء في إيراد هذا المصطلح، علما أن الآية المذكورة آنفًا لم تكن من شواهد سيبويه، وعدت مما انفرد به الفرَّاء، في الدراسة الموسومة بـ(الشاهد القرآني بين كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفرَّاء)[3]، وبهذا يستبعد تأثر الزَّمخشريّ بكتاب سيبويه في هذا المصطلح، لخلوّه منها.

3- **التكرير**

استعمله الفرَّاء مصطلحا مقابلا لمصطلح (البدل) عند النحويين البصريين[4] ومن أمثلة استعماله عنده، قوله في توجيه إعراب (ذرية) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ﴾(آل عمران/33-34)، ((فنصب " الذرية " على

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 79/1، وورد مصطلح (التفسير) كذلك، في المواضع الآتية: 17/1 (البقرة /19)، 225/1 (آل عمران /91)، 49/2 (يوسف /64)، 215/3 (الإنسان /6).
(2) الكشَّاف 4 / 523، وينظر: المصدر نفسه 1 / 482 (النساء /11)، 86/3 (طه/101).
(3) رسالة ماجستير في النحو، أجيزت في كلية التربية (ابن رشد) عام 2000، تنظر: ص 396.
(4) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 163، والمصطلح النحوي عند الفرَّاء 87.

جهتين: إحداهما أن تجعل " الذرية " قطعا من الأسماء قبلها لأنهن معرفة. وان شئت نصبت على التكرير: اصطفى ذرية بعضها من بعض))[1].

وقد انتفع الزّمخشريّ بهذا المصطلح الكوفي، فأورده في (الكشّاف) عند توجيه إعراب "رسلاً" من قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ... ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ (النساء/163-165)، فقال: (("رسلاً مبشرين ومنذرين "الأوجه: أن ينتصب على المدح، ويجوز انتصابه على التكرير))[2]. وفي موضع آخر من الكشّاف، فسّر الزّمخشريّ معنى (البدل)، فقال: ((إنَّ الإبدال تثنية للمراد وتكرير له))[3].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزّمخشريّ قد تأثر بالفرّاء في إيراده مصطلح (التكرير) بمعنى (البدل) عند البصريين.

4- **(الرّدّ) أو (المردود)**

استعمله الفرّاء مصطلحا مقابلا لمصطلح (العطف) عند البصريين. ومن أمثلة استعماله بهذا المعنى، ما ذكره في توجيه إعراب " ويضيق صدري " من قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ ﴾ (الشعراء / 12-13)، قال: ((وقوله: "ويضيق صدري" مرفوعة، لأنها مردودة على " أخاف "، ولو نصبت بالرّدّ على (يكذبون) كانت نصبًا صوابًا))[4].

---

(1) معاني القرآن، للفرّاء 207/1، وورد مصطلح (التكرير) كذلك، في المواضع الآتية: 7/1 (الفاتحة / 7) 51/1 (سورة البقرة / 85)، 56/1 (سورة البقرة /90)، 2 /178 (طه /30)، 279/3 (العلق / 15-16).

(2) الكشّاف 591/1.

(3) المصدر السابق نفسه 390/1 (عند تفسيره الآية (97) من سورة آل عمران).

(4) معاني القرآن، للفرّاء 278/2، وورد هذا المصطلح مستعملا بمعنى (العطف) كذلك، في الموضع الآتية: 1 /17 (سورة البقرة /19)، 1 / 70-71 (سورة البقرة /105)، 213/1 (آل عمران /46)، 296/1 (النساء / 173)، 155/3 (الجمعة/3).

كما استعمل الفرَّاء هذا المصطلح بمعنى: " البدل "، ومن أمثلته: قوله في توجيه إعراب " أن يكفروا ". من قوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ ﴾(سورة البقرة /90): ((" أن يكفروا " في موضع خفض ورفع، فأما الخفض، فإن تردَّه على (الهاء) التي في " به " على التكرير، على كلامين، كأنَّك قُلْتَ: اشتروا أنفسهم بالكفر. وأما الرفع فإن يكون مكرورًا أيضًا، على موضع (ما) التي تلي (بئس)))[1].

لقد أراد الفرَّاء بقوله ((فأما الخفض فإن ترده على الهاء ...): أن المصدر المؤول من " أن يكفروا " في محل جرّ بدل من الهاء في " به "، والبدل على نيّة تكرار العامل[2] ، فمصطلح (الرّدّ) الذي عبَّر عنه بالفعل (تردَّه) عنى به مصطلح (البدل) عند البصريين.

وقد أفاد الزَّمخشريّ من هذا المصطلح أيضًا، فأورده في (الكشَّاف) بالمعنيين السابقين، إذ استعمل مصطلح (الرّدّ) بمعنى (العطف) عند توجيهه قراءة الجرّ لـ" بديع السموات "[3] من قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ ﴾(الأنعام/100-101)، فقال: ((وقرئ بالجرِّ ردًّا على قوله " وجعلوا لله " أو على " سبحانه "))[4].

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 56/1، وورد هذا المصطلح مستعملا بمعنى (البدل) كذلك، في المواضع الآتية: 10/2 (هود / 27)، 61/3 (الزخرف / 66، محمد/18، الفتح / 25).

(2) ينظر: إعراب القرآن، للنَّحَّاس 247/1، وهامش محقق (معاني القرآن)، للفرَّاء رقم (4) 56/1.

(3) قراءة الجر في ((بديع السموات)) ردا على قوله تعالى ((وجعلوا لله)) أو على ((سبحانه وتعالى)) وقد نسبها ابن خالويه إلى المنصور بن المعتمر. ينظر: المختصر، لابن خالويه 39، والبحر المحيط 195/4، ومعجم القراءات القرآنية 303/2.

(4) الكشَّاف 53/2.

وأما مصطلح (الرّدّ) بمعنى: (البدل) فقد استعمله الزَّمخشريّ في (الكشّاف) عند توجيهه إعراب " الذين قالوا " من قوله تعالى: ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ ... يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴿١٦٧﴾ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ قُلْ فَٱدْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾(آل عمران / 167-168)، فقال: ((" الذين قالوا " في إعرابه أوجه: أن يكون نصبًا على الذم، أو على الرد على " الذين نافقوا "، أو رفعًا على: هم الذين قالوا، أو على الإبدال من واو " يكتمون ". ويجوز أن يكون مجرورًا بدلا من الضمير في " بأفواههم " أو " قلوبهم "))[1].

يتبين مما تقدم أن الزَّمخشريّ قد استعمل مصطلح (الرد) الكوفي، بمعنى (البدل) عند البصريين، في توجيهه النصب في قوله تعالى " الذين قالوا " وهو اثر لاستعمال المصطلح الكوفي واعتداد به. على أن النصب في " الذين قالوا " يصلح فيه كذلك أن يكون نعتًا لقوله تعالى " الذين نافقوا "[2].

5 – **الصلة**

هو مصطلح كوفي، اختاره الفرَّاء مقابلاً لمصطلحات (الزيادة) و(اللغو) و(الحشو) عند البصريين، وقد أطلقه الفرَّاء بديلا لمصطلح (الزيادة) في تفسيره القرآن الكريم، تأدبًا وتورعا من أن ينسب الزيادة إلى كتاب الله تعالى[3]. ومن أمثلته قول الفرَّاء في إعراب " ما " من قوله تعالى: ﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾ (سورة ص/11): (((ما) ها هنا: صلة. والعرب تجعل (ما) صلة في المواضع التي دخولها وخروجها فيها سواء فهذا من ذلك وقوله: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ

---

(1) نفسه 438/1.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن 1 / 178.

(3) ينظر: أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 441-442، والمصطلح النحوي ونشأته وتطوره 178-179 والمصطلح النحوي عند الفرَّاء 82.

﴿ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾[1] من ذلك. وقوله: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[2] من ذلك لان دخولها وخروجها لا يغير المعنى))[3].

وقد أفاد الزّمخشريّ من هذا المصطلح عند توجيهه إعراب " ما " من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾(سورة البقرة / 26)، فقال: ((" وما " هذه إبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاما، وزادته شياعًا وعموما، كقولك: (اعطني كتابا ما) تريد، أيّ كتاب كان. أو صلة للتأكيد، كالتي في قوله: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[4]، كأنه قيل: لا يستحي أن يضرب مثلا حقا أو البتة، هذا إذا نصبت " بعوضة"))[5].

يتبين مما تقدم أن الزّمخشريّ قد تأثر بالفرّاء في استعمال مصطلح (الصلة) بمعنى (الزيادة)، فاستعمله في (الكشّاف) بالمعنى نفسه في حديثه عن (ما) في الآية السابقة، بقوله: " أو صلة للتأكيد "، ونحو ذلك في (الكشّاف) كثير[6].

6 – العماد

هو مصطلح أطلقه الفرّاء مقابلاً لمصطلح (ضمير الفصل) عند البصريين، فيما يكون حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، من ضمائر الرفع

---

(1) المؤمنون / 40.

(2) النساء / 155، والمائدة / 13.

(3) معاني القرآن، للفرّاء 2/399 – 400 وورد هذا المصطلح مستعملا في المعنى نفسه كذلك في المواضع الآتية: 1/21 (سورة البقرة /26)، 1/244 (آل عمران /159)، 1/374 (الأعراف /12) 2/53 (يوسف / 80)، 3/189 (نوح / 25).

(4) النساء / 155، المائدة / 13.

(5) الكشّاف 1 / 114.

(6) ينظر: الكشّاف 2/89 (الأعراف /12)، 2/494 (يوسف / 80)، 3/13 (مريم / 26)، 4/620 (نوح / 25)، 4/734 (الطارق /4).

المنفصلة[1]. ومن أمثلة استعماله لدى الفرّاء، قوله في توجيه إعراب " هم " من الآية الكريمة: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (الزخرف / 76): ((جعلت " هم " ها هنا عمادا، فنصب " الظالمين "))[2]. بمعنى أن العماد " هم " أفاد أن " الظالمين " خبر، وليس بنعت. وقد أورد الزَّمخشريّ هذا المصطلح عند الحديث عن الآية السابقة نفسها فقال:((" هم ":(فصل) عند البصريين، (عماد) عند الكوفيين))[3].

7 – ما لم يسم فاعله

هو مصطلح كوفي، يقابله عند البصريين (المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل)[4]. وقد أطلقه الفرَّاء بقوله: ((ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه))[5]، وعنى به الفعل المبني للمفعول، وفي موضع آخر أطلقه الفرَّاء على (نائب الفاعل)[6]. وقد أفاد الزَّمخشريّ من هذا المصطلح بمعناه الأول، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ ﴾ (النساء /12): ((فإن قلت: فأين

---

(1) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 175-177، والمصطلح النحوي عند الفرَّاء 80-81.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 37/3، وورد هذا المصطلح مستعملاً في المعنى نفسه كذلك، في المواضع الآتية 409/1 (الأنفال/32) 212/2 (الأنبياء/97)، 230/2 (الحج/46)، 287/2 (النمل/9).

(3) الكشَّاف 264/4.

(4) الكتاب 42/1.

(5) معاني القرآن، للفرَّاء 210/2 وينظر: المصدر نفسه 301/1، 332/2.

(6) ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 99/2.

ذو الحال فيمن قرأ: " يوصى بها " على ما لم يسم فاعله[1] ؟ قلت: يضمر " يوصى " فينتصب عن فاعله، لأنه لما قيل " يوصى بها " علم أن ثم موصيا، كما قال: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ۝ رِجَالٌ ﴾[2] على ما لم يسم فاعله[3]، فعلم أن ثم مسبحا، فاضمر (يسبح)، فكما كان " رجال " فاعل ما يدل عليه " يسبح "، كان " غير مضار " حالا عما يدل عليه " يوصى بها "))[4].

يتبين مما تقدم أن الزَّمخشريّ قد انتفع بالمصطلح الكوفي (ما لم يسم فاعله)، الذي أطلقه الفرَّاء على(الفعل المبني للمفعول)، واستعملته في غير موضع من الكشَّاف [5]، وذلك اثر للفرَّاء بين.

8 – (**المكني**) **أو** (**الكناية**)

هو مصطلح أطلقه الفرَّاء مقابلاً لـ (الضمير) عند البصريين، قال الفرَّاء في تعليل كسر (الهاء) من " عليهم "، في قوله تعالى: ﴿ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[6]: ((و أما من قال: " عليهم "، فانه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة، فقال: "

---

(1) هي قراءة ابن عامر وابن كثير وأبي بكر عن عاصم. أما الباقون فقرءوا ((يوصي)) ببناء الفعل للمعلوم. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 228. وفي المختصر، لابن خالويه 25 ((يوصي بتشديد الصاد أبو الدرداء وأبو رجاء)).

(2) سورة النور/36-37.

(3) هي قراءة ابن عامر وأبي بكر، أما الباقون فقرءوا (يسبح) بالياء وكسر الباء. ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 253/2، وكتاب السبعة في القراءات 456. وفي المختصر، لابن خالويه 102 ((تسبح له بالتاء وكسر الباء أبو حيوة. تسبح بالتاء أيضا وفتح الباء أبو جعفر)).

(4) الكشَّاف 486/1-487.

(5) ينظر: الكشَّاف 86/1 (سورة البقرة/ 20)، 413/4 (الطور/30).

(6) سور الفاتحة /7، وفي ((عليهم)) خمس لغات قرئ بها كلها، ينظر: الحجة، لابن خالويه 39، والحجة، للفارسي 42/1.

عليهم"، لكثرة دور المكني في الكلام))[1]. وفي موضع آخر عبر عنه بـ(الكناية)[2] فقال في تفسير الآية الكريمة: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾(الأنفال / 61): ((إن شئت جعلت " لها " كناية عن السلم لأنها مؤنثة وان جعلته للفعلة، كما قال [تعالى]: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[3] ولم يذكر قبله إلا فعلا[4]، فالهاء للفعلة))[5].

وقد استعمل الزَّمخشريّ هذا المصطلح في الكشَّاف، عند إعراب " ومن اتبعك " من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(الأنفال / 64) فقال: ((" ومن اتبعك "، الواو بمعنى مع، وما بعده منصوب، تقول:(حسبك وزيدًا درهم)، ولا تجر: لان عطف الظاهر المجرور على المكني ممتنع، قال:

فحسبُكَ والضحّاكَ عضبٌ مهنّدُ[6]

والمعنى: كفاك وكفى اتباعك من المؤمنين الله ناصرا، أو يكون في محل الرفع، أي: كفاك الله وكفاك المؤمنون))[7].

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 5/1. وورد هذا المصطلح بهذا المعنى كذلك في المواضع الآتية: 19/1 (سورة البقرة/23)، 416/1 (الأنفال /61)، 226/2 (الحج/35)، 385/2 (الصافات/54).

(2) ورد هذا المصطلح عند الخليل، للدلالة على الضمير، ينظر: العين 105/4.

(3) سورة الأعراف /153.

(4) الفعل السابق هو قوله تعالى: ((ثم تابوا من بعدها)).

(5) معاني القرآن، للفرَّاء : 416/1

(6) من الطويل منسوب لجرير، وليس في ديوانه، ومصدره: إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا. وقد أورده الفرَّاء أيضا في هذا الموضع. ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 417/1، وهامش المحقق عليه.

(7) الكشَّاف 234/2 وينظر المصدر نفسه: 591/3 (النبأ /48) إذ أورد الزَّمخشريّ مصطلح (المستكن) بمعنى (الضمير).

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد تأثر بمصطلح الفرَّاء واعتد به بقوله: ((لان عطف الظاهر المجرور على المكني ممتنع)).

9– (المُوَقَّت) و (غير المُوَقَّت)

هما مصطلحان كوفيان، عنى الفرَّاء بأولهما الاسم المعرفة: (العلم) و(الضمير). وعنى بالآخر الاسم: (النكرة). وعد الأسماء المشتقة المعرفة بال، والأسماء الموصولة، معرفة غير مؤقتة [1]. قال الفرَّاء في توجيه إعراب " غير " من قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (الفاتحة / 7): ((ولا يجوز أن تقول: (مررت بعبد الله غير الظريف)، إلا على التكرير لان (عبد الله) موقت، و" غير " في مذهب نكرة غير مؤقتة ولا تكون نعتا إلا لمعرفة غير مؤقتة. والنصب جائز في" غير "[2] تجعله قطعا من " عليهم ". وقد يجوز أن تجعل " الذين " قبلها في موضع توقيت، وتخفِض " غير " على التكرير: صراط غير المغضوب عليهم))[3].

وقد استعمل الزَّمخشريّ مصطلح (التوقيت) في (الكشَّاف) عند تفسيره الآية الكريمة المذكورة آنفًا، فقال: ((فان قلت: كيف صح أن يقع " غير " صفة للمعرفة، وهو لا يتعرف وان أضيف إلى المعارف ؟ قلت: " الذين أنعمت عليهم " لا توقيت[4] فيه كقوله:

---

(1) ينظر: أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة 448-449، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره 168-169، والمصطلح النحوي عند الفرَّاء 76-77.

(2) قراءة الخفض في (غير) مجمع عليها، وروى قراءة النصب فيها الخليل بن احمد عن ابن كثير. ينظر: المختصر، لابن خالويه 1.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 7/1. وورد هذا المصطلح بهذا المعنى كذلك في: 56/1 – 57 (سورة البقرة /90) 242/1 (آل عمران /154)، 1 / 267 (النساء / 38)، 419/2 (الزمر/33).

(4) بمعنى انه (معرفة غير مؤقتة) أي: غير محددة او معينة، إذ لا يقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم فجروا مجرى النكرة فجاز أن يكون (غير) صفة لهم لأنها نكرة أيضًا وان أضيفت إلى معرفة فهي لا تدل على شيء معين أيضًا. ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 7/1 (هوامش المحقق1 و2و3) بتصرف.

ولقد أمر على اللئيم يسبني [1]

ولأن (المغضوب عليهم) و (الضالين) خلاف (المنعم عليهم) فليس في (غير) إذن الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرف))[2].

وفي موضع آخر من (الكشّاف) أورد الزّمخشريّ مصطلح (المؤقت)، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾ (العنكبوت /58): ((وقرئ: " لَنَثْوِيَنَّهُم "[3] من (الثواء)، وهو النزول للإقامة، يقال: (ثوى في المنزل)، و (اثوى هو) و(اثوى غيره)، و(ثوى): غير متعد فإذا تعدى بزيادة همزة النقل لم يتجاوز مفعولا واحدا نحو: (ذهب) و (أذهبته). والوجه في تعديته إلى ضمير المؤمنين والى الغرف: أما إجراؤه مجرى (لننزلنهم ونبوئنهم) أو حذف الجار وإيصال الفعل أو تشبيه الظرف المؤقت بالمبهم))[4].

يتبين مما تقدم أن الزّمخشريّ قد استعمل مصطلح الفرّاء الذي يرى أن صلة النكرة كالمؤقتة لها[5] فأطلقه على النكرة المخصصة بالوصف وهي قوله تعالى " غرفا ".

---

(1) البيت: لعميرة بن جابر الحنفي، وعجزه: فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قلْتُ لا يَعْنِينِي

والشاهد فيه وقوع حملة (يسبني) نعتا في المعنى للاسم المعرفة المقترن بـ(أل) الجنسية وهو قوله (اللئيم) وجاز ذلك لان تعريف (أل) الجنسية لفظي، لا يفيد التعيين، فهو قريب من النكرة. ينظر: أوضح المسالك 186 وشرح ابن عقيل 196/2 وخزانه الأدب 173/1، 528 و(أل) في اللغة العربية – دراسة لغوية نحوية: 97.

(2) الكشّاف : 16/1 – 17.

(3) قرأ بالثاء (لنثو ينهم) حمزة والكسائي والباقون بالباء ينظر: كتاب السبعة في القراءات 502.

(4) الكشّاف 462/3، وقد بين المحقق المرزوقي في هامشه أن (الظرف المؤقت) بمعنى المحدد، وهو (الغرف).

(5) ينظر: معاني القرآن، للفرّاء 55/1.

10-النعت

استعمل البصريون (النعت) مصطلحاً مرادفا لـ(الصفة) و(الوصف)[1].ثم انحسر استعماله لديهم، مفضلين استعمال (الوصف) و(الصفة)، في حين شاع استعمال مصطلح (النعت) عند الكوفيين، حتى عد من مصطلحاتهم[2].قال الفرَّاء في توجيه إعراب (مصدق) من قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾(سورة البقرة/89): ((رفعت (المصدق) ونويت أن يكون نعتاً لـ(الكتاب) لأنه نكرة))[3]. وفي موضع آخر من معانيه يوجه قراءة عبد الله بن مسعود (ﷺ) لقوله تعالى:" ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ﴾ (التوبة/112) بالخفض على النعت، فيقول:((وهي في قراءة عبد الله[4] (التائبين العابدين). في موضع خفض، لأنه نعت للمؤمنين: اشترى من المؤمنين التائبين))[5].

وقد استعمل الزَّمخشريّ هذا المصطلح في (الكشَّاف) عند توجيه قوله تعالى:﴿ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾ (الزمر/15)، فقال: ((ولقد وصف خسرانهم بغاية الفظاعة في قوله: " ألا ذلك هو الخسران المبين "، حيث استأنف الجملة وصدرها بحرف التنبيه، ووسط الفصل بين المبتدإ والخبر، وعرف الخسران ونعته بالمبين))[6].

---

(1) ورد هذا المصطلح في: (الكتاب)، ينظر على سبيل التمثيل: 440/1، 7/2، 11.

(2) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 165-166، والمصطلح النحوي عند الفرَّاء 90،32،141.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 55/1.

(4) ينظر: المختصر، لابن خالويه 55.

(5) معاني القرآن، للفرَّاء 453/1. وورد هذا المصطلح بهذا المعنى كذلك في: 213/1 (آل عمران /45)، 277/1 (النساء/75)، 145/2-146(الكهف/44)، 85/3 (الذاريات/23). وورد مصطلح (النعت) بمعنى (التوكيد) كذلك، في: 243/1 (آل عمران /154)، 10/3(غافر/48).

(6) الكشَّاف 119/4. وينظر: المصدر نفسه164/1(سورة البقرة/89)،643/2 (النحل/123)، 3/ 551 (الأحزاب/50)،521/4 (الممتحنة/13)، إذ ورد في هذه المواضع مصطلح النعت عند الزَّمخشريّ.

يتبين من النص السابق أن الزَّمخشريّ قد استعمل مصطلح (النعت) بمعنى (الصفة)، وهو ما اختاره الفرَّاء، والتزم به الكوفيون من بعده. وهناك مصطلحات أخرى مشتركة بين البصريين والكوفيين، استعملها الفرَّاء في معانيه وأوردها الزَّمخشريّ في الكشَّاف، من نحو: (الابتداء)[1]، و(الاستثناء)[2]، و(الاستفهام)[3]، و(الإضافة)[4]، و(التنوين)[5]، و(الحال)[6]، و(الخبر)[7]، و(العطف)[8]، و(النداء)[9] ... الخ.

(1) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 271/1 (النساء/46)، 348/1 (الأنعام/102)، والكشَّاف 516/1 (النساء/46)، 54/2 (الأنعام/102).

(2) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء، 410/1 (الأنفال /16)، 195/3 (الجن/23)، والكشَّاف 206/2 (الأنفال/ 16)، 631/4 (الجن/23).

(3) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء، 475/1 (يونس /81)، 26/2 (هود/93)، والكشَّاف 363/2 (يونس /81)، 424/2 (هود/93).

(4) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 328/2 (لقمان/16)، 163/3 (الطلاق/3)، والكشَّاف 495/3-496 (لقمان/16)، 556/4 (الطلاق/3).

(5) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 236/2 (المؤمنون / 44)، 382/2 (الصافات/6)، والكشَّاف 188/3 (المؤمنون /44)، 35/4 (الصافات/6).

(6) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 302/1 (المائدة /4)، 103/2 (النحل/ 49)، والكشَّاف 606/1 (المائدة /4)، 609/2 (النحل / 49).

(7) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 210/2 (الأنبياء/92)، 82/3 (سورة ق / 23)، والكشَّاف 134/3 (الأنبياء / 92)، 386/4 (سورة ق / 23).

(8) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 250/1 (آل عمران /191)، 313/1 (المائدة/49). والكشَّاف 453/1 (آل عمران /191) 640/1 (المائدة/49).

(9) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 116/2 (الإسراء/3)، 10/3 (غافر /46)، والكشَّاف 648/2 (الإسراء/3)، 170/4 (غافر/ 46).

2- أثر الزَّجَّاج في المصطلح النحوي عند الزَّمخشريّ في الكشَّاف

لقد حفل كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزَّجَّاج بعدد كبير من المصطلحات النحوية، البصرية والكوفية، إلا أن السمة الغالبة على مصطلحه النحوي، كانت السمة البصرية. وقد تركز أثره في المصطلح النحوي باستعماله هذا المصطلح أو ذاك، وانتفاع الزَّمخشريّ بذلك الاستعمال، وفيما يلي تبيين لعشرة مصطلحات بصرية اعتمدها الزَّجَّاج في معانيه، وتاثر بها الزَّمخشريّ، فأوردها في كشافه:

1- البدل[1]:

مصطلح بصري، استعمله الزَّجَّاج في معانيه كثيراً[2]، ومن أمثلة استعماله عنده، قوله في توجيه الآية الكريمة: ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥۚ ﴾ (الكهف/63): ((كسر الهاء وضمُّها جائزان في " أنسانيه ". " أن اذكره ": بدل من (الهاء)، لاشتمال الذكر على الهاء في المعنى، والمعنى: وما أنساني أن اذكره إلا الشيطان))[3].

وقد انتفع الزَّمخشريّ بتوجيه الزَّجَّاج لهذه الآية، فوجه قوله تعالى: " أن اذكره ". على انه بدل من (الهاء) في (أنسانيه)، فقال: (("أن اذكره": بدل من (الهاء) في (أنسانيه) أي: وما أنساني ذكره إلا الشيطان))[4].

---

(1) ورد هذا المصطلح في: (الكتاب)، ينظر على سبيل التمثيل: 150/1، 398، 439، 8/2، 9، 14.

(2) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 127/2 (النساء/155)، 311/2 (الأنعام/161)، 31/4 (النور/4-5)، 175/5 (الممتحنة/8)، 239/5 (المزمل/3-4).

(3) معاني القرآن وإعرابه 100/3.

(4) الكشَّاف 733/2.

وبالموازنة بين النصين السابقين يتجلى استعمال الزَّمخشريّ لمصطلح (البدل) بتأثره بالزَّجّاج، وهو اثر كثرت مثيلاته في الكشّاف[1].

2-**التمييز**[2]

هو مصطلح بصري، استعمله الزَّجّاج في معانيه كثيراً[3]، ومن أمثلة استعماله لديه، قوله في توجيه إعراب (نفساً)، من قوله تعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾(النساء/4): ((و (نفساً)، منصوب على التمييز، لأنه إذا قال: طبن لكم، لم يعلم في أي صنف وقع الطيب، المعنى: فان طابت انفسهن بذلك))[4]. على أن الزَّجّاج قد استعمل المصطلح الكوفي (التفسير)، الذي يقابل (التمييز) غير مرة[5].

وقد أفاد الزَّمخشريّ من توجيه الزَّجّاج الآية السابقة، فقال: ((و(نفسًا) تمييز، وتوحيدها لأن الغرض بيان الجنس، والواحد يدل عليه. والمعنى: فان وهبن لكم شيئاً من الصداق، وتجافت عنه نفوسهن طيبات غير مخبثات بما يضطرهن إلى الهبة من شكاسة أخلاقكم وسوء معاشرتكم، " فكلوه " فأنفقوه))[6].

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف 585/1 (النساء/155)، 84/2 (الأنعام/161)، 214/3 (النور 3-4)، 516/4 (الممتحنة/8)، 636/4 (المزمل/ 3-4).

(2) لم يرد مصطلح (التمييز) في (الكتاب) بهذا الاسم، إنّما الذي ورد فيه هو مصطلح (التفسير والتبيين) بمعنى التمييز، إلاّ أنَّ المبرِّد قد عقد له بابًا سمّاه: (باب التبيين والتمييز). ينظر الكتاب 117/2، 118، 173/2، 174، 323، 559/3، والمقتضب 32/3، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره: 107، 158.

(3) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 210/1 (سورة البقرة/130)، 73/2 (النساء/69)، 118/3 (يوسف/64)، 75/4 (الفرقان 66/4)، 367 (غافر/7).

(4) معاني القرآن وإعرابه 12/2.

(5) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 210/1 (سورة البقرة/130)، 386/4 (فصلت/33).

(6) الكشّاف : 470/1.

يتّضِحُ مِمّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزّمخشريّ قد استمد توجيهه في إعراب: " نفساً " منصوباً على التمييز من الزّجّاج، فضلاً عن إتكائه على معاني الزّجّاج في اغلب المواضع التي ذكر فيها مصطلح (التمييز)[1].

3-الجرّ[2]:

هو مصطلح بصري، استعمله الزّجّاج في معانيه كثيراً[3]، ومن أمثلة استعماله لديه قوله في توجيه إعراب: " وذكرى " من الآية الكريمة: ﴿ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأعراف/2): ((" وذكرى " يصلح أن يكون في موضع رفع ونصب وجر ... فأما الجر فعلى معنى: لتنذر، لان معنى " لتنذر ": لأن تنذر، فهو في موضع جر، المعنى: للإنذار والذكرى))[4]. على أنَّ الزّجّاج قد استعمل مصطلح (الخفض)[5] بدلاً من مصطلح (الجر)، في مواضع متعددة من معانيه[6].

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف : 189/1 (البقرة/ 130)، 531/1 (النساء/69)، 485/2 (يوسف/ 64) 292/3 (الفرقان / 66)، 153/4 (غافر/7).

(2) ورد هذا المصطلح في (الكتاب)، ينظر على سبيل التمثيل:419/1، 209/2، 385/3.

(3) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 70/1 (سورة البقرة/3)، 233/2، (الأنعام / 14)، 26/3(يونس /61)، 438/3، (الحج /72)، 98/4 (الشعراء/ 176).

(4) معاني القرآن وإعرابه 315/2-316.

(5) ورد عند الخليل، بمعنى الجر، ينظر: العين 312/2، 345. قال الخوارزمي: ((جعله الخليل رأساً في مجموعته ليقابل الرفع والنصب في الاختصاص بإعجاز الكلم منوناً، نحو دال (زيد))) مفاتيح العلوم 30.

(6) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 135/3 (الرعد/1)، 368/3 (طه/ 72)، 383/3 (الأنبياء/ 2).

وقد استمد الزَّمخشريّ من توجيهات الزَّجَّاج المتضمنة هذا المصطلح، الشيء الكثير[1] من ذلك ما قاله في توجيه إعراب الآية المذكورة آنفًا بطريقته المعهودة (الفنقلة): ((فإن قُلْتَ: فما محل " ذكرى " ؟، قلت: يحتمل الحركات الثلاث: (النصب) بإضمار فعلها ... و (الرفع) عطفاً على " كتاب "، أو بأنه خبر مبتدإ محذوف. و(الجر) للعطف على محل " أن تنذر " أي للإنذار وللذكر))[2].

4-(ما ينصرف) و (ما لا ينصرف):

مصطلحان بصريان، استعملهما صاحب (الكتاب)[3]، واستعملهما الكوفيون حقبة من الزمن، ثم عدلوا عنهما إلى مصطلحي (ما يجرى) و(ما لا يجرى)، [4] وهما في الأصل مصطلحان بصريان، استعملهما (الخليل وسيبويه)[5]، كما استعملهما المبرد في ((باب (ما يجرى) و(ما لا يجرى)))[6]. ولعل السبب في عدول الكوفيين إلى هذا المصطلح، إطلاقهم مصطلح (الصرف) على معنى آخر، إذ حده الفرَّاء بقوله: (((والصرف): أن يجتمع الفعلان بـ(الواو) أو (ثم) أو (الفاء) أو (أو)، وفي أوله حجد أو استفهام، ثم ترى ذلك الحجد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرّ في العطف، فذلك (الصرف))) [7].

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف 37/1 (سورة البقرة/ 3)، 9/2 (الأنعام/14)، 355/2 (يونس / 61)، 170/3 (الحج /72)، 332/3 (الشعراء/176).

(2) الكشّاف 86/2.

(3) ينظر: الكتاب 26/1-29، 193/3-320.

(4) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 208/1، 342/1، 428/1، 304/2، 184/3.

(5) ينظر: العين 123/7، والكتاب 203/3، 281.

(6) المقتضب 309/3.

(7) معاني القرآن، للفرَّاء 235/1.

وقد استعمل الزَّجَّاج مصطلحي (ما ينصرف) و(ما لا ينصرف) في معانيه كثيرًا[1]، ومن أمثلة استعماله لهذين المصطلحين، قوله في توجيه إعراب (قارون)، من الآية الكريمة ﴿ إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ ﴾ ((القصص / 76): ((" قارون ": اسم أعجمي لا ينصرف، ولو كان (فاعولا) من العربية، من (قرنت الشيءَ) [لا نْصَرفَ][2] فلذلك لم ينوَّن))[3].

وقد انتفع الزَّمخشريّ بتوجيهات الزَّجَّاج، ولا سيما المتضمنة مصطلحي (ما ينصرف) و (ما لا ينصرف) كثيراً [4]، ومنها الآية المذكورة آنفاً، إذ أورد توجيه الزَّجَّاج لها جملة وتفصيلاً، فقال: (("قارون" اسم أعجمي مثل (هارون)، ولم ينصرف للعجمة والتعريف، ولو كان (فاعولا) من (قرن) لا نصرف)) [5].

5- الصفة[6]:

هو مصطلح بصري، استعمله الزَّجَّاج في معانيه كثيراً [7]، ومن أمثلة استعماله هذا المصطلح، قوله في توجيه إعراب " عتيد " من الآية الكريمة: ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَـٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴾ (سورة ق/23): ((" ما " رفع بـ " هذا "، و"عتيد" صفة لـ " ما "، فيمن جعل " ما " في مذهب النكرة، المعنى: هذا شيء

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 9/2 (النساء/3)، 439/2 (التوبة / 25)، 10/4 (المؤمنون/20)، 261/5 (الإنسان / 17-18)، 262/5 (الإنسان/ 21).

(2) في المطبوع: ((لا يصرف)) (محركة)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(3) معاني القرآن وإعرابه 153/4.

(4) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف 476/1 (النساء /3)، 259/2 (التوبة / 25)، 180/3 (المؤمنون / 20) 672/4 (الإنسان /17-18)، 673/4 (الإنسان / 21).

(5) الكشّاف 429/3.

(6) ورد هذا المصطلح في (الكتاب)، ينظر على سبيل التمثيل : 316/1، 121/2، 631/3.

(7) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 385/1 (آل عمران / 16)، 77/2 (النساء / 76)، 130/3 (يوسف / 101)، 394/3 (الأنبياء / 47)، 261/5 (الإنسان / 18).

لدي عتيد. ويجوز أن يكون رفعه على وجهين، غير هذا الوجه: على أن يرفع " عتيد " بإضمار، كأنك قلت: هذا شيء لدي هو عتيد. ويجوز أن ترفعه على انه خبر بعد خبر، كما تقول: (هذا حلو حامض)، فيكون المعنى: هذا شيء لدي عتيد. ويجوز أن يكون رفعه على البدل من " ما " فيكون المعنى: هذا عتيد))[1].

وقد استمد الزَّمخشريّ من توجيهات الزَّجَّاج المتضمنة هذا المصطلح الشيء الكثير[2]، مما يعد أثرًا للزَّجَّاج عنده، ومنه ما أورده في توجيه إعراب الآية المذكورة آنفاً، بقوله: ((فإن قلت: كيف إعراب هذا الكلام ؟، قلت إنْ جعلت " ما " موصوفة، فـ " عتيد ": صفة لها. وإنْ جعلتها موصولة، فهو بدل، أو خبر بعد خبر، أو خبر مبتدإ محذوف))[3].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد انتفع من توجيه الزَّجَّاج، لإعراب هذه الآية، فأجمل ما فصله الزَّجَّاج من وجوه إعرابية بإيجاز حسن.

6-ضمير الفصل[4]

هو مصطلح بصري استعمله الزَّجَّاج في معانيه كثيرا [5]، ومن أمثلة استعماله عنده، إطلاقه على الضمير (هو) من الآية الكريمة: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ (آل عمران / 62)، بقوله: ((ويصلح أن تكون (هو) ههنا

(1) معاني القرآن وإعرابه 45/5.

(2) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف 343/1 (آل عمران /16)، 535/1 (النساء/76)، 507/2 (يوسف/101)، 120/3 (الأنبياء / 47)، 672/4 (الإنسان / 18).

(3) الكشّاف 386/4.

(4) ورد هذا المصطلح في (الكتاب)، ينظر على سبيل التمثيل: 389/2 ((باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً)).

(5) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 492/1 (آل عمران / 180)، 288/3 (الكهف /39)، 241/4 (سبأ /6)، 4 / 419 (الزخرف / 76)، 244/5 (المزمل /20).

(فصلا)، وهو الذي يسميه الكوفيون (عمادًا)، ويكون (القصص) خبر (إن)، ويصلح أن يكون (هو) إبتداء، و (القصص) خبره، وهما جميعا خبر (إنَّ)[1])).

وقد انتفع الزَّمخشريّ بتوجيهات الزَّجَّاج لكثير من الآيات المتضمنة هذا المصطلح[2]، ومنها الآية المذكورة آنفًا، إذ قال: ((و " هو " إما فصل بين اسم " إنَّ " وخبرها، وإما مبتدإ، و" القصص الحق " خبرُه، والجملة خبر " إنَّ ". فان قلت: لم جاز دخول اللام على الفصل؟، قلتُ: إذا جاز دخولها على الخبر، كان دخولها على الفصل أجوز، لأنه أقرب إلى المبتدإ منه، واصلها أن تدخل على المبتدإ))[3].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد استمد توجيهه لهذه الآية من معاني الزَّجَّاج وبالمصطلح نفسه.

7 – عطف البيان[4]:

هو مصطلح بصري استعمله الزَّجَّاج في معانيه بأكثر من اسم، وفي غير موضع[5]، ومن أمثلة استعماله عنده قوله في توجيه إعراب " سنين " من قوله تعالى﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا ﴾(الكهف / 25): ((جائز أن يكون " سنين " نصبا، وجائز أن يكون جرًّا. فأما النصب فعلى معنى: فلبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة. ويكون على تقدير آخر " سنين " : معطوفا على " ثلاث " عطف البيان والتوكيد. وجائز أن تكون " سنين " من نعت " المائة "، وهو راجع في المعنى إلى " ثلاث "))[6].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 424/1.

(2) ينظر على سبيل التمثيل: الكشف 446/1 (آل عمران /180)، 723/2 (الكهف/39)، 568/3 (سبأ / 6) 264/4 (الزخرف / 76) 644/4 (المزمل/20).

(3) الكشّاف 370/1.

(4) ورد هذا المصطلح في (الكتاب) متداخلا مع مصطلحات التوابع الأخرى (النعت، والصفة، والبدل، والتوكيد)، ينظر على سبيل التمثيل 243/1، 432، 8/2، 12.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 184/1 (سورة البقرة /102)، 446/1 (آل عمران /97)، 162/3 (إبراهيم / 28-29)، 356/3 (طه /30)، 385/4 (فصلت/28).

(6) معاني القرآن وإعرابه 3 / 278.

وقد انتفع الزَّمخشريّ بهذا المصطلح كثيرا[1]. ومن أمثلة استعماله عنده قوله في توجيه إعراب " سنين " من الآية السابقة: ((و"سنين": عطف بيان لثلاثمائة))[2].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد استمد توجيهه لهذه الآية من معاني الزَّجَّاج وبالمصطلح نفسه، وذلك اثر للزَّجَّاج بيِّن.

8-اللغو[3]:

هو مصطلح بصري، استعمله الزَّجَّاج في معانيه للدلالة على الزيادة والحشو[4]، ومن أمثلة استعماله عنده، قوله في توجيه إعراب " ما " من الآية الكريمة: ﴿ كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ ﴾ (الذاريات/17): ((المعنى: كانوا يهجعون قليلاً من الليل، أي: كانوا ينامون قليلاً من الليل، ... وجائز أن [تكون] [5] " ما " مؤكدة لغواً))[6]. على أن الزَّجَّاج قد استعمل مصطلح (الصلة) بمعنى الزيادة أيضاً، وهو مما تابع به الكوفيين[7].

وقد انتفع الزَّمخشريّ بمصطلح (اللغو) أيضاً، فاستعمله في الدلالة على الزيادة والتوكيد[8]، ومن أمثلة استعماله عنده، قوله في تفسير الآية الكريمة

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف 172/1 (سورة البقرة /102)، 388/1 (آل عمران /97)، 555/2 (إبراهيم /28-29)، 61/3 (طه /30)، 198/4 (فصلت/28).

(2) الكشّاف 716/2.

(3) ورد هذا المصطلح في: الكتاب 139/3-140.

(4) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 127/2 (النساء/155)، 406/2 (الأنفال/16)، 13/4 (المؤمنون/40)، 251/5(القيامة/1)، 311/5 (الطارق/4).

(5) في المطبوع (تكون) وما أثبته يقتضه السياق.

(6) معاني القرآن وإعرابه 53/5.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 482/1.

(8) ينظر: الكشّاف 206/2 (الأنفال/16)، 410/3 (القصص/ 35).

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ (الفرقان/67): ((والمنصوبان، أعني: " بين ذلك قواماً "، جائزٌ أنْ يكونا خبرين معاً، وان يجعل " بين ذلك " لغواً، و "قواما" مستقراً))[1]. وفي موضع آخر من (الكشّاف)، عند تفسير قوله تعالى: ﴿ كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾(الذاريات / 17) قال الزَّمخشريّ : ((" ما " مزيدة، والمعنى: كانوا يهجعون في طائفة قليلة من الليل، إنْ جعلت " قليلاً " ظرفًا. ولك أنْ تجعله صفة للمصدر أي: كانوا يهجعون هجوعًا قليلاً ... وقوله " قليلاً " و " من الليل "، لان الليل وقت السبات والراحة، وزيادة " ما " المؤكدة لذلك: وصفهم بأنهم يحيون الليل متهجدين، فإذا اسحروا اخذوا في الاستغفار، كأنهم أسلفوا في ليلهم الجرائم))[2].

يتّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ متأثر بالزَّجَّاج، متعقب لمصطلحه.

9-المفعول له[3] :

هو مصطلح بصري، استعمله الزَّجَّاج في معانيه كثيراً[4]، ومن أمثلة استعماله عنده، قوله في توجيه إعراب " رزقاً " من قوله تعالى ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ۝ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ۝ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ﴾(سورة ق /9-11): ((وقوله: " رزقاً للعباد "، ينتصب على وجهين، أحدهما: على معنى: رزقناهم رزقاً، لان إنباته هذه الأشياء رزق. ويجوز أن يكون (مفعولا له)، المعنى: فأنبتنا هذه الأشياء للرزق))[5].

---

(1) الكشّاف 293/3.

(2) الكشّاف 398/4-399.

(3) ورد هذا المصطلح في (الكتاب)، ينظر على سبيل التمثيل: 367/1-369.

(4) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 463/2 (التوبة /81)، 119/3 (يوسف/ 66)، 307/3 (الكهف / 82)، 246/4 (سبأ/13)، 266/5 (المرسلات/ 6).

(5) معاني القرآن وإعرابه 43/5.

وقد انتفع الزّمخشريّ بهذا المصطلح، متأثرًا بالزّجّاج، في غير موضع من الكشّاف (1)، منها الآية السابقة، إذ قال: ((" رزقاً ": على أنبتناها رزقاً، لأنَّ الإنبات في معنى الرزق. أو على أنَّه (مفعول له)، أي: أنبتناها لنرزقهم))(2).

10-**النفي**(3):

هو مصطلح بصري يقابله (الجحد) عند الكوفيين(4)، استعمله الزّجّاج في معانيه كثيراً(5)، ومن أمثلة استعماله هذا المصطلح ما ذكره في توجيه إعراب (إنْ) من قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ (الأحقاف/26) بقوله: ((" إن " ههنا في معنى " ما "، و " إنْ " في النفي مع " ما " التي في معنى (الذي)، احسن في اللفظ من (ما)، ألا ترى أنك لو قلت: (رغبت فيما ما رغبت فيه)، لكان الأحسن أن تقول: (قد رغبت فيما إن رغبت فيه)، لاختلاف اللفظين))(6).

وقد اكثر الزّمخشريّ من استعمال هذا المصطلح (7)، متأثرًا بالزّجّاج، من ذلك التأثر ما أورده في توجيه إعراب " إن " من الآية السابقة، بقوله: ((" إنْ " نافية، أي: فيما ما مكناكم فيه، إلا أن (إنْ) احسن في اللفظ، لما [في] (8) مجامعة (ما) مثلها من التكرير المستبشع))(9).

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف 296/2 (التوبة /81)، 487/2 (يوسف/66)، 742/2 (الكهف / 82)، 573/3 (سبأ/13)، 678/4 (المرسلات/6).

(2) الكشّاف 381/4.

(3) ورد هذا المصطلح في (الكتاب)، ينظر على سبيل التمثيل: 274/2-300، 117/3.

(4) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 171.

(5) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 54/1 (الفاتحة /7)، 33/3 (يونس/ 94)، 258/4 (سبأ/49)، 359/4 (الزمر/ 59)، 447/4 (الأحقاف/33).

(6) معاني القرآن وإعرابه 446/4.

(7) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف 17/1 (الفاتحة/7)، 370/2 (يونس /94)، 138/4 (الزمر/59) 249/4 (الزخرف/35)، 313/4 (الأحقاف/33).

(8) في الطبعة المعتمدة في هذا البحث: (فيه) والتصويب من طبعة دار المعرفة الكشّاف 525/3.

(9) الكشّاف 308/4.

يرى الباحث أن تأثر الزَّمخشريّ بما استعمله الزَّجَّاج من مصطلحات نحوية كان كبيراً. ففضلاً عما تقدم من أمثلة لهذا الأثر والتأثر، هناك مصطلحات أخرى مشتركة بين البصريين والكوفيين، استعملها الزَّجَّاج في معانيه، وانتفع بها الزَّمخشريّ، فأوردها في (الكشَّاف)، من نحو:

(الابتداء)[1]، و(الاستثناء)[2]، و(الاستفهام)[3]، و(الإضافة)[4]، و(التنوين)[5]، و (الحال)[6]، و(الخبر)[7]، و(العطف)[8]، و(النداء)[9]، ...الخ.

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 422/1 (آل عمران/60)، 431/2 (التوبة/6)، والكشّاف 368/1 (آل عمران /60)، 248/2 (التوبة/6).

(2) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه3/69-70 (هود/81)، 255/4 (سبأ/37)، والكشّاف 416/2 (هود/81)، 586/3 (سبأ/37).

(3) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 107/1 (سورة البقرة/28)، 363/5 (سورة الفيل/1)، والكشّاف 121/1 (سورة البقرة/28)، 799/4 (سورة الفيل /1).

(4) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 167/4 (العنكبوت /25)، 296/5 (الانفطار/19)، والكشّاف 450/3 (العنكبوت/25)، 717/4 (الانفطار/19).

(5) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 13/4 (المؤمنون / 36)، 282/5 (النازعات/45)، والكشّاف 187/3 (المؤمنون/36)، 699/4 (النازعات/45).

(6) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 437/2 (التوبة/17)، 4/107-108، (النمل/2)، والكشّاف 254/2 (التوبة/17)، 347/3 (النمل/2).

(7) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 312/1 (سورة البقرة/233)، 121/3 (يوسف/75)، والكشّاف 278/1 (سورة البقرة/233)، 491/2 (يوسف/75).

(8) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 84/4 (الشعراء/12-13)، 360/3 (طه/59)، والكشّاف 303/3 (الشعراء 12/-13)، 71/3 (طه / 59).

(9) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 226/3 (الإسراء/3)، 396/3 (الأنبياء/60)، والكشّاف 648/2 (الإسراء/3)، 124/3 (الأنبياء/60).

المبحث الثالث

الأثر والتأثر في أدلّة الاحتجاج النحويّة

أدلّة الاحتجاج النحويّة:

وهي أصول النحو التي يستند إليها النحويون لاستنباط قواعدهم وأحكامهم النحويّة، وتتمثل بالسّماع والقياس والإجماع [1].

وقد اقتصر تأثّر الزّمخشريّ بالفرّاء والزّجّاج، فيما احتجّا به من هذه الأدلّة، على السّماع والقياس، وفيما يأتي تبيين ذلك:

1 – السّماع:

في اللغة: ما سمعت به، فشاع، وتكلّم النّاس به[2].

وفي الاصطلاح: عرّفه أبو البركات الأنباري بأنّه: ((الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة)) [3]. وعرّفه السيوطي بأنّه: ((ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نَظْمًا ونثرًا))[4].

---

(1) ينظر: لمع الأدلّة 80.

(2) ينظر: تاج العروس (سمع).

(3) الإغراب في جدل الإعراب 45، وينظر: لمع الأدلّة 81.

(4) الاقتراح 48.

ويقصد بقوله: (ما ثبت): ما صحَّ سنده وتواتر، فخلا من الانقطاع، والعلّة والشّذوذ [1].

ويُعدُّ (السَّماع) الأصل الأول من أصول الاستدلال النحويّة، والأساس الذي بنيت عليه اغلب القواعد النحويّة، إذ اعتمد عليه النحويون -البصريون والكوفيون – في وضع قواعد النحو وأحكامه، وفضلا عن صلته بالقرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وما روي من كلام العرب شعره ونثره، فهو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها [2]. ((وكان النحاة يسمُّون المادة المسموعة: (الفصيح)، ويقصدون بذلك النصوص التي تتسم بالنقاء اللغوي، وعدم التأثُّر بلغة الأمم المجاورة. وكانت هذه النصوص المأثورة تقع في ثلاثة أنواع: -

أ – القرآن الكريم وقراءاته.

ب – الحديث النبوي الشريف.

ت – كلام العرب الفصحاء شعرًا كان أو نثرًا))[3].

وقد انتفع الزَّمخشريّ بما ساقه الفرَّاء والزَّجَّاج في كتابيهما، في (معاني القرآن)، من الشواهد النحويّة، المتمثلة في شواهدهما من القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الفصحاء شعره ونثره، التي احتجَّا بها على المسائل النحويّة.

وفيما يأتي جدول يبيّن أدلّة السَّماع النحويّة التي انتفع بها الزَّمخشريّ، متأثّرًا بالفرَّاء والزَّجَّاج:

---

(1) ينظر: المزهر 113.

(2) ينظر: أصول التفكير النحوي 21، والدراسات اللغوية عند العرب 341.

(3) الأصول، تمام حسان 97 – 98. (بتصرف يسير بالنص).

أدلّة السّماع النحويّة	الشواهد القرآنية	القراءات القرآنية	الحديث النبوي الشريف	الشعر العربي الفصيح	النثر العربي الفصيح	المجموع
ما احتجَّ به الفرَّاء في (معاني القرآن)، وتأثَّر به الزَّمخشريّ فأورده في (الكشاف)	10	61	1	22	3	97
ما احتجَّ به الزَّجَّاج في(معاني القرآن وإعرابه)، وتأثَّر به الزَّمخشريّ فأورده في (الكشاف)	16	76		25	4	121
المجموع	26	137	1	47	7	218

على أن الباحث سيوفي (أدلّة السَّماع) حقّها من التفصيل في (الفصل الثالث) من هذا الكتاب، المتضمّن أثر (معاني القرآن) للفرَّاء، و(معاني القرآن وإعرابه) للزجَّاج، في الشواهد النحويّة عند الزَّمخشريّ في (الكشاف).

2- **القياس:**

في اللغة: التقدير، (قاس الشيء بغيره، وعليه) أي: على غيره، (يقيسه قيسًا، وقياسًا، واقتاسه): إذا قدَّره على مثاله.[1]

وفي الاصطلاح: عرَّفه أبو الحسن الرماني (ت 384 هـ) بأنَّه: ((الجمع بين أول وثان، يقتضيه في صحَّة الأول صحَّة الثاني، وفي فساد الثاني، فساد الأول))[2]. وعرَّفه أبو البركات الأنباري بأنَّه: ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[3].

(1) ينظر: تاج العروس (قيس).

(2) الحدود، للرماني 66.

(3) الإغراب في جدل الإعراب 45.

ويُعدُّ (القياس) من أدلّة النحو الرئيسة منذ عهود النحو الأولى، فقد ارتبط النحو بالقياس ارتباطًا وثيقًا، وصارا متلازمين، لأنَّ النصوص المسموعة محدودة، والتعبيرات غير محدودة، فيحمل بعضها على بعض بالقياس، لذلك قال أبو البركات الأنباري:((اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنَّ النحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: ((النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب))، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره، لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة)) [1].

وقبل بيان أثر الفرَّاء والزَّجَّاج في القياس النحوي عند الزَّمخشريّ في (الكشاف)، لا بدَّ من القول: إنَّ مذهب النحويين البصريين في طابعه العام قائم على القياس. وأن السمة الغالبة على مذهب النحويين الكوفيين هي استنادهم إلى السَّماع، فضلا عن اعتداد بعضهم بالقياس النحوي إلى جانب السَّماع. ففي الوقت الذي يعتدّ فيه الكوفيون بالشاهد الواحد لتفريع قاعدة نحوية، نجد البصريين يشترطون ((الكثرة الفيَّاضة من هذا المسموع التي تخوِّل القطع بنظائره .... وإلاَّ اعتبروه مرويًا يحفظ ولا يقاس عليه)) [2]، كما لا يقاس – عندهم - على كل مسموع، إلاَّ إذا كان من قبائل اشتهرت بفصاحتها، ولم تختلّ لغتها بالاختلاط بالأعاجم. في حين اخذ الكوفيون اللغة عن الأعراب الذين اختلطوا بالحضر، ولانت فصاحتهم [3].

---

(1) لمع الأدلّة 95.

(2) نشأة النحو 100.

(3) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة 122 – 123، والدراسات النحوية واللغوية عند الزّمخشريّ 71.

وللقياس أربعة أركان: (المقيس عليه)، و(المقيس)، (العلّة)، و(الحكم)(1).

وللقياس اثر محمود في إثراء اللغة وتنميتها. واقترن القياس بالنحو، حتى قيل فيه(2):

إنّما النَّحو قياس يُتَّبع   وبه في كلِّ علمٍ ينتفع

ولعل ابرز ما تأثّر به الزَّمخشريّ من قياس نحوي، بالفرَّاء والزَّجَّاج، ما ستفصح عنه النقاط الثلاث الآتية: -

أ – نسبة القراءات القرآنية إلى الخطأ أو الضَّعف أو الشُّذوذ بالاستناد إلى القياس:

نسب الفرَّاء والزَّجَّاج طائفة من القراءات القرآنية، ولا سيما المحكمة المتواترة منها، عند تعارضها مع القواعد النحويّة، إلى الخطأ أو الضَّعف أو الشُّذوذ، دفعهما إلى ذلك تمسكهما بالقياس أكثر من السَّماع، وتلك سنه ليست مرضية، إذ فتحا باب الطعن في القراءات، فتابعهما فيه علماء آخرون منهم الزَّمخشريّ.

من ذلك تخطيء الفرَّاء قراءة (ابن عامر) ((أعلى القرَّاء السبعة سندًا وأقدمهم هجرة))(3)، لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ (الأنعام/137): ببناء "زُيِّن" للمفعول، ونصب "أولادهم" على انه مفعول به، فصل بين المضاف وهو "قتل"، والمضاف إليه وهو "شركائهم"(4). قال الفرَّاء: ((وفي بعض مصاحف الشام

---

(1) ينظر: القياس النحوي 87.

(2) من الرمل، نسبه القفطي إلى الكسائي، وهذا لا يتناقض مع مذهبه في السَّماع، إذ النحو قياس يتبع بعد مرحلة التقعيد، والتقعيد مبني أساسًا على مذهب السَّماع. ينظر: إنباه الرواة 3 / 367.

(3) خزانة الأدب 4 / 319.

(4) قرأ ابن عامر وحده: ((وكذلك زُيِّن)) برفع الزاي، ((لا لكثير من المشركين قتلُ)) برفع اللام، ((أولادهم)) بنصب الدال، ((شركائهم)) بياء. وقرأ الباقون ((وكذلك زَيَّن)) بنصب

(شركايهم) بالياء، فان تكن مثبتة عن الأولين، فينبغي أن يقرأ (زُيِّنَ) وتكون (الشركاء) هم (الأولاد)، لأنهم منهم في النسب والميراث ... وليس قول من قال إنَّما: أرادوا مثل قول الشاعر [1]:

فزجَّجتها متمكِّنًا زجَّ القلوص أبي مزاده

بشيء. وهذا مما كان يقوله نحويُّو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية))[2].

وفي موضع آخر مماثل، قال الفرَّاء: ((وليس قول من قال: [فلا تحسبن الله][3] " مخلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ " [4].

ولا " زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " بشيء، وقد فسر ذلك[5]. ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فزجَّجتها متمكنًا زجَّ القلوصَ أبي مزادَه

= الزاي، ((قَتْلَ)) بنصب اللام، ((أولادهم)) بنصب الدال ((شركائهم)) بياء. وقرأ الباقون ((كذلك زين))، ((قتل)) بنصب اللام، ((أولادهم)) خفضاً ((شركاؤهم)) رفعاً.، ينظر: كتاب السبعة في القراءات 270، و الكشف 454/453/1، والتيسير في القراءات السبع 107، والبحر المحيط 230/229/4.

(1) (الزج): الطعن، و(القلوص): الناقة الفتية، وهو مفعول به فصل بين المضاف والمضاف اليه، والبيت من مجزوء الكامل، وقائله مجهول، ويروي صدره: فزججتها بمزجَّة. ينظر: الخصائص 406/2، والأنصاف في مسائل الخلاف 427/2 (مسألة 60)، وخزانة الأدب 251/2.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 357/1-358.

(3) بداية الآية يقتضي السياق ذكرها.

(4) سورة إبراهيم /47، على وفق قراءة (ابن عامر) بنصب (وعد) على أنَّه مفعول به، فصل بين المتضايفين. وقرأها الباقون: ((مخلفَ وعدِه ورسلَهُ)) بجر (وعده)، على الإضافة، فلا فصل بين المتضايفين، ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 79/2-82، والنشر في القراءات العشر 255/2.

(5) يشير إلى موضع تفسيره الآية (137) من سورة (الأنعام)، ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء 1/ 357

قال الفرَّاء: باطل، والصواب: زجَّ القلوص أبو مزاده)) [1].

وينحو أبو إسحاق الزَّجَّاج المنحى نفسه، فيقدم على تخطي القراء، وينسب قراءاتهم إلى الرداءة والشُّذوذ ! لمجرد أنَّها خرجت عن أقيسة البصريين وقواعدهم النحويّة. ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾(إبراهيم / 47)، ينسب القراءة بنصب (الوعد)، وخفض (الرسل)، إلى الرداءة والشُّذوذ، فيقول: ((وقرئت: " مخلف وعده رسله "، وهذه القراءة التي بنصب (الوعد)، وخفض (الرسل)، شاذة رديئة، لا يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه، وانشدوا في مثل هذا:

فزجَّجتها بمزجَّة زجَّ القلوص أبي مزاده

المعنى: فزجَّجتها بمزجَّة زجَّ أبي مزادة القلوص. والقراءة: " مخلف وعده رسله "، كما تقول: (هذا معطي درهم زيدا))) [2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثَر الفرَّاء والزَّجَّاج، فعدل عن جادة الحق، فيقول ((و أما قراءة ابن عامر: " قتل أولادهم شركائهم "، برفع (القتل)، ونصب (الأولاد)، وجر (الشركاء)، على إضافة (القتل) إلى (الشركاء)، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجا مردودا، كما سمج ورد:

زجَّ القلوص أبي مزاده

فكيف به في الكلام المنثور ؟، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف " شركائهم " مكتوبا بالياء. ولو قرأ بجرّ (الأولاد) و (الشركاء)، لأنَّ الأولاد شركاؤهم في

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 2 / 81 – 82.

(2) معاني القرآن وإعرابه 3 / 168 – 169.

أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب))[1]. وفي موضع آخر، عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾(إبراهيم / 47)، وصم الزَّمخشريّ قراءة (ابن عامر) بأنّها ضعيفة، فقال: ((وقرئ: " مخلف وعده رسله " بجر (الرسل)، ونصب (الوعد). وهذه في الضّعف كمن قرأ: ((قتل أولادهم شركائهم))[2].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد تأثّر بالفرّاء والزّجّاج في نسبة قراءة (ابن عامر) إلى الخطأ والضّعف، بالاستناد إلى القياس على تلك القاعدة النحويّة التي تمنع الفصل بين المتضايفين في النثر مطلقا.

وقد ردَّه غير واحد من العلماء [3]، منهم الشيخ احمد بن المنير (ت683 هـ) بقوله: ((لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء. وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حمله كتابه وحفظة كلامه ممّا رماهم به، فإنّه تخيّل أنّ القرّاء، أئمة الوجوه السَّبعة، اختار كل منهم حرفًا قرأ به اجتهادًا، لا نقلاً وسماعًا، فلذلك غلط (ابن عامر) في قراءته هذه، واخذ يبين أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في " شركائهم "، فاستدل بذلك على انه مجرور، وتعين عنده نصب " أولادهم " بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معا، فقرأه منصوبا))[4]. واستطرد الشيخ ابن المنير يبين خطأ الزَّمخشريّ في ظنّه أنّ القراءة تثبت بالرأي، غير موقوفة على النقل، فقال: ((وأما الزَّمخشريّ فظن أنّها تثبت بالرأي، غير موقوفة

---

(1) الكشاف 2 / 70.

(2) الكشاف 2 / 70.

(3) ومنهم: أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، وابن الجزري (ت 883 هـ)، وشهاب الدين الألوسي (ت 1270 هـ)، وسعيد الأفغاني، ود. احمد مكي الأنصاري، ينظر: البحر المحيط 4 / 229، والنشر في القراءات العشر 2 / 255، وروح المعاني في تفسير القرآن الكريم 8 / 30، وكتاب في أصول النحو 39 – 40، ونظرية النحو القرآني 83 – 84.

(4) الانتصاف، لابن المنير الإسكندري، مطبوع على هامش (الكشاف) 2 / 69.

على النقل، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين. وما حمله على هذا الخيال إلاّ التغّالي في اعتقاد اطراد الاقيسة النحويّة، فظنها قطعية، حتى يرد ما خالفها))[1].

وبهذا يتضح أن الفرَّاء والزَّجَّاج قد سَنَّا سنَّةً غيرَ مرجُوّةٍ، بنسبة بعض القراءات القرآنية، ولا سيما المحكمة المتواترة منها، إلى الغلط، أو الضَّعف، أو الشُّذوذ، لمجرد أنَّها خالفت القواعد النحويّة بخروجها عن القياس، فتركت تلك السنة آثارها لدى الزَّمخشريّ،

إذ اقتفى أثرهما في تخطيء عدد من القراءات القرآنية التي تعارضت والقياس النحوي [2].

ب – قياس غامض العربية في الآيات على الشعر:

ومن الآثار التي ورثها الزَّمخشريّ عن الفرَّاء والزَّجَّاج، قياس غامض العربية، مما ورد في الآيات القرآنية، على الشعر العربي، ولا سيما ما قيل منه في عصر الاحتجاج، وهو أثر مستمد من مقولة (ابن عباس) ﷺ: ((إذا قرأتم شيئا من كتاب الله فلم تعرفوه، فاطلبوه في أشعار العرب، فان الشعر ديوان العرب)) [3].
وقد ترجم الفرَّاء هذه المقولة إلى عمل، في كثير من الآيات القرآنية [4]، من

---

(1) المصدر نفسه 2 / 69.

(2) ينظر على سبيل التمثيل، معاني القرآن، للفرَّاء 1 / 252 (النساء/ 1)، 1/414– 416 (الأنفال / 59)، 2 / 75 – 76 (إبراهيم / 22)، 2 / 284 – 285 (الشعراء / 210)، 385/2 (الصافات / 54). ومعاني القرآن وإعرابه 2 /6 (النساء / 1)، 2 / 422 (الأنفال / 59)، 3 / 159 (إبراهيم / 22)، 4 / 103 (الشعراء / 210)، 4 /304– 305 (الصافات / 54). والكشاف 1 / 462 (النساء /1)، 2 / 231 (الأنفال / 59)، 2 / 551 (إبراهيم / 22)، 3 / 339 (الشعراء / 210)، 4 / 44 – 45 (الصافات / 54).

(3) العمدة 30/1.

(4) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 1 / 457 (يونس / 4)، 2 / 54 (يوسف / 58)، 2 / 218 (الحج / 17)، 2 / 290 (النمل / 22)، 2 / 328 (لقمان / 16).

أمثلتها قوله في تفسير الآية الكريمة: ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾(العنكبوت / 22): ((يقول القائل: وكيف وصفهم انهم لا يعجزون في الأرض ولا في السماء، وليسوا من أهل السماء؟ فالمعنى – والله اعلم -: ما انتم بمعجزين في الأرض، ولا من في السماء بمعجز. وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني. ومثله قول حسان [1].

أمن يهجو رسولَ اللهِ منكم ويمدحُهُ وينصُرُه سواءُ ؟

أراد: ومن ينصره ويمدحه، فاضمر (من)))[2].

وما أن وصل الزّمخشريّ في تفسيره إلى موضع هذه الآية، حتى اثبت توجيه الفرّاء لها من غير أن يصرح باسمه، فقال: ((وقيل: ولا من في السماء، كما قال حسان (ﷺ):

أمن يهجو رسولَ اللهِ منكم ويمدحُهُ وينصُرُه سواءُ))[3]

ومما تأثّر فيه الزّمخشريّ بالزّجّاج، في استجلاء غامض العربية في الآيات، بالقياس على الشعر العربي، قول الزّجّاج في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ (الأعراف / 155): ((ومعنى " اختار قومه ": اختار من قومه، فحذفت (من)، ووصل الفعل فنصب، يقال: (اخترت من الرجال زيدا) و(اخترت الرجال زيدا) وانشدوا [4]:

ومنّا الذي اختارَ الرجالَ سماحةً وجُودًا إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ))[5]

---

(1) من الوافر، ينظر: ديوانه 76.

(2) معاني القرآن، للفرّاء 2 / 315.

(3) الكشاف 3 / 449.

(4) من الطويل، للفرزدق، ويروى: ومنا الذي اختير الرجال سماحة. وواحدة (الزعازع): الزعزع، وهي الرياح الشديدة، ينظر: ديوان الفرزدق 519.

(5) معاني القرآن وإعرابه 2 / 380.

وانتفع الزَّمخشريّ بتفسير الزَّجَّاج للآية السابقة، واستعان بما استعان به من الشعر العربي في استجلاء غامضها، فقال: ((" واختار موسى قومه "، أي: من قومه، فحذف الجار، وأوصل الفعل، كقوله:

ومنَّا الذي اختيرَ الرجالَ سماحةً)) (1).

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد تأثَّر بالفرَّاء والزَّجَّاج في استجلاء غامض العربية في الآيات القرآنية، بالقياس على ما ورد منه في الشعر العربي الفصيح.

ت – إثبات حكم نحوي بالقياس على النظير:

لقد اكثر الزَّجَّاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، كما اكثر الفرَّاء في كتابه (معاني القرآن) من القياس بحمل الشيء، على نظيره(2)، في حكم ثبت له باستقراء كلام العرب، لأنَّ الشيء إذا أشبه الشيء، أعطي حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه (3). وذلك سبيل لإعرابه وإزالة إبهامه.

ومن أمثلة ما اثبت حكمه النحوي بالقياس على النظير عند الفرَّاء: رفع " ويمنح الله " من قوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾(الشورى / 24) قال الفرَّاء: ((وقوله:" ويمح

(1) الكشاف 2 / 164، وينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 1 / 165 (سورة البقرة /83)، 2 / 57 –58 (النساء / 46)، 193/2 (المائدة / 69)، 55/3 (هود / 46)، 4 / 114 (النمل / 22). والكشاف 1 / 159 – 160 (سورة البقرة / 83)، 1 / 516 (النساء / 46)، 1 / 660 (المائدة / 69)، 399/2 (هود / 46)، 3 / 359 – 360 (النمل / 22).

(2) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 1 / 244 (آل عمران / 159)، 1 / 374 (الأعراف / 12)، 1 /425 (التوبة / 11)، 2 / 15 – 16 (هود/43)، 2 / 306 (القصص / 34)، ومعاني القرآن وإعرابه: 2 / 129 (النساء / 159)، 228/2 (الانعام /3)، 453/2 (التوبة / 53)، (الرحمن /68) 5 / 30 (الفتح/29)، 5 / 103.

(3) ينظر: الأشباه والنظائر: 212/1، والقياس النحوي 90 – 91.

اللّه الباطل"، ليس بمردود على "يختم"، فيكون مجزوما، هو مستأنف في موضع رفع، وإن لم تكن فيه واو في الكتاب. ومثله مما حذفت منه الواو، وهو في موضع رفع، قوله [تعالى]: ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ ﴾[1]، وقوله [تعالى]: ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾[2]))[3].

فالفرَّاء أسس حكمه، برفع "ويمح اللّه الباطل" بالقياس على النظير، لعله سقوط الواو التي تجمع بين الآيات الثلاث.

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الفرَّاء في الآية نفسها، فقال: ((فإن قلت: إن كان قوله: "ويمح اللّه الباطل" كلاما مبتدأ، غير معطوف على "يختم" فما بال (الواو) ساقطة في الخط؟، قلت: كما سقطت في قوله تعالى: ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾، على أنَّها مثبتة في بعض المصاحف))[4].

وبالموازنة بين النصَّين السابقين نجد أن الزَّمخشريّ قد انتفع بمعاني الفرَّاء بصورة جلية، الأمر الذي جعله يقتفي أثره في قياس سقوط الواو في آية (الشورى)، على سقوطها في آيتي (الإسراء) و (العلق). ومثل هذا الأثر يحفل به (الكشاف)[5]، وهو دليل على انتفاع الزَّمخشريّ بما ذهب إليه الفرَّاء من قياس نحوي.

ومن أمثلة ما اثبت حكمه النحوي بالقياس على النظير عند الزَّجَّاج، وتأثَّر به الزَّمخشريّ فأورده في (الكشاف)، حكم الزَّجَّاج بإضمار جواب "ما"

---

(1) سورة الإسراء / 11.

(2) سورة العلق / 18.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 3 / 23.

(4) الكشاف 4 / 222.

(5) ينظر على سبيل التمثيل: الكشاف 431/1 (آل عمران / 159)، 2 /89 (الأعراف/ 12)، 251/2 (التوبة /11)، 397/2 (هود /43)، 409/3 (القصص/34).

الشرطية، في قوله تعالى: ﴿ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾(الكهف / 39)، قال الزَّجَّاج: (((ما) في موضع رفع، المعنى: قلت الأمر ما شاء الله. ويجوز أن تكون " ما " في موضع نصب، على معنى الشرط والجزاء، ويكون الجواب مضمرا، ويكون التأويل: أي شيء شاء الله كان، ويضمر الجواب كما اضمر جواب " لو " في قوله [تعالى]: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾[1] المعنى: لكان هذا القرآن))[2]. فالزَّجَّاج أسس حكمه بإضمار جواب " ما " الشرطية في آية (الكهف)، بالقياس على النظير، هو إضمار جواب " لو " الشرطية في آية (الرعد).

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج فيما ذهب إليه من قياس، فقال: ((" ما شاء الله ": يجوز أن تكون (ما) موصولة مرفوعة المحل، على أنها خبر مبتدأ محذوف، تقديره: (الأمر ما شاء الله). أو شرطية منصوبة الموضع، والجزاء محذوف، بمعنى: (أي شيءٍ شاء الله كان). ونظيرها في حذف الجواب " لو " في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾))[3].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد أن الزَّمخشريّ قد انتفع بمعاني الزَّجَّاج، فحكم بما حكم به الزَّجَّاج من قياس نحوي، ومثل ذلك الانتفاع يحفل به الكشاف [4] مما يؤكد تأثر الزَّمخشريّ بالزَّجَّاج.

ث – التعليل:

في اللغة: هو مصدر للفعل (علل)، يقال: (تعلل بالأمر) أي: (تشاغل)، أو (تعلل به) تلهّى به وتَجَزَّأ، و(هذا علة لهذا) أي: سبب له[5].

---

(1) سورة الرعد /31.

(2) معاني القرآن وإعرابه 288/3.

(3) الكشاف 723/2.

(4) ينظر على سبيل التمثيل: الكشاف1 / 588 (النساء / 159)، 5/2 (الأنعام / 3)، 2 / 279 (التوبة /53)، 4 / 348 (الفتح / 29)، 4 / 453 (الرحمن /68).

(5) ينظر: تاج العروس (علل).

وفي الاصطلاح: ((ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه))[1] وتتجلى فائدة التعليل في تفسير الظاهرة النحويّة تفسيرا ينبئ بصحة الحكم ووثوقه. إذ ((لا بد للحكم النحوي من علة تدعو إليه، وسبب يبيح في ضوئه للقائل به الالتجاء إليه، لذلك كانت العلة وثيقة الصلة بالنحو))[2].

وقد شاع مذهب التعليل لدى النحويين القدماء، منذ العهود الأولى لنشأة النحو، ولم تقتصر تعليلاتهم على ما اطردت به قواعدهم، إنَّما جاوزوا ذلك إلى ما ندَّعن تلك القواعد وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله: ((وليس شئ يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها))[3]. وقد بلغ اهتمامهم بـ(التعليل) حدا جعل بعضهم يفرد كتبا مستقلة في العلل[4]، لعلّ من أهمّ ما وصل إلينا منها كتاب الزَّجَّاجي (الإيضاح في علل النحو)، الذي قسم فيه العلل في على: علل تعليمية، وقياسية، وجدلية[5]. على أن هناك نفر قليل تزعمهم ابن مضاء القرطبي أنكروا على النحاة القول بالعلة والقياس[6].

والفرَّاء والزَّجَّاج ممن اخذوا بمذهب التعليل في استدلالاتهم النحويّة، واقتفى أثرهما في ذلك الزَّمخشريّ، إذ حظيت العلة عنده باهتمام كبير في توجيه المسائل النحويّة، ولعل من أبرزها:

---

(1) التعريفات، للجرجاني 156.

(2) ارتقاء السيادة 69.

(3) الكتاب 32/1.

(4) نحو كتاب (العلل في النحو) لقطرب، وكتاب (علل النحو) للمازني، وكتاب أسرار العربية للأنباري، وكتاب اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، وكتاب العلل في النحو لابن الوراق. ينظر: الكوكب الدري للأسنوي 57.

(5) ينظر: الإيضاح في علل النحو 64.

(6) ينظر: الرد على النحاة 130، 134.

إجراء شيء مجرى شيء آخر:

وهي من العلل التي وردت عند الفرَّاء[1]، ومن أمثلتها عنده إجراؤه ما جاء مواقعًا لفعل الآدميين من غيرهم مجرى الآدميين، في قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾(يوسف/4)، قال الفرَّاء: ((وأما قوله " رأيتهم لي ساجدين "، فان هذه النون والواو[2] إنَّما تكونان في جمع ذكران الجن والأنس وما أشبههم، فيقال: (الناس ساجدون) و (الملائكة والجن ساجدون). فإذا عدوت هذا صار المؤنث والمذكر إلى التأنيث ... وإنَّما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء، لأنهم وصفوا بأفاعيل على الآدميين، ألا ترى أنَّ السجود والركوع لا يكون إلا من الآدميين، فأُخرج فعلهم على فعال الآدميين، .... فما أتاك مواقعًا لفعل الآدميين من غيرهم أجريته على هذا))[3].

وتابع الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء في تعليله المذكور آنفًا، فقال: ((فأما قوله: " ساجدين " فحقيقته فعل كل ما يعقل، وجمعه، وجمع ضميره، بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجر. فإذا وصف غير الناس والملائكة بأنَّه يعبد ويتكلم، فقد دخل في المميزين، وصار الإخبار عنه كالإخبار عنهم))[4].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج فيما ذهبا إليه من تعليل جمع ما لا يعقل جمع ما يعقل، فقال: ((فان قلت: فلم أجريت مجرى العقلاء في " رأيتهم لي

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل، معاني القرآن، للفرَّاء: 53/1 (سورة البقرة /83)، 312/1 (المائدة /45)، 441/1 (التوبة /53)، 3/21-22 (الشورى /3).

(2) يريد علامة الرفع في جمع المذكر السالم، وكان الأصوب أن يقول: (وهذه النون والياء)، لتعود على ((ساجدين))، لأنها في حالة نصب.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 2/34-35.

(4) معاني القرآن وإعرابه 91/3. وورد مثل هذا التعليل في : 162/1 (سورة البقرة/83)، 453/2 (التوبة /53)، 393/4(الشورى /3).

ساجدين " ؟ قلت لأنَّه لما وصفها بما هو خاص بالعقلاء، وهو السجود، أجري عليها حكمهم، كأنَّها عاقلة، وهذا كثير شائع في كلامهم، أن يلابس الشيءُ الشيءَ من بعض الوجوه، فيُعطَى حكما من أحكامه، إظهارًا لأثر الملابسة والمقاربة))[1].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد تأثَّر بالفرَّاء والزَّجَّاج فيما ذهبا إليه من تعليل، فعلل المسائل بما عللاها به، ومثل هذا الأثر قد شاع لدى الزمخشري في الكشاف[2].

الحذف لدلالة شيء آخر:

وهي من العلل التي أوردها الفرَّاء في معانيه[3]، ومن أمثلتها عنده: الاستدلال على حذف الشرط بوجود (إذا) الواقعة في جوابه، من قوله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ ﴾ (المؤمنون/91)، قال الفرَّاء: ((" إذا ": جواب لكلام مضمر، أي: (لو كانت معه آلهة)، " إذا لذهب كل إله بما خلق "، يقول: لاعتزل كل اله بخلقه))[4].

يتضح من تقدير الفرَّاء أن حذف الشرط حصل لدلالة (إذا) عليه.

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الفرَّاء فيما ذهب إليه من تعليل للحذف في الآية السابقة، فقال: ((فان قلت: " إذا " لا تدخل إلاَّ على كلام هو جزاء وجواب، فكيف وقع (لذهب) جزاءا وجوابًا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل ؟، قلت:

---

(1) الكشاف 444/2.

(2) ينظر على سبيل التمثيل: الكشاف 159/1 (سورة البقرة / 83)، 1 / 638 (المائدة/45)، 279/2 (التوبة/53)، 159/4 (الروم /21)، 208/4(الشورى/3).

(3) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 97/1(سورة البقرة /165)، 248/1-249 (آل عمران /180)، 401/1 (الأعراف /193)، 65/2 (الرعد/35)، 49/3 (الجاثية/31).

(4) معاني القرآن، للفرَّاء 241/2.

الشرط محذوف، تقديره: (ولو كان معه آلهة)، وإنَّما حذف لدلالة قوله " وما كان معه من اله " عليه. وهو جواب لمن معه المحاجة من المشركين))[1].

ومن أمثلة التعليل بالحذف لدلالة شيء آخر، لدى الزَّجَّاج، ترك جواب (لو) من قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾(الرعد/3) قال الزَّجَّاج: ((ترك جواب " لو " لأنَّ في الكلام دليلا عليه ....والذي أتوهمه-والله اعلم-، وقد قاله بعض أهل اللغة، أنَّ المعنى: لو أن قرآنا سيِّرت به الأرض، أو كلم به الموتى، لما آمنوا به))[2].

وقد تأثَّر الزَّمخشريّ بتعليل الزَّجَّاج المذكور آنفًا، فقال في تفسير الآية الكريمة: " ولو أن قرآنًا ": ((جوابه محذوف، كما تقول لغلامك: (لو إني قمت إليك)، وتترك الجواب، ..... وقيل معناه: ولو أن قرانا وقع به تسيير الجبال وتقطيع الأرض وتكليم الموتى وتنبيههم، لما آمنوا به))[3].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد انتفع بمعاني الفرَّاء والزَّجَّاج في التعليل بالحذف لدلالة شيء آخر. وهو اثر قد تكرر في الكشاف كثيرًا[4].

علة منع الصرف:

وهي من العلل النحويّة التي راعتها العرب في كلامها، وأوردها الفرَّاء في معانيه[5]، ومن أمثلتها عنده، ما قاله في توجيه إعراب " مصر " من قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم

---

(1) الكشاف 3 /200.

(2) معاني القرآن وإعرابه 148/3.

(3) الكشاف 2 / 529

(4) ينظر على سبيل التمثيل: الكشاف 212/1 (سورة/165)، 242/1(سورة البقرة/197)، 446/1 (آل عمران/ 180)، 188/2 (الأعراف /193)، 532/2 (الرعد/35).

(5) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 254/1 (النساء /3)، 428/1 (التوبة /25)، 19/2 (هود/ 64)، 3 /189(نوح/23)، 217/3-218 (الإنسان/18).

مَّا سَأَلۡتُمۡۗ ﴾(سورة البقرة /61)، قال الفرَّاء: ((وقوله: " اهبطوا مصرا " كتبت بالألف، وأسماء البلدان لا تنصرف، خفت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا حف منها شيءٌ، جرى[1] إذا كان على ثلاثة أحرف و أوسطها ساكن، مثل: (دعد) و (هند) و(جمل). وإنَّما انصرفت إذا سمي بها النساء، لأنَّها تردد، وتكثر بها التسمية، فتخف لكثرتها. وأسماء البلدان لا تكاد تعود، فان شئت جعلت (الألف) التي في (مصرا) ألفًا يوقف عليها[2]، فإذا وصلت لم تُنوِّنْ فيها، كما كتبوا ﴿ سَلَٰسِلاْ ﴾[3] و ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾[4] بالألف، وأكثر القرَّاء على ترك الاجراء[5]فيهما[6].

وإنْ شئت جعلت " مِصْرَ " غير المصر التي تعرف، يريد: اهبطوا مِصْرًا من الأمصار، فان الذي سألتم لا يكون إلاَّ في القرى والأمصار. والوجه الأول أحبّ إلي، لأنَّها في قراءة عبد الله: " اهبطوا مِصْرَ " بغير الف[7]، وفي قراءة أُبَيّ: " اهبطوا فان لكم ما سألتم واسكنوا مصر "، وتصديق ذلك أنَّها في سورة (يوسف) بغير ألف: ﴿ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾[8]))[9].

---

(1) أي: صُرِفَ

(2) وهي قراءة الجمهور، ينظر: الجامع لأحكام القرآن 429/1، والبحر المحيط 234/1-235.

(3-4) سورة الإنسان / 4، 15.

(5) أي: ترك التنوين

(6) قرأ نافع والكسائي وأبو بكر وهشام بتنوين ((سلاسلا)) و ((قواريرا))، والباقون بغير تنوين. ووقف عليه قنبل وحمزة (سلاسل) بغير ألف، ووقف الباقون بالألف، ينظر: العنوان في القراءات السبع 201.وهي قراءة ابن مسعود وأبي وطلحة وابن عباس وأبان بن تغلب والحسن والأعمش، ينظر: الجامع لأحكام القرآن 1 / 429، والبحر المحيط 234-235، وإتحاف فضلاء البشر 138.

(7) وهي قراءة ابن مسعود وأبي وطلحة وابن عباس وأبان بن تغلب والحسن والأعمش، ينظر: الجامع لأحكام القرآن 1 / 429، والبحر المحيط 234-235، وإتحاف فضلاء البشر 138.

(8) الآية / 99.

(9) معاني القرآن، للفرَّاء 42/1-43.

وقد تابع أبو إسحاق الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء فيما ذهب إليه من تعليل في توجيه إعراب (مصرا)، في سورة البقرة، فقال: ((الأكثر في القراءات إثبات الألف. وقد قرأ بعضهم " اهبطوا مصر فان لكم " بغير ألف، فمن قرأ " مصرا " بالألف فله وجهان: جائز أن يراد بها (مصرا) من الأمصار، لأنهم كانوا في تِيْه، وجائز أن يكون أراد (مِصرَ) بعينها، فجعل (مِصْرًا) اسمًا للبلد، فصرف لأنَّه مذكر سمي به مذكر [1]. وجائز أن يكون (مصر) بغير ألف، على أنَّه يريد (مصرًا) بعينها، كما قال عز وجل:﴿ ٱدْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾، وإنَّما لم يصرف لأنَّه [اسم][2] للمدينة، فهو مذكر سمي به مؤنث[3]))[4].

اقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج فيما ذهبا إليه من تعليل، فقال في تفسير قوله تعالى " اهبطوا مصرا ": ((وقرئ " اهبطوا " بالضم[5]، أي: انحدروا إليه من التيه .... ويحتمل أن يريد العلم، وإنَّما صرفه، مع اجتماع السببين فيه، وهما: التعريف والتأنيث، لسكون وسطه، كقوله [تعالى]:﴿ وَنُوحًا ﴾[6] و﴿ وَلُوطًا ﴾[7]"، وفيهما العجمة والتعريف. وإن أريد به البلد، فما فيه إلاَّ سبب واحد، وأنْ يريد (مصرا) من الأمصار. وفي مصحف عبد الله، وقرأ به الأعمش: " اهبطوا مصر " - بغير تنوين -، كقوله: ﴿ ادخلوا مصر ﴾))[8].

---

(1) المراد: أنَّه اسم لبلد مذكر، وعلى أنَّه اسم لمدينة يجوز صرفه أيضًا، لأنَّه ثلاثي ساكن الوسط، ينظر: هامش المحقق (4)، معاني القرآن وإعرابه 144/1.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) بمعنى أن كلمة (مصر) اسم لأي مصر من الأمصار، وأطلقت على مدينة بعينها، ينظر: هامش المحقق 7، معاني القرآن وإعرابه 144/1.

(4) معاني القرآن وإعرابه 1 / 144.

(5) هي قراءة أبي حيوة شريح والحسن، ينظر:المختصر، لابن خالويه 6.

(6) سورة آل عمران / 33

(7) سورة الأنعام / 86

(8) الكشاف 1 / 145.

وبالموازنة بين النصوص الثلاثة المتقدمة نجد أن الزَّمخشريّ قد أفاد مما أورده الفرَّاء والزَّجَّاج من آراء في إعراب " مصرا " مصروفة وغير مصروفةٍ، وهو أثر تكررت نظائره في غير موضع من الكشاف[1].

جـ- مراعاة اللفظ:

وهي من العلل التي أوردها الزَّجَّاج في معانيه كثيرا[2]، ومن أمثلتها لديه: استحسانه وقوع " إنْ " التي في معنى (ما) النافية، مع (ما) التي في معنى (الذي)، مراعاة للفظ، في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ ﴾(الأحقاف / 26)، فقال: ((" إنْ " ها هنا في معنى (ما)، و(إنْ) في النفي مع (ما) التي في معنى الذي، احسن في اللفظ من (ما)، ألا ترى انك لو قلت: (رغبت فيما ما رغبت فيه)، لكان الأحسن أن تقول: (قد رغبت فيما إنْ رغبت فيه)، تريد: في الذي ما رغبت فيه، لاختلاف اللفظين))[3]. وعلى تقدير الزَّجَّاج المذكور آنفًا يكون معنى الآية الكريمة: ولقد مكناهم فيما لم نمكنكم فيه، ومبعث استحسانه مجيء (إنْ) النافية مع (ما) الموصولة، قائم على تجنب تكرار لفظ (ما)، وهو ما عبر عنه باختلاف اللفظين.

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الزَّجَّاج في تفسير الآية المذكورة آنفًا، فقال: ((" إنْ " نافية، أي: فيما ما مكناكم فيه إلاَّ أنَّ (إن) أحسن في اللفظ، لما [في][4]

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: الكشاف 1 /292 (سورة البقرة / 247)، 467/1 (النساء/3)، 2 / 259 (التوبة/25)، 595/3 (فاطر/1)، 672/4 (الإنسان/18).

(2) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 52/2-53(النساء/40)، 294/2-295 (الأنعام /139)، 57/3 (هود/50)، 197/4 (لقمان/16)، 89/5 (القمر /20).

(3) معاني القرآن وإعرابه 446/4.

(4) في الطبعة المعتمدة في هذا البحث: (فيه)، والتصويب من طبعة دار المعرفة للكشاف 525/3.

مجامعة (ما) مثلها من التكرار المستبشع. ومثله مجتنب، ألاَ ترى أن الأصل في (مهما):(ماما)، فلبشاعة التكرير قلبوا الألف هاء))[1].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد تأثُر الزّمخشريّ بالزّجّاج واضحا فيما ذهب إليه من تعليل، ومثله كثير[2].

د - مراعاة المعنى:

وهي من العلل التي راعتها العرب في كلامها، ومثالها عند الفرّاء: حمله (أو) في نصبها الفعل المضارع (يتوب)، على معنى (حتى) أو (إلاّ أن)، في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾ (آل عمران/128)، إذ قال: ((في نصبه وجهان، أن شئت جعلته معطوفا على قوله: ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْ يَكْبِتَهُمْ ﴾[3] أي: " أو يتوب عليهم أو يعذبهم". وان شئت جعلت نصبه على مذهب (حتى)، كما تقول: (لا أزال ملازمك أو تعطيني)، أو (إلاّ أن تعطيني حقي)))[4]. ورأي الفرّاء هذا قد أخذه الزّجّاج، فقال:((ونصب " أو يتوب " على ضربين: جائز أن يكون عطفا على قوله: ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْ يَكْبِتَهُمْ .... أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾، (والوجه الثاني): على النصب بـ(أو)، إذ كانت في معنى (إلاّ أن)، فالمعنى: " ليس لك من الأمر شيء " أي: ليس يؤمنون إلاّ أن يتوب الله عليهم، أو حتى يتوب الله عليهم))[5].

---

(1) الكشاف 308/4.

(2) ينظر على سبيل التمثيل: الكشاف 511/1 (النساء /40)، 71/2 (الأنعام/139)، 402/2 (هود/50)، 496/3 (لقمان/16)، 436/4 (القمر/20).

(3) الآية /127 من السورة نفسها.

(4) معاني القرآن للفرّاء 234/1.

(5) معني القرآن وإعرابه 1 / 368.

ويورد الزَّمخشريّ التعليل السابق في حمل (أو) على معنى (إلاّ أن) كأنّه ارتضاه، أو انه جدير بالقبول والذكر، فقال: ((" أو يتوب " عطف على ما قبله، و " ليس لك من الأمر شيء " اعتراض ....، وقيل: " أو " بمعنى: " إلاّ أن " كقولك: (لألزمنك أو تعطيني حقي)، على معنى: ليس لك من أمرهم شيء إلاّ أن يتوب الله عليهم فتفرح بحالهم، أو يعذبهم فتتشفى منهم))[1].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد ائتثر بالفرَّاء والزَّجَّاج فيما ذهبا إليه من تعليل، ومثل هذا الموقف قد ورد في غير موضع من الكشاف[2].

وهناك علل أخرى أوردها الزَّمخشريّ في الكشاف لها اصل عند الفرَّاء والزَّجَّاج في كتابيهما في (معاني القرآن)، من نحو: علة الاتباع[3]، وعلة الإضافة[4]، وعلة أمن اللبس[5]، وعلة السَّماع[6]، وعلة الحذف لكثرة الاستعمال[7] ....الخ.

---

(1) الكشاف 1 / 412 – 413.

(2) ينظر على سبيل التمثيل: الكشاف 278/1 (سورة البقرة /233)، 602/1 (المائدة/2)، 84/2 (الأنعام / 161)، 267/2 (التوبة / 34)، 138/4 (الزمر/59).

(3) علل الزَّمخشريّ بها ضم الراء من كلمة ((مُرُدفين)) (الأنفال / 9)، عند تشديد الدال، اتباعا لضم الميم، متابعا في ذلك الزَّجَّاج، وقد ذكر ابن خالويه في مختصره أن قراءة ((مُرُدِّفين)) رواها الخليل عن أهل مكة. ينظر: معاني القرآن وإعرابه 402/2-403، والمختصر لابن خالويه 49، والكشاف 202/2.

(4) علل الزَّمخشريّ بها حذف تاء (عبدة)، من قراءة: ((وعبد الطاغوت)) (المائدة/60)، متابعاً في ذلك الفرَّاء، وذكر ابن خالويه فيها تسع عشرة قراءة ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 314/1 والمختصر، لابن خالويه 33، والكشاف 652/1.

(5) علل الزَّمخشريّ بها حذف حرف النفي (لا) من قوله تعالى: ((قالوا تالله تفتؤا تذكر يوسف)) (يوسف/ 85) متابعاً في ذلك الفرَّاء. ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 54/2، والكشاف 498/2.

(6) علل الزَّمخشريّ بها تفخيم لام لفظ الجلالة (الله)، بقوله: ((فان قلت: هل تفخم لامه ؟ قلت: نعم، قد ذكر الزَّجَّاج أن تفخيمها سنة، وعلى ذلك العرب كلهم، وإطباقهم عليه دليل انهم ورثوه كابراً عن كابر)) الكشاف 6/1.

(7) علل الزَّمخشريّ بها حذف الألف في الكتابة من ((بسم الله الرحمن الرحيم))، وإثباتها في قوله: ((اقرأ باسم ربك الذي خلق)) (العلق /1)، متابعا في ذلك الزَّجَّاج، فقال: ((قد اتبعوا في حذفها حكم الدرج دون الابتداء الذي عليه وضع الخط لكثرة الاستعمال)). الكشاف 5/1، وينظر: معاني القرآن وإعرابه 1 / 41.

المبحث الرابع

مسائل الخلاف النحوي

لقد عرض الزَّمخشريّ في كتابه (الكشّاف) الكثير من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وقد تباين موقفه منها، بين مجارٍ لرأي البصريين أحيانًا، ولرأي الكوفيين أحيانًا أخرى. وقد سبقني إلى إحصاء تلك المسائل غير واحد من الباحثين [1]. غير أنّي سأدلي بدلوي فيما أخذه الزَّمخشريّ عن (معاني القرآن) للفرَّاء، و(معاني القرآن وإعرابه) للزَّجَّاج، من تلك المسائل، ينتظمها العنوانان الآتيان:

1 – مسائل خلافيَّة تأثر فيها الزَّمخشريّ بالفرَّاء.

2 – مسائل خلافيَّة تأثر فيها الزَّمخشريّ بالزَّجَّاج.

1. مسائل خلافيَّة تأثر فيها الزَّمخشريّ بالفرَّاء:

أ – مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول:

جوَّز الكوفيون مجيء أسماء الإشارة مطلقًا بمعنى الأسماء الموصولة. وذهب البصريون، إلاَّ الزَّجَّاج [2]، إلى منع ذلك، إلاَّ في (ذا) وحدها، إذ جوَّزوا أن تكون موصولة إذا سبقت بـ (ما) أو (من) الاستفهاميتين[3].

---

(1) منهم الدكتور فاضل السامرائي، في رسالته: الدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 322 – 332. واحمد جمعة الهيتي، في رسالته: الدراسات النحوية في الكشّاف 123 – 126.

(2) وافق أبو إسحاق الزَّجَّاج رأي الكوفيين في جواز مجيء أسماء الإشارة مطلقا بمعنى الاسم لموصول، قال في تفسير قوله تعالى ((وما تلك بيمينك يا موسى)) (طه / 17): (((تلك) اسم مبهم يجري مجرى (التي) ويوصل كما توصل (التي). المعنى: وما التي بيمينك يا موسى)). ينظر: معاني القرآن وإعرابه 3 / 353 –354.

(3) تنظر المسألة وما قيل فيها، في: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 103) 717/2 – 722، والدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 332، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 385 – 386.

قال الفـرَّاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾(طه / 17): ((يعني: عصاه. ومعنى " تلك ": (هذه). وقوله [تعالى]: " بيمينك " في مذهب صلة لـ (تلك)، لأن (تلك) و(هذه) توصلان كما توصل (الذي). قال الشاعر[1]:

عدس ما لعبَّاد عليك إمارة أمنت، وهذا تحملين طليق

يريد: الذي تحملين طليق)) [2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء، فجوَّز مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول في الآية السابقة، فقال: ((ويجوز أن تكون " تلك ": اسمًا موصولاً، صلته " بيمينك ")) [3].

ب – نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب (لعل):

ذهب الكوفيون إلى جواز نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب (لعلَّ)، حملا للتَّرجي على التَّمنِّي. ومنع ذلك البصريون [4]. قال الفرَّاء في توجيه نصب " فاطَّلع " في قراءة (حفص) لقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ۝ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ ﴾(غافر / 36 – 37): ((وقوله: " فأطّلع " بالرفع، يرده على قوله: " ابلغ ". ومن جعله جوابًا لـ (لعلّي) نصبه[5]، وقد قرأ به بعض القراء.

---

(1) من الطويل ليزيد بن مفرغ الحميري، ينظر: جمهرة اللغة (عدس) 2 / 263، ومقاييس اللغة (عدس) 245/4، وشرح الرضي على الكافية 2 / 55، وشرح قطر الندى 106، وتاج العروس (عدس).

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 2 / 177.

(3) الكشَّاف 3 / 57. وورد اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول عند الزَّمخشريّ كذلك، (هؤلاء) بمعنى (الذين) في: 1 / 160 (سورة البقرة/ 85)، و (ذلك) بمعنى (الذي) في: 1 / 367 (آل عمران / 58).

(4) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 5 / 149، ومغني اللبيب 2 / 130.

(5) قرأ حفص ((فاطلع)) بالنصب على جواب الترجي. وقرأ الباقون بالرفع على العطف على ((ابلغ)).
ينظر: كتاب السبعة في القراءات 570، والكشف 244/2، والعنوان في القراءات السبع 167، والبحر المحيط 466/7.

قال: وأنشدني بعض العرب [1] :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهرِ أو دُولاتِها يُدللنا اللّمَّةَ مِنْ لَمّاتِها

فتستريحَ النَّفسُ مِنْ زَفَراتِها

فنصب على الجواب بـ (لعلَّ)))[2].

ووافق الزَّمخشريّ أبا زكريا الفرَّاء في توجيه قراءة (حفص) لقوله تعالى: " فأطَّلِعَ " بالنَّصْب على جواب (لعلَّ)، فقال: ((وقرئ: " فأطَّلِعَ " بالنصب على جواب التَّرجِّي، تشبيهًا للتَّرجِّي بالتَّمنِّي)) [3].

وفي موضع آخر من (الكشَّاف) تابع الزَّمخشريّ أبا زكريا الفرَّاء في حمل القراءة، بنصب الفعل المضارع الواقع بعد (الفاء) على جواب الترجي، واحتجَّ له بالآية المذكورة آنفًا من سورة (غافر)، إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴾(عبس / 3 – 4): ((وقرئ: " فَتَنْفَعُهُ "[4]، بالرَّفْع عطفًا على (يَذَّكَّرُ). والنَّصْب جوابًا لـ " لعلَّ "، كقوله [تعالى]: ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾))[5].

---

(1) رجز لمجهول، و (علّ) أصلها: (لعلّ)، و(صروف الدهر): نوائبه وحوادثه، و(اللّمّة): الشّدة. وقد ورد هذا الشاهد برواية أخرى هي: تدلننا اللّمة من لمّاتها. ينظر: لسان العرب (علل)، وشرح الشواهد، للعيني، مطبوع على شرح الأشموني 307/2، وهامش محقق كتاب (معاني القرآن)، للفراء 9/3: (5)، (6).

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 3 / 9. وينظر كذلك: 235 (عبس / 3-4).

(3) الكشَّاف 4 / 167.

(4) قرأ بالرفع السبعة سوى عاصم. وقرأ بالنصب عاصم والأعرج وأبو حيوة وابن أبي عبلة. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 672، وإعراب القرآن، للنحاس 149/5، والكشف 2 /362، والبحر المحيط 8 /437.

(5) الكشَّاف 4 / 701.

وقد عرض الدكتور فاضل السامرائي لهذه المسألة الخلافية موردً رأي أبي حيان فيها [1]، ومنوّها على موافقة ابن هشام له[2]، ومعقّبا بقوله: ((ولم يذكر الزّمخشريّ أنّه منصوب في جواب التّرجّي. وإنّما قال في قوله تعالى، في قراءة من قرأ " فأطّلِعَ " بالنّصب: " وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ " فأَطّلِعَ " بالنصب "[3]. فهو إذن تنزيل (لعلّ) منزلة (ليت) في المعنى، وليس الأمر كما ذهبا إليه كما يبدو لي)) [4].

على أنّ الزّمخشريّ قد أودع كشّافه رأيه بجواز النّصْب على جواب التّرجّي، محتجّا له بالآية نفسها في ثلاثة مواضع منه [5]. وهو ما يؤيّد تأثّر الزّمخشريّ بالفرّاء.

ت – توكيد المضمر المنصوب بـ (إنَّ) بلفظة (كلّ) منوّنة:

أجاز الفرّاء نصب لفظة " كل " على النعت [6] (التوكيد) للضمير المنصوب بـ(إنّ)، من قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ ﴾(غافر/ 48)، فقال: ((رفعت " كل " بـ " فيها "، ولم تجعله نعتًا " إنّا "، ولو نصبته على ذلك [7]، وجعلت خبر " إنّا ": " فيها "، [لجاز][8]. ومثله: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾[9]، ترفع " كلّهُ لله "،

---

(1) ينظر: البحر المحيط 1 /99.

(2) ينظر: مغني اللبيب 2 / 130.

(3) شرح المفصل 2 / 196.

(4) الدراسات النحوية واللغوية عند الزّمخشريّ 330 –331.

(5) ينظر: الكشّاف 1 /95 (سورة البقرة /22)، 4/ 167 (غافر / 37)، 4/ 701 (عبس /4).

(6) لقد سبقت الإشارة إلى أن مصطلح (النعت) يطلق لدى الكوفيين على الصفة، كما يطلق على التوكيد.

ينظر: المبحث الثاني من هذه الدراسة، الخاص بالمصطلح النحوي ص 70.

(7) قرأ بالنصب: الكسائي والفرّاء، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: إعراب القرآن، للنّحّاس 4 /36.

(8) زيادة يقتضيها السياق، إذ تركت (لو) بغير جواب.

(9) سورة آل عمران / 154.

وتصبها [1] على هذا التفسير))[2]. لقد وجّه الفرّاء النّصْب في " كُلاً " على أنّه نعت (توكيد) للمضمر المنصوب بـ(إنَّ)، على تقدير الإضافة والحذف، لأجل التنوين الذي هو عوض من المضاف. في حين منع البصريُّون النَّصْب في " كلّ " على التوكيد للمضمر المنصوب بـ " إنَّ "، لعدم الإضافة، إذ لا يستغنى بالتنوين عنها[3].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء فيما ذهبَ إليه من توجيه، فقال: ((وقرئ " كلا " على التأكيد لاسم " إنَّ "، وهو معرفة، والتَّنوين عوض من المضاف إليه، يريد: إنا كلّنا. أو كلّنا فيها. فان قلت: هل يجوز أن يكون " كلا " حالا قد عمل " فيها " فيها ؟، قلت: لا، لأنَّ الظرف لا يعمل في الحال متقدِّمة، كما يعمل في الظَّرف متقدما، تقول: (كلَّ يوم لك ثوبٌ)، ولا تقول: (قائمًا في الدار زيد)))[4].

ورجَّح ابن هشام – لدى عرضه آراء الفرَّاء والزَّمخشريّ وابن مالك في هذه المسألة– أن تكون " كل "، في قراءة النَّصب، بدلا من ضمير الحاضر (نا)، بدل كلّ، فقال:((والأجود أن تقدر " كلاً " بدلا من اسم (إنَّ)، وإنَّما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل، لأنَّه مفيد للإحاطة، مثل: (قمتم ثلاثتكم)))[5]. والباحث يركن إلى رأي ابن هشام في هذه المسألة، لأنَّ " كلّاً "

---

(1) قرأ بالرفع: أبو عمرو، وابن أبي ليلى، وعيسى، ويحيى بن المبارك. وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: التيسير في القراءات السبع 91، وإتحاف فضلاء البشر 180.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 3 / 10.

(3) ينظر: إعراب القرآن، للنَّحَّاس 4 / 36، ومشكل إعراب القرآن 2 / 637، والدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 330.

(4) الكشَّاف 4 / 171.

(5) مغنى اللبيب 1 / 165.

وإنْ كان لفظه نكرة، فهو معرفة عند سيبويه[1]، على تقدير الإضافة والحذف فيصح إبداله من المضمر المعرفة (اسم إنَّ) بدل كلٍّ، ((وبدل الكل[2] لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ(كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: (جاءني كلُّ القوم)، فيجوز مجيئها بدلا، بخلاف (جاءني كلُّهم)، فلا يجوز إلاّ في الضرورة))[3].

ث – استعمال (لولا) بمعنى النَّفي:

أجاز الفرَّاء استعمال (لولا) بمعنى النَّفي في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ ﴾ (يونس / 98)، فقال:((وهي في قراءة أُبيّ: " فهلاّ"[4]، ومعناها: أنَّهم لم يؤمنوا، ثم استثنى قوم يونس، بالنَّصب على الانقطاع ممَّا قبله. ألا ترى أنَّ ما بعد " إلاّ " في الجحد يتبع ما قبلها، فتقول: (ما قام أحدٌ إلاّ أبوك) و(هل قام أحدٌ إلاّ أبوك)، لأنَّ (الأب) من (الأحد)، فإذا قلت: (ما فيها أحد إلاّ كلبًا وحمارًا) نصبت، لأنَّها منقطعة ممَّا قبل " إلا "، إذ لم تكن من جنسه، كذلك كان " قوم يونس " منقطعين من قوم غيره من الأنبياء)) [5].

وتابع الزَّمخشريّ رأي الفرَّاء، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: ((" فلولا كانت ": فهلاَّ كانت " قرية " واحدة من القرى التي أهلكناها ... وقرأ أُبَيّ وعبد الله: " فهلاَّ كانت "، " إلاّ قوم يونس " استثناء من القرى، لأنَّ المراد

---

(1) ينظر: الكتاب 2 / 114 – 115.

(2) الأصوب أن يقال: (وبدلُ الشيءِ منَ الشيءِ وهو كلُّه)، لأنَّ ((كلّ)) من الألفاظ الملازمة للإضافة المحضة، فلا يجوز دخول (ال) التعريف عليها. ينظر: الكتاب 2/116 – 117، والجمل 37، والقول الفصل في حقيقة (أل) 125.

(3) مغنى اللبيب 2 / 112.

(4) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 2 / 268، والبحر المحيط 6 / 107.

(5) معاني القرآن، الفرّاء 1 / 479. وينظر كذلك: 2 / 30 (هود / 116).

أهاليها، وهو استثناء منقطع بمعنى: ولكن قوم يونس لمّا آمنوا. ويجوز أن يكون متّصلا، والجملة في معنى النّفي، كأنّه قيل: ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلاّ قوم يونس، وانتصابه على أصل الاستثناء)) [1].

يتّضح ممّا تقدم أنَّ الزَّمخشريّ قد وافق الفرَّاء فيما ذهب إليه من مجيء (لولا) بمعنى النَّفي، وهو ما لا يجيزه البصريون [2].

وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ الفرَّاء قد تأثّر بقواعد النحويين البصريين وأقيستهم تأثرًا كبيرًا، حتى أوغل في القياس النحوي اكثر من البصريين أنفسهم[3].

وافصح ذلك التأثر عن موافقة الفرَّاء آراء البصريين في مجموعة من المسائل الخلافية في النحو، فضلاً عن المسائل اللغوية، التي حفل بها كتابه (معاني القرآن). وقد ائتثره الزَّمخشريّ فضمَّن كشّافه بعض تلك المسائل ومن أمثلتها:

جـ. الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور:

أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. ومنع البصريون الفصل بينهما، إلاّ بالظرف والجار والمجرور، لضرورة الشعر. واليه ذهب الفرَّاء من الكوفيين [4]. إذ قال في توجيه قراءة ابن عامر، لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾(الأنعام /137)، ببناء " زُيِّن "

---

(1) الكشّاف 2 / 371. وينظر كذلك: 436 (هود /116).

(2) ينظر: أمالي ابن الشجري 2 / 212، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية 126 – 127.

(3) ينظر: المبحث الثالث من هذه الدراسة (أدلة الاحتجاج النحوية).

(4) تنظر المسألة وما قيل فيها في: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 60) 2/427– 436، والبحر المحيط 4 / 229 – 230.

للمفعول، ورفع " قتل"، ونصب " أولادهم "، وجر " شركائهم " [1].على أنَّه مضاف إليه لقوله: "قتل"، وفصل بينهما بالمفعول به " أولادهم ": ((وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر[2]:

فزججتها متمكِّنًا زجَّ القلوص آبي مزاده

بشيء. وهذا ممَّا كان يقوله نحويُّو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية))[3]

وفي موضع آخر، رمى الفرَّاء رواية البيت السابق بالبطلان، فقال: ((باطل، والصواب: زجَّ القلوص أبو مزاده)) [4].

وقد ارتضى الزَّمخشريُّ رأي الفرَّاء في توهين قراءة ابن عامر، فقال:((وأما قراءة ابن عامر: " قتل أولادهم شركائهم " برفع (القتل)، ونصب (الأولاد)، وجر (الشركاء)، على إضافة (القتل) إلى (الشركاء)، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا، كما سمُج وُردَّ:

زَجَّ القلوصَ أبي مزاده

فكيف به في الكلام المنثور ؟. فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟))[5].

يتّضح ممَّا سبق أنَّ الزَّمخشريّ قد تابع رأي الفرَّاء، الذي تابع به البصريين، في منع الفصل بين المتضايفين بالمفعول به.على أنَّ هذه القراءة التي

(1) سبق تفصيل القول في قراءات هذه الآية في المبحث الثالث ص (126).

(2) سبق تخريج البيت في المبحث الثالث ص (126).

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 1 / 357 – 358.

(4) المصدر السابق نفسه 2 / 81 – 82.

(5) الكشَّاف 2 / 70.

توافرت فيها شروط العمل بالقراءة، من تواتر، وصحة سند، وموافقة مصحف عثمان (رضي الله عنه)، وموافقتها العربية ولو بوجه محتمل، ينبغي أن تستقر بها قاعدة لما يرد عن العرب [1]. وهو ما اختاره ابن مالك، وشرّاح ألفيّته من بعده، ووصفوه بأنّه الحق. قال ابن مالك، بعد أن مثّل للفصل بين المتضايفين [2].

وعمدتي قراءة ابن عامر   فكم لها من عاضد وناصر

وذهب الدكتور احمد مكي الأنصاري إلى جواز الفصل بين المتضايفين في النثر بالمفعول به، استنادا إلى قراءة ابن عامر لآية سورة الأنعام المذكورة آنفًا [3].

حـ- هل تكون (إلاّ) بمعنى (الواو)؟

ذهب الكوفيون إلى أنّ (إلاّ) تكون بمعنى (الواو). ومنع البصريون ذلك [4]. واشترط الفرّاء في (إلاّ) الواقعة بمعنى (الواو) أن تسبق باستثناء، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى ﴾ (البقرة / 150): ((فقوله: " إلاّ الذين ظلموا " معناه: إلاّ الذين ظلموا منهم، فلا حجة لهم، "فلا تخشوهم". وهو كما تقول في الكلام: الناس كلهم لك حامدون إلاّ الظالم لك المعتدي عليك، فان ذلك لا يعتد بعداوته ولا بتركه الحمد لموضع العداوة. وكذلك الظالم لا حجة له، وقد سمّي ظالمًا.

---

(1) ينظر: نظرية النحو القرآني 80 – 84، 158.

(2) الكافية الشافية 2 / 979، وينظر: النشر في القراءات العشر 2 / 255، وشرح الأشموني 2 / 167، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2 / 20.

(3) ينظر: نظرية النحو القرآني 79.

(4) تنظر المسألة وما قيل فيها في: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 35) 1/266– 272، والجنى الداني 518 – 519.

وقد قال بعض النحويين[1]: (إلاَّ) في هذا الموضع بمنزلة (الواو)، كأنه قال: لئلاَّ يكون للناس عليكم حجة ولا للّذين ظلموا. فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية، إنما تكون (إلاَّ) بمنزلة (الواو) إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهنالك تصير بمنزلة (الواو)))[2]. وقد التزم الفرَّاء هذا الرأي، مخالفًا به الكوفيين، في غير موضع من معانيه[3].

ووافق الزَّمخشريّ في تفسيره الآية السابقة رأي الفرَّاء، في حمل (إلاَّ) على الاستثناء وعدم إنزالها بمنزلة (الواو)، فقال: ((" إلاَّ الذين ظلموا " استثناء من الناس، ومعناه: لئلا يكون حجة لأحد من اليهود، إلاَّ للمعاندين منهم القائلين: ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلاَّ ميلا إلى دين قومه وحبا لبلده، ولو كان على الحق للزم قبلة الأنبياء.. ويجوز أن يكون المعنى: لئلا يكون للعرب عليكم حجة واعتراض في ترككم التوجه إلى الكعبة التي هي قبلة (إبراهيم) و(إسماعيل) أبي العرب، إلاَّ الذين ظلموا منهم، وهم أهل مكة، حين يقولون: بداله فرجع إلى قبلة آبائه، ويوشك أنْ يرجع إلى دينهم)) [4].

خ- وقوع الجملة الفعلية الماضوية حالا:

ذهب الكوفيون إلى جواز أن يقع الفعل الماضي حالا، وإليه ذهب الأخفش الأوسط من البصريين. وذهب البصريون إلى جواز وقوع الجملة الفعلية الماضوية المثبتة حالا، إذا كان الفعل الماضي وصفا لمحذوف. أو كان مع الفعل الماضي

---

(1) القائل بهذا أبو عبيدة معمر بن المثنى، والأخفش. ينظر: الجنى الداني 518.

(2) معاني القرآن، الفرَّاء 1 / 89.

(3) ينظر على سبيل التمثيل: 1 / 293 (النساء / 148)، 2 / 200 (الأنبياء / 22)، 3 / 272 – 273 (الليل / 19 – 20) .

(4) الكشَّاف 1 / 206. وينظر كذلك: 582 (النساء / 148)، 3 / 110 (الأنبياء/22)، 4 / 764 (الليل / 19 – 20).

(قد) ظاهرة أو مقدَّرَة [1]. وإليه ذهب الفرَّاء، إذ قال في توجيه إعراب " أو جاءوكم حصرت صدورهم "، من قوله تعالى: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ ...فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَلاَ تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلاَ نَصِيرًا ۝ إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ ﴾ (النساء/ 89 -90)، ((وقولك للرجل: (أصبحت كثر مالك) لا يجوز إلاّ وأنت تريد: قد كثر مالك، لأنهما جميعا قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلاّ بإضمار " قد " أو بإظهارها. ومثله في كتاب الله [تعالى]: " أو جاءوكم حصرت صدورهم " يريد – والله أعلم -: جاءوكم قد حصرت صدورهم: وقد قرأ بعض القُرَّاء – وهو الحسن البصري - " حَصِرَةً صدوُرُهم " [2]))[3].

وفي موضع آخر من معانيه، وبعد إيراد قراءة الحسن البصري المذكورة آنفًا للآية نفسها، قال الفرَّاء: ((والعرب تقول: (أتاني ذهب عقله) يريدون: قد ذهب عقله. وسمع الكسائي بعضهم يقول: " فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير". فإذا رأيت (فعل) بعد (كان) ففيها (قد) مضمرة، إلاّ أنْ يكون مع (كان) جحد، فلا تضمر فيها (قد) مع جحد، لأنَّها توكيد، والجحد لا يؤكّد، ألا ترى أنَّك تقول: (ما ذهبت)، ولا يجوز: (ما قد ذهبت)))[4].وبهذا يكون الفرَّاء قد سار على وفق القاعدة المقرَّرة لدى جمهور البصريين، في أنَّ الجملة الفعلية الماضوية المثبتة إذا وقعت حالا، فلا بد من (قد) ظاهرة أو مقدرة لتقرب الفعل الماضي من الحال [5].

---

(1) تنظر المسألة وما قيل فيها في: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 32) 1/252– 258).

(2) هي قراءة الحسن ويعقوب، ينظر: المختصر، لابن خالويه 27 – 28، والنشر في القراءات العشر 2 / 251.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 1 / 24.

(4) معاني القرآن، للفرَّاء 1 / 282.

(5) ينظر: جامع البيان، للطبري 5 / 125، والإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 32) 1/254.

وائتثر الزَّمخشريّ أبا زكريا الفرَّاء في اتّباعه البصريين [1]، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: " حصرت صدورهم " في موضع الحال، بإضمار (قد). والدليل عليه قراءة من قرأ: " حَصِرَةً صدوُرُهم ". و(حصرات صدورهم). و(حاصرات صدورهم))) [2].

ولعلَّ ما ذهب إليه أبو حيان في موافقة الكوفيين، بقوله:((ولا يحتاج إلى إضمار (قد)، لأنه قد كثر وقوع الماضي حالا في لسان العرب بغير (قد)، فساغ القياس عليه))[3]، هو المذهب الخليق بالقبول، الذي ينسجم مع طبيعة اللغة، لكونها مسموعة قبل أن تكون مقيسة، ولا سيّما هناك شواهد قرآنية تعضده.

واستنادًا إلى ما تقدم أسَّس الدكتور احمد مكي الأنصاري قاعدته بجواز مجيء الحال من الجملة الفعلية الماضوية، فقال: ((يجوز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مطلقًا، سواء أكان مسبوقًا بـ (قد)، وهو الكثير، [أم][4] غير مسبوق بها، وهو القليل))[5].

د – لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (عليك) و (دونك) و (عندك) في الاغراء، يجوز تقديم معمولاتها عليها. ومنع ذلك البصريون[6]، وإليه ذهب الفرَّاء من الكوفيين، إذ قال في توجيه إعراب " كتاب الله عليكم " من قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ... وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ

---

(1) وهو ما ذهب إليه الزَّجَّاج أيضًا. ينظر: معاني القرآن وإعرابه 2 / 89.

(2) الكشَّاف 547/1.وينظر كذلك: 324/3 (الشعراء /111).

(3) البحر المحيط 355/6.

(4) في المطبوع (أو)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(5) نظرية النحو القرآني 123، 166.

(6) تنظر المسألة وما قيل فيها، في: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 27) 228/1 – 235، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 178 – 185.

﴿أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾(النساء / 23 – 24): ((وقوله " كتاب الله عليكم " كقولك: (كتابًا من الله عليكم). وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله. والأوّل أشبه بالصّواب. وقلّما تقول العرب: (زيدًا عليك) أو (زيدًا دونك))) [1]. فالفرّاء رجّح أن يكون " كتاب " مصدرًا مؤكّدًا لما قبله، على أن يكون (معمولا) لاسم فعل الأمر " عليكم " بمعنى: الزموا كتاب الله. وقد نبّه أستاذي الدكتور قيس إسماعيل الأوسي على وهم البغدادي في ظنه أنّ الفرّاء قد صرّح في هذا النص بجواز عمل اسم الفعل مؤخرًا ومحذوفًا [2].

وقال الزّجّاج في توجيه الآية نفسها: ((وقوله: " كتاب الله عليكم " منصوب على التوكيد، محمول على المعنى، لأنّ معنى قوله " حرمت عليكم أمهاتكم ": كتب الله هذا كتابًا .... وقد يجوز أن يكون منصوبًا على جهة الأمر، ويكون " عليكم " مفسرًا له، فيكون المعنى: الزموا كتاب الله. ولا يجوز أن يكون منصوبا بـ " عليكم " لأنّ قولك: (عليك زيدًا)، ليس له ناصب متصرّف فيجوز تقديم منصوبه [3] ... ويجوز أن يكون " كتاب الله عليكم " رفعًا [4]، على معنى: هذا فرض الله عليكم، كما قال جلّ وعزّ: ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ﴾[5]))[6].

---

(1) معاني القرآن، الفرّاء 1 / 260.

(2) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 182.

(3) بمعنى: أن (عليك)، في قولك: (عليك زيدا)، عامل غير متصرف، فلا يجوز تقديم معموله عليه. ينظر: مشكل إعراب القرآن 1 / 194 – 195.

(4) لم أجد لها ذكر في كتب القراءات. إنما نسب الزمخشري وأبو حيان الى ابن السميفع اليماني أنّه قرأ: " كُتُبُ الله عليكم " جمعًا ورفعًا. ينظر: الكشاف 497/1، والبحر المحيط 215/3.

(5) سورة الأحقاف / 35.

(6) معاني القرآن وإعرابه 2 / 36 – 37.

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج في توجيه إعراب الآية السابقة، فقال:((" كتاب الله عليكم " مصدر مؤكد، أي: كتب الله ذلك عليكم كتابا، وفرضه فرضا، وهو تحريم ما حرَّم. فان قلت: علام عُطِفَ قوله: " وأحلَّ لكم "[1]؟ قلت: على الفعل المضمر الذي نصب " كتاب الله " أي: كتب الله عليكم تحريم ذلك، وأحل لكم ما وراء ذلكم. ويدل عليه قراءة اليماني[2] : " كتب الله عليكم "، " وأُحِلَّ لكم ". وروي عن اليماني: (كتب الله عليكم)، على الجمع والرفع [3]، أي: هذه فرائض الله عليكم. ومن قرأ: " وأحلَّ لكم " على البناء للمفعول، فقد عطفه على " حُرِّمَتْ"))[4].

يتّضح ممّا سبق أنَّ الزَّمخشريّ قد وافق البصريين في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه، متأثرا بآراء الفرَّاء والزَّجَّاج.

2 – مسائل خلافيّة تأثَّر فيها الزَّمخشريّ بالزَّجَّاج :

أ- إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس) في نصب الخبر:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، فهو منصوب بحذف حرف الخفض. وذهب البصريون إلى أنَّها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها[5]. وتابع الزَّجَّاج البصريين فيما ذهبوا إليه، فقال في توجيه إعراب "

---

(1) قرأ حمزة والكسائي وحفص: ((وأُحِلَّ)) على البناء للمفعول وقرأ الباقون: ((وأحَلَّ)) على البناء للفاعل، ينظر: كتاب السبعة في القراءات 230 – 231، والكشف 1/385.

(2) ينظر: المختصر، لابن خالويه 25. واليماني: هو محمد بن عبد الرحمن ابن السميفع. له اختيار في القراءة ينسب إليه، شذ فيه، قرأ على أبي حيوة. ينظر: طبقات القُرَّاء 2 / 162 – 163.

(3) لم أجدها في كتب القراءات، ولعلها من اختيارات ابن السميفع اليماني الشاذة. غير أن ابن جني في (المحتسب) أشار إلى أن (ابن السميفع) قد قرأ " كَتَبَ " بفتحتين، فقال: ((ومن ذلك قراءة محمد بن السميفع: ((كتب الله عليكم)) مفتوحة الكاف، وليس بعد التاء ألف، والباء نصب)) 1 / 185.

(4) الكشّاف 1/ 497.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (مسالة 19) 1/165-172.

ما هذا بشرًا " من قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾(يوسف / 31)، : ((هذه القراءة المعروفة، وقد رويت: " ما هذا بشرى "[1] أي: ما هذا [بعبد][2] مشترًى. وهذه القراءة ليست بشيء، لأنَّ مثل " بِشِرِيٍّ " يكتب في المصحف بالياء، وقولها: " إن هذا إلاّ ملك كريم ": " ملك " مطابق في اللفظ لـ " بشر ".

وسيبويه [3]، والخليل وجميع النحويين القدماء يزعمون أنَّ " بشرًا " منصوب خبر " ما "، ويجعلونه بمنزلة [خبر][4] (ليس). و(ما) معناها معنى (ليس) في النَّفي، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغة القدمى الجيدة. وزعم بعضهم [5] أنَّ الرَّفع في [قوله تعالى][6]: " ما هذا بشرا " أقوى الوجهين. وهذا غلط، لأنَّ كتاب الله [تعالى] ولغة رسول الله [ﷺ] أقوى الأشياء وأقوى اللغات. ولغة بني تميم: " ما هذا بشر "، ولا تجوز القراءة بها إلاّ برواية صحيحة، والدليل على ذلك إجماعهم على: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[7]، وما قرأ أحدٌ: ﴿ ما هُنَّ أمَّهاتُهُم ﴾ [8]))[9].

---

(1) قرأ الجمهور (ما هذا بشرا) على لغة أهل الحجاز بأعمال (ما) عمل (ليس). وقرأ ابن مسعود في إحدى قراءتيه ((ما هذا بِشَرِيٌّ)) بمعنى: انه ليس من الأرقاء الذين يشترون ويباعون. ونسب له الزَّمخشريّ انه قرأ " ما هذا بشر " بالرفع على لغة بني تميم. وقرأ الحسن وأبو الحويرث الحنفي ((ما هذا بِشِرى)) بكسر الباء والشين. ينظر: المختصر، لابن خالويه 63، والمحتسب 342/1 –343، والكشَّاف 466/2.

(2) في المطبوع: (بعد) وما أثبته يقتضيه السياق.

(3) ينظر: الكتاب 59/1.

(4) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(5) صاحب هذا الرأي هو الفرَّاء: ينظر كتابه: معاني القرآن 42/2.

(6) في المطبوع: (قولك) ما أثبته يقتضيه السياق.

(7) سورة المجادلة /2، بنصب أمهات. وقرأ ابن مسعود (ﷺ): ((ما هن بأمهاتهم)) ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 139/3، والمختصر، لابن خالويه 153.

(8) قرأ بها: المفضل عن عاصم. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 628، والمختصر، لابن خالويه 153.

(9) معاني القرآن وإعرابه 107/3-108.

واقتفى الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج في ترجيح القراءة بنصب " بشرًا " على لغة أهل الحجاز بإعمال (ما) عمل (ليس) فقال: ((وإعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة القدمى الحجازية. وبها ورد القرآن، ومنها قوله تعالى: ﴿ ما هُنَّ أمَّهاتِهِم ﴾. ومن قرأ على سليقته من بني تميم، قرأ: " بشرٌ " بالرفع، وهي في قراءة ابن مسعود [1]. وقرئ: " ما هذا بشرى "، أي: ما هو بعبد مملوك لئيم، " إنْ هذا إلاَّ مَلَكٌ كريم ". تقول: هذا بشرى، أي: حاصل بِشِرىً، بمعنى: هذا مُشْرىً. وتقول: (هذا لك بِشِرىً أم بِكِرًى ؟) والقراءة هي الأولى، لموافقتها المصحف، ومطابقة " بَشَر " لـ " مَلَك "))[2].

يتَّضح ممَّا تقدَّم سير الزَّمخشريّ في ركب الزَّجَّاج، وانتفاعه بتعليلاته في ترجيح مذهب البصريين بأعمال (ما) النصب في الخبر، حملا على (ليس) في لغة الحجازيين، التي وصفاها بـ " اللغة القدمى الجيدة ".

ب – تقديم خبر ليس عليها:

أجاز البصريون إلاَّ المبرّد، تقديم خبر (ليس) عليها، حملا على جواز تقديم خبر (كان) عليها. ومنع ذلك الكوفيون [3]. واستدلَّ البصريون على صحة مذهبهم بالآية الكريمة: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾(هود /8)، فقالوا: قد تقدَّم معمول خبرها " يوم يأتيهم " عليها، وما كان لمعمول خبرها أن يتقدم عليها، لولا صحة أن يتقدم الخبر عليها[4]. وتابعهم الزَّجَّاج، فقال في توجيه إعرابها: ((" يوم يأتيهم " منصوب بـ(مصروف)، المعنى: ليس العذاب مصروفا

(1) ينظر: قراءة عبد الله بن مسعود، جمع وتحقيق ودراسة – رسالة ماجستير – مخطوطة ص76.

(2) الكشّاف 466/2. وينظر: المصدر نفسه 485/4.

(3) تنظر المسألة وما قيل فيها، في: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 18) 1/160-164.

(4) ينظر شرح ابن عقيل 278/1.

عنهم يوم يأتيهم))[1]. وهذا النص يبطل دعوى ابن عقيل (ت769 هـ) في عدَّ الزَّجَّاج في المانعين، ويثبت أنَّه من المجيزين [2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج فيما ذهب إليه، فتابع مذهب البصريين، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: ((" يوم يأتيهم ": منصوب بخبر (ليس)، ويستدلُّ به من يستجيز تقديم خبر (ليس) على (ليس)، وذلك أنَّه إذا جاز تقديم معمول خبرها عليها، كان ذلك دليلاً على جواز تقديم خبرها، إذ المعمول تابع للعامل، فلا يقع إلاَّ حيث يقع العامل))[3].

ت – العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر:

منع البصريون أن يعطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر. وأجاز ذلك الكوفيُّون[4]، محتجِّين بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾(المائدة/ 69)، قال الزَّجَّاج: ((وقال سيبويه والخليل[5]، وجميع البصريين: إنَّ قوله: " والصابئون[6]" محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداء، والمعنى: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل

(1) معاني القرآن وإعرابه 40/3.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل 278/1.

(3) الكشّاف 381/2.

(4) تنظر المسألة وما قيل فيها، في: مشكل إعراب القرآن 232/1-233، والإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة /23) 185/1، والتبيان في إعراب القرآن 128/1، البحر المحيط 531/3.

(5) ينظر: الكتاب 155/2-156.

(6) القراءة بالرفع مجمع عليها، وقرأ بالنصب " والصابئين " أُبَيّ وسعيد بن جبير والجحدري، ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 31/2، والمحتسب 217/1، والكشاف 662/1، والبحر المحيط 531/3.

صالحا فلا خوف عليهم، والصابئون والنصارى كذلك أيضًا، أي: من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم. وانشدوا في ذلك قول الشاعر[1]:

وإلاّ فـأعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

المعنى: وإلا فأعلموا أنّا بغاة ما بقينا في شقاق، وانتم أيضًا كذلك))[2].

وائتثر الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجّاج والبصريين في منع العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر، موجِّهًا الآية الكريمة السابقة بما وجَّهُوه، فقال: ((" والصابئون ": رفع على الإبتداء، وخبره محذوف، والنيَّة به التَّأخير عمَّا في حيِّز " إنَّ " من اسمها وخبرها، كأنَّه قيل: إنَّ الّذِينَ آمنوا والّذِينَ هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك. وأنشد سيبويه شاهدا له:

وإلاّ فـآعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

أي: فآعلموا أنَّا بغاة وانتم كذلك. فإن قلت: هلاَّ زعمت أنَّ ارتفاعه للعطف على محلِّ " إنَّ " واسمها ؟، قلت: لا يصحُّ ذلك قبل الفراغ من الخبر))[3].

يتضح ممَّا تقدم موافقة الزَّمخشريّ للزَّجّاج والبصريين في منع العطف على اسم(إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر، واستدلاله على ذلك بما ساقوه من شواهد.

والباحث يركن إلى ما ذهب إليه الدكتور احمد مكي الأنصاري من رأي، مستندا فيه إلى السماع الصحيح، وفي مقدمته القرآن الكريم، لتعديل القاعدة البصرية، إذ قال: ((يجوز العطف بالرفع على موضع (إنَّ) بعد استكمال الخبر بالإجماع، وقبله على القول الرَّاجح))[4]. واتَّخذ من إجماع القرَّاء السبعة

(1) من الوافر، لبشر بن أبي خازم الأسدي، ينظر: ديوانه 165، والكتاب 156/2، وأسرار العربية 95 وتخليص الشواهد 373، وخزانة الأدب 293/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه 193/2.

(3) الكشّاف 660/1-661.

(4) نظرية النحو القرآني 158.

على رفع كلمة " الصابئون "[1] في الآية السابقة دليلاً على توثيق قاعدته المقترحة، إذ وردت كلمة " الصابئون " مرفوعة في سياق الآية قبل استكمال الخبر، وهو ما يعضد مذهبه.

ث- (الميم) في (اللُّهُمَّ) عوض من حرف النداء:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (الميم) المشددة في (اللُّهمَّ) ليست عوضًا من حرف النداء، إنمّا هي بقية جملة محذوفة، إذ أصل (اللَّهُمَّ) عندهم: يا أللّهُ أمنّا بخير، وقد كثر استعمالها في كلامهم فاختصروها إلى (اللّهُمَّ) طلبا للخفّة. واستدلّوا على صحة مذهبهم بجواز الجمع بين أداة النداء (يا) والميم المشددة في (اللُّهُمَّ) في نحو قول الشاعر[2]:

إنِّـــي إذا مـــا حـــدث ألَمَّـــا ... أقـــولُ يـــا اللُّـــهُمَّ يـــا اللُّـــهُمَّا

وذهب البصريون إلى أنَّها عوض من حرف النداء، وخرَّجوا اجتماع (حرف النداء) و (الميم المشددة) في (اللّهُمَّ) من شعر على الضرورة [3].

---

(1) لقد أجمع القرَّاء السبعة على قراءة " والصابئون " بالرفع، وما ذكره الزَّمخشريّ بأن (ابن كثير) قرأ بالنصب، لم أجده في كتب القراءات، غير أنَّ الذي وجدته أن (ابن جبير) قد قرأ بالنصب (والصابئين)، ممّا يرجح أن يكون (ابن كثير) تصحيفا عن (ابن جبير)- والله اعلم- . ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 31/2 والمحتسب 217/1، والكشّاف 662/1، والبحر المحيط 531/3.

(2) رجز، لأبي خراش الهذلي، أو أمية بن أبي الصلت، وهو من شواهد: المقتضب 242/4، والمخصص 137/1، والأمالي الشجرية 103/2، وشرح المفصل، لابن يعيش 16/2، وارتشاف الضرب 126/3، وشرح أبيات المغني، للبغدادي 339/4، وغير موجود في ديوان الهذليين.

(3) تنظر المسألة وما قيل فيها، في: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 47) 314/1 – 347، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ومصادره 273-275، والقول الفصل في حقيقة (أل) 161.

وتابع الزَّجَّاج البصريين، فعدَّ (الميم) المشدَّدة في " اللّهُمَّ " من قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ ﴾(آل عمران /26)، عوضا من (يا) النداء، إذ المعنى: يا ألله، فقال:((فأما إعراب " اللّهُمَّ ": فضمُّ الهاء وفتحُ الميم، لا اختلاف في اللّفظ به بين النحويين، .... ولم يقل أحد من العرب إلاَّ: (اللّهُمَّ) ولم يقل أحد: (يا اللّهُمَّ). قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[1]، وقال: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[2]... وقال الخليل وسيبويه[3] وجميع النحويين الموثوق بعلمهم: [إنَّ][4] " اللّهُمَّ " بمعنى: يا ألله، و[إنَّ][5] (الميم) المشددة عوض من " يا " لأنَّهم لم يجدوا [يا][6] مع هذه (الميم) في كلمة، ووجدوا اسم الله جلَّ وعزَّ مستعملاً بـ(يا) إذا لم يذكر الميم، فعلموا أنَّ (الميم) من آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أوَّلها، والضمة التي في أولها ضمة الاسم المنادى في المفرد، والميم مفتوحة لسكونها وسكون الميم التي قبلها))[7].

وائتثر الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج فيما تابع به البصريين، فقال: (((الميم) في " اللّهُمَّ " عوض من (يا)، ولذلك لا يجتمعان، وهذا بعض خصائص هذا الاسم، كما اختصَّ بالتاء في القسم، وبدخول حرف النداء عليه، وفيه لام التعريف، وبقطع همزته في (يا ألله)، وبغير ذلك))[8].

---

(1) سورة الأنفال / 32.

(2) سورة الزمر / 46.

(3) ينظر: الكتاب 2/196-197.

(4) -(5) في المطبوع: (أن) بفتح الهمزة، وما أثبته يقتضيه السياق.

(6) في المطبوع: (ياء)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(7) معاني القرآن وإعرابه 1/393 – 394.

(8) الكشّاف 1/349.

وذهب بعض المحدثين، ومنهم الدكتور فاضل صالح السامرائي، إلى القول: ((وقد دلَّت الدراسات الحديثة على أنَّ اصل (اللَّهُمَّ) عبري، هو: (الوهيم)، ومعناها: (الآلهة) وهم يريدون به الواحد، وإنَّما جمعوه للتعظيم))(1).

ويرى أستاذي الدكتور قيس إسماعيل الأوسي أنَّ متابعة المستشرقين، في إرجاع الكثير من الألفاظ والصيغ العربية إلى أصول عبرية، أمر خطير، إذ أراد المستشرقون، وفيهم يهود، تقديم (العبريَّة) على (العربية) في تاريخها ووجودها. وفي الرّد على رأي الدكتور فاضل السامرائي، يقول الدكتور قيس الأوسي: ولماذا لا يكون اصل (الوهيم) العبريَّة، هو (اللَّهُمَّ) العربية ؟!، وهو يرى: ((أنَّ الخوض والاختلاف في اصل (اللَّهُمَّ) في الدراسات النحوية المعاصرة لن ينفع في شيء ويكفي في (اللَّهُمَّ) القول: إنَّه من الأسماء المختصة بالنِّداء، ودلالته على النِّداء واضحة، وهو لا يحتاج في ذلك إلى استعمال أداة النداء معه. وقد جاء استعمالها معه لضرورة الشعر في شواهد معدودة))(2).

والباحث يركن إلى رأي أستاذه، ويراه المذهب الخليق بالقبول، ذلك لأنَّه يتَّفق مع طبيعة اللّغة وميلها نحو السهولة واليسر، فضلا عن جنوحها نحو السماع قبل القياس. وحسبك بالقرآن الكريم خير عاضد له، وهو افصح نص عرفه العرب، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ج – (بِئْسَ) و (نِعْمَ) أفعلان هما أم اسمان؟:

ذهب الكوفيون، إلاَّ الكسائي، إلى أنَّ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) اسمان مبتدءان، وذهب البصريون إلى أنَّهما فعلان ماضيان لا يتصرَّفان (3).

---

(1) معاني النحو 697/4، وينظر: العربية، ليوهان فك 2-3، ومدرسة الكوفة 323، وأبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية 118.

(2) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 275.

(3) تنظر المسألة وما قيل فيها في: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 14) 1/97-126.

وتابع الزّجّاج البصريين فيما ذهبوا إليه، فقال في تفسير قوله تعالى ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا ﴾ (سورة البقرة /90) ((" بئس " إذا وقعت على " ما " جُعِلَت بمنزلة اسم منكور، وإنما ذلك في " نِعْمَ " و " بئس " لأنهما لا يعملان في اسم علم، إنَّما يعملان في اسم منكور دالّ على جنس، أو اسم فيه ألف ولام يدل على جنس، وإنَّما كانتا كذلك، لأنَّ " نِعْمَ " مستوفيه لجميع المدح، و" بئس " مستوفية لجميع الذم، فإذا قلت: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) فقد استحق (زيد) المدح الذي يكون في سائر جنسه .... فقوله [تعالى] " بئسما اشتروا به أنفسهم ": بئس شيئًا اشتروا به أنفسهم))[1].

ووافق الزّمخشريّ البصريين في أنَّهما فعلان، متابعا بذلك الزّجّاج في تفسيره الآية المذكورة آنفًا، فقال: ((" ما ": نكرة منصوبة مفسَّره لفاعل " بئس "، بمعنى: بئس شيئا " اشتروا به أنفسهم "، والمخصوص بالذَّم " أنْ يكفروا "))[2].

ح – عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشَّرطّية:

إذا وليَ (إن) الشرطية اسم مرفوع، ارتفع عند الكوفيِّين بالفعل الذي بعده. وارتفع عند البصريين بفعل مقدر، يفسره المذكور بعده. وارتفع عند الأخفش الأوسط بالابتداء [3].

وقد ذهب الزَّجّاج مذهب البصريين، فقال في توجيه إعراب " أحد " من قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (التوبة/6): ((وأمَّا الإعراب في (أحد) مع (إن): فالرفعُ بفعل مضمر، الذي ظهر يفسِّره، المعنى: إن

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 172/1.

(2) الكشّاف 165/1، وينظر كذلك:160/2-161 (في تفسير الآية 150 من سورة الأعراف).

(3) تنظر المسألة وما قيل فيها: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 85) 615/2-620.

استجارك أحدٌ. ومَن زعم أنّه يُرفَعُ (أحدٌ) بالابتداء، فخطأ[1] لأنَّ الجزاء لا يتخطّى ما يرفع بالابتداء، ويعمل فيما بعده))[2].

واقتفى الزّمخشريّ أثر الزّجّاج في اتّباعه البصريين في توجيه إعراب " أحد " من الآية السابقة، فقال: ((" أحد ": مرتفع بفعل الشرط مضمرا، يفسِّرُه الظّاهرُ، تقديرُه: وان استجارك أحدٌ استجاركَ. ولا يرتفع بالابتداء، لأنَّ (إنْ) من عوامل الفعل، لا تدخل على غيره))[3].

خ – (تقعد) بمعنى: تصير:

فسَّرَ الزّجّاج الفعل (تقعد) بمعنى: تصير، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ (الإسراء/29): ((معناه: لا تبخل ولا تسرف. " فتقعد ": منصوب على جواب النهي، و" محسورًا " أي: قد بالغت في الحمل على نفسك وحالك حتى تصير بمنزلة مَنْ قد حسر، و(الحسر) و(المحسور): الذي قد بلغ الغاية في التعب والإعياء))[4].

واثبات معنى الصيرورة للفعل (قعد) هو مذهب كوفي[5]. إذ إنَّ البصريين لا يثبتون (قعد) بمعنى (صار) إلاّ في المثل: " شحذ شفرته حتى قعدت كأنّها حربة"[6].

---

(1) قصد بذلك تخطئة الأخفش، لأن (إنْ) الشرطية مختصة بالدخول على الأفعال من جهة نظر البصريين فلا بد من تقدير فعل قبل ((أحد)). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 616/2.

(2) معاني القرآن وإعرابه 431/2.

(3) الكشّاف 248/2.

(4) معاني القرآن وإعرابه 236/3.

(5) نسبه الدكتور فاضل السامرائي إلى الكسائي والفرّاء، ولم أجده في معاني القرآن، للفرّاء. ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزّمخشريّ 328-329.

(6) أساس البلاغة (قعد) ص 515، والنهر الماد 295/2، وشرح الاشموني 274/1، والدراسات النحوية واللغوية عند الزّمخشريّ 328-329.

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج فيما ذهب إليه من حمل الفعل (تقعد) على معنى (تصير)، في الآية المذكورة آنفًا، فقال: ((" فتقعد ملومًا ": فتصير ملومًا عند الله، لأنَّ المسرف غير مرضي عنده وعند النَّاس))[1].

وفي موضع آخر من (الكشَّاف) كان للزَّمخشريّ الرأي نفسه، إذ حمل قوله تعالى: ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾(الإسراء/22) على معنى (فتصير) أيضًا، فقال: ((" فتقعُدَ " من قولهم: " شحذ الشَّفرة حتى قعدت كأنَّها حربة " بمعنى: صارت، يعني: فتصير جامعا على نفسك الذَّم وما يتبعه من الهلاك من إلهكَ، والخذلان والعجز عن النصرة ممَّن جعلته شريكًا له))[2].

---

(1) الكشَّاف 662/2.

(2) المصدر نفسه 657/2.

الفصل الثاني

أثر معاني القرآن للفرّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجاج، في المباحث النحوية في الكشّاف للزّمخشريّ

2

الفصل الثاني

أثر معاني القرآن للفرَّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج، في المباحث النحوية في الكشَّاف للزَّمخشريّ

لقد أودع الزَّمخشريّ تفسيره (الكشّاف) طائفة كبيرة من الآراء النحوية، التي تأثَّر فيها بمن سبقه من العلماء، فضلاً عما انفرد به هو نفسه من آراء، أفصحت عمّا يمتلكه من مقدرة علمية في النحو ودراساته. وكان لآراء الفرَّاء والزَّجَّاج النصيب الوفير فيما اعتمده الزَّمخشريّ في دراساته النحوية من آراء. إذ وافقهما في كثير منها، وربَّما اكتفى بعرض آرائهم في المسألة الواحدة، لأنَّها جديرة بالقبول والذكر. في حين لم يأل جهدًا في ردِّ قسمٍ منها، إنْ خالفت رأيه ومذهبه. وقد جعلت ما تأثَّر فيه الزَّمخشريّ من موضوعات النحو بالفرَّاء والزَّجَّاج في ثلاثة مباحث رئيسة: -

1. الأثر والتأثر في الأسماء:
2. الأثر والتأثر في الأفعال:
3. الأثر والتأثر في الحروف:

المبحث الأول

الأثر والتأثر في الأسماء

أولاً: المرفوعات

1 - المبتدأ والخبر

ثَمَّةَ توجيهات كثيرة بالرَّفْع على الابتداء والخبر تضمَّنها الكشّاف، رصد الباحث جذورها في معاني القرآن، للفرّاء ومعاني القرآن وإعرابه، للزَّجّاج[1]. ويمكن الاجتزاء منها، بالأمثلة الآتية:

أ-الابتداء بالنكرة لمسوغ:

أجاز الزَّجّاج أنْ يكون"تنزيل"من قوله تعالى ﴿ حمٓ ۝ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ كِتَـٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ﴾(فصلت /1-3)، مبتدأً، على الرغم من كونه نكرة، فقال: (("تنزيل": رفع بالابتداء، وخبره "كتابٌ فُصِّلَتْ آياتُهُ"))[2].

وارتضى الزَّمخشريّ رأي الزَّجّاج، فأورده في كشافه، في تفسير الآية نفسها، فقال: ((وجوز الزَّجّاج أن يكون"تنزيل"مبتدأ، و"كتاب"خبره، ووجهه أنَّ (تنزيلا) تخصص بالصفة فساغ وقوعه مبتدأ)) [3].

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرّاء 453/1 (التوبة /112)، 183/2– 184 (طه / 63)، 180/3 (الحاقّة 1-2). ومعاني القرآن وإعرابه 421/1-422 (آل عمران /58)، 471/2-472 (التوبة /112)، 130/3 (يوسف/102)، 363/3 (طه/63)، 213/5 (الحاقّة /1-2). والكشّاف 367/1 (آل عمران /58)، 314/2 (التوبة /112)، 507/2 (يوسف /102)، 72/3(طه/63)، 598/4 (الحاقّة /1-2).

(2) معاني القرآن وإعرابه 379/4.

(3) الكشّاف 184/4.

يتَّضح ممَّا تقدَّم أنَّ الزَّمخشريّ قد تأثَّر برأي الزَّجَّاج، فصرَّح به، والتمس له المسوِّغ، وهو تخصيص النكرة"تنزيل"بالوصف الملفوظ به: "من الرحمن الرحيم". وورد مثل هذا الأثر في غير موضع [1].

ب – حذف المبتدإ بعد القول:

أشار الفرَّاء إلى كثرة حذف المبتدإ في آيات القرآن الكريم بعد القول، ذكر ذلك عند تفسيره الآية الكريمة ﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ ﴾ (القصص / 9)، فقال: ((رفعت"قُرَّةُ عينٍ"بإضمار (هو)، ومثله في القرآن كثير، يرفع بالضمير))[2].

وتابع أبو إسحاق الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء، فيما ذهب إليه، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: ((رفع"قرة عين"على إضمار: هو قرة عين لي ولك، وهذا وقف التَّمام، ويقبح رفعه على الابتداء، وأن يكون الخبر:"لا تقتلوه"، فيكون كأنَّه قد عرف أنَّه قرة عين له))[3].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج في توجيه إعراب الآية نفسها، فقال: (("قُرَّةُ عينٍ": خبر مبتدإ محذوف، ولا يقوى أن تجعله مبتدأ و"لا تقتلوه"خبرًا، ...... وقراءة ابن مسعود (رضي الله عنه) دليل على أنَّه خبر، قرأ:"لا تقتلوه قُرَّةُ عينٍ لي ولك"[4]، بتقديم"لا تقتلوه"))[5].

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 207/2 (المائدة / 95)، 286/4 (يس/33). والكشَّاف 678/1 (المائدة / 95)، 14/4 (يس / 33، 36).

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 302/2.

(3) معاني القرآن وإعرابه 133/4.

(4) قرأ ابن مسعود (رضي الله عنه): ((لا تقتلوه قرة عين لي وله))، وقرأ الحسن البصريّ، وجماعة: ((لا تقتلوه قرة عين لي ولك)). ينظر: المختصر، لابن خالويه 112 .

(5) الكشَّاف 394/3 – 395.

يتَّضح ممَّا تقدَّم أن الزَّمخشريّ قد سار في ركب الفرَّاء والزَّجَّاج، فيما ذهبا إليه من توجيه، فضلاً عن تعضيده رأيهما بإيراد قراءة ابن مسعود(ﷺ).

ت - الخبر جملة رابطها إعادة المبتدإ بلفظه:

وجَّه الفرَّاء إعراب"ما الحاقَّة"من قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ (الحاقَّة /1-2)، بأنَّها جملة اسمية مكونة من مبتدإ وخبر، وهما في موضع رفع، و" الحاقَّة "الأولى مرفوعة بهما. فقال: ((و"الحاقَّة ": مرفوعة بما تعجَّبت منه من ذكرها، كقولك: الحاقَّة ما هي؟، والثانية: راجعةٌ على الأولى. وكذلك قوله [تعالى] ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴾[1]، و﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[2]: أي شيء القارعة ؟، فـ (ما) في موضع رفع بـ(القارعة) الثانية، والأولى مرفوعة بجملتها))[3].

ووافق أبو إسحاق الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء فيما ذهب إليه من توجيه، فجعل خبر المبتدإ في الآية السابقة جملة اسمية، رابطها تكرار المبتدإ بلفظه في موضع التفخيم، فقال: [الأولى مرفوعة][4] بالابتداء، و"ما": رفع بالابتداء أيضا، و"الحاقَّة"الثانية: خبر"ما"، والعائد على"ما": (الحاقَّة) الثانية، على تقدير"ما هي؟، والمعنى: تفخيم شأنها، واللفظ لفظ استفهام، كما تقول: زيدٌ ما هو ؟، على تأويل التعظيم لشأنه في مدح كان أو ذم))[5].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها:(("الحاقَّة":الساعة الواجبة الوقوع، الثابتة المجيء ... وارتفاعها على

---

(1) سورة الواقعة /27.

(2) سورة القارعة /1-2.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 180/3.

(4) في المطبوع: (الأولى مرفوع)، وما أثبته اسلم.

(5) معاني القرآن وإعرابه 213/5.

الابتداء، وخبرها: "ما الحاقَّة"، والأصل: الحاقَّة ما هي؟، أي: أي شيءٍ هي؟، تفخيمًا لشأنها وتعظيمًا لهولها، فوضع الظاهر موضع المضمر لأنَّه أهول لها))[1].

يتَّضح ممَّا تقدَّم أن الزَّمخشريّ قد تأثَّر بالفرَّاء والزَّجَّاج فيما ذهبا إليه من إعراب، فأورده في (الكشَّاف) جملة وتفصيلا.

ث- تعدد الخبر

جوز الزَّجَّاج تعدد الخبر للمبتدإ الواحد، فقال في توجيه إعراب "عتيد" من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ (سورة ق/23): (("ما": رفع بـ"هذا"، و"عتيد": صفة لـ"ما"، فيمن جعل "ما" في مذهب النكرة، المعنى: هذا شيءٌ لدي عتيد. ويجوز أن يكون رفعه على وجهين، غير هذا الوجه: على أن يرفع "عتيد" بإضمار، كأنك قلت: هذا شيءٌ لدي هو عتيد. ويجوز أن ترفعه على أنَّه خبر بعد خبر، كما تقول: هذا حلوٌ حامض، فيكون المعنى: هذا شيء لدي عتيد. ويجوز أن يكون رفعه على البدل من "ما"، فيكون المعنى: هذا عتيد))[2].

وائتثر الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج في توجيه إعراب الآية نفسها، فقال: ((فان قلت: كيف إعرابُ هذا الكلام ؟، قلت: إنْ جعلْت "ما" موصوفه، فـ"عتيد": صفة لها، وإنْ جعلتها موصولة، فهو بدل، أو خبر بعد خبر، أو خبر مبتدإ محذوف))[3].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد التطابق التام بينهما، ممَّا يؤكد تأثُّر الزَّمخشريّ بالزَّجَّاج في ذهابه إلى تعدد الخبر للمبتدإ الواحد.

---

(1) الكشَّاف 598/4.

(2) معاني القرآن وإعرابه 45/5. وورد مثل هذا التوجيه في: 203/1 (سورة البقرة/121)، 64/3 (هود / 72)، 107/4-108 (النمل /2)، 384/4 (فصلت /23).

(3) الكشَّاف /386. وورد مثل هذا التوجيه في: 411/2 (هود/72)، 347/3 (النمل/2)، 489/3 (لقمان /1-3)، 196/4 (فصلت /23).

2- كان وأخواتها

أ- اسم (كان) مصدر مؤوَّل من (أَنْ) والفعل

جعل الفرَّاء اسم (كان) مصدرًا مؤوَّلاً من (أَنْ) والفعل، في إعرابه الآية الكريمة ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ ﴾(يونس /2)، فقال: ((نصبت "عجبًا" بـ "كان"، ومرفوعها "أنْ أوحينا". وكذلك اكثر ما جاء في القرآن، إذا كانت (أن) ومعها فعلٌ: أن يجعلوا الرَّفع في (أنْ)، ولو جعلوا (أن) منصوبة ورفعوا الفعل كان صوابًا))[1].

ووافقه الزَّجَّاج فجعل موضع (أن) رفعًا، على أنَّها اسم (كان)، والتقدير: أكان للناس عجبًا وحْينا[2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثرهما، فقال في إعراب الآية نفسها: ((و"أن أوحينا": اسم كان، و"عجبًا": خبرها))[3]. ثم استطرد الزَّمخشريّ ذاكرًا قراءة ابن مسعود (ﷺ) في الآية برفع (عجب)[4] على أنَّه اسم (كان)، والخبر (أن أوحينا). ورجّح في هذه القراءة أن تكون (كان) تامة، فقال: ((و الأجود أنْ تكون "كان" تامة، و "أن أوحينا" بدلاً من "عجب"))[5].

يتَّضح ممَّا تقدَّم أنْ الزَّمخشريّ قد تابع الفرَّاء والزَّجَّاج في جعل اسم (كان) مصدرًا مؤوَّلاً من (أن) والفعل، على القراءة المجمع عليها.

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 457/1. وورد مثل هذا التوجيه في: 237/1 (آل عمران/147).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 5/3. وورد مثل هذا التوجيه في: 235/2 (الأنعام/23).

(3) الكشَّاف 326/2. وورد مثل هذا التوجيه في: 12/2 (الأنعام /23).

(4) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 244/2، والبحر المحيط 122/5، وقراءة عبد الله ابن مسعود، جمع تحقيق ودراسة 60.

(5) الكشَّاف 327/2.

ب- جواز وقوع اسم الإشارة اسما لـ (مازال) أو خبرا عنها

جوّز الزَّجَّاج أنْ يكون اسم الإشارة (تلك) في موضع رفع، اسمًا لـ(مازال)، أو في محل نصب، خبرًا عنها، في الآية الكريمة ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ ﴾ (الأنبياء /15)، فقال: ((يجوز أن تكون"تلك" في موضع رفع، اسم [ما زالت][1]، و"دعواهم" في موضع نصب، خبر [ما زالت][2]. وجائز أن يكون"دعواهم"الاسم، في موضع رفع، و"تلك" في موضع نصب، على الخبر))[3].

ووافقه الزَّمخشريّ فيما ذهب إليه، فقال في إعراب الآية نفسها: ((و"تلك"مرفوع أو منصوب، إسمًا أو خبرًا، وكذلك"دعواهم"))[4].

وبالموازنة بين النصين السابقين نجد التطابق التام بينهما، فيتّضح تأثّر الزَّمخشريّ بآراء الزَّجَّاج.

3- إنَّ وأخواتها:

أ- اقتران خبر (أنَّ) بـ(الباء) لتناول النفي إياها مع ما في حيّزها

أجاز الزَّجَّاج، كما أجاز الفرَّاء [5]، دخول (الباء) في"بقادر"، الواقع خبرًا لـ"أنّ"، في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾

(1-2) في المطبوع: (زالت)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(3) معاني القرآن وإعرابه 386/3.

(4) الكشّاف 106/3.

(5) أجاز الفراء دخول (الباء) في خبر (أن) المسبوق بجحد، ينظر كتابه: معاني القرآن 56/3 على ان الباحث اكتفى بهذه الإشارة إلى الفراء، واثبت نص الزجاج لتصريح الزَّمخشريّ بالنقل عنه بقوله: ((وقال الزجاج)).

(الأحقاف /33)، فقال: ((دخلت (الباء) في خبر [أنَّ][1] بدخول"أو لم"في أول الكلام، ولو قلت: (ظننت أنَّ زيدًا بقائم) لم يجز، ولو قلت: (ما ظننت أنَّ زيدًا بقائم)، جاز بدخول (ما)، ودخول [أن][2] إنما هو توكيد للكلام، فكأنه في تقدير: أليس الله بقادر على أن يحيي الموتى فيما ترون وفيما تعلمونه ؟))[3].

ووافق الزَّمخشريّ الزَّجَّاج فيما ذهب إليه، فصرح برأيه في توجيه إعراب الآية نفسها، فقال: (("بقادر"محله الرفع ؛ لأنه خبر"أنَّ"، يدل عليه قراءة عبد الله:"قادر"[4]، وإنما دخلت (الباء) لاشتمال النفي في أول الآية على"أنَّ"وما في حيِّزها. وقال الزَّجَّاج: لو قلت: (ما ظننت أن زيدًا بقائم) جاز، كأنه قيل: أليس الله بقادر؟، ألا ترى إلى وقوع (بلى) مقرِّرة للقدرة على كل شيء، من البعث وغيره، لا لرؤيتهم))[5].

يتَّضح ممَّا تقدَّم أن الزَّمخشريّ قد ارتضى رأي الزَّجَّاج جملةً وتفصيلاً، فصرّح بنسبته إليه، وهو من آثار الزَّجَّاج المنقولة بالنّصّ، المصرّح بها في (الكشَّاف).

ب- اقتران خبر (إنَّ) بـ(الفاء) لتضمن اسمها معنى الجزاء:

أجاز الزَّجَّاج دخول (الفاء) في خبر (إنَّ) ، جوابًا لاسمها إنْ كان اسمًا موصولا ، لتضمن صلته معنى الشرط، فقال في توجيه إعراب"فبشرهم بعذاب اليم"من الآية الكريمة ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ

(1-2) في المطبوع: (إن) (ان)، على التوالي، وما أثبته يقتضيه السياق.

(3) معاني القرآن إعرابه 447/4.

(4) قرأ أبو جعفر وشيبة ونافع وابن كثير وأبو عمرو والأعمش وحمزة والكسائي: ((بقادر)) وقرأ الأعرج وابن أبي إسحاق وعاصم والجحدري ((يقدر))، وقرا عبد الله بن مسعود ((قادر)): ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 57/3، وإعراب القرآن، للنحاس 174/4، والكشَّاف 313/4، وقراءة عبد الله بن مسعود 38.

(5) الكشَّاف 313/4، وينظر: 4/ 298.

بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (آل عمران/21)، : ((جاز دخول (الفاء) في خبر (إنَّ)، ولا يجوز (إن زيدا فقائم)، وجاز ها هنا"فبشرهم بعذاب اليم"، لأن (الذي) يوصل، فيكون صلته بمنزلة الشرط للجزاء، فيجاب بـ (الفاء). ولا يصلح (ليت الذي يقوم فيكرمك). لأن (إن) كأنّها لم تذكر في الكلام، فدخول الجواب بـ (الفاء) عليها، كدخولها على الابتداء والتمني داخل، فزيل معنى الابتداء والشرط))[1].

وكلام الزَّجّاج المذكور آنفا يفيد أنَّ الاسم الموصول"الذين"، وفي صلته الفعل"يكفرون"، قد أشبه الشرط في عمومه واستقباله، فتضمن الكلام معنى الشرط، فجاز دخول (الفاء) في خبر (إنَّ) الداخلة عليه، ودخول (إنّ) لم يغير المعنى الأصلي للجملة، كونها تفيد التوكيد، فبقي في الاسم الموصول معنى الشرط. بخلاف (ليت) التي غيرت معنى الجملة إلى التمني، فزال معنى الابتداء والشرط[2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجّاج، فيما ذهب إليه من توجيه، فقال في إعراب الآية نفسها: ((فإن قلت: لم دخلت (الفاء) في خبر (إنَّ) ؟، قلت: لتضمن اسمها معنى الجزاء، كأنّه قيل: الذين يكفرون فبشرهم، بمعنى: مَنْ يكفر فبشرهم، و(إنَّ) لا تغير معنى الابتداء، فكأن دخولها كلا دخول، ولو كان مكانها (ليت) أو (لعل) لأمتنع إدخال (الفاء)، لتغير معنى الابتداء))[3].

(1) معاني القرآن وإعرابه 391/1.
(2) ينظر: إعرابه القرآن، للنحاس 363/1.
(3) الكشّاف 348/1.

ت – تخفيف (أنَّ):

قال الزَّجَّاج في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (يونس /10): ((وأن الحمد لله رب العالمين" – بالتخفيف – على حذف (أن) الشديدة والهاء والمعنى: أنهُ الحمد لله رب العالمين))[1].

وارتضى الزَّمخشريّ رأي الزَّجَّاج، فقال في إعراب الآية نفسها: ((و"أن" هي المخففة من الثقيلة، واصله: أنه الحمد لله، على أن الضمير للشأن))[2].

يتَّضح ممَّا تقدَّم أنّ الزَّمخشريّ قد تأثَّر بالزَّجَّاج، فتابعه فيما ذهب إليه.

4 – الفاعل:

أ – الرفع على اللفظ بفعل ظاهر أو مقدر:

قال الفرَّاء في توجيه إعراب"أحدهما أو كلاهما"من قوله تعالى ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ (الإسراء / 23)، : ((وقوله [تعالى]"إما يبلغانِّ عندك الكبر"[3] فإنه ثُنِّيَ ؛ لأن (الوالدين) قد ذكرا قبله، فصار الفعل على عددهما، ثم قال:"أحدهما أو كلاهما"على الائتناف ... وقد قرأها ناس كثير:"إمَّا يَبْلُغَنَّ عندك الكبر"[4]، جعلت"يَبْلُغَنَّ"فعلا لـ"أحدُهُما"، فكررت[5] عليه"كلاهما"))[6]. وبهذا يكون

(1) معاني القرآن وإعرابه 8/3.

(2) الكشَّاف 331/2.

(3) هي قراءة حمزة والكسائي وخلف والأعمش. ينظر: الكشف 43/2، والتيسير في القراءات السبع 139، والعنوان في القراءات السبع 119، وإتحاف فضلاء البشر 282.

(4) هي قراءة أهل المدينة وأهل البصرة وعاصم الكوفي، تنظر: المصادر السابقة.

(5) في المطبوع "(فكررت ب فكرت عليه كلاهما)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(6) معاني القرآن، للفرَّاء 120/2.

الفرَّاء قد وجَّه إعراب"أحدهما" في قراءة حمزة والكسائي وخلف والأعمش:"إما يبلغانِّ"، على الائتناف، على أنَّه فاعل لفعل مقدر [1]، وفي قراءة الجمهور"إما يبلغَنَّ"، على أنَّه فاعل للفعل"يبلغن"المذكور.

واقتفى الزَّجَّاج أثر الفرَّاء، فوجَّه إعراب"أحدهما" في قراءة الجمهور على أنَّه فاعل للفعل"يبلغن". أما على قراءة حمزة والكسائي فهو مرتفع عنده على البدل من الضمير (الألف) في"يبلغان"، إذ قال: ((ترفع"أحدهما"بـ"يبلغن"، و"كلاهما"عطف عليه. ويقرأ:"يبلغان عندك الكبر"، ويكون"أحدهما أو كلاهما"بدلا من الألف))[2].

وائتثر الزَّمخشريّ أبا زكريا الفرَّاء وأبا إسحاق الزَّجَّاج في توجيه إعراب الآية نفسها، فقال: ((و"أحدهما": فاعل"يبلغن"، وهو فيمن قرأ"يبلغانّ": بدل من (ألف) الضمير الراجع إلى (الوالدين). و"كلاهما"عطف على"أحدهما"فاعلاً وبدلاً)) [3].

وبالموازنة بين النصوص الثلاثة المتقدمة يتبين لنا تأثر الزَّمخشريّ بآراء الفرَّاء والزَّجَّاج جملةً وتفصيلاً.

ب – الرَّفعُ على المحلّ بفعل ظاهر

من أمثلة ذلك التي تأثَّر فيها الزَّمخشريّ بالفرَّاء والزَّجَّاج، ما أورداه في توجيه إعراب"بنفسك"من قوله تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ كِتَـٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبًا ﴾ (الإسراء /14)، على أنَّه في موضع رفع بالفعل"كفى"، إذ قال الفرَّاء:

---

(1) قدره محقق كتاب (معاني القرآن)، للفرَّاء بـ ((إن يبلغ أحدهما أو كلاهما)). ينظر: الهامش (3) 120/2.

(2) معاني القرآن وإعرابه 234/3.

(3) الكشّاف 657/2.

((وكلّ ما في القرآن من قوله"وكفى بربك"[1] ، "وكفى بالله"[2] ، و"كفى بنفسك اليوم" ، فلو ألقيت (الباء) كان الحرف مرفوعًا ... وإنما يجوز دخول (الباء) في المرفوع إذا كان يُمْدَحُ بهِ صاحبُه))[3].

وقال الزَّجَّاج متابعًا الفرَّاء في أنَّ"بنفسك"مجرورة لفظًا مرفوعة محلاً على الفاعلية: (("بنفسك" : في موضع رفع، وإنْ كان مجرورًا بالباء))[4].

واقتفى الزَّمخشريّ أثرهما ، فقال في توجيه إعراب الآية المذكورة آنفًا :((و"بنفسك" : فاعل كفى))[5].

ت – رفع الاسم، بعد أداة الشرط، بفعلِ شَرْطٍ مضمرٍ، يفسِّرُه الظاهرُ

من أمثلة ذلك التي التزم فيها الزَّجَّاج رأي البصريين، قوله في توجيه إعراب"أحد"من قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة /6): ((وأما الإعراب في"أحد"مع"إنْ" : فالرَّفْعُ بفعلٍ مضمرٍ، الذي ظهر يفسِّره، المعنى: وإنِ استجارَكَ أحد))[6].

---

(1) الإسراء /17، 65، والفرقان /31.

(2) وردت (17) مرة في القرآن الكريم، منها: النساء /6، 45، 70، يونس /29، والعنكبوت /52، والفتح /28، ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (كفى) 613.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 119/2.

(4) معاني القرآن وإعرابه 231/3.

(5) الكشَّاف 253/2. وورد نظير هذا التوجيه في إعراب قوله تعالى ((أو لم يكف بربك)) (فصلت /53)، ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 21/3، ومعاني القرآن وإعرابه 392/4، والكشَّاف 207/4.

(6) معاني القرآن وإعرابه 431/2.

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في متابعته البصريين فوجَّه إعراب الآية السابقة بما وجهه الزَّجَّاج، فقال: (("أحد": مرتفع بفعل الشرط مضمرًا، يفسره الظاهر، تقديره: وإنْ استجارك أحد استجارك))[1].

وبالموازنة بين النَّصَّين السابقين يتبين لنا أنَّ الزمخشري مجارٍ للزَّجَّاج في التزامه رأي البصريين، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل [2].

ثانيا: المنصوبات:

1 - المفعول به:

أ- النصب بفعل مضمر:

وجَّه الفرَّاء نصب"ملّة"من قوله تعالى ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾(سورة البقرة /135) على أنَّه خبر لفعل ناقص مضمر، أو مفعول به لفعل متعدٍّ مضمر، فقال: ((فان نصبتهَا بـ (نكونُ) كان صوابًا، وإنْ نصبتها بفعل مضمر كان صوابًا، كقولك: بل نَتَّبِعُ"ملة إبراهيم"))[4].

ووافقه الزَّجَّاج، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: ((تنصب"الملة"على تقدير: بل نتَّبعُ ملَّةَ إبراهيم. ويجوز أن تنصب على معنى: بل نكونُ أهل ملة

(1) الكشَّاف 248/2. وورد مثل هذا التوجيه النحوي كذلك، في قوله تعالى: ((إن امرؤ هلك ليس له ولد)) (النساء /176)، ينظر: معاني القرآن وإعرابه 136/2، والكشَّاف 598/1. ومنه أيضا ما أورده الزَّمخشريّ في تفسير قوله تعالى: ((إذا الشمس كورت)) (التكوير /1)، ينظر: الكشَّاف 707/4.

(2) ينظر: (المبحث الرابع) من (الفصل الأول) الخاص بـ (مسائل الخلاف النحوي) من هذه الدراسة.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 82/1. وورد مثل هذا التوجيه في: 295/1 (النساء/164).

إبراهيم، وتحذف (الأهل).. ويجوز الرفع [1]:"بل ملةُ إبراهيمَ حنيفًا". والأجود والأكثر النَّصْبُ))[2].

وائتثرهما الزَّمخشريّ فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: (("بل ملة إبراهيم": بل [نكون][3] ملة إبراهيم، أي: أهل ملته ... وقيل: بل نتبع ملة إبراهيم. وقرئ:"ملةُ إبراهيم"بالرفع، أي: ملَّتُهُ ملَّتُنَا، أو: أمْرُنا مِلَّتُه، أو: نحنُ مِلَّتُهُ، بمعنى: أَهْلُ ملَّتِهِ))[4].

وبالموازنة بين النصوص الثلاثة، نجد تَأَثُّرَ الزَّمخشريّ، فيما ذهب إليه بالفرَّاء والزَّجَّاج، واضحًا جليًا.

ب – النصب بنزع الخافض:

يرى جمهور النحويين أنّ حذف حرف الجر (الخفض) يكون قياسًا مع الحرفين المصدريين: (أَنْ) و (أَنَّ)، وأنَّ الحذف مع غيرهما يقتصر فيه على السَّماع، ويكون المصدر المؤول، بعد حرف الجر المحذوف، في موضع نصب بنزع الخافض [5].

وائتثر الزَّجَّاج مذهب جمهور النحويين فقال في توجيه إعراب"أن نأخذ"من قوله تعالى ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَـٰعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّظَـٰلِمُونَ ﴾ (يوسف /79)، : (("معاذ الله": منصوب على المصدر، المعنى: أعوذ

(1) قراءة الجمهور: ((ملة)) بالنصب، وقرأها الأعرج وابن جندب: بالرفع. ينظر: المختصر، لابن خالويه 10.

(2) معاني القرآن وإعرابه 213/1. وورد مثل هذا التوجيه في: 133/2(النساء/164).

(3) في المطبوع: (تكون) بالتاء، والتصحيح عن الفراء والزجاج في كتابيهما في (معاني القرآن).

(4) الكشّاف 194/1. وورد مثل هذا الأثر في: 590/1-591 (النساء /164).

(5) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 340/2، وشرح ابن عقيل 539/1، وشرح الاشموني 235/2-236 والنحو الوافي 135/2-136، ومعاني النحو 142/3.

بالله معاذًا، وموضع"أن": نصب المعنى: أعوذ بالله من أَخْذِ أحدٍ إلاّ مَنْ وجدنا متاعنا عنده، فلمّا سقطت (مِنْ) أفضَى الفعلُ فنصَبَ))[1].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج، فيما ذهب إليه من توجيه، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: ((ومعنى"معاذ الله أنْ نأخذ": نعوذ بالله معاذًا من أن نأخذ، فأُضِيفَ المصدرُ إلى المفعول به، وحُذِفَ (مِنْ)))[2].

وبإنعام النظر في كلام الزَّمخشريّ تتضح مطابقتهُ لكلام الزَّجَّاج وتأثُّره بهِ.

2 – المفعول المطلق:

أ – المصدر المنصوب لتوكيد فعله الظاهر:

ذكر الزَّجَّاج أنَّ المصدَر المؤكّدَ لفعلِهِ يكونُ بمنزلةِ تكرار الفعل، وهذا ما وجَّه به إعراب"تسليما"من قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ (النساء /65) فقال: ((و"تسليمًا"مصدرٌ مؤكّدٌ، والمصادرُ المؤكّدةُ بمنزلة ذكر الفعل ثانيًا، كأنك إذا قلت: (سلَّمْتُ تسليمًا) فقد قلت: سلَّمْتُ سلَّمْتُ. وحقّ التوكيد أنْ يكونَ محققًا لما تذكره في صدر كلامِكَ، فإذا قلت: (ضربْتُ ضَرْبًا) فكأنك قلت: أحدثْتُ ضَرْبًا أحقُّه ولا أشُكُّ فيه، وكذلك"ويسلموا تسليمًا"أي: يُسْلِمُون لحكمِكَ تسليمًا، لا يدخلون على أنفسهم فيه شكًّا)) [3].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 124/3. وورد مثل هذا التوجيه في: 453/2 (التوبة/54).

(2) الكشّاف 493/2. وورد مثل هذا الأثر في: 280/2) (التوبة /54).

(3) معاني القرآن وإعرابه 70/2-71. وورد مثل هذا التوجيه في: 319/1 (سورة البقرة /236)، 274/5(النبأ /29).

ووافق الزّمخشريّ رأي الزّجّاج في إعراب الآية السابقة فقال: (("ويسلموا": وينقادوا ويذعنوا لما تأتي به من قضائك، لا يعارضوه بشيء..... و"تسليمًا": تأكيد للفعل بمنزلة تكريره، كأنّه قيل: وينقادوا لحكمه انقيادًا لا شبهة فيه، بظاهرهم وباطنهم))[1].

يتّضح ممّا تقدّم أنّ الزّمخشريّ قد تابع الزّجّاج فيما ذهب إليه من رأي، فأورده في الكشّاف بعبارة موجزة بليغة.

ب- المصدر المنصوب لتوكيد فعله المضمر:

وجّه الفرّاء إعراب" فَضَرْبَ"و"مَنًّا"و"فِداء"من قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾(سورة محمد ﷺ /4) على النصب بفعل مضمر، فقال: ((وقوله عز وجل:"فَضَرْبَ الرِّقابِ"نُصِبَ على الأمرِ، والذي نُصِبَ بهِ مضمرٌ .... وقوله:"فَأمّا منًّا بَعْدُ وإمّا فداءً"منصوب أيضًا على فعل مضمر: فإمّا أنْ تمنُّوا، وإمّا أنْ تُفْدُوا))[2].

وتابع الزّمخشريّ أبا زكريا الفرّاء فيما ذهب إليه، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: (("فضربَ الرِّقابِ"أصله: فاضْرِبُوا الرِّقَابَ ضربًا، فحُذِفَ الفعلُ، وقُدِّمَ المصدرُ، فأُنِيبَ مَنابَه، مضافًا إلى المفعول..."منا و"فداء": منصوبان بفعليهما مضمرين، أي: فإمَّا تمنون منًّا، وأَمَّا تفدون فداءً. والمعنى: التخيير بعد الأسر بين أنْ يمنُّوا عليهم فيطلقوهم، وبين أنْ يفادوهم))[3].

---

(1) الكشّاف 529/1. وورد مثل هذا الأثر في: 285/1 (سورة البقرة /236)، 690/4 (النبأ /29).

(2) معاني القرآن، للفرّاء 57/3. وورد مثل هذا التوجيه في: 52/2 (يوسف /79).

(3) الكشّاف 316/4. وورد مثل هذا الأثر في: 493/2 (يوسف 79).

وبإنعام النظر في النصين السابقين يتَّضح تأثّر الزَّمخشريّ بالفرَّاء في توجيه إعراب الآية بشكل جليّ.

3- **المفعول فيه (الظرف):**

أ – ظرف المكان:

حمل الزَّجَّاج توجيه إعراب "كل مرصد" على الظرفية المكانية، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾(التوبة /5): (("كلَ مرصد" ظرف، كقولك: (ذهبت مذهبًا) و (ذهبت طريقًا) و(ذهبت كلّ طريق)، فلست تحتاج أنْ تقول في هذا إلاّ ما تقوله في الظروف، مثل:(خلف) و(أمام) و(قدّام)))[1].

وتابع الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج، فيما ذهب إليه، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: (("كل مرصد": كلّ ممرٍّ ومجتاز ترصدونهم به، وانتصابُه على الظَّرف، كقوله: ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[2]))[3].

وعلق ابن المنير الإسكندري على توجيه الزَّمخشريّ، فقال: ((ويكون انتصابه، دون جرِّهِ، من الاتّساع، لان (المرصد) ظرف مختص، والأصل قصور الفعل عن نصبه))[4]. ثم استدلّ على ظرفيته بـ: ((أنَّ الظرفية يقوِّيها قوله [تعالى] "حيث وجدتموهم"، فيقتضيها قصد المطابقة بين ظرفي المكان))[5].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 431/2.

(2) سورة الأعراف /16.

(3) الكشَّاف 247/2 –248.

(4) الانتصاف، لابن المنير الإسكندري، مطبوع على هامش الكشَّاف 247/2.

(5) المصدر نفسه 247/2.

وبإنعام النظر في نصّ الزّمخشريّ، يبدو تأثُّره واضحًا برأي الزّجّاج في حمل"كُلَّ مَرْصَدٍ"على الظرفية المكانية.

ب – ظرف الزمان:

وجّه الزّجّاج إعراب"طرفي النهار"من الآية الكريمة: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ﴾(هود/114)، بالنصب على الظرفيّة الزّمانيّة، فقال: ((فـ"طرفا النهار": غُدُوُّهُ وعَشِيُّهُ، (وصلاة طرفي النّهار): الغداةُ والظهرُ والعصرُ ... وهو منصوب على الظَّرْف، كما تقول: (حَيِّنا طَرَفَيِ النَّهارِ وأوَّل الليل). ومعنى"زلفًا من الليل": الصلاة القريبة من أوّل الليل [وهي][1] المغرب وعشاء الآخرة))[2].

واقتفى الزّمخشريّ اثر الزّجّاج، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: (("طرفي النهار": [غدُوُّهُ وعشِيُّهُ][3] و"زلفا من الليل": وساعات من الليل، وهي ساعاته القريبة من آخر النهار، من (ازلفهُ) إذا قربه و(ازدلف إليه)، و(صلاة الغدوة): الفجر. و(صلاة العشيَّة): الظهر والعصر، لان ما بعد الزوال عشيّ. و (صلاة الزلف): المغرب والعشاء. وانتصاب "طرفي النهار"على الظرف، لأنّهما مضافان إلى الوقت، كقولك: (أقمت عنده جميع النهار)، و(أتيته نصف النهار، وأوله، وآخره)، تنصب هذا كلّه على إعطاء المضاف حكم المضاف إليه، ونحو ﴿ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ ﴾[4]))[5].

يتّضح ممّا تقدّم تأثُّر الزّمخشريّ بالزّجّاج في تفسير الآية السابقة وإعرابها.

---

(1) زيادة اقتضاها التصرف اليسير في النص.

(2) معاني القرآن وإعرابه 82/3.

(3) في المطبوع: (غدوة وعشية)، والتصويب من معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج.

(4) سورة طه /130.

(5) الكشّاف 434/2-435.

4 – **المفعول له :**

قال الزَّجَّاج في توجيه إعراب"أمنةً"من قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ ﴾ (الأنفال /11): ((و"أمنةً"منصوب: مفعول له كقولك: (فعلت ذلك حذر الشر)، والتأويل: أنَّ الله [تعالى] أمنهم أمنا حتى غشيهم النعاس، لما وعدهم من النصر، يقال: (قد أمنت آمن أمنًا – بفتح الألف -، وأمانا و أمنةً)))[1].

وائتثر الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج في توجيه إعراب الآية السابقة، فقال: ((و"أمنة" : مفعول له. فإن قلت: أما وجب أن يكون فاعل الفعل المعلل والعلة واحدا؟، قلت: بلى، ولكن لما كان معنى"يغشاكم النعاس": تنعسون، انتصب"أمنة"على أن النعاس والأمنة لهم، والمعنى:إذ تنعسون أمنة، بمعنى: أمنًا، أي: لأمنكم، و"منه": صفة لها، أي: أمنة حاصلة لكم من الله عز وجل))[2].

وهذا الوجه الذي ذكره الزَّمخشريّ سبقه الزَّجَّاج إليه، فهو متأثِّر به وقد علق الشيخ ابن المنير الإسكندري على سؤال الزَّمخشريّ: (أما وجب أنْ يكون فاعل الفعل المعلل والعلة واحدا؟)، فقال: ((فاعل (يغشي النعاس إياهم) هو الله تعالى، وهو فاعل (الأمنة) أيضًا، وخالقها، وحينئذ يتحد فاعل الفعل والعلة فيرتفع السؤال، ويزول الأشكال على قواعد السنة التي تقتضي نسبة أفعال الخلق إلى الله تعالى، على أنَّه خالقها ومبدعها. ولمورد السؤال أنْ يقول: المعتبر أنْ يكون فاعل الفعل متصفا بالعلة كما هو متصف بالفعل، والباري عز وجل وان كان خالق الأمنة للعبد وكان بها آمنًا، فالعبد هو الفاعل اللغوي وإن كان الله تعالى هو الفاعل حقيقةً وعقيدةً، وحينئذ يفتقر السؤال إلى الجواب السالف))[3].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 403/2. وورد مثل هذا التوجيه في: 211/1 (سورة البقرة/131)، 182/4 (الروم /24)، 274/4 (فاطر /43)، 43/5 (سورة ق /11)، 283/5 (عبس /1-2).

(2) الكشَّاف 203/2. وورد مثل هذا الأثر في:191/1 (سورة البقرة /131)، 474/3 (الروم /24)، 618/3 (فاطر /43)، 381/4(سورة ق / 11)، 4/ 701 (عبس/1-2).

(3) الانتصاف، لابن المنير الإسكندري، مطبوع على هامش الكشَّاف 202/2.

وقد وجَّه الزَّمخشريّ الآية وجهة أخرى، مفادها أنَّ (الأمنة) بمعنى: الإيمان، والمعنى: ((أنَّ ما كان بهم من الخوف كان يمنعهم من النوم، فلما طامن الله قلوبهم وأمنهم رقدوا))(1).

5- الاستثناء:

أ- الاستثناء بـ (إلا) المتصل:

وجَّه الفرَّاء إعراب"من"من قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾(سبأ /37)، بالنصب على الاستثناء، من غير أنْ يحدد وجهته، فقال: (("من": في موضع نصب بالاستثناء))(2).

وأفاد الزَّجَّاج من توجيه الفرَّاء السابق، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: ((موضع"من": نصب بالاستثناء على البدل من (الكاف) و (الميم) على معنى: ما يقرب إلاّ من آمن وعمل صالحا، أي: ما تقرب الأموال إلاّ من آمن وعمل بها في طاعة الله))(3).

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج، فيما وجَّها به الآية نفسها، فقال: (("إلاّ من آمن": استثناء من"كم"في"تقريبكم"، والمعنى: أنَّ الأموال لا تقرب أحدا إلاّ المؤمن الصالح الذي ينفقها في سبيل الله، والأولاد لا تقرب أحدا إلاّ مَنْ علَّمَهُمْ الخير، وفقههم في الدين، ورشحهم للصلاح والطاعة))(4).

---

(1) الكشّاف 203/2.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 363/2.وورد مثل هذا التوجيه في: 410/1 (الانفال/16)، 363/2 (الشعراء /89)، 258/3 (الغاشية /23).

(3) معاني القرآن وإعرابه 255/4. وورد مثل هذا التوجيه في: 327/1 (سورة البقرة/ 246)، 69/3-70 (هود /81)، 32/4 (النور /5).

(4) الكشّاف 3 / 586. وورد مثل هذا الأثر في: 2 / 206 (الأنفال / 16)، 416/2 (هود / 81)، 214/3 (النور/5)، 321/3 (الشعراء /89)، 745/4 (الغاشية/23).

يتَّضح ممَّا تقدَّم أنَّ الزَّمخشريّ قد اتكأ في تفسير هذه الآية وتوجيهها على كتابي الفرَّاء والزَّجَّاج في (معاني القرآن).

ب - الاستثناء بـ (إلا) المنقطع:

وجَّه الفرَّاء إعراب"إلا من تولى وكفر"من قوله تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴾ (الغاشية /21-24)، على الاستثناء بنوعيه، فقال: ((تكون مستثنيا من الكلام الذي كان التذكير يقع عليه، وان لم يذكر، كما تقول في الكلام: (اذهب فعظ وذكر، وعُمَّ إلاَّ من لا تطمع فيه). ويكون أنْ تجعل:"من تولى وكفر"منقطعا عمّا قبله، كما تقول في الكلام:(قعدنا نتحدث ونتذاكر الخبر إلاَّ أن كثيرًا من الناس لا يرغب)، فهذا المنقطع. وتعرف المنقطع من الاستثناء بحسن (أن) في المستثنى، فإذا كان الاستثناء محضا متصلا لم يحسن فيه (أنْ)، ألا ترى انك تقول: (عندي مئة إلاَّ درهما)، فلا تدخل (أنْ) هاهنا، فهذا كاف من ذكر غيره))[1].

وائتثرالزَّمخشريّ أبا زكريا الفرَّاء فيما ذهب إليه من توجيه، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: (("إلاَّ مَنْ تولى": استثناء منقطع، أي: لستَ بمستولٍ عليهم، ولكن من تولى"وكفر"منهم، فان لله الولاية والقهر، فهو يعذبه"العذاب الأكبر"الذي هو عذاب جهنم. وقيل: هو استثناء من قوله:"فذكر"أي: فذكر إلاَّ من انقطع طمعك من إيمانه وتولى، فاستحق العذاب الأكبر. وما بينهما اعتراض))[2].

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 3/258 –259.

(2) الكشَّاف 4/745.

يتَّضح ممَّا تقدَّم أن الزَّمخشريّ قد أورد رأيي الفرَّاء السابقين في تفسير الآية الكريمة، مقدما ثانيهما على الأول، من غير التصريح بنسبتهما إلى الفرَّاء، إنما اكتفى عند إيراده الرأي الأخير بالقول:"وقيل".

وفي توجيه إعراب"ما لهم به من علم إلاَّ اتباع الظن"من قوله تعالى: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴾(النساء /157)، قال الزَّجَّاج: (("اتباع": منصوب بالاستثناء، وهو استثناء ليس من الأول[1]، المعنى: ما لهم به من علم لكنهم يتبعون الظن))[2].

وتابع الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج فيما ذهب إليه من توجيه، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها:"إلاَّ اتّباع الظن": استثناء منقطع، لأنَّ (اتباع الظن) ليس من جنس (العلم)، يعني: ولكنهم يتبعون الظن))[3].

لا شك أن الأثر واضح وجليّ، فالزَّمخشريّ قد اعتد برأي الزَّجَّاج جملة وتفصيلا.

ت – الاستثناء بـ (غير):

وجَّه الفرَّاء إعراب"غير أولي الضرر"، من قوله تعالى: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ ﴾ (النساء/95)، بنصب"غير"[4] على

---

(1) يريد: الاستثناء المنقطع.

(2) معاني القرآن وإعرابه 128/2. وورد مثل هذا التوجيه في: 293/3 (الكهف/50)، 93/4 (الشعراء /77).

(3) الكشّاف587/1. وورد مثل هذا الأثر في: 727/2 (الكهف /50)، 319/3 (الشعراء /77).

(4) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة: ((غيرُ أولي الضرر)) رفعا على أنَّها صفة لـ((القاعدون))، وقرا ابن عامر ونافع والكسائي: ((غيرَ أولي الضرر)) نصبا على الاستثناء، أو الحال. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 237، والكشف 396/1.

الاستثناء، إذ قال: ((وقد ذكر أن"غير"نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب))[1].

ووافق الزَّجَّاج مذهب الفرَّاء في إعراب الآية نفسها، فقال: ((ويجوز أن يكون"غير أولي الضَّرَرِ" نصبا على الاستثناء من"القاعدين"، المعنى: لا يستوي القاعدون إلا أولي الضرر، على اصل الاستثناء (النصب))) [2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثرهما، في توجيه النصب في"غير أولي الضرر"، على الاستثناء، وجوز أن يكون قد انتصب على الحال، فقال: ((والنصب استثناء منهم، أو حال عنهم)) [3].

يتَّضح ممَّا تقدَّم أنَّ"غير"في قراءة من نصب (الراء) منها، قد حملت على (إلاَّ) فأفادت الاستثناء، وأخذت حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ)، قال سيبويه: ((وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ (إلاَّ)، جاز بـ(غير)، وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلاَّ)، لأنَّه اسم بمنزلته، وفيه معنى (إلاَّ))) [4]. على أنَّ ثبوت نزول"غير أولي الضرر"بعد نزول"لا يستوي القاعدون"، لا معها في وقت واحد، يرجح كونها استثناء، لا صفة [5].

6– الحال:

وجَّه الفرَّاء إعراب"قائما"من الآية الكريمة: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾(آل عمران /18)، بأنَّه منصوب على القطع[6]، فقال: ((منصوب على القطع، لأنه نكرة نعت به معرفة))[7].

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 283/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه 93/2.

(3) الكشَّاف 553/1.

(4) الكتاب 343/2.

(5) ينظر: الكشف 396/1.

(6) القطع: مصطلح كوفي بمعنى: الحال. ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 170، والمصطلح النحوي عند الفراء 64.

(7) معاني القرآن، للفرَّاء 200/1.

وتابعه الزَّجّاج في توجيه إعراب"قائما بالقسط"، فقال: ((ونصب"قائما بالقسط": حال مؤكدة، لأنَّ الحال المؤكدة تقع مع الأسماء في غير الإشارة، تقول: (إنّه زيد معروفا)، و﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[1]، و"لا إله إلاّ هو قائما بالقسط"))[2].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الفرّاء والزَّجّاج، في توجيههما إعراب "قائمًا بالقسط"، فقال: ((وانتصابه على أنّه حال مؤكدة منه، كقوله [تعالى]: ﴿ وهو الحق مصدقا ﴾)) [3].

وبالموازنة بين النصوص الثلاثة المتقدّمة تتضح متابعة الزَّمخشريّ للفرّاء والزَّجّاج فيما ذهبا إليه من توجيه، فضلا عن احتجاجه لرأيه بالشاهد الذي احتج به الزَّجّاج نفسه، وهو ما يوثق تأثره به. على أن مثل هذا التأثير والتأثُر قد تكررت نظائره عند الزَّمخشريّ[4].

ومن الأمثلة الأخرى التي تفصح عن تأثر الزَّمخشريّ بالفرّاء والزَّجّاج، توجيه إعراب"كاظمين"من قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ﴾ (غافر /18)، إذ قال الفرّاء: ((نصبت على القطع، من المعنى الذي يرجع من ذكرهم في القلوب والحناجر، والمعنى: إذ قلوبهم لدى

---

(1) سورة البقرة /91.

(2) معاني القرآن وإعرابه 387/1 – 388.

(3) الكشّاف 343/1.

(4) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرّاء 12/1 (سورة البقرة /2)، 250/1 (آل عمران /191)، 286/2 (النمل /2)، 326/2(لقمان /3)، 350/2 (الأحزاب /60-61). ومعاني القرآن وإعرابه 70/1 (سورة البقرة /2)، 1/ 498-499 (آل عمران /191)، 107/4-108(النمل /2)، 193/4 (لقمان /3)، 236/4 (الأحزاب /60-61). والكشّاف 36/1 (سورة البقرة /2)، 453/1 (آل عمران/191)، 347/3 (النمل /2)، 489/3(لقمان /3)، 561/3 (الأحزاب / 60-61).

حناجرهم كاظمين. وان شئت جعلت قطعه من (الهاء) في قوله [تعالى]"وأنذرهم"، والأول أجود في العربية))[1].

وقال الزَّجَّاج متابعا الفرَّاء في توجيه إعراب"كاظمين": ((نصب"كاظمين"على الحال، والحال محمولة على المعنى، لأن القلوب لا يقال لها (كاظمة)، وإنما (الكاظمون) أصحاب القلوب، والمعنى: إذ قلوب الناس لدى الحناجر في حال كظمهم))[2].

وتابعهما الزَّمخشريّ، فقال في توجيه إعرابها: ((فان قلت:"كاظمين"بم انتصب؟، قلت: هو حال عن أصحاب القلوب على المعنى، لأن المعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين عليها. ويجوز أن يكون حالا عن القلوب، وأن القلوب كاظمة على غم وكرب فيها مع بلوغها الحناجر .... ويجوز أن يكون حالا عن قوله [تعالى]:"وأنذرهم"أي: وأنذرهم مقدرين أو مشارفين الكظم))[3].

يتَّضح ممَّا تقدَّم أنَّ الزَّمخشريّ قد اتكأ في تفسيره الآية السابقة على الفرَّاء والزَّجَّاج.

7– التمييز

ذكر الفرَّاء في توجيه إعراب ﴿ فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ ﴾ (يوسف/64) جهين إعرابيين فقال: ((إذا أضفت (افضل)[4] إلى شيء فهو بعضه، وحذف المخفوض يجوز وأنت تنويه، فان شئت جعلته: خيرهم"حفظاً"[5]، فحذفت (الهاء) و(الميم)،

---

(1) معاني القرآن، للفراء 6/3.

(2) معاني القرآن وإعرابه 369/4.

(3) الكشَّاف 157/4.

(4) يريد به اسم التفضيل، في إشارة منه إلى اسم التفضيل في الآية الكريمة: ((خير)).

(5) قرأ ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو ونافع وأبو بكر عن عاصم: ((حِفْظًا)). وقرأ حمزة الكسائي وحفص عن عاصم: ((خيرُ حافِظًا)). ينظر: كتاب السبعة في القراءات 350. وقرأ

وهـي تنـوى في المعنـى. وإن شـئت جعلـت"حافظـا"تفسـيرًا[1] لـ(أفضـل) [2]، وهـو كقولك: (لك أفضلهم رجلاً)، ثم تلغي (الهاء) و(الميم) فتقـول: (لـك أفضـل رجـلاً، وخير رجلاً)))[3].

ووافق أبـو إسحاق الزَّجَّاج أبا زكريا الفـراء في إعـراب"حفظًـا"و"حافظًـا"علـى التمييز، فقال: ((وتقرأ"حافظًا". و"حفظًا": منصوب على التمييز، و"حافظا": منصوب على الحال، ويجوز أن يكون"حافظا" [منصوبًا][4] على التمييز أيضا))[5].

واقتفى الزَّمخشـريّ الفـرَّاء والزَّجَّاج فيمـا وجَّهـا بـه الآيـة السـابقة، فقـال: ((و"حافظـا": تمييـز، كقولـك: (هـو خيرهـم رجـلا) و (لله دره فارسًـا). ويجـوز أن يكون حالا. وقرئ"حفظا"، وقرأ الأعمش:"فالله خير حافظ"))[6].

يتبين ممّا تقدَّم أنَّ الزَّمخشـريّ قد اعتـد بـرأي الزَّجَّاج والفـرَّاء في توجيه إعـراب الآيـة السـابقة بالنصـب علـى التمييـز، فـأورده بالمصـطلح البصـري، وقـد تكرر مثل هذا الأثر في (الكشّاف) كثيرا[7].

=

الأعمش: ((والله خيرُ حافظٍ))، وقرأ ابن مسعود: ((والله خيرُ الحافظين)). ينظر: المختصر، لابن خالويه 64.

(1) (التفسير): مصطلح كوفي بمعنى (التمييز) عند البصريين. ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 164.

(2) يريد: اسم التفضيل في الآية الكريمة: ((خير)).

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 49/2

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) معاني القرآن وإعرابه 118/3.

(6) الكشّاف 485/2-486.

(7) ينظـر علـى سـبيل التمثيـل: معـاني القـرآن، للفـراء 224/1 (آل عمـران / 91)، 256/1 (النسـاء/4)، 153/3 (الصـف/3). ومعـاني القـرآن وإعرابـه 442/1 (آل عمـران /91)، 12/2(النسـاء/4)، 231/3(الإسـراء/14)، 75/4(الفرقـان/66)، 163/5 (الصـف / 3). و الكشّـاف 383/1 (آل عمـران /91)، 470/1 (النسـاء /4)، 653/2 (الإسـراء / 14)، 292/3 (الفرقان /66)، 523/4 (الصف/ 3).

8 – النصب على المدح:

وجَّه الفرَّاء إعراب"الصابرين"من قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ ... وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ ﴾ (سورة البقرة/177)، نصبًا على المدح، فقال: ((ونصبت"الصابرين"لأنها من صفة"من"، وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح، والعرب تعترض من صفات الواحد، إذا تطاولت، بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنَّهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام .....وقد قال بعضهم[1]:"وآتى المال على حبه ذوي القربى – والصابرين"فنصب"الصابرين"على إيقاع الفعل عليهم. والوجه أنْ يكون نصبا على نية المدح، لأنَّه من صفة شيءٍ واحد))[2].

وتابع أبو إسحاق الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء في توجيه إعراب"الصابرين"من الآية نفسها، نصبا على المدح، فقال: ((في نصبها وجهان: أجودهما المدح، كما وصفنا[3] في النعت إذا طال. المعنى: اعني الصابرين، وقال بعض النحويين: أنَّه معطوف على"ذوي القربى"كأنَّه قال: وآتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين،

---

(1) هو الكسائي، وقد ردّه الفراء والزجاج والنحاس، ومفاد الرد هو: أن ما في صلة الموصول ((مَنْ)) وهو قوله تعالى ((واتى المال على حبه)) لا ينسق عليه بعد المعطوف على ((مَنْ)) وهو قوله تعالى ((الموفون))، لأن ذلك يؤدي إلى التفريق بين الصلة والموصول بالمعطوف ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 281/1.

(2) معاني القرآن للفرَّاء 105/1، 108 وورد مثل هذا التوجيه في: 106/1 (النساء/162)، 453/1 (التوبة /112).

(3) يريد قوله في توجيه رفع ((الموفون)) السابق، على المدح، وهو: ((أنَّ النعت إذا طال وكثر رفع بعضه ونصب على المدح)). ينظر: معاني القرآن وإعرابه 247/1.

وهذا لا يصلح إلا أن يكون"والموفون"رفع على المدح للمضمرين، لأنَّ ما في الصلة لا يعطف عليه بعد المعطوف على الموصول))[2].

وقد أشار الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي في تحقيقه النص المذكور آنفًا إلى أنَّ"الموفون"تحتمل إعرابين: ((إما العطف على"من آمن"وأما على أنّه منقطع خبر الضمير المحذوف، و"ذوي القربى"معمول لـ"آتى"وهو من صلة"مَنْ"فـ"الصابرين"إن عطف على"ذوي القربى"فهو عطف على معمول الصلة، ولا يجوز العطف على معمول الصلة بعد ذكر معطوف على الموصول نفسه فلهذا يمتنع هذا العطف إلاّ إذا كانت"الموفون"اسمًا منقطعا))[3].

واقتفى الزّمخشريّ اثر الفرّاء والزّجّاج فيما ذهبا إليه من توجيه، فقال في إعراب الآية نفسها: (("والموفون"عطف على"مَنْ آمن"وأخرج"الصابرين"منصوبا على الاختصاص والمدح، إظهار لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال))[4].

يتّضح ممّا تقدّم سير الزّمخشريّ في ركاب الفرّاء والزّجّاج في توجيه نصب (الصابرين) على الاختصاص والمدح. ومثل هذا الأثر عنهما قد تكرر في غير موضع من الكشّاف.

---

(2) معاني القرآن وإعرابه 247/1. وورد مثل هذا التوجيه في: 131/2 (النساء/162)، 226/4 (الأحزاب / 33).

(3) هامش المحقق رقم (3) معاني القرآن وإعرابه 247/1 .

(4) الكشّاف 220/1. وورد مثل هذا الأثر في: 590/1(النساء /162)، 314/2 (التوبة /112)، 648/2 (الإسراء /3)، 538/3 (الأحزاب /33).

ثالثا: المجرورات:

الإضافة:

وجَّه الفرَّاء إضافة الـ"مكر"إلى"الليل"من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾(سبأ /33)، على الاتساع في لغة العرب، فقال: ((ألـ"مَكرُ"ليس لـ"الليل"ولا لـ"النهار"إنما المعنى: بل مكركم بالليل والنهار. وقد يجوز أن نضيف الفعل[1] إلى (الليل والنهار) ويكونا كالفاعلين، لأنَّ العرب تقول: (نهارُكَ صائمٌ وليلُكَ نائمٌ)، ثم تضيف الفعل إلى (الليل والنهار)، وهو في المعنى للآدميين، كما تقول: (نام ليلك)، و(عزم الأمر)، إنما عزمه القوم. فهذا مماً يعرف معناه فتتسع به العرب))[2].

وتابع الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء فيما ذهب إليه من رأي، فقدر المعنى بقوله: ((معناه: بل مكركم في الليل والنهار)) [3]. فأبدل من (الباء) التي أفادت معنى الإلصاق في رأي الفرَّاء، (في) المرادفة لها في معنى الإلصاق[4].

واقتفى الزَّمخشريّ أثرهما، فحمل إضافة"مكر"إلى"الليل"على الاتساع في الظرف، فقال: ((ومعنى"مكر الليل والنهار": مكركم في الليل والنهار، فاتسع في الطرف بإجرائه مجرى المفعول به، وإضافة الـ"مكر"إليه))[5].

يتَّضح مماً تقدَّم تأثُّر الزَّمخشريّ بالفرَّاء والزَّجَّاج فيما ذهبا إليه من رأى بإضافة الوصف إلى الظرف على الاتساع في اللغة والتضمين.

---

(1) يريد الفراء بمصطلح (الفعل): الاسم المشتق والوصف، وكل منهما يعمل عمل الفعل. ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 168.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 363/2.

(3) معاني القرآن وإعرابه 254/4.

(4) ينظر: حاشية محمد الأمير على مغنى اللبيب 1 / 146.

(5) الكشَّاف 585/3.

ومن المسائل الأخرى التي تأثّر فيها الزّمخشريّ بالزّجّاج، وصرح بنسبتها إليه، قول الزّجّاج في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ ﴾(غافر /30): (("مثل يوم الأحزاب"أيْ: مثلَ يَوْمِ حَزبٍ حِزبٍ، و"الأحزاب"هاهنا: قوم نوح وعاد وثمود ومَنْ أُهلِكَ بعدَهُم وقبلَهُم))[1]. فقال الزّمخشريّ: (("مثل يوم الأحزاب": مثل أيامهم لأنّه لما أضافه إلى (الأحزاب)، وفسرهم بقوم نوح وعاد وثمود، ولم يلبس أنَّ كل حزب منهم كان له يوم دمار، اقتصر على الواحد من الجمع، لأن المضاف إليه أغنى عن ذلك ... وقال الزّجّاج: مثلَ يَوْمِ حَزْبٍ حِزْبٍ))[2].

يتّضح ممّا تقدّم أَنَّ الزّمخشريّ قد اعتد برأي الزّجّاج فأورده في (الكشّاف) منسوبًا إليه، ولولا أنّه رأيٌ جديرٌ بالقبول والذكر لما ذكره وصرّح به.

ومن مسائل الإضافة أيضًا التي تأثّر فيها الزّمخشريّ بالفرّاء والزّجّاج، الإضافة إلى غير المتمكّن، وهي الجملة، قال الفرّاء في توجيه إعراب"يوم هم"من قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٢ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ (الذاريات/12-13): ((و إنّما نصبْتَ "يوم هم"لأنك أضفته إلى شيئين، وإذا أضيف (اليوم) و (الليلة) إلى اسم له فعل، فارتفعا، نصب (اليوم) وإنْ كان في موضع خفض أو رفع، وإذا أضيف إلى (فَعَل) أو (يَفْعَلُ)، أو إذا كان كذلك، ورفعه في موضع الرفع، وخفضه في موضع الخفض، يجوز ؛ فلو قيل:"يوم هم على النار يفتنون"، فرفع (يوم)[3]، لكان وجها))[4].

وقد تابع الزّجّاج أبا زكريا الفرّاء فيما ذهب إليه من توجيه، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: ((وقوله:"يومَ هُمْ على النّار يفتنون"بنصب"يوم"، ويجوز

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 4 / 372.

(2) الكشّاف 164/4.

(3) هي قراءة ابن أبي عبلة. ينظر: المختصر، لابن خالويه 145، والكشّاف 397/4.

(4) معاني القرآن، للفرّاء 83/3.

(يومُ هُم على النّار يفتنون)، فمَنْ نصَبَ فهو على وجهين: (أحدهما): على معنى: يقع الجزاء يوم هم على النار يفتنون. ويجوز أنْ يكون لفظه لفظ نصب، ومعناه رفع، لأنّه مضاف إلى جملة الكلام))[1].

واقتفى الزّمخشريّ أثر الفرّاء والزّجّاج، فقال في تفسير الآية نفسها: ((فإن قلت: فبم انتصب (اليوم) الواقع في الجواب؟،[2] قلت: بفعل مضمر دل عليه السؤال، أي: يقع يوم هم على النار يفتنون. ويجوز أنْ يكون مفتوحا[3] لإضافته إلى غير متمكن، وهي الجملة فإن قلت: فما محلهُ مفتوحا ؟، قلت: يجوز أنْ يكون محلهُ نصبًا بالمضمر الذي هو (يقع)، ورفعا على: هو يوم هم على النار يفتنون. وقرأ ابن أبي عبلة بالرفع))[4].

وبإنعام النظر في النصوص الثلاثة المتقدّمة نجد أن الزّمخشريّ قد تأثر بالفرّاء والزّجّاج فيما ذهبا إليه من توجيه إضافة الظرف الزماني (يوم) إضافة غير إلى غير المتمكن وهي الجملة.

رابعا: التوابع:

1 – النعت (الصفة):

أ – النعت السببي:

وجّه الفرّاء إعراب"الظالم"من قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ﴾ (النساء / 75)، بأنّه نعت سببي لبيان صفة ما تعلق

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 52/5.

(2) يريد: قوله تعالى: ((يوم هم على النار يفتنون)) الواقع في جواب قوله تعالى: ((يسألون أيان يوم الدين)) ؟.

(3) يريد: مبنيا على الفتح لان إضافته غير متمكنة. ينظر: إعراب القرآن للنحاس 237/4، ومشكل إعراب القرآن 686/2.

(4) الكشّاف 397/4.

بمتبوعه، فقال: ((وقوله"الظالم أهلها": خفض"الظالم"لأنّه نعت لـ (الأهل)، فلما أعاد(الأهل) على "القرية"، كان فعل ما أضيف إليها بمنزلة فعلها، كما تقول:(مررت بالرجل الواسعة داره)، وكما تقول: (مررت برجل حسنة عينه) [2])).

ووافق الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء فيما ذهب إليه من توجيه، فقال في توجيه إعراب"الظالم أهلها"من الآية نفسها: ((هو نعت لـ"القرية"، ووحد"الظالم"لأنه صفة تقع موقع الفعل، تقول: (مررت بالقرية الصالح أهلها)، كقولك: (التي صلح أهلها)))[3].

وائتثر الزَّمخشريّ الفرَّاء والزَّجَّاج، فيما وجَّها به الآية السابقة، فقال: ((فان قلت: لِمَ ذكر"الظالم"وموصوفه مؤنث ؟، قلت: هو وصف لـ"القرية"إلا أنَّه مسند إلى "أهلها"فأعطي إعراب"القرية"لأنه صفتها، وذُكِّر لإسناده إلى (الأهل)، كما تقول: (مَنْ هذه القرية التي ظلم أهلها))) [1].

يتَّضح ممَّا تقدَّم تأثر الزَّمخشريّ، في توجيه إعراب الآية السابقة بالفرَّاء والزَّجَّاج، إذ انتظمت عبارته رأيهما بإيجاز حسن.

ب – النعت بالمصدر:

يرى الفرَّاء أن النعت بالمصدر يكون على التأويل بالمشتق، قال في توجيه إعراب"كَذِبٍ"من قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾(يوسف /18):((معناه: مكذوب، والعرب تقول للكذب: مكذوب ... فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولا))[2].

---

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 277/1.

(3) معاني القرآن وإعرابه 77/2.

(1) الكشّاف 535/1.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 38/2. وورد مثل هذا التوجيه في: 5/3 (غافر / 3).

ويرى الزَّجَّاج أنَّ النعت بالمصدر يكون على تأويل مضاف، وهو تأويل البصريين، ويكون على التأويل بالمشتق، وهو رأي الكوفيين.[1] فقال في تفسير الآية السابقة: ((فلما رأى يعقوب (ﷺ) القميص، قال: كذبتم ... فالدم دم كذب، أي: ذو كذب، والمعنى: دم مكذوب فيه))[2]. لقد جمع الزَّجَّاج في تفسيره المذكور آنفًا رأي الكوفيين ورأي البصريين معا، إذ حمل النعت بالمصدر "كذب" على تقدير مضاف هو: (ذو كذب)، وفسر المعنى بحمل المصدر المنعوت به على المشتق، وهو اسم المفعول: (مكذوب).

وأورد الزَّمخشريّ الرأيين، فضلا عن رأي ثالث يقتضي الوصف بالمصدر للمبالغة، فقال متابعا الكوفيين في توجيه إعراب "كره لكم" من قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ (سورة البقرة/216)، : ((إما أن يكون بمعنى الكراهة، على وضع المصدر موضع الوصف مبالغة... كأنه في نفسه لفرط كراهتهم له. وإما أن يكون فعلا بمعنى مفعول، كالخبز بمعنى المخبوز، أي: وهو مكروه لكم)) [3].

يتَّضح من النص السابق أن الزَّمخشريّ قد التزم رأي الكوفيين في حمل النعت بالمصدر على التأويل بالمشتق.وفي توجيه إعراب "كذب" من سورة يوسف [4] التزم الزَّمخشريّ رأي البصريين، فقال: (("بدم كذب" ذي كذب. أو وصف بالمصدر مبالغة، كأنه نفس الكذب، وعينه، كما يقال للكذّاب: (هو الكذب بعينه والزور بذاته)))[5].

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل 2/200-201، ومعاني النحو 3/184.

(2) معاني القرآن وإعرابه 3/96. وورد مثل هذا التوجيه في: 4/366 (غافر /3).

(3) الكشّاف 1/257 – 258 .

(4) الآية /18 .

(5) الكشّاف 2/451. وورد مثل هذا الأثر في: 4/149 (غافر / 3).

يتضح من النصّ السابق أنَّ الزَّمخشريّ قد اعتدّ برأي البصريين الذي أثبته الزجاج في تفسير الآية السابقة، وبذلك يكون الزَّمخشريّ قد ائتثر الفرَّاء والزَّجَّاج معًا في مسألة النعت بالمصدر.

ت – النعت بالجامد:

الأصل في النعت أن يكون مشتقا، وقد ينعت بالجامد على التأويل بالمشتق، ومنه الموصول [1] كما في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾(الإسراء/57)، إذ وقع الاسم الجامد "الذين"نعتا للمبتدإ"أولئك"، وفي ذلك يقول الزَّجَّاج: (("أولئك": رفع بالابتداء، و"الذين": رفع صفة لهم، و"يبتغون": خبر الابتداء، المعنى: الجماعة الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة))[2]. فتقدير الآية على رأي الزَّجَّاج إذن: أولئك المدعوون.... إلخ.

وائتثر الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج في توجيه إعراب الآية نفسها، فقال: (("أولئك"مبتدأ، و"الذين يدعون": صفته، و"يبتغون": خبره، بمعنى: أن آلهتهم أولئك يبتغون الوسيلة، وهي القربة إلى الله تعالى))[3].

2 – التوكيد:

وجَّه الفرَّاء تكرار"أنكم"من قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ (المؤمنون /35)، على أنَّه توكيد لفظي، لدلالتهما على معنى واحد، فقال: ((أعيدت"أنكم"مرتين ومعناهما واحد، إلا أنَّ ذلك حسن لما فرقت بين"أنكم"وبين خبرها بـ"إذا"... وان لم تعرض

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل 195/2، وأوضح المسالك 186.

(2) معاني القرآن وإعرابه 246/2. وورد مثل هذا التوجيه في: 1 /70 (سورة البقرة/3).

(3) الكشَّاف 673/2. وورد مثل هذا الأثر في: 37/1 (سورة البقرة /3).

بينهما بشيء لم يجز، فخطأ أن تقول: (أظن أنك أنك نادم)، إلا أن تكرر كالتوكيد))[1].

وأورد الزَّجَّاج في توجيه إعراب الآية نفسها رأي الفرَّاء من غير التصريح باسمه، فقال: ((فأما"أنكم"الأولى، فموضعها نصب على معنى: أيعدكم بأنكم إذا متم ؟،وموضع"أنَّ"الثانية عند قوم كموضع الأولى، وإنما ذكرت توكيدا، فالمعنى على هذا القول: أيعدكم أنكم تخرجون إذا متم ؟، فلما بعد ما بين (أنَّ) الأولى والثانية، بقوله:"إذا متم وكنتم ترابًا وعظامًا"، أعيد ذكر"أنَّ"))[2]

وائتثرهما الزَّمخشريّ فيما ذهبا إليه من رأي في حمل تكرار "أنكم"على التوكيد اللفظي، واستحسنه للفصل بين"أنَّكم"الأولى و"أنَّكم"الثانية بـ"إذا"الظرفية، فقال:((ثنَّى"أنَّكم"للتوكيد، وحسن ذلك لفصل ما بين الأول والثاني بالظرف، و"مخرجون": خبر عن الأول))[3].

3 – **العطف:**

وهو ضربان: عطف البيان [4] وعطف النسق. والاصل في العطف أن يعطف على اللفظ، وقد يعطف على المحل، أو المعنى [5].

أ – العطف على اللفظ:

1 – عطف الاسم على الاسم:

وجَّه أبو إسحاق الزَّجَّاج عطف الاسم المنصوب"فسقا"على الاسم المنصوب قبله"لحم خنزير"، من قوله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 234/2 – 235.

(2) معاني القرآن وإعرابه 11/4. وورد مثل هذا التوجيه في: 459/2 (التوبة / 63).

(3) لكشَّاف 186/3. وورد مثل هذا الأثر في: 285/2 (التوبة /63).

(4) سبق بيان اثر الفراء والزجاج فيه عند الزَّمخشريّ. ينظر: الفصل الأول المبحث الثاني ص115.

(5) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 199/1.

طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾(الأنعام /145)، فقال: (([فـ"فَسقا"])[1] عطف على"لحم خنزير"، المعنى: إلا أن يكون المأكول ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير أو فسقا. فسمي ما ذكر عليه غير اسم الله فسقا، أي خروجا من الدين))[2].

واقتفى الزّمخشريّ أثر الزّجّاج في عطف الاسم المنصوب"فسقا"على الاسم المنصوب قبله، فقال: (("أو فسقا"عطف على المنصوب قبله، سمي ما أهل به لغير الله"فسقا"لتوغله في باب الفسق))[3].

2 – عطف الجملة على الجملة:

وجّه الزّجّاج إعراب قوله تعالى: ﴿ وَفِي مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ (الذاريات /38)، بأنّه عطف على قوله تعالى: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴾ (الذاريات /20)، وهو من عطف الجملة على الجملة، فقال: ((هذا عطف على قوله [تعالى]: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴾وعلى قوله: ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾(الذاريات /37)[4])).

واقتفى الزّمخشريّ، فقال في تفسيرها: (("وفي موسى"عطف على"وفي الأرض آيات"أو على قوله"وتركنا فيها آية"على معنى: وجعلنا في موسى آية))[5].

---

(1) في المطبوع: (ففسق)، وما أثبته اسلم.

(2) معاني القرآن وإعرابه 300/2.وورد مثل هذا التوجيه في: 170/5 (الجمعة /3).

(3) الكشّاف 75/2. وورد مثل هذا الأثر في: 530/4 (الجمعة /3).

(4) معاني القرآن وإعرابه 65/5. وورد مثل هذا التوجيه في: 320/1 (سورة البقرة/238)، 429/2 (التوبة /3)، 103/5 (الرحمن /68).

(5) الكشّاف 403/4. وورد مثل هذا الأثر في: 287/1 (سورة البقرة /238)، 244/2 (التوبة /3)، 453/4 (الرحمن /68).

وبإنعام النظر فيما تقدَّم يتبين اقتفاء الزَّمخشريّ اثر الزَّجَّاج في عطف الجملة على الجملة بالواو، وهو من عطف الخاص على العام، إذ إن إرسال موسى (عليه السلام) إلى فرعون، هو آية من تلك الآيات.

ب- العطف على المحل:

ومن أمثلته عطف الفعل المضارع المجزوم "أكُن" على محل الفعل المضارع المنصوب المقترن بـ (الفاء) الواقع جوابًا للطلب، من قوله تعالى: ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾(المنافقون /10)، إذ قال الفرَّاء: ((يقال: كيف جزم "واكن"، وهي مردودة على فعل منصوب ؟، فالجواب في ذلك أن (الفاء) لو لم تكن في "فاصدق" كانت مجزومة، فلمّا رددت "وأكُن"، ردت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه (الفاء)، ومن أثبت (الواو) رده على الفعل الظاهر فنصبه، وهي في قراءة عبد الله، "وأكون من الصالحين"[(1)]))[(2)].

وتابعه الزَّجَّاج في حمل الفعل المجزوم المعطوف (بالواو) "واكن"، على محل الفعل الواقع جوابًا للطلب، على نية حذف (الفاء) منه، فقال: ((فمن قال: "فاصدق واكن من الصالحين"، "فاصدق" جواب "لولا أخرتني"، ومعناه: هلاّ أخرتني، وجزم "واكن" على موضع "فاصدق"، لأنه على معنى: إن أخرتني اصدق واكن من الصالحين، ومن قرأ: "وأكون" فهو على لفظ: "فاصدق وأكون))[(3)].

---

(1) قرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم وحمزة ونافع والكسائي: ((واكن)) جزما بحذف (الواو). وقرأ أبو عمرو بن العلاء: ((وأكون)) بـ (الواو) وهي قراءة عبد الله بن مسعود أيضا. ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 160/3، والمختصر، لابن خالويه157، وكتاب السبعة في القراءات 637، والكشف 323/2، والكشّاف 544/4.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 160/3.

(3) معاني القرآن وإعرابه 178/5 وورد مثل هذا التوجيه في: 257/2 (الأنعام/59)، 263/2 (الأنعام /72)، 435/4 (الجاثية/32).

وائتثرهما الزّمخشريّ، فوجّه القراءة بجزم"واكن"، عطفا على محل "فاصدق"لو لم تكن فيه (الفاء)، إذ هو في موضع جزم، لأنه جواب الطلب، فقال: ((وقرئ:"واكن"عطفا على محل"فاصدّق"، كأنّه قيل: إن أخرتني اصدق واكن. ومن قرأ:"وأكونَ"على النصب، فعلى اللفظ))[1].

وبإنعام النظر في النصوص الثلاثة المتقدّمة نجد أن العلماء الثلاثة قد اتفقوا على الاحتجاج لمن جزم "واكن" بأنه عطفه على موضع"فأصدق"، لأن موضعه، قبل دخول (الفاء) فيه، جزم، لأنه جواب الطلب، وجواب الطلب إذا كان بغير(فاء) ولا (واو) مجزوم، وفي المعطوف على الجواب مضارعة للجواب، فلذلك جزم كما يجزم جواب الشرط [2].

ت – العطف على المعنى:

وجّه الفرّاء إعراب"ولا الضالين"من قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾(الفاتحة /7)، بأنّه نُسِقَ بـ (الواو) على قوله تعالى:"غير المغضوب عليهم"، لتضمن"غير"معنى (الجحد) في"لا"، فقال: ((وأما قوله تعالى:"ولا الضالين"فإنَّ معنى"غير"معنى"لا"فلذلك ردت [3] عليها"ولا"))[4].

وتابعه الزّجّاج، فعد قوله تعالى"ولا الضالين"معطوفا بـ(الواو) على قوله تعالى"غير المغضوب عليهم"، فقال: ((إنمّا عطف بـ"الضالين"على"المغضوب عليهم"، وإنمّا جاز أن يقع"لا"في قوله تعالى:"ولا الضالين"، لأن معنى"غير"متضمن معنى

---

(1) الكشّاف 544/4. وورد مثل هذا الأثر في: 31/2 (الأنعام /59)، 38/2 (الأنعام/72)، 293/4 (الجاثية /32).

(2) ينظر: الكشف 323/2.

(3) (الرد): مصطلح كوفي بمعنى (العطف). ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 169.

(4) معاني القرآن للفرّاء 8/1.

النفي))[1]. على أنَّ الزَّجَّاج قد خالف جمهور البصريين الذين يرون أنَّ (لا) في"ولا الضالين"زائدة، والتقدير: والضالين، وتابع الكوفيين بحملها على تأكيد معنى النفي في"غير"[2].

واقتفى أثرهما الزَّمخشريّ، فوجَّه إعراب الآية السابقة على وفق ما ذهبا إليه من إعراب، فقال: ((فإنْ قُلْتَ:"لم دخلت"لا"في"ولا الضالين"؟، قلت: لما في"غير"من معنى النفي، كأنه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضالين))[3].

4– الإبدال:

أ – الإبدال من اللفظ:

1 – إبدال النكرة من المعرفة، وبالعكس:

وجَّه الفرَّاء إعراب"ناصية"من قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾(العلق /15-16)، بالخفض على التكرير (البدل)، فقال: ((وقوله عزَّ وجلَّ ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ ﴾ على التكرير، كما قال [تعالى]: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾[4]، المعرفة ترد على النكرة بالتكرير، والنكرة على المعرفة ومن نصب"ناصية"جعله فعلا للمعرفة، وهي جائزة في القراءة [5]))[6].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 54/1. وورد مثل هذا التوجيه في: 254/1 (سورة البقرة/185).

(2) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 176/1، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم 33، ومشكل إعراب القرآن 72/1، ومغني اللبيب 31/2.

(3) الكشَّاف 17/1. وورد مثل هذا الأثر في: 228/1 (سورة البقرة/185).

(4) سورة الشورى /52-53.

(5) قرأ الجمهور ((ناصية كاذبة خاطئة)) بجر الثلاثة، على أن ((ناصية)) بدل نكرة من المعرفة. قرأ أبو حيوة، وابن أبي عبلة، وزيد بن علي، بنصب الثلاثة على الشتم. وقرأ الكسائي في رواية:(ناصية كاذبة خاطئة) برفعها، أي: هي ناصية كاذبة خاطئة. ينظر: المختصر، لابن خالويه 176، و الكشَّاف 778/4، والبحر المحيط 495/8، ومعجم القراءات القرآنية 198/8.

(6) معاني القرآن، للفرَّاء 279/3. وورد مثل هذا التوجيه في: 79/3 (سورة ق/33).

وائتثر الزَّمخشريّ أبا زكريا الفرَّاء، فوجَّه إعراب الآية نفسها على وفق رأي الفرَّاء المذكور آنفًا، فقال: (("ناصية"بدل من"الناصية"، وجاز بدلها [من][1] المعرفة، وهي نكرة، لأنها وصفت فاستقلت بفائدة. وقرئت"ناصية"على: هي ناصية، و"ناصية"بالنصب، و كلاهما على الشتم.ووصفها بالكذب والخطأ على الإسناد المجازي. وهما في الحقيقة لصاحبها [2].وفيه من الحسن والجزالة ما ليس في قولك: (ناصية كاذب خاطئ)))[3].

وفي توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾(الشورى /52-53)، جوّز الفرَّاء إبدال المعرفة"صراط الله"من النكرة"صراط مستقيم"، في تفسيره سورة العلق المذكورة من قبل [4]. وقد تابعه الزَّجَّاج في ذلك التوجيه[5].

وائتثرهما الزَّمخشريّ فيما ذهبا إليه من توجيه،فقال: (("صراط الله"بدل))[6]. وهذا البدل ممَّا يحمل على العهد[7].

يتَّضح ممَّا تقدَّم اقتفاء الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج في عدم اشتراط تطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيرًا، إلا أنَّه لم يستحسن إبدال النكرة من المعرفة ما لم تكن موصوفة كـ (ناصية) في سورة العلق.

---

(1) في المطبوع: (عن)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(2) هذا رأي الزجاج، بقوله ((وتأويله: بناصية صاحبها كاذب خاطئ، كما يقال: (فلان نهاره صائم وليله قائم) والمعنى: هو صائم في نهاره وقائم في ليله)). معاني القرآن وإعرابه 345/5.

(3) الكشَّاف 778/4.وورد مثل هذا الأثر في: 389/4 – 390 (سورة ق /33).

(4) ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 279/3.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 404/4.

(6) الكشَّاف 235/4.

(7) ينظر: (البدل) في: (الجملة العربية – القرآن الكريم) 90.

2-إبدال الظاهر من المضمر:

وجَّه الزَّجَّاج إعراب"أن اذكره"من قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ (الكهف /63)، بأنَّه بدل اشتمال من المضمر (الهاء) في"أنسانيه"، حملاً على المعنى، فقال: (((كسر الهاء) وضمها جائزان في"أنسانيه"[1]، "أن اذكره": بدل من (الهاء) لاشتمال الذكر على (الهاء) في المعنى، والمعنى: وما أنساني أن اذكره إلا الشيطان)) [2].

واقتفاه الزَّمخشريّ في إبدال الظاهر من المضمر، بدل اشتمال، حملاً على المعنى، فقال: ((و"أن أذكره": بدل من (الهاء) في"أنسانيه"أي: وما أنساني ذكره إلا الشيطان))[3].

3-إبدال المصدر المؤول من الاسم الظاهر قبله بدل اشتمال

وجَّه الفرَّاء إعراب المصدر المؤول"أنْ تأتيهم"بأنَّه في موضع نصب، رده على"الساعة"من قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾(سورة محمدﷺ/18)، فقال: (("أن"مفتوحة في القراءة كلها... وهو من المكرر: هل ينظرون إلا الساعة، هل ينظرون إلا أن تأتيهم بغتة؟. والدليل على ذلك أن التي في (الزخرف) في قراءة عبد الله: ﴿ هل ينظرون إلا أن تأتيهم الساعة﴾ [4]، ومثله: ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ ﴾[5]، لولا أن

---

(1) قرأ حفص عن عاصم: (أنسانيه) بضم (الهاء). وقرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم برواية أبي بكر بن شعبة، وحمزة وأبو عمرو ونافع والكسائي بكسر (الهاء) ينظر: كتاب السبعة في القراءات 393-394.

(2) معاني القرآن وإعرابه 300/3. وورد مثل هذا التوجيه في: 383/3 (الأنبياء/3).

(3) الكشّاف 733/2.وورد مثل هذا الأثر في: 102/3 (الأنبياء /3).

(4) سورة الزخرف/66.

(5) سورة الفتح/25.

تطئوهم، فـ [أنْ] [1] في موضع رفع عند (الفتح)[2]، و"أنْ" في (الزخرف) وهاهنا نصب مردودة[3] على"الساعة"، والجزم جائز[4]، تجعل"هل ينظرون إلا الساعة"مكتفياً، ثم تبتدئ"أن تأتيهم"، [وتجيبها] [5] بـ (الفاء) على الجزاء، والجزم جائز))[6].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الفرَّاء في إبدال المصدر المؤول"أن تأتيهم"من الاسم الصريح المنصوب"الساعة"، فقال في إعراب الآية نفسها: (("أن تأتيهم": بدل اشتمال من"الساعة"، نحو"أن تطؤهم"من قوله [تعالى]: ﴿ رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَـٰتٌ ﴾. وقرئ:"أن تأتيهم"، بالوقف على "الساعة"، واستئناف الشرط))[7].

---

(1) في المطبوع: (فإنَّ)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(2) يريد: عند الآية (25) في سورة الفتح.

(3) (الرد) و(المردود): مصطلح كوفي بمعنى (البدل). ينظر: الفصل الأول الخاص بالمصطلح ص95.

(4) نسبت القراءة بجزم ((تأتهم)) إلى أبي عمرو بن العلاء. ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 185/4. ولم أجدها في كتب القراءات.

(5) في المطبوع: (وتجيئها)، و ما أثبته يقتضيه السياق.

(6) معاني القرآن، للفرَّاء 61/3.

(7) الكشَّاف 323/4. وورد مثل هذا الأثر عن الزجاج في توجيه إعراب قوله تعالى: ((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم)) (الممتحنة /8)، بإعراب ((أن تبروهم))، في موضع جر على البدل من (الذين). ينظر: معاني القرآن وإعرابه 157/5 –158، و الكشَّاف 516/4.

ب-الإبدال من المحل:

حمل الزَّجَّاج، في أحد رأييه، نصب"دينا قيماً ملة إبراهيم"[1] من قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ دِينٗا قِيَمٗا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۚ ﴾ (الأنعام /161) على البدل من معنى"هداني إلى صراط مستقيم"، فقال:((وأما نصب"ديناً قيماً ملة إبراهيم"فمحمول على المعنى، لأنّه لما قال: "هداني إلى صراط مستقيم"، دلَّ على: عرّفني دينًا قيمًا، ويجوز أن يكون على البدل من معنى"هداني إلى صراط مستقيم"، المعنى: هداني صراطًا مستقيمًا، دينًا قيِّمًا، كما قال عز وجل:﴿ ويهديك صراطًا مستقيمًا ﴾[2]، و"ملة إبراهيم"بدل من"دينًا قيِّمًا"، و"حنيفًا": منصوب على الحال من"إبراهيم"، المعنى: هداني وعرفني ملة إبراهيم في حال حنيفيته، وهو ها هنا لـ"إبراهيم"، حسن منه لغيره))[3].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الزَّجَّاج في توجيه إعراب"ديناً قيماً"نصباً على البدَّل من محل"إلى صراطٍ مستقيمٍ"، حملاً على المعنى، فقال: (("ديناً": نصب على البدل من محل"إلى صراطٍ"، لأنَّ معناه: هداني صراطاً، بدليل قوله [تعالى]:"و يهديكم صراطاً مستقيماً"..."وملة إبراهيم": عطف بيان، و"حنيفاً": حال من"إبراهيم"))[4].

يتَّضح ممَّا تقدَّم أن الزَّمخشريّ قد ائتثر الزَّجَّاج فيما ذهب إليه من توجيه، واحتج لرأيه بما احتج به الزَّجَّاج أيضا، واختلف مع الزَّجَّاج في توجيه إعراب "ملة إبراهيم"التي عدها الزَّجَّاج بدلاً من"ديناً قيماً"، بإعرابها على أنَّها عطف بيان،

---

(1) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع: ((ديناً قيماً)) مفتوحة القاف مشددة الياء مكسورة. وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: ((ديناً قيماً)) مكسورة القاف خفيفة الياء مفتوحةً. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 274، والكشف 1/458-459.

(2) سورة الفتح /2.

(3) معاني القرآن وإعرابه 2/310-311.

(4) الكشّاف 2/83-84.

وقد التزم الزّمخشريّ توجيه البدل المطابق أو الموافق، على أنّه عطف بيان في مواضع كثيرة من الكشّاف[1].

ت-الإبدال من المعنى:

وجّه الزّجّاج إعراب"أنّهم إليهم لا يرجعون"من قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (يس/31)، بأنّه من معنى:"الم يروا كم أهلكنا"، فقال: ((وموضع"كم"نصب بـ"أهلكنا"[2]، لان"كم"لا يعمل فيها ما قبلها، خبراً كانت أو استفهاماً ...، و"أنّهم"بدل من معنى"الم يروا كم أهلكنا". والمعنى: الم يروا أن القرون التي أهلكنا أنّهم لا يرجعون. ويجوز" إنّهم [إليهم][3] لا يرجعون"[4]، بكسر"إن"ومعنى ذلك الاستئناف، المعنى: هم إليهم لا يرجعون))[5].

يتبين من كلام الزّجّاج أنّه علق الفعل"يروا"عن العمل في لفظ"كم"، ونصبها معموله لـ"أهلكنا"، وأبدل" أنّهم"من معنى"الم يروا كم أهلكنا"وذلك ما تأثّره الزّمخشريّ وعده بدلاً من المعنى، لا من اللفظ، فقال: (("الم يروا"الم يعملوا، وهو معلق عن العمل في"كم"لأنَّ"كم"لا يعمل فيها عامل قبلها، كانت للاستفهام أو للخبر، لان أصلها الاستفهام، إلا أن معناه نافذ في الجملة، كما نفذ في قولك: (ألم يروا أن زيدًا لمنطلق)، وإن لم يعمل في لفظه. و"أنّهم إليهم لا

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: الكشّاف681/1 (المائدة/97)، 537/2 (ابراهيم1-2)، 546/2 (إبراهيم/16).

(2) وهو رأي الفراء أيضاً، والمسوغ له عنده سبقها بفعل قلبي، ينظر: معاني القرآن، للفرّاء333/2، 376.

(3) في المطبوع (أنّهم لا يرجعون)، وما أثبته يقتضيه سياق الآية.

(4) وهي قراءة الحسن. ينظر: معاني القرآن، للفرّاء 376/2، والمختصر، لابن خالويه 125، 126-127.

(5) معاني القرآن وإعرابه 285/4.

يرجعون"بدل من"كم أهلكنا"على المعنى، لا على اللفظ، تقديره: الم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم ؟. وعن الحسن: كسر (إن) على الاستئناف، وفي قراءة ابن مسعود:"الم يروا من أهلكنا"[1]، والبدل على هذه القراءة بدل اشتمال))[2].

وقد رد ابن هشام هذا التوجيه بقوله: ((إن عامل البدل هو عامل المبدل منه، فان قدر عامل المبدل منه"يروا"فـ"كم"لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها، وان قدره"أهلكنا"فلا تسلط له في المعنى على البدل. والصواب أن"كم"مفعول لـ"أهلكنا"، والجملة إما معمولة لـ"يروا"على أنَّه علق عن العمل في اللفظ، و"أن"وصلتها مفعول لأجله. وإما معترضة بين"يروا"وما سد مسد مفعوليه، وهو"أن" وصلتها))[3].

ولعل ابن هشام لم يلتفت إلى رأي الزَّجَّاج في حمل البدل على المعنى، ولم يعتد بعبارة الزَّمخشريّ ((بدل من"كم أهلكنا"على المعنى لا على اللفظ)). وقد وهم محمد الأمير في حاشيته على المغني[4] فنسب هذا الرأي إلى ابن عطية[5] (ت 541 هـ)، وهو في حقيقته رأي الزَّجَّاج.

---

(1) ينظر: معاني القرآن، للفرّاء2/333، 276، وجامع البيان، للطبري 16/231.

(2) الكشّاف 4/13-14.

(3) مغني اللبيب 1/157.

(4) ينظر حاشية الأمير على مغني اللبيب 1/157.

(5) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب الاندلسي، صاحب تفسير(المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز) ينظر: هدية العارفين 1/502.

خامسًا : الممنوع من الصرف :

1-المنع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين (صيغة منتهى الجموع) :

علل الفرَّاء عدم إجراء [1]"مواطن"من قوله تعالى:﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾ (التوبة/25)، فقال: ((نصبت"المواطن"لان كل جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان، فهو لا يجرى، مثل (صوامع) و(مساجد) و(قناديل) و (تماثيل) و(محاريب). وهذه (الياء) بعد الألف لا يعتد بها، لأنَّها قد تدخل فيما ليست هي منه، وتخرج مماً هي منه .... وإنما منعهم من إجرائه أنَّه مثال لم يأت عليه شيء من الأسماء المفردة و أنَّه غاية للجماع، إذ انتهى الجماع إليه، فينبغي له ألا يجمع. فذلك أيضا منعه من الانصراف))[2].

يتَّضح من كلام الفرَّاء أن صيغة منتهى الجموع لا تختص بوزن صرفي محدد، وإنما هي كل جمع تكسير، بعد ألف تكسيره حرفان، نحو: (صوامع) و (مساجد) و (مواطن)، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، نحو (قناديل) و (تماثيل) و (محاريب)، وهي العلة الأولى، وكون هذا الجمع لا نظير له في الآحاد، إذا لم يأت على صيغته شيء من الأسماء المفردة، وهي العلة الثانية.

وقال الزَّجَّاج في تبين علة منع صرف (مواطن) في الآية نفسها: ((وزعم بعض النحويين أن"مواطن"لم ينصرف هاهنا لأنَّه جمع، و أنَّها لا تجمع. قال أبو إسحاق: وإنما لم تجمع لأنَّها لا تدخل عليها الألف والتاء، لا نقول: (مواطنات)، .... وإنما لم ينصرف"مواطن"عند الخليل لأنَّه جمع، و أنَّه ليس على مثال الواحد، ومعنى

---

(1) (إجراء الاسم) عند الكوفيين:صرفه وتنوينه، و (عدم إجرائه): منع صرفه. ينظر: الفصل الأول، المبحث الثاني الخاص بالمصطلح النحوي.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 428/1.

(ليس على مثال الواحد) أي: ليس في ألفاظ الواحد ما جاء على لفظه، و أنَّه لا يجمع كما يجمع الواحد جمع تكسير)) [1].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الفرَّاء والزَّجَّاج، في تعليل منع"مواطن"من الصرف، فقال: ((وامتناعه من الصرف لأنَّه جمع، وعلى صيغة لم يأت عليها واحد)) [2].

2- المنع من الصرف لعلتين:

أ-العَلَمِّيَة والتأنيث:

علل الزَّجَّاج منع صرف"ثمود"من قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾ (الأعراف/73، هود/61)، بأنَّه علم لمذكر سميت به القبيلة، فمنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، فقال: ((و"ثمود"في كتاب الله مصروف وغير مصروف. فأما المصروف فقوله: ﴿ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾ [3]، الثاني غير مصروف، فالذي صرفه جعله اسماً للحي، فيكون مذكرا سمي به مذكر، ومن لم يصرفه جعله اسماً للقبيلة)) [4].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الزَّجَّاج، فعلل منع صرف"ثمود"في الآيتين المذكورتين آنفا بما جعله الزَّجَّاج علة لمنع الصرف فيها، وهو العلمية والتأنيث، فقال: ((قرئ"وإلى ثمود"بمنع الصرف، بتأويل القبيلة، "وإلى ثمود"بالصرف، بتأويل

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 2/439-440.وورد مثل هذا التوجيه في:3/304 (الكهف/79)، 5/258 (الإنسان/4)، 5/260(الإنسان/15-16).

(2) الكشَّاف 2/259.وورد مثل هذا الأثر في:4/667 (الإنسان/4)، 4/671 (الإنسان/15-16).

(3) سورة هود/68.قرأ حمزة وحفص: ((الا ان ثمود)) بغير صرف، ومثله في: (الفرقان/38) و(العنكبوت/38) و (النجم /51). ووافقهما أبو بكر على ترك الصرف في (النجم)خاصة. وصرفهن الباقون. وتفرد الكسائي بصرف((ألا بعدًا لثمود)). ولم يصرفه الباقون.ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء2/20، وكتاب السبعة في القراءات 337، والكشف1/533-534.

(4) معاني القرآن وإعرابه 2/348، 3/59.وورد هذا التوجيه في:5/261 (الإنسان/18).

الحي، أو باعتبار الأصل، لأنّه اسم أبيهم الأكبر، وهو: ثمود بن عابر بن ارم بن سام بن نوح))[1].

وفي موضع آخر، قال: ((وقرئ"ألا أن ثمود"و"لثمود"كلاهما بالصرف وامتناعه، فالصرف للذهاب إلى الحي أو الأب الأكبر، ومنعه للتعريف والتأنيث، بمعنى القبيلة))[2].

يتّضح ممّا تقدّم أنّ الزّمخشريّ قد تأثّر برأي الزّجّاج في تعليل الصرف ومنعه في (ثمود)، فأورده في الكشّاف.

ب-العَلَمية والعُجمَة:

يمنع الاسم الأعجمي من الصرف في المعرفة إذا كان علماً موضوعاً للواحد لا للجنس، وزاد عن ثلاثة أحرف، نحو (قارون) و (طالوت) و(جالوت) و(إبراهيم) و(إسماعيل)، فهو لا ينصرف في المعرفة لـ(العلمية والعجمة) [3].

قال الزّجّاج في تعليل منع صرف"قارون"من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ ﴾(القصص /76): (("قارون": اسم أعجمي لا ينصرف، ولو كان (فاعولاً) من العربية، من (قرنت الشيء)، لانصرف، فلذلك لم ينون))[4].

واستند الزّمخشريّ إلى رأي الزّجّاج، فقال في تفسير الآية نفسها: (("قارون": اسم أعجمي مثل (هارون)، ولم ينصرف للعجمة والتعريف. ولو كان (فاعولاً) من (قرن) لانصرف)) [5].

---

(1) الكشّاف 120/2.

(2) المصدر نفسه 409/2.وورد مثل هذا الأثر في: 672/4(الإنسان/18).

(3) ينظر: الكتاب 235/3،وما ينصرف وما لا ينصرف45.

(4) معاني القرآن وإعرابه 153/4.وورد مثل هذا التوجيه في:328/1(سورة البقرة/247).

(5) الكشّاف 429/3.وورد مثل هذا الأثر في: 292/1 (سورة البقرة/247).

يتّضح ممّا تقدّم تأثّر الزّمخشريّ برأي الزّجّاج في تعليله منع صرف "قارون"للعلمية والعجمة.

ت-العدل عن التأنيث والتكرار:

علل الزّجّاج منع انصراف"مثنى وثلاث ورباع"من قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ (النساء/3)، فقال: ((ومعناه: اثنينِ اثنين، وثلاثًا ثلاثًا، وأربعًا أربعًا، إلا أنّه لا ينصرف لجهتين، لا أعلم أن أحدًا من النحويين ذكرهما، وهي أنّه اجتمع فيه علتان: أنّه معدول عن اثنين اثنين، وثلاث ثلاث، وأنّه عدل عن تأنيث))[1].

وقد ارتضى الزّمخشريّ تعليل الزّجّاج المذكور آنفا، فأورده في تفسير الآية نفسها، فقال: (("مثنى وثلاث ورباع"معدولة عن أعداد مكررة، وإنما منعت الصرف لما فيها من العدلين: عدلها عن صيغها، وعدلها عن تكررها، وهي نكرات يعرفن بلام التعريف))[2].

يتّضح ممّا تقدّم أن الزّمخشريّ قد تأثّر برأي الزّجّاج فأورده بالمعنى، إذ عبر عن قول الزّجّاج (أنّها معدولة عن اثنين اثنين) بـ(التكرار)، وعن (التأنيث) بـ(الصيغ).

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 9/2. وورد مثل هذا التوجيه في: 261/4 (فاطر/1).

(2) الكشّاف 467/1. وورد مثل هذا الأثر في 595/3 (فاطر/1).

المبحث الثاني

الأثر والتأثر في الأفعال

أولاً: التعدّي واللزوم:

1- (ضَاءَ، أضَاءَ)، (ظلِمَ، أَظْلَمَ):

ذكر الفرَّاء أنَّ في الفعلين (أضاء) و(أَظْلَمَ) لغتين، هما: (ضَاءَ) و(ظَلِمَ)، إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ﴾(سورة البقرة/20): ((فيهِ لُغَتَان، يُقال:(أَضَاءَ القَمَرُ)، و(ضَاءَ القمرُ)، فمن قال: (ضَاءَ القمرُ)، قال: (يَضُوءُ[1]، ضَوءًا). و(الضَّوْءُ) فيه لغتان: ضَمُّ الضَّادِ وفَتْحُها."وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ"فيه لغتان: (أَظْلَمَ الليلُ، وظَلِمَ)))[2].

وسارَ الزَّجَّاج في ركب الفرَّاء، فقال في تفسير الآية نفسها: ((يقال: (ضَاءَ الشيءُ، يَضُوءُ)، و (أَضَاءَ، يُضِيءُ)، وهذه اللغة الثانية هي المختارة، ويقال:(أَظْلَمَ، و [ظَلِمَ] [3])، و(أَظْلَمَ) المختارُ))[4].

يتَّضحُ مِمَّا تقدَّم أنَّ الفرَّاء، والزَّجَّاج قد عَدَّا الفعلين (أضاء، واظلم) فعلين لازمين. غير أنَّ الزَّمخشريّ قد وافقهما في رأي على لزوميتهما، واحتمل في الآخر أنْ يكونا متعدِّيَيْن، فقال: ((و"أضاء"إمّا متعدٍّ بمعنى: كُلَّما نوَّر لهم ممشىً ومسلكاً أخذوه، والمفعول محذوف. وإمّا غير متعدٍّ بمعنى: كُلَّما لمع لهم"مَشَوْا"في

(1) ومن قال (أضاء) فالمضارع منه (يُضِيءُ).

(2) معاني القرآن، للفراء 18/1 وورد مثل هذا التوجيه في: 299/1-300 (المائدة/2).

(3) في المطبوع: (ظَلَمَ) بفتح اللام، وما أثبته يقتضيه المقام.

(4) معاني القرآن وإعرابه 96/1. وورد مثل هذا التوجيه في 143/2، 156 (المائدة/2، 8).

مطرح نوره وملقى ضوئه، ويعضده قراءة ابن أبي عبلة: "كلّما ضَاءَ لهم[1]"... و"أَظْلَمَ": يحتمل أنْ يكون غير متعد، وهو الظاهر، وأنْ يكون متعدّياً منقولاً من (ظَلِمَ الليل)، وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب: "أُظلِمَ" على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه))[2].

وبإنعام النظر في نصّ الزمخشريّ نجد كفةَ لزوم الفعلينِ هي الراجحةَ، إذ عضّد لزوم "أضاءَ" بقراءة ابن أبي عبلة، ورجح أنْ يكون "أظلَم" لازماً بقوله "هو الظاهر". على أنَّ استعمال (أضاء) لازماً ومتعدياً قد نصّت عليه المعجمات وكتب التفسير، إذ يقال: (أضاء الشيءُ بنفسه) و(أضاءهُ غيرُه)[3].

2- (**جَرَمَ، أَجْرَمَ، جَرَّمَ**):

حمل الفرَّاء تعدية الفعل (جرم) على معنى الفعل (كسب)، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ ... وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ﴾(المائدة /2)، فقال: ((قرأ يحيى بن وثاب والأعمش: "وَلاَ يُجْرِمَنَّكُمْ"[4] من (أجْرَمْتَ)، وكلام العرب، وقراءة القرّاء: "يَجْرِمَنَّكم" بفتح الياء. جاء التفسير: ولا يَحْمِلَنَّكُمْ بُغْضُ قوم. قال الفرَّاء: وسمعت العربَ تقول: (فلان جريمةُ أهلِهِ) يريدون: كاسبٌ لأهلِهِ، (وَخَرَجَ يَجْرِمُهُمْ): يكسِبُ لهم، والمعنى فيها متقارب: لا يَكسِبَنَّكُمْ بُغْضُ قومٍ أنْ تفعلوا شرًّا. فـ"أنْ"[5] في موضع نصب. فإذا جعلت في (أنْ): (على)، ذهبْت إلى معنى: لا يحملنَّكم بُغْضُهمْ

---

(1) قرأ أُبَيّ وابن مسعود: ((كلّما أضَاءَ لهم)). وقرأ الاعمش: ((إضآء لهم)) بالإمالة والمد. وقرأ ابن أبي عبلة: ((ضاء لهم)). وقرأ الضحاك ويزيد بن قطيب: ((وإذا أُظلِم عليهم)) بالبناء للمفعول. ينظر: المختصر، لابن خالويه 3، والكشاف 76/1، والبحر المحيط 89/1-90.

(2) الكشاف 86/1. وورد مثل هذا الأثر في: 602/1، 612 (المائدة / 2، 8).

(3) ينظر: الصحاح (ض و أ)، ومعالم التنزيل في التفسير 30/1.

(4) وهي أيضاً قراءة ابن مسعود. ينظر: المختصر، لابن خالويه 31.

(5) في: ((أنَّ تعتدوا)).

على كذا وكذا، على أنْ لا تعدلوا[1]، فيصلح طرح (على)، كما تقول: (حملتني أنْ أسأل، وعلى أنْ أسأل)))[2].

وحمل الزَّجَّاج الفعل"جرم"في تعدِّيه إلى مفعول واحد واثنين، على معنى الفعل (كسب) أيضاً، إذ وجه معنى الآية المذكورة آنفاً، فقال: ((المعنى: لا يكسِبَنَّكُمْ بُغْضُ قومٍ أن تعتدوا. وموضع"أنْ"[3]: نَصبٌ، أي: تعتدوا لان صدّوكم عن المسجد الحرام، فموضع"أنْ"الأولى: نصب مفعول له، وموضع"أنْ"الثانية: نصب مفعول به، المعنى: لا يكسِبَنَّكُم بُغْضُ قومٍ، أي بُغْضُكم قوماً، الاعتداء بصدِّهِمْ إيَّاكُمْ عن المسجد الحرام. يقال: (فلان جريمةُ أَهلهِ) أي: هو كاسبُهم. وقيل في التفسير: لا يَحْمِلَنَّكم بُغْضُ قَوْمٍ، والمعنى واحد))[4].

وفي موضع آخر من معانيه، ذكر الزَّجَّاج أنَّ (((أَجْرَمَنِي كذا وكذا، وجَرَمَنِي، وجرَّمَنِي، وأَجْرَمْتُ) بمعنى واحد))[5].

يتَّضحُ مِمَّا تقدَّم أنَّ الزَّجَّاج قد سار في ركب الكوفيين، إذ تابع الفرَّاء في حمل معنى (جرم) على معنى (كسب) من جهة، فضلاً عن قوله: إنَّ (أجْرَمَ) و(جَرَم) بمعنى واحد، وهذا ما يرجّح متابعته الكسائي في كونهما لغتين من جهة ثانية، إذ نسب ابن النحّاس إلى الكسائي قوله في توجيه قراءة"ولا

---

(1) يريد: تفسير قوله تعالى ((ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألاّ تعدلوا)) الآية (8) من السورة نفسها.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 299/1. وينظر: المصدر نفسه 2/8-9 (هود /22).

(3) في ((أنْ صدُّوكم)) و ((أنْ تعتدوا)). فالأولى في موضع نصب مفعول له، أي: لأَنْ صَدُّوكم. والثانية في موضع نصب مفعول به، أي لا يكسبنكم شنآن قوم الاعتداء.

(4) معاني القرآن وإعرابه 143/2.

(5) المصدر نفسه 156/2.

يُجْرِمَنَّكم"بضم الياء: ((قال الكسائي: هما لغتان، ولا يَعرِفُ البصريُّون الضمَّ في هذا المعنى))[1].

وائتثرهما الزمخشريّ، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: (("جرم"يجري مجرى"كسب"في تعدّيه إلى مفعول واحد واثنين، تقول: (جرم ذنباً) نحو: كسَبَهُ، و(جرّمتُهُ ذَنْباً) نحو: كسَّبْتُهُ إيَّاه، ويقال: (أَجْرَمْتُهُ ذَنْبًا) على نقل المتعدّي إلى مفعول بالهمزة إلى مفعولين، كقولهم: (أَكسبتُهُ ذَنْبًا)، وعليه قراءة عبد الله:"ولا يُجْرِمَنَّكم"بضَمِّ الياء، و(أَوَّلُ المفعولين) على القراءتين: ضمير المخاطبين، (والثَّاني):"أنْ تَعْتَدُوا"... والمعنى: ولا يُكسِبَنَّكُمْ بُغْضُ قَوْمٍ، لأَنْ صَدُّوكُم، الاعتداءَ، ولا يحملنّكم عليه))[2].

وفي موضع آخر من (الكشاف) فَسَّر الزمخشريّ قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ﴾[3]، بقوله: ((عُدِّي"يَجْرِمَنّكم"بحرف الاستعلاء، مُضَمَّنًا معنى فعل يتعدّى به، كأنه قيل: ولا يحملنّكم. ويجوز أنْ يكون قوله"أنْ تَعْتَدُوا"[4] بمعنى: على أنْ تعتدوا، فحذف مع (أنْ) ... والمعنى: لا يَحْمِلَنّكُمْ بُغْضُكم للمشركين على أنْ تتركوا العدلَ فتعتدوا عليهم))[5].

3- (**أَنْذَرَ، يُنْذِر**):

استدلَّ الفرَّاء على تعدية الفعل"ينذر"، في قوله تعالى: ﴿ لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا

---

(1) إعراب القرآن، للنحاس 4/2.

(2) الكشاف 602/1.

(3) سورة المائدة /8.

(4) استدرك الزمخشريّ في هذا الموضع ما فاته من توجيه في تفسير الآية (2) من سورة المائدة التي سبقت الإشارة إليها، على أنَّ هذا التقدير في حقيقته هو رأي الفرَّاء.

(5) الكشاف 612/1.

حَسَنًا ﴾(الكهف /2)، إلى مفعولين، بوجود أسماء مضمرة يقع عليها الفعل قبل وقوعه على (البأس)، لأنَّ (البأس) لا يُنْذَرُ، وإنّما يُنْذَرُ به، فقال: ((مع (البأس) أَسماء مضمرة يقع عليها الفعل، قبل أنْ يقع على (البأس). ومثله في (آل عمران): ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ ﴾[1]معناه: يخوِّفُكُمْ أولياءَهُ))[2]. وفي موضع آخر من معانيه قال: (("لِيُنْذِرَ بأسًا شَدِيدًا"المعنى: ليُنْذِركُمْ بأسًا شديدًا، البأس لا يُنْذِرُ، وإنّما يُنْذَرُ به))[3].فأُضْمِرَ المفعول الأول، واقْتُصِرَ على الثاني مصرحاً به.

وائتثره الزمخشريّ ، فقال: ((" أَنْذَرَ"متعدٍّ إلى مفعولين، كقوله [تعالى] ﴿ إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا ﴾ [4] فاقتصر على أحدهما ، واصله:"لينذر"الذين كفروا"بأسًا شديدًا"))[5].

4- (اخْتارَ) متعدٍّ بنفسه على تقدير حذف حرف الجر (من):

أَجاز الفرَّاء تعدية الفعل"اختار"بنفسه، في قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾(الأعراف/155)، فقال: ((وجاء في التفسير: اختار منهم سبعين رجلاً. وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم، إذ طُرحت (مِن)، لأنّه مأخوذ من قولك: (هؤلاء خيرُ القومِ، وخيرٌ من القوم)، فَلَمَّا جازتِ الإضافةُ مكانَ (مِن) ولم يتغيَّر المعنى، استجازوا أنْ يقولوا: (اخْترتُكُم رجُلاً، واخْتَرْتُ منكم رجُلاً)))[6].

---

(1) الآية /175.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 133/2.

(3) المصدر نفسه 248/1.

(4) سورة النبأ /40.

(5) الكشاف 702/2-703.

(6) معاني القرآن، للفرَّاء 395/1.

ووجَّه الزَّجَّاج وصل الفعل (اختارَ) بمفعوله على تقدير حذف حرف الجر (مِن) أيضًا، فقال في إعراب الآية نفسها: ((معناه: واخْتارَ موسى مِنْ قومِهِ، ... ومعنى (اختارَ قومَهُ): اختارَ مِنْ قومِهِ، فحذفت (مِنْ)، ووصل الفعل فَنَصَبَ، يقال: (اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجال زيدًا) و(اخْتَرْتُ الرِّجال زيدًا)، وأنشدوا[1]:

ومنّا الّذي اختارَ الرِّجالَ سَماحَةً وجوداً إذا هبَّ الرِّياحُ الزعازِعُ)) [2].

واقتفى الزمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج فيما ذهبا إليه من إجازة تعدية (اختار) بنفسه على تقدير حذف حرف الجر (من)، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: ((واختار موسى قومه"أي: من قومِهِ، فحُذف الجارّ، وأوصل الفعل، كقوله:

ومنَّا الّذي اختيرَ الرِّجَالَ سَمَاحةً))[3].

على أنَّ مثل هذه التعدية، مِمَّا قصره جمهور النحويين على السماع في كلمات معدودة، إذ رجَّحوا أنْ تكون تلك الكلمات القليلة المنصوبة على نزع الخافض مقصورةً على أفعالها الخاصة بها، وأفعالها مقصورةً عليها[4]. وهو ما لم يلق قبولاً لدى الفرَّاء والزَّجَّاج والزمخشري الذين أجازوا حذف الحرف عند

---

(1) البيت من الطويل، للفرزدق، ديوانه، 519 برواية:

منا الذي اختير الرجال سماحة وخيراً إذا هب الرياح الزعازع.

(2) معاني القرآن وإعرابه 380/2. وورد مثل هذا التوجيه في: 210/1 (سورة البقرة/130)، 271/1 (سورة البقرة /198).

(3) الكشاف 164/2. وورد مثل هذا الأثر في: 190/1 (سورة البقرة/130)، 245/1 (سورة البقرة/198).

(4) ينظر: الكتاب 37/1-39، والمقتضب 336/4، والأصول في النحو 54/2، وشرح المفصل، لابن يعيش 8/8، والمقرب 127، وارتشاف الضرب 53/3، وأوضح المسالك 98-99، وشرح ابن عقيل 538/1، وشرح الأشموني 90/2، وهمع الهوامع 200/1، والنحو الوافي 133/1-136.

ائتلاف الكلام وتوافقه، وعدم تغير معناه، إذ إنَّ مناسبة الكلام هي التي تحدد الحرف المحذوف، وذلك عندما يتخصص المعنى ويتَّضحُ كما في الآية السابقة.

5- تضمين فعل معنى فعل آخر:

قال ابن جني: ((اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العربَ قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأنَّ الفعل في معنى ذلك الآخر. فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله عزَّ اسمه: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾(سورة البقرة/187)، وأنت لا تقول: رفثْتُ إلى المرأة، وإنّما تقول: رَفَثْتُ بها، أو معها. لكنّه لمّا كانَ الرَّفَثُ هنا في معنى: الإفْضَاء، وكنت تُعَدِّي (أفْضَيْتُ) بـ(إلى)، كقولك: أفْضَيْتُ إلى المرأة، جِئْتَ بـ (إلى) مع الرَّفَثْ، إيذانًا وإشعارًا أنَّه بمعناه)) [1]. وتَتَجَلَّى فائدة التضمين بكسب معنَيين في تعبيرٍ واحدٍ، إذ تؤدي كلمةٌ واحدةٌ مؤدَّى كلمتينِ اثنتين[2].

من ذلك ما وجَّهَهُ الزَّجَّاج في إعراب"وقضينا"من الآية الكريمة:﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾(الحجر/66)، بقوله:((معناه: وأوحينا إليه))[3]. فجعل تعدية الفعل (قضى) -وهو متعدٍّ بنفسه-[4] بالحرف (إلى) لتضمّنه معنى الفعل اللازم (أوحى).

---

(1) الخصائص 310/2.

(2) ينظر: مغنى اللبيب 193/2، والنحو الوافي 449/1، ومعاني النحو 14/3.

(3) معاني القرآن وإعرابه 227/3. وورد مثل هذا التوجيه كذلك، في: 416/1 (آل عمران/52)، 179/2 (المائدة/45)، 227/3 (الإسراء /4)، 75/5 (النجم/35).

(4) قال تعالى: ﴿ فلما قضى موسى الأجل ﴾ (القصص/29).

وذهب الزمخشريّ في تفسيره الآية السابقة مذهب الزّجّاج ، فقال: ((وعدّي"قضينا"بـ(إلى) لأنه ضُمِّنَ معنى (أوحينا) كأنه قيلَ: وأوحينا إليه مقضيًّا مبتوتًا))[1].

ثانياً : تذكير الفعل وتأنيثه :

روى الفرّاء أنَّ العربَ إذا أضافت المذكَّر إلى المؤنّث، جازَ في الفِعْلِ المُسْنَدِ إليهِ التَّأنِيثُ والتَّذكيرُ، جاءَ ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا۟ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾ (يوسف/10)، فقال: (("يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ"قرأه العامَّة بالياء، لأنَّ"بعض"ذَكَر، وإنْ أُضيف إلى تأنيث. وقد قرأ الحسن – فيما ذُكِرَ عنه -"تَلْتَقِطْهُ"بالتاء[2]، وذلك أنَّه ذهب إلى"السَّيارةِ"، والعرب إذا أضافت المذكّر إلى المؤنّث وهو فعل له، أو هو بعضٌ له، قالوا فيه بالتأنيث والتذكير. وأنشدونا: .....، ومنه قول الأعشى[3]

وتَشرَقُ بالقَوْلِ الّذي قَدْ أَذَعْتَهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ

... وإنّما جازَ هذا كلُّه لأنَّ الثاني يكفي مِنَ الأوَّل، ألا ترى أنَّه لو قال:"تَلْتَقِطْهُ السَّيَّارةُ"لجاز وكفى من"بعض"، ولا يجوز أنْ يقول:"قد ضَرَبَتْني غُلامُ جاريتك"لأنَّكَ لو أَلْقَيْتَ (الغلام) لم تدلّ (الجارية) على معناه))[4].

---

(1) الكشاف 584/2. وورد مثل هذا الأثر كذلك، في: 365/1-366 (آل عمران/52)، 638/1 (المائدة/45)، 649/2 (الإسراء/4)، 427/4 (والنجم/ 35).

(2) ينظر:إعراب القرآن، للنحاس 316/2، والمختصر، لابن خالويه 62.

(3) من الطويل، ديوانه 173، وينظر: الكتاب 52/1، والكامل 485، وتفسير الطبري 60/19، 71/21، وخزانة الأدب 330/2. والشاهد فيه: تأنيث الفعل (شرقت) لاكتساب فاعله المذكر (صدر) التأنيث من المضاف إليه (القناة).

(4) معاني القرآن، للفراء 2/ 36-37. وورد مثل هذا التوجيه في: 328/2(لقمان/16).

وتابع الزَّجّاج أبا زكريا الفرّاء فيما أورده في تفسير الآية نفسها، فقال: ((هذا أكثر القراءة - بالياء، وقرأ الحسن: "تَلْتَقِطْهُ" بالتاء، وأجاز ذلك جميع النحويين، وزعموا أنَّ ذلك إنّما جاز لأنَّ (بعضَ السَّيَّارة): (سيَّارةٌ)، فكأنّه قال: (تَلْتَقِطْهُ سَيَّارةٌ بعضُ السَّيَّارةِ)، وأنشدوا:

وتَشرَقُ بالقَوْلِ الّذي قَدْ أَذَعْتَهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ))[1].

وائتثرهما الزمخشريّ، فحمل القراءة بالتاء في "تَلْتَقِطْهُ" على المعنى، واحتجَّ له ببيت الأعشى الذي احتجّا به من قبل، فقال: (("يَلْتَقِطْهُ": يأخذه بعض السيارة، بعض الأقوام الذين يسيرون في الطريق.وقرئ: "تَلْتَقِطْهُ" -بالتاء -على المعنى، لأنَّ (بعض السَّيَّارةِ): (سيارةٌ)، كقوله:

كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ))[2]

ثالثًا: إضمار الفعل:

وجّه الفرّاء إعراب"ملّةَ إبراهيم"، من قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾(سورة البقرة/135)، بالنّصب بأحَدِ عاملين: إمَّا بـ (نكون) محذوفة، لدلالة"كونوا هوداً" عليها، وإمّا بفعلٍ مضمر، فقال: ((فإن نصبتها بـ (نكون) كان صوابًا، وإنْ نصبتها بفعلٍ مضمر كانَ صوابًا، كقولك: بل نتبع"ملّةَ إبراهيم"[3]، وإنّما أمَرَ اللهُ [عزّ وجلّ] النبي ﷺ، فقال:"قُلْ بَلْ مِلّةَ إبراهيم"))[4].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 94/3.وورد مثل هذا التوجيه في: 197/4-198(لقمان/16).

(2) الكشاف 447/2-448. وورد مثل هذا الأثر في: 496/3 (لقمان/16).

(3) وقرأ الأعرج وابن جندب: ((بل ملة إبراهيم)) بالرفع. ينظر: المختصر، لابن خالويه10.

(4) معاني القرآن، للفراء 82/1.

واقتفى الزَّجَّاج اثر الفرَّاء، فيما ذهب إليه من رأي في توجيه نصب"مِلَّةَ إبراهيم"، فقال: ((تنصب"الملّة"على تقدير: بلْ نتّبِعُ ملَّةَ إبراهيم. ويجوز أنْ تنصب على معنى: بل نكون أهلَ ملَّةِ إبراهيم، وتحذف"الأهل"كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[1] لأنَّ القرية لا تُسأَل ولا تُجيب. ويجوز الرَّفعُ"بل ملّةُ إبراهيم حنيفًا"والأَجودُ والأكثرُ: النصب. ومجازُ الرَّفعِ على معنى: قُلْ مِلَّتُنا ودينُنا مِلَّةُ إبراهيم. ونصب"حنيفًا"على الحال، المعنى: بل نَتَّبعُ ملَّةَ إبراهيم في حال حنيفيته)) [2].

واستمدّ الزمخشريّ إعرابه للآية نفسها من توجيه الفرَّاء والزَّجَّاج، فقال: (("بلْ ملّةَ إبراهيمَ": بل نكونُ مِلَّةَ إبراهيم، أي: أَهلَ مِلَّتِهِ، كقول عديّ بن حاتم: (إنِّي مِنْ دينٍ) [3] يريدُ: مِنْ أَهلِ دينٍ. وقيل: بل نَتَّبعُ مِلَّةَ إبراهيم. وقرئ: "ملّةُ إبراهيم"بالرَّفعِ، أي: مِلَّتُهُ، مِلّتُنا، أو أَمْرُنا مِلَّتُهُ، أو نحنُ مِلَّتُهُ، بمعنى: أَهْلُ مِلَّتِهِ. و"حنيفًا": حال))[4].

---

(1) سورة يوسف /82.

(2) معاني القرآن وإعرابه 213/1. وورد مثل هذا التوجيه في: 500/1 (آل عمران/195)، 184/4 (الروم /30)، 359/4 (الزمر /59).

(3) أخرجه ابن سعد من رواية ابن سيرين عن أبي عبيدة بن حذيفة، قال: قال عدي بن حاتم (ت 68 هـ) فذكر قصة إسلامه. وفيه: فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم: ((يا عدي اسلم تسلم. قال: إنّي من دين. قال: أنا اعلم بدينك منك)). ينظر: الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف، مطبوع على هامش الكشاف 194/1.

(4) الكشاف 194/1. وورد مثل هذا الأثر في: 457/1 (آل عمران /195)، 479/3 (الروم /30)، 138/4 (الزمر /59).

رابعًا: إعراب الفعل المضارع:

1. مجيء الفعل المضارع في جواب (لَمَّا):

إنَّ الاستعمال القرآني المعهود في (لَمَّا) أنْ يكون جوابها فعلاً ماضياً، كقوله تعالى ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ (الإسراء /67). أو جملة اسميّة مقرونة بـ"إذا"الفجائية، كقوله تعالى ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾(العنكبوت /65)، أو بـ"الفاء"[1]، كقوله تعالى:﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾(لقمان /32). غير أنَّ جواب (لَمَّا) في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴾(هود /74)، قد جاءَ فعلاً مضارعاً هو"يُجادِلُنا"، قال فيه الفرَّاء: ((ولم يقل: (جادَلَنا). ومثله في الكلام لا يأتي إلاّ بفعل ماض كقولك: (فلما أتاني أتيته)، وقد يجوز: (فلمّا أتاني أثِبُ عليهِ)، كأنه قال: أَقْبَلْتُ أثِبُ عليهِ))[2]. وبذلك يكون الفرَّاء قد لجأ إلى التأويل والتقدير، فجعل جواب" لمّا"فعلاً ماضياً محذوفاً هو (أقبل)، ولم يُجِزْ وقوع الفعل المضارع جوابًا لها في الكلام، حرصًا منه على اطّراد قواعد النحو.

ووجَّه الزَّجَّاج الآية السابقة، فأورد في تفسيرها رأي الفرَّاء السابق وزاد عليه رأيًا آخر، فقال: (("يُجادِلُنا": حكاية حال قد مضت، لأنَّ"لمّا"جعلت في الكلام، لِمَا قد وقع لوقوع غَيرِهِ، تقول: (لمّا جاءَ زيدٌ جاءَ عمرٌو)، ويجوز: (لمّا جاءَ زيدٌ يتكلَّمُ وعمرٌو) على ضربين: (أحدُهُما): أنَّ (إنْ) لمّا كانت شرطًا للمستقبل وقع الماضي فيها في معنى المستقبل، نحو: إنْ جاءَ زيدٌ جِئْتُ. (والوجه الثاني): وهو الذي اختاره، أنْ يكون حالاً لحكايةٍ قد مضت، المعنى: فلمَّا ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرَّوعُ وجاءَتْهُ البُشرى أخذَ يُجادِلُنَا في قومِ لوط، وأقبلَ يُجادِلُنَا. ولم يذكر في

---

(1) وهو رأي ابن مالك. ينظر: التسهيل 241، والجنى الداني 595-596.

(2) معاني القرآن، للفراء 23/2.

الكلام (أخذ) و (أقبل)، لأنَّ في كلِّ كلامٍ يخاطب به المخاطب معنى (أخذ) و (أقبل)، إذا أردت حكاية الحال، لأنك إذا قلت: (قامَ زيدٌ) دَلَلْتَ على فعلٍ ماضٍ، وَإِذَا قُلْتَ: (أخذَ زيدٌ يقولُ) دَلَلْتَ على حالٍ ممتدَّةٍ، من أجلها ذكرْتَ (أخَذَ) و (أقْبَلَ))) [1].

واقتفى الزمخشريّ اثر الفرَّاء والزَّجَّاج، فأجملَ آراءهم في تفسير الآية نفسها، فقال: ((فإنْ قلْتَ: أين جواب لَمَّا ؟ قلْتُ: هو محذوفٌ كما حذف [من][2] قوله [تعالى]: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا ﴾[3]. وقوله" يُجادِلنا"كلام مستأنف دالٌّ على الجواب، وتقديره: اجْتَرَأَ على خطابنا، أو فَطِنَ لمُجادَلَتِنَا، أو قال:كيت و كيت، ثم ابتدأ فقال:"يجادلنا في قوم لوط"وقيل في "يجادلنا"هو جواب (لمَّا)، وإنّما جيءَ به مضارعا لحكاية الحال وقيلَ:إنَّ "لمَّا"تردّ المضارع إلى معنى الماضي، كما تردّ"إنْ"الماضي إلى معنى الاستقبال. وقيل معناه: أخذ يُجادِلُنا، وأقبلَ يُجادِلُنا، والمعنى: يجادِلُ رُسُلَنَا))[4].

يتَّضحُ ممّا تقدَّم أنَّ استعمال الفعل المضارع جواباً لفعل الشرط الماضي بعد (لمَّا)، قد أَخضعه النحويون الثلاثة للتأويل والتقدير تارة، ولِلَمْسَةٍ بلاغيةٍ فنيةٍ، هي حكاية حال ماضية تارة أخرى. وكان حريًا بهم أنْ يُجيزوا ذلك على أنَّه استعمالٌ قرآنيٌّ خاصٌّ، أو التفريع في قواعدهم مثل ما فعل ابن مالك[5].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 3/64-65.

(2) ما بين القوسين زيادة يتطلبها السياق.

(3) سورة يوسف /15. والتقدير: فلما ذهبوا به فعلوا ما اجمعوا عليه. ينظر: الجنى الداني 596.

(4) الكشاف 2/412.

(5) ينظر: التسهيل 241.

2. رفع الفعل المضارع على الاستئناف بعد جواب الطلب المجزوم:

وجّه الفرَّاءُ إعرابَ "وَيَتُوبُ اللّهُ" من قوله تعالى: ﴿ قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ ١٤ وَيُذۡهِبۡ غَيۡظَ قُلُوبِهِمۡۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ ﴾ (التوبة /14-15)، بالرفع على الاستئناف، فقال: ((ورفع قوله [تعالى]: "ويَتُوبُ اللّهُ" لأنَّ معناه ليس من شروط الجزاء، إنَّما هو استئناف، كقولك للرجل: (إيتني أُعطِكَ، و أُحِبُّكَ بعْدُ، وأُكرِمُكَ)، استئناف ليس بشرط للجزاء))[1].

وائتثره الزَّجَّاج، فوافقه على رفع "يَتُوبُ اللّهُ" على الاستئناف، فقال: ((وقوله تعالى: ﴿ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ ﴾ ليس بجواب لقوله: "قاتلوهم"، ولكنه مستأنف، لأنَّ "يتوب" ليس من جنس ما يجاب به "قَاتِلُوهُمْ"))[2].

وَبَنى الزمخشريّ حكمه برفع "يتوبُ اللّهُ" على ما وجّهَهُ الفرَّاء والزَّجَّاج، فقال: ((﴿ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ ﴾: ابتداء كلام، وإخبار بأنَّ بعض أهل مكة يتوب عن كفره، وكان ذلك أيضاً، فقد أسلم ناس منهم وحسن إسلامهم. وقُرِئ: "ويتوبَ"[3] بالنّصب، بإضمار أنْ)، ودخول التوبة في جملة ما أُجيبَ به الأمرُ من طريق المعنى)) [4].

لقد استمدَّ الزمخشريّ توجيهه إعرابَ الآية السابقة على الابتداء، من توجيهي الفرَّاء والزَّجَّاج لها، إذ إنَّ (الابتداء) مصطلح مرادف لـ(الاستئناف)، ويعني قطع هذا الكلام عمَّا سبقه، فيكون حقُّهُ الرفع. فضلاً عن إيراده قراءة

---

(1) معاني القرآن، للفراء 426/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه 436/2-437. وورد مثل هذا التوجيه في: 239/2-240 (الأنعام /27).

(3) وهي قراءة ابن أبي إسحاق والأعرج ومقاتل بن سليمان ويونس عن أبي عمرو. ينظر: المختصر، لابن خالويه 51.

(4) الكشاف 252/2-253. وورد مثل هذا الأثر في: 15/2 (الأنعام /27).

النَّصْب في"يتوبَ"على إضمار(أنْ)، فتدخل التوبة في جواب الطلب بالأمر "قاتِلُوهُم" من طريق المعنى، وهو ما لم يذكره الفرَّاء ولا الزَّجَّاج.

3. نصب الفعل المضارع المقترن بـ (الفاء) في جواب (لولا):

ذهب الفرَّاء إلى أنَّ "فيكون"في قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾ (الفرقان /7)، قد انتصب لأنه جواب بالفاء، لأن (لولا) بمنزلة (هلاّ) التحضيضيّة، فقال: ((وقوله [تعالى] ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ ﴾جواب بالفاء، لأن"لولا"بمنزلة (هلاّ))) [1].

وتابع الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء في توجيه نصب"فيكون"على الجواب لـ (لولا)، لأنها في معنى (هلاّ) التي أوَّلَهَا بالاستفهام، فقال: ((ومعنى"لولا" : (هلاّ)، وتأويل (هلاّ) الاستفهام، وانتصب"فيكونَ"على الجواب بـ (الفاء) للاستفهام))[2].

واقتفرهما الزمخشريّ في توجيه النصب في"فيكون"، فقال: ((فإنْ قُلْتَ: ما وجها الرَّفع والنَّصب في "فيكون"[3] ؟، قُلْتُ: النَّصْب لأنَّه جواب"لولا"بمعنى (هلاّ)، وحكمه حكم الاستفهام. والرَّفعُ على أنَّه معطوف على"أُنْزِلَ" ومحلّه الرَّفع، ألا تراك تقول: (لولا ينزلُ) بالرفع، وقد عطف عليه "يُلْقَى" و"تَكُوْنُ" مرفوعَيْنِ[4]، ولا يجوزُ النَّصبُ فيهما، لأنّهما في حكم الواقع بعد (لولا)، ولا يكون إلاّ مرفوعًا))[5].

وبإنعام النظر في تفسير الزمخشريّ للآية السابقة يتبين لنا متابعته للفراء، والزَّجَّاج في توجيه نصب الفعل المضارع المقترن بـ (الفاء) على جواب (لولا) التي هي

---

(1) معاني القرآن، للفراء 262/2.

(2) معاني القرآن وإعرابه 58/4.

(3) قال ابن خالويه: ((((فيكون معه)) برفع النون حكاه أبو معاذ))، ينظر كتابه: المختصر 104.

(4) يريد في قوله تعالى: ﴿ أو يلقى إليه كنز أو تكون له جنة يأكل منها ﴾. الآية /8 من السورة نفسها.

(5) الكشاف 265/3-266.

بمنزلة (هلاّ) التي حكمها حكم الاستفهام. فضلاً عن توجيهه القراءة برفع"فتكونُ"عطفًا على محل"أُنْزِلَ"إذ هو في محلّ رفع، لأنَّ المضارع لا يقع بعد (لولا) إلاّ مرفوعًا.

4. **جزم الفعل المضارع في جواب الطلب:**

رجَّحَ الفرَّاءُ أنْ يكون الفعل"يرثني"من قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾(مريم /5-6) مجزومًا في جواب الطلب، فقال: ((وقوله:"يَرِثُنِي"تُقرأ جَزْمًا ورفعًا، قرأها يحيى بن وثاب جزمًا[1]، والجَزْمُ الوَجْهُ، لأنَّ (يرثني) من آية سوى الأولى فحسن الجزاء. وَإذا رفعت كانت صلة للوليّ: هَبْ لي الذي يرثني. ومثله ﴿ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ ﴾ و"يُصَدِّقْنِي"[2]))[3].

وتابع أبو إسحاق الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء في توجيه قراءة الجزم على جواب الطلب، والرَّفع على صفة الولي، فقال: ((ويقرأ بالجزم:"يَرِثْنِي ويَرِثْ مِنْ آل يعقوب"على جواب الأمر. ومَنْ قرأ:"يَرِثُنِي ويَرِثُ"فعلى صفة الوليّ))[4].

واقتفى الزمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج في توجيه إعراب الفعل"يرثني"بالجزم على جواب الطلب"هب لي"لأنه بمعنى الجزاء، وبالرفع على أنَّه صفة لـ"وليّ"، واحتجَّ لرأيه بما احتجَّ به الفرَّاء، فقال: (("يرثني ويرث": الجزم جواب الدعاء،

---

(1) وهي قراءة أبي عمرو والكسائي. وقرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم وحمزة ونافع بالرفع:((يرثني ويرث)). ينظر: كتاب السبعة في القراءات 407.

(2) سورة القصص /34. قراءة الجزم لابن عامر وابن كثير وأبي عمرو ونافع والكسائي. وقراءة الرفع لعاصم وحمزة. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 494.

(3) معاني القرآن، للفراء 161/2-162. وورد مثل هذا التوجيه في: 273/2 (الفرقان/ 68-69).

(4) معاني القرآن وإعرابه 320/3. وورد مثل هذا التوجيه في: 76/4 (الفرقان/68-69).

والرفع صفة. ونحوه ﴿ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾[1]))[2]. ثم استطرد الزمخشريّ – كعادته – في ذكر القراءات الشاذة في هذه الآية نقلاً عن ابن خالويه[3].

وقد ذكر مكي ابن أبي طالب القيسي أنَّ ما يقوِّي الجزمَ في"يرثْني"أنَّ "وليّاً"رأسُ آية، مستغنٍ عن أَنْ يكونَ ما بعده صفةً له، فحملَهُ على الجوابِ دون الصفة[4]. وبذلك يكون رأيه موافقاً لرأي الفرَّاء.

5. ما يجوز في الفعل المضارع المقترن بالواو بعد جواب الشرط الجازم:

وجَّه الفرَّاء إعراب"ويجعل لك قصوراً"من قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾(الفرقان /10) في قراءة مَنْ جزَمَ"ويَجْعَلْ"[5]، بأنَّهُ مجزوم ردًّا على موضع "جَعَلَ"لأنه جزاءُ الشرط في موضع جزم. وجوّز فيه أنْ يكون مرفوعًا، ولكن سُكِّنت لامُهُ لأنّها لَقِيَتْ لامَ كلمةٍ بعدها، وإنْ كانَ يجوزُ رَفْعُهُ رَفْعًا بَيِّنَ الضَّمِ. وجوَّزَ فيه النَّصْبَ على الصَّرف [6]. فقال: (("ويجعلْ لَكَ قُصُورًا"مجزومة مردودة على"جَعَلَ"، و"جَعَلَ"في معنى جزم. وقد تكون رفعًا، وهي

(1) سورة القصص /34 وقد مر تخريج قراءتي الجزم والرفع فيها.

(2) الكشاف 5/3. وورد مثل هذا الأثر في: 294/3 (الفرقان /68-69).

(3) في كتابه: مختصر شواذ القراءات 83.

(4) ينظر: الكشف 84/2.

(5) قرأ حمزة وأبو عمرو ونافع والكسائي وحفص عن عاصم: ((ويجعل)) بجزم اللام. وقرأ ابن عامر وابن كثيروأبو بكر عن عاصم: ((ويجعل لك)) بالرفع. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 462، والكشف 144/2. وقرأ عبيد الله بن موسى وطلحة بن سليمان: ((ويجعلَ)) بالنصب على إضمار أنْ. ينظر: البحر المحيط 484/6، ومعجم القراءات القرآنية 396/3.

(6) (الصرف): مصطلح كوفي يراد به عند البصريين: النصب بـ (أنْ) مضمرة بعد (واو) المعية. وحقيقته عند الكوفيين إخراج الفعل الثاني المعطوف عما وقع من حكم على الفعل الأول المعطوف عليه. ينظر: معاني القرآن، للفراء 34/1، 235/1، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره 187-188.

في ذلك مجزومة، لأنّها (لامٌ) لَقِيَتْ (لامًا) فسُكِّنَتْ [1]. وإنْ رفعتها رفعًا بيِّنًا فجائِزٌ. ونَصْبُهَا جائز على الصَّرف)) [2].

وتابع أبو إسحاق الزَّجَّاج أَبا زكريّا الفرَّاء في توجيه إعراب"وَيَجْعَل"في الآية المذكورة آنفًا، فقال: ((فأمَّا"يَجْعَلْ"فبـ (الجزم)، المعنى: إنْ يَشَأْ يَجْعَلْ لَكَ جنَّاتٍ، ويَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا. ومَنْ رفَعَ فعلى الاستئناف، المعنى: وسَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا، أي سيعطيكَ اللهُ في الآخرةِ أكثرَ مِمَّا قالوا))[3].

وجوَّز الزمخشريّ عطف"ويجعل"بالجزم، أو بالرَّفعِ، على جواب الشرط إذ وقع ماضيًا، فقال: ((وقُرِئَ:"ويَجعَلُ"بالرَّفعِ عَطْفًا على"جَعَلَ"، لأنَّ الشَّرطَ إذا وقع ماضيًا، جاز في جزائه الجَزْمُ والرَّفْعُ ... ويجوز في"وَيَجْعَلْ لَكَ"إذا أدغَمْتَ: أَنْ تكون (اللاَّم) في تقدير الجَزْم والرَّفع جميعًا. وقرِئَ بالنَّصب، على أنَّه جواب الشَّرط بـ(الواو)))[4].

خامساً: عدم سقوط نون النسوة من الفعل المضارع

علل الفرَّاء ملازمة نون النُّسوة للفعل المضارع المسند إليها، رفعًا ونَصْبًا وجَزْمًا، بأنَّك لو أسقطتَ نونَ جمع الإناث من الفعل المضارع، للنَّصْبِ أو الجَزْمِ، لمْ يَسْتبِنْ لَهُن تأنيث، وليسَتْ كذلِكَ حالُ (النُّون) في الأفعال الخمسة، فقال في تفسير"إلا أنْ يَعْفُونَ"من قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾(سورة البقرة /237)، : ((وإنّما قالَ"إلا أَنْ يَعْفُونَ"بالنّون

---

(1) تكون (اللام) من " يجعل " في تقدير الرفع بإسكانها للإدغام في (اللام) من ((لك))، لا للجزم. ينظر: الكشف 144/2.

(2) معاني القرآن، للفراء 263/2.

(3) معاني القرآن وإعرابه 59/4.

(4) الكشاف 226/3.

لأنَّه فعل النّسوة، وفعل النّسوة بالنون في كل حال. يقال: هُنَّ يضربْنَ، ولمْ يضربْنَ، ولنْ يضربْنَ، لأنكَ لو أسقطْتَ النون مِنْهُنّ للنّصب أو الجزم لم يَسْتَبِنْ لهُنَّ تأنيث. وإنّما قالت العربَ:(لن يَعْفُوا) للقوم، و(لن يَعْفُوَا) للرَّجُلَيْنِ، لأنّهم زادوا للاثنين في الفعل ألِفًا ونونًا، فإذَا اسقطوا نون الاثنين للجزم أو للنّصب، دَلّتِ الألفُ على الاثنين. وكذلك واو (يفعلون) تدلّ على الجمع إذا أُسقِطت (النون) جزمًا أو نصبًا))(1).

وذهب الزَّجَّاج إلى أَنَّ موضع"يَعْفُوْنَ"من الآية نفسها، نصب بـ"أنْ"، ورأى أنَّ الفعل المضارع المسند إلى نون جمع الإناث هو مِمَّا يستوي فيه الرفع والنصب والجزم، بمعنى أنَّه ملازم للبناء على السكون للزوم نون جمع الإناث فيه، فقال: ((وموضع"أنْ يَعْفُونَ"نصب بـ"أن"، إلا أنَّ جماعة المؤنث في الفعل المضارع تستوي في الرفع، والنصب، والجزم))(2).

وفرّقَ الزمخشريّ بين نون النسوة الملازمة للفعل المضارع المسند إلى جماعة النساء، ونون الرفع في الفعل المضارع المسند إلى جماعة الرجال، مستمداً رأيه من توجيهي الفرَّاء والزَّجَّاج السابقين للآية نفسها، فقال: (("إلاّ أنْ يَعْفُونَ"يريد: المطلّقات. فإن قُلْتَ: أي فرْقٍ بينَ قولك: (الرِّجالُ يَعْفُوْنَ) و (النِّساء يَعْفُوْنَ) ؟ قُلْتُ: (الواو) في الأوَّل ضميرهم، و (النون) علمُ الرَّفْع. و(الواو) في الثاني لام الفعل، و(النون) ضميرُهُنَّ، والفعل مبنيّ لا أثَرَ في لفظه للعامل، وهو في محل النّصب، "ويعفوَ": عطف على محلّه))(3).

(1) معاني القرآن، للفراء 155/1.
(2) معاني القرآن وإعرابه 319/1.
(3) الكشاف 285/1.

المبحث الثالث

الأثر والتأثر في الحروف

رجّح المراديُّ أن يكون الحرف ((كلمة تدل على معنى، في غيرها فقط))[1]. وهو على ثلاثة أقسام: حرف مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل. ويكون عاملاً وغير عامل[2]. وتبيين ذلك عبر المحورين الآتيين:

المحور الأول: معاني الحروف:

يرى جمهور النحويين أن أغلب معاني الحروف يرجع إلى خمسة أقسام، معنى في الاسم خاصة، كالتعريف. ومعنى في الفعل خاصة، كالتنفيس. ومعنى في الجملة، كالنفي والتوكيد. وربط بين مفردين، كالعطف في نحو: جاء زيد وعمرو. وربط بين جملتين، كالعطف في نحو: جاء زيد وذهب عمرو. على أن لكل حرف من الحروف معنى رئيسًا هو الأصل، وما ذكر له من معان أُخَر لا يفارقها هذا المعنى. وفيما يأتي تبيين جملة من معاني الحروف مما ائتثره الزّمخشريّ عن الفرّاء والزّجّاج في مؤلفيهما في (معاني القرآن):

أولا: الحرف الأحادي:

1-(همزة الاستفهام):

هي حرف مشترك، يدخل على الأسماء والأفعال، لطلب الفهم. وهي أم باب الاستفهام، لا يتقدم شيء مما في حيّزها عليها، ولذلك استأثرت بتمام التصدير على حروف العطف (الفاء) و(الواو) و(ثم)، في نحو قوله تعالى:

---

(1) الجنى الداني 20.

(2) ينظر: الجنى الداني 21-23، والنحو الوافي 43/1.

﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ (آل عمران /83)، وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا ﴾ (آل عمران/165)، وقوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾(يونس/51)، بخلاف نظائرها من أدوات الاستفهام فإنها تتأخر عن حروف العطف[1].

قال الفرَّاء في توجيه إعراب"أو عجبتم"من قوله تعالى: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُواْ وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾(الأعراف/63)، : ((هذه (واو) نسق أدخلت عليه (ألف)[2] الاستفهام، كما تدخلها على (الفاء) فتقول: (أفعجبتم ؟)، وليست بـ(أو)، ولو أريد بها (أو) لسكنت (الواو)))[3].

وقال الزَّجَّاج متابعا الفرَّاء في توجيه إعراب الآية نفسها: ((هذه (الواو): واو العطف، دخلت عليها (ألف) الاستفهام فبقيت مفتوحةً، وقد بيَّنا أمرها في الكتاب[4]))[5].

يتضح مما تقدم أن الفرَّاء والزَّجَّاج قد اتفقا على تقدم همزة الاستفهام على حرف العطف، وهو ما ذهب إليه الزَّمخشريّ في أحد رأييه، وقدر في الرأي الآخر

---

(1) ينظر: الكتاب 187/3-189، ومعاني القرآن، للفرَّاء 383/1، ومعاني القرآن وإعرابه 487/1، والصاحبي 119-120، والكشَّاف 171/1، والجنى الداني 30-31، ومغني اللبيب 14/1-15، والإتقان في علوم القرآن 146/1، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 343-346.

(2) يريد بـ(ألف الاستفهام):همزة الاستفهام.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 383/1. وينظر: 98.

(4) ج1 ص487، في تفسير قوله تعالى: ((أولما أصابتكم مصيبة)) (آل عمران/165) إذ قال: ((هذه (الواو): واو النسق، دخلت عليها (ألف) الاستفهام، فبقيت مفتوحة على هيأتها قبل دخولها، ومثل ذلك في الكلام قول القائل: (تكلم فلان بكذا وكذا)، فيقول قائل مجيبا له: (أوَ هو ممَّن يقول ذلك؟)))

(5) معاني القرآن وإعرابه 346/2.

جملة محذوفة بين همزة الاستفهام وبين حرف العطف، هي جملة المعطوف عليه، فيكون كل من الاستفهام والعطف على بابه، فلا تقديم ولا تأخير، فقال: (("أو عجبتم": (الهمزة) للإنكار، و(الواو): للعطف، والمعطوف عليه محذوف كأنه قيل: أكذبتم وعجبتم؟)) (1) فقدر المعطوف عليه جملة محذوفةً يصح العطف عليها، هي جملة (أكذبتم). إلا أن الزَّمخشريّ قد رجع عن هذا الرأي إلى رأي جمهور النحويين عند تفسير الآيات (97، 98، 99) من السورة نفسها، فتابع رأي الزَّجَّاج في توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ ﴾ (الأعراف/97-99)، إذ قال الزَّجَّاج: ((و(الفاء) في قوله [تعالى]: "أفأمِنَ"، و(الواو) في قوله [تعالى]: "أو أمن": (فتحت لأنها (واو) عطف، و(فاء) عطف دخلت عليها (ألف) الاستفهام)[2]... وقوله [تعالى]:"أفأمِنُوا مَكْرَ اللهِ"أي: وأمِنُوا عذابَ اللهِ أنْ يأتِيَهم بَغْتَةً وهم لا يشعرون؟))[3]. فجعل الآيات"أفأمن...❖ أو أمن ...❖أفأمنوا"معطوفة على قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (الأعراف/95).

وائتثره الزَّمخشريّ في توجيه إعراب الآيات المذكورة آنفاً، فقال: ((و(الفاء) و(الواو) في"أفأمِنَ"و"أوَ أمِنَ"حرفا عطفٍ دخلت عليهما همزة الإنكار. فإنْ قُلْتَ: ما المعطوف عليه؟ ولم عطفت الأولى بـ(الفاء) والثانية بـ(الواو) ؟، قُلْتُ: المعطوف عليه قوله تعالى ﴿ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً ﴾ وقوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾إلى ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾[4]، وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه. وإنَّما عطف بـ(الفاء)، لان المعنى: فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة،أبعد ذلك أمن

---

(1) الكشَّاف 115/2.

(2) السياق يقتضي: فتحتا لأنهما (واو) عطف و(فاء) عطف، دخلت عليهما (ألف) الاستفهام.

(3) معاني القرآن وإعرابه 360/2.

(4) الآية /96 من السورة نفسها.

أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً، وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضحىً؟. وقرئ:"أوْ أمِن"[1]، على العطف بـ (أو)))[2].

وقد نبّه غير واحد من النحويين القدماء والمحدثين على اضطراب رأي الزّمخشريّ في هذه المسألة[3]، ورأوا عدم اطّراد رأيه بتقدير جملة محذوفة بين (الهمزة) و(حرف العطف) في المواضع السابقة، واحتجوا بمواضع لا يمكن تقدير فعل فيها، نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ ﴾(الرعد/33)، إذ لا دليل فيه على حذف جملة معطوف عليها، فضلاً عن انتفاء الحاجة إلى تكلّف جملة محذوفة بين (الهمزة) و(حرف العطف) تفضي إلى الإخلال بالمعنى. وهو ما ذهب إليه أستاذي الدكتور قيس إسماعيل الأوسيّ[4].

وقد تستعمل الهمزة في غير معنى الاستفهام الحقيقي، فتفيد معنى مجازيًا[5] من نحو:

---

(1) هي قراءة ابن عامر وابن كثير ونافع. وقراءة عاصم وحمزة وأبو عمرو والكسائي: ((أوَ أمِن)) بتحريك الواو. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 286-287، والكشف 468/1-469.

(2) الكشّاف134/2.

(3) منهم: أبو حيان الأندلسيّ، والحسن بن قاسم المراديّ، وابن هشام الأنصاريّ، وبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ، والدكتور قيس إسماعيل الاوسيّ. ينظر: البحر المحيط 183/1، والجنى الداني 30-31، ومغني اللبيب 14/1-15، والبرهان في علوم القرآن 350/2، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 343-346.

(4) ينظر كتابه: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 346.

(5) ينظر: الجنى الداني 30-36، ومغنى اللبيب 15/1-18، ومعاني النحو 606/4-613، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 421-460، والمعاني المجازية التي خرج إليها أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزءان الثالث والرابع - المجلد الاربعون 323-367.

أ - التسوية:

عَدَّ الزَّجَّاج (الهمزة)، المعادلة بـ(أم) المتصلة، بعد كلمة (سواء، في نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (سورة البقرة/6)، آلة التسوية، إذ لا يراد بها الاستفهام الحقيقي، بل هي وما دخلت عليه، في معنى الخبر، ولذلك لا تستوجب جوابًا، فقال: ((فأمَّا دخول (ألف) الاستفهام، ودخول (أم) التي للاستفهام، والكلام خبر، فإنَّما وقع ذلك لمعنى التسوية، والتسوية آلتها (ألف) الاستفهام و(أم)، تقول: (أزيد في الدار أم عمرو ؟)، فإنَّما دخلت (الألف) و(أم) لأنَّ علمك قد استوى في زيد وعمرو، وقد علمت أنَّ أحدهما في الدار لا محالة، ولكنَّك أردت أن يبيِّن لك الذي علمت، ويخلص لك علمه من غيره، فلهذا تقول: (قد علمت أزيد في الدار أم عمرو)، وإنَّما تريد أن تسوِّي عند من تخبره العلم الذي قد خلص عندك، وكذلك"سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم" دخلت (الألف) و(أم) للتَّسوية))[1].

وائتثره الزَّمخشريّ في توجيه إعراب الآية نفسها، فقال: ((و(الهمزة) و(أم) مجرَّدتان لمعنى (الاستواء)، وقد انسلخ عنهما معنى (الاستفهام) رأسًا، قال سيبويه: ((جرى هذا على حرف الاستفهام، كما جرى على حرف النداء قولك: (اللهمَّ اغفر لنا أيتَّها العصابة)))[2]، يعني: أنَّ هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام، كما أنَّ ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء. ومعنى (الاستواء): استواؤهما في علم المستفهم عنهما، لأنه قد علم أن أحد الأمرين كائن، إما الإنذار وإما عدمه، ولكن لا بعينه، فكلاهما معلوم بعلم غير معين))[3].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 77/1.

(2) الكتاب3/170.

(3) الكشّاف1/47-48.

يتضح مما تقدم أن الزَّمخشريّ قد تابع الزَّجَّاج في جعل (الهمزة) و(أم) آلة التسوية، وأن دخولهما على الجملة لا يراد به الاستفهام الحقيقي، بل الإخبار.

ب-(التقرير) الذي يصحبه معنى (التوبيخ):

ويراد به توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه، ولفظه لفظ (الاستفهام)، ومعناه (الخبر)[1]. ومنه حمل الزَّجَّاج (همزة الاستفهام) في قوله تعالى:﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (سورة البقرة/44)، على معنى (التقرير) و(التوبيخ)، فقال: ((فـ(الألف): ألف استفهام، ومعناه: (التقرير) و (التوبيخ) ها هنا، كأنه قيل لهم[2]: أنتم على هذه الطريقة. ومعنى هذا الكلام – والله أعلم -: أنهم كانوا يأمرون أتباعهم بالتمسك بكتابهم، ويتركون هم التمسك به، لأن جحدهم النبي (ﷺ) هو تركهم التمسك به. ويجوز – والله أعلم- أنهم كانوا يأمرون ببذل الصدقة، وكانوا يضنون بها، لأنهم وصفوا بأنهم قست قلوبهم، وأكلوا الربا والسحْت، وكانوا قد نهوا عن الربا. فمنع الصدقة داخل في هذا الباب))[3].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في حمل (همزة الاستفهام) في"أتأمرون ؟"من الآية نفسها على معنى (التقرير) المصحوب بـ(التوبيخ) و(التعجيب)، فقال: (("أتأمرون ؟. "(الهمزة) للتقرير مع التوبيخ والتعجيب من حالهم ... وكان الأحبار يأمرون من نصحوه في السر من أقاربهم وغيرهم باتباع (محمد ﷺ) ولا

---

(1) ينظر: الجنى الداني 32، مغني اللبيب 1/16-17، والمعاني المجازية التي خرج إليها أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم 336.

(2) أي: لبني إسرائيل، وقد تقدم ذكرهم في الآية (40) بقوله تعالى ((يابني إسرائيل آذكروا نعمتي......)).

(3) معاني القرآن وإعرابه 1/125.

يتبعونه.وقيل كانوا يأمرون بالصدقة ولا يتصدقون، وإذا أُتوا بصدقات ليفرقوها خانوا فيها))[1].

ت – التبكيت[2]:

حمل الزَّجّاج (همزة الاستفهام) في قوله تعالى ﴿ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ﴾ (المائدة/116)، على معنى التبكيت، إذ احتج بها في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ﴾ (التكوير/8-9)، فقال: ((فمعنى سؤالها:"بأي ذنب قتلت"؟: تبكيت قاتلها في القيامة، لأن جوابها: (قتلت بغير ذنب)، ومثل هذا التبكيت قول الله تعالى: ﴿ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ﴾، فإنما سؤاله وجوابه تبكيت لمن ادعى هذا عليه))[3].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجّاج في حمل (همزة الاستفهام) في قوله تعالى لـ(عيسى) عليه السلام:"أأنت قلت للناس"على معنى التبكيت، إذ احتج بها في تفسير آيتي الموؤدة، في سورة التكوير، المذكورتين آنفاً، فقال: ((فإن قلت: فما معنى سؤال الموؤدة عن ذنبها الذي قتلت به؟، وهلاّ سُئِل الوائد عن موجب قتله لها؟ قلت: سؤالها وجوابها تبكيت لقاتلها، نحو التبكيت في قوله تعالى لعيسى"أأنت قلت للناس"إلى قوله"سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق"))[4].

---

(1) الكشّاف 133/1.

(2) بمعنى: التقريع والتعنيف.ينظر: تاج العروس (بكت).

(3) معاني القرآن وإعرابه 290/5. وينظر: المصدر نفسه 217/4.

(4) الكشّاف 708/4. وينظر: المصدر نفسه 524/3-525.

وبإنعام النظر في النصين المتقدمين نجد أنَّ الزَّمخشريّ قد تبنَّى رأي الزَّجَّاج جملة وتفصيلاً، فأورده في الكشاف من غير عزو إليه. ولعل الزَّجَّاج أخذه عن شيخه المبرد الذي سبقه إليه(1).

2- (الباء):

وتأتي لمعان، منها:

أ - التوكيد:

ذهب الزَّجَّاج إلى أن (الباء) في"بمؤمنين"قد أفادت توكيد النفي بدخولها على الخبر، فقال في توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ (سورة البقرة/8)، : ((دخلت (الباء) مؤكدة لمعنى النفي، لانك إذا قلت: (ما زيد أخوك)، فلم يسمع السامع"ما"، ظنَّ أنَّك موجب، فإذا قلت:"ما زيد بأخيك"، و"ما هم بمؤمنين"، علم السامع أنك تنفي، وكذلك جميع ما في كتاب الله عز وجل))(2).

وضمَّن الزَّمخشريّ تفسيره الآية نفسها، رأي الزَّجَّاج المذكور آنفاً، فقال: ((فإن قلت: كيف طابق قوله:"وما هم بمؤمنين"قولهم"آمنا بالله وباليوم الآخر"، والأول في ذكر شأن الفعل لا الفاعل، والثاني في ذكر شأن الفاعل لا الفعل ؟، قلت: القصد إلى إنكار ما ادّعوه ونفيه، فسلك في ذلك طريق أدى إلى الغرض المطلوب، وفيه من التوكيد والمبالغة ما ليس في غيره، وهو إخراج ذواتهم وأنفسهم من أن تكون طائفةً من طوائف المؤمنين، لما علم من حالهم المنافية لحال الداخلين في الإيمان. وإذا شهد عليهم بأنهم في أنفسهم على هذه الصفة، فقد انطوى تحت الشهادة عليهم بذلك نفي ما انتحلوا إثباته لأنفسهم على سبيل البت

(1) ينظر: الكامل 85/2، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 442-443.

(2) معاني القرآن وإعرابه 85/1.

والقطـــع. ونحـــوه قولـــه تعـــالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ﴾.[1] وهو أبلغ من قولك: (وما يخرجون منها)))[2].

ب- المصاحبة:

حمل الزّجّاج (الباء) في "تنبت بالدهن" من قوله تعالى: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ ﴾(المؤمنون/20)، علـــى معنـــى المصاحبة، فقال: ((يقال: "نبت الشجر" و(أنبت) في معنى واحد، قال زهير[3].

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطينًا لهم حتى إذا أنبت البقل

ومعنى "تنبت بالدهن"[4] أي: تنبت وفيها دهن ومعها دهن، كما تقول: (جاءني زيد بالسيف) تريد: جاءني ومعه السيف))[5].

---

(1) سورة المائدة/37.

(2) الكشّاف 55/1.

(3) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى. و(أنبت البقل) بمعنى: نبت البقل، ينظر ديوانه 76، ومعاني القرآن، للفرّاء 233/2، إذ قال الفرّاء: ((هما لغتان، يقال: (نبتت) أو (أنبتت)، كقول زهير:... إذا أنبت البقل)). وجاء في الكتاب أنه: ((قد يجيء (فعلت) و (أفعلت) المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على (فعلت)، ويُلحِق قوم فيه (الالف) فيبنونه على(أفعلت))).الكتاب61/4.

(4) قرأه ابن عامر وعاصم وحمزة ونافع الكسائي: ((تَنْبُت)) بفتح (التاء) وضم (الباء)، فتكون (الباء) للتعدية، لأنَّ ((تنبت)) مضارع من الثلاثي اللازم (نبت). وقرأه ابن كثير وأبو عمرو: ((تنبت)) بضم (التاء) وكسر (الباء)، جعلوه رباعياً من (أنبت)، فتكون (الباء) زائدة، أو غير زائدة، متعلقة بمحذوف في موضع الحال. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 445، والكشف 127/2. وقرأ ابن مسعود وطلحة ((تخرج الدهن))، وروى الزّمخشريّ: ((تخرج بالدهن)). وفي حرف أُبَيّ: ((تثمر بالدهن)). وقرأ سليمان بن عبد الملك: ((تنبت بالدهان))، وقرأ عامر بن قيس "تُنبَت". ينظر: المختصر، لابن خالويه 97، والكشّاف 180/3-181، والبحر المحيط 401/6.

(5) معاني القرآن وإعرابه 10/4.

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في تفسير الآية نفسها، فجعل معنى (الباء) في "تنبت بالدهن"للمصاحبة، إذ جعلها في موضع الحال، فضلاً عن متابعته الزَّجَّاج في الاحتجاج ببيت زهير السابق على أن (نبت) و(أنبت) بمعنى واحد، فقال:(("بالدهن": في موضع الحال، أي: تنبت وفيها الدهن. وقرئ:"تنبت"، وفيه وجهان، (أحدهما):أنَّ (أنبت) بمعنى (نبت)، وأنشد لزهير:

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطيناً لهم حتى إذا أنبت البقل

والثاني: أن مفعوله محذوف، أي تنبت زيتونها وفيه الزيت. وقرئ:"تنبت"، بضم (التاء) وفتح (الباء)، وحكمه حكم"تنبت". وقرأ ابن مسعود:"تخرج الدهن وصبغ للآكلين". وغيره:"تخرج بالدهن". وفي حرف أبي: "تثمر بالدهن". وعن بعضهم:"تنبت بالدهان"))[1].

يتضح مما تقدم أن الزَّمخشريّ قد تابع الزَّجَّاج في جعل معنى (الباء) للمصاحبة، إذ دلت (الباء) على ملازمة الانبات للدهن. وفي جعل (أنبت) و(نبت) بمعنى واحد، والاحتجاج له ببيت زهير السابق.

وتابعهما في توجيه إعراب الآية نفسها ابن هشام وأورد بيت زهير شاهدًا على كون (أنبت) و (نبت) بمعنى واحد[2]. وقال المرادي في (الباء) التي للمصاحبة: ((لها علامتان: (إحداهما): أن يحسن في موضعها (مع).(والأخرى):أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال... ولصلاحية وقوع الحال موقعها، سماها كثير من النحويين (باء الحال)))[3].

(1) الكشَّاف 3/180-181.

(2) ينظر كتابه: مغني اللبيب 1/96-97.

(3) الجنى الداني40.

ت- الزائدة:

عَدَّ الفرَّاء (الباء) في"بالمودة"من قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ ﴾(الممتحنة/1)، زائدة، فقال: ((دخول (الباء) في"المودة"وسقوطها سواء، هذا بمنزلة قولك: (أظن انك قائم) و (أظن بأنك قائم)))[1].

وتابعه الزَّجَّاج في عد (الباء) في الآية نفسها زائدة، فقال: ((قيل المعنى: تلقون إليهم المودة))[2]، أي على زيادة (الباء).

وائتثرهما الزَّمخشريّ، فصرح بزيادة (الباء) في الآية المذكورة آنفًا، فقال: (("الباء"في"بالمودة":إما زائدة مؤكدة للتعدي، مثلها في: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[3]، وإما ثابتة، على ان مفعول"تلقون"محذوف، معناه: تلقون إليهم أخبار رسول الله [ﷺ] بسبب المودة التي بينكم وبينهم))[4].

3-(اللام):

تقسم (اللام) على قسمين:

(عاملة) و (غير عاملة)[5]، وتأتى لمعان مختلفة، منها:

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء147/3. وورد مثل هذا التوجيه في: 19/1 (سورة البقرة/20)، 2 /222 (الحج/25).

(2) معاني القرآن، وإعرابه 155/5. وورد مثل هذا التوجيه في: 96/1 (سورة البقرة/20)، 421/3(الحج/25).

(3) سورة البقرة/195.

(4) الكشّاف 512/4. وورد مثل هذا الأثر في: 87/1 (سورة البقرة/20)، 151/3 (الحج/25).

(5) قال المرادي: ((إن جميع أقسام (اللام)، التي هي حرف من حروف المعاني، ترجع عند التحقيق إلى قسمين: (عاملة) و(غير عاملة).(فالعاملة) قسمان: (جارة) و(جازمة)، وزاد الكوفيون ثالثا، هي (الناصبة) للفعل. (وغير العاملة) خمسة أقسام: لام ابتداء، ولام فارقة، ولام الجواب، ولام موطئة، ولام التعريف، عند من جعل حرف التعريف أحادياً)). الجنى الداني95.

أ-التبيين:

عد الزَّجّاج (اللام) في "للرؤيا"، من قوله تعالى على لسان ملك مصر: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَـٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾(يوسف/43)، مفيدةً مدخولها معنى التبيين، فقال: (((هذه اللام) أدخلت على المفعول لتُبَيِّن، المعنى: إن كنتم تعبرون، وعابرين، ثم بَيَّن بِ (اللام) فقال: "للرؤيا". ومعنى (عبرت الرؤيا، وعبرتها): خبرت بآخر ما يؤول إليه أمرها))[1].

وأورد الزَّمخشريّ في تفسير الآية نفسها رأي الزَّجّاج في إفادة (اللام) معنى التبيين، وزاد عليه أنها أفادت معنى التقوية، لأنَّ العامل إذا تقدم عليه معموله، لم يكن في قُوَّتِهِ على العملِ فيه مثله إذا تأخر عنه، فعضد بها، فقال: ((و (اللام) في قوله [تعالى]: (("للرؤيا"إما أن تكون للبيان، كقوله تعالى: ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[2]، وإما أن تدخل، لأنَّ العامل إذا تأخر عنه، فعضد بها، كما يعضد بها اسم الفاعل إذا قلت: (هو عابر للرؤيا)، لانحطاطه عن الفعل في القوة. ويجوز أن، يكون"للرؤيا": خبر (كان)، كما تقول: (كان فلان لهذا الأمر) إذا كان مستقلا به متمكنًا منه. و"تعبرون": خبر آخر، أو حال، وأن يضمّن"تعبرون"معنى فعل يتعدى بـ (اللام)، كأنه قيل: إن كنتم تنتدبون لعبارة الرؤيا. وحقيقة (عبرت الرؤيا): ذكرت عاقبتها وآخر أمرها))[3]. على أن القول بزيادة (اللام) في"للرؤيا"لإفادة التقوية، هو الراجح، إذ تطّرد زيادتها مع (المفعول به) بشرطين، (أحدهما): إن كان العامل متعدياً إلى مفعول واحد.(والآخر):إن كان العامل قد ضعف بتأخّره عن معموله. والعامل في"تعبرون"متعد بنفسه إلى مفعول واحد، بنص الزَّجّاج والزَّمخشريّ، فضلاً عن تأخُّرِه عن معموله"الرؤيا"،

(1) معاني القرآن وإعرابه 112/3.

(2) سورة يوسف/20.

(3) الكشّاف 474/2. وينظر: المصدر نفسه 163/2 (الأعراف/154).

إذ الاصل: إن كنتم تعبرون للرؤيا. فـ (اللام) في مثل هذه الحالة زائدة. وزيادتها مقيسة، لأنها مقوية للعامل، فضلاً عن تقويتها الاختصاص وتوكيده[1].

ب - القسم والتوكيد:

عد الزّجّاج دخول (اللام) في"لبئس"، من قوله تعالى: ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ..... * كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ (المائدة/78-79)، لإفادة معنى القسم والتوكيد، فقال: ((أي: لبئس شيئاً فعلهم، و(اللام) دخلت للقسم والتوكيد))[2].

وائتثره الزّمخشريّ في توجيه دخول (اللام) في"لبئس"من الآية نفسها لإفادة معنى القسم والتوكيد، فقال: (("لبئس ما كانوا يفعلون": للتعجيب من سوء فعلهم، مؤكدا لذلك بالقسم))[3].

4- (الواو):

حرف يكون (عاملاً) و(غير عامل) [4]، ويأتي لمعان، منها:

أ- أن ما بعدها غير ما قبلها:

عد الفرّاء دخول (الواو) على"يذبحون"من قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ أَنجَىٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ ﴾ (إبراهيم/6)، لإفادة أن ما بعدها غير ما قبلها، فقال: ((وقوله [

(1) ينظر: المسائل العسكرية 191، والجنى الداني 105-106، ومعاني النحو 70/3.

(2) معاني القرآن وإعرابه 199/2.وورد مثل هذا التوجيه في: 325/2 (الأعراف/18).

(3) الكشّاف 667/1. وورد مثل هذا الأثر في: 94/2 (الأعراف/18).

(4) قال المرادي: ((أقسام (الواو) العاملة: أربعة... و(غير العاملة) راجعة إلى ثمانية أقسام)).الجنى الداني 154، 158. وينظر: مغني اللبيب 30/2-38.

تعالى]: هاهنا: ﴿ ويذبحون ﴾، وفي موضع آخر ﴿ يذبحون ﴾[1]بغير (واو)، وفي موضع آخر ﴿ يقتلون ﴾[2]بغير (واو). فمعنى (الواو):أنهم يمسهم العذاب غير التذبيح، كأنه قال: يعذ بونكم بغير الذبح وبالذبح. ومعنى طرح (الواو) كأنه تفسير لصفات العذاب. وإذا كان الخبر من العذاب أو الثواب مجملاً في كلمة، ثم فسرته، فاجعله بغير (الواو). وإذا كان أوله غير أخره، فبـ (الواو)))[3].

وائتثره الزَّمخشريّ، فقال في تفسير الآية نفسها: ((فإن قلت: في سورة البقرة:﴿ يذبحون ﴾، وفي الأعراف: ﴿ يقتلون ﴾، وهاهنا: ﴿ويذبحون ﴾ مع (الواو)، فما الفرق ؟ قلت: الفرق أن (التذبيح) حيث طرح (الواو): جُعِلَ تفسيراً للعذاب وبياناً له، وحيث أثبت: جعل التذبيح، [كأنه][4] أوفى على جنس العذاب، وزاد عليه زيادة ظاهرة، كأنه جنس آخر))[5].

يتضح مما تقدم أن (الواو) الداخلة على ﴿ يذبحون ﴾ إنما أفادت معنى التخصيص، إذ إنَّ ما بعدها غير ما قبلها، وهو ما ذهب إليه الفرَّاء ووافقه عليه الزَّمخشريّ.

ومما ائتثره الزَّمخشريّ عن الزَّجَّاج في هذا المعنى، قول الزَّجَّاج في تفسير قوله تعالى: ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴾ (سورة البقرة/238): ((الله [عز وجل] قد أمر بالمحافظة على جميع الصلوات إلا أن هذه (الواو) إذا جاءت مخصصة فهي دالة على الفضل للذي تخصصه، كما

---

(1) سورة البقرة/49.

(2) سورة الأعراف/141.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء2/68-69.

(4) في المطبوع (لأنه)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(5) الكشَّاف 2/ 540-541.

قال عز وجل: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [1] فذكر مخصوصين لفضلهما على الملائكة))[2].

إذ استمد الزّمخشريّ إفادة (الواو) في"والصلاة الوسطى"معنى التخصيص، من توجيه الزّجّاج المذكور آنفاً، فقال: (("الصلاة الوسطى"أي الوسطى بين الصلوات، أو الفضلى، من قولهم للافضل: (الأوسط). وإنما أفردت وعطفت على [الصلوات][3] لانفرادها بالفضل، وهي صلاة العصر ... وروي عن عائشة وابن عباس – رضي الله عنهم -:"والصلاة الوسطى وصلاة العصر"[4] بـ (الواو)، فعلى هذه القراءة يكون التخصيص لصلاتين، (احداهما): الصلاة الوسطى... (والثانية): العصر))[5].

ب- إفادة معنى الحال أو الاستئناف:

أجاز الزّجّاج أن يكون (الواو) في"وهم يجادلون في الله"من قوله تعالى: ﴿ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴾ (الرعد/13)، أو واو استئنافٍ، فقال: ((جائز أن يكون (الواو) واوَ حالٍ، فيكون المعنى: فيصيب بها من يشاء في حال جداله في الله [تعالى]، وذلك أنه أتى في التفسير أن رجلاً من الجاهلية يقال له (أربد) سأل النبي – ﷺ – فقال: (أخبرني عن (ربنا): أَمِنْ نحاسٍ أم حديدٍ ؟)[6]، فأنزل الله [عز وجل] عليه صاعقةً فقتلته، فعلى هذا يجوز أن يكون (الواو): واو حال. ويجوز أن يكون: لما

---

(1) سورة البقرة/98.

(2) معاني القرآن وإعرابه 320/1. وينظر: 103/5 (الرحمن/68).

(3) في المطبوع: (الصلاة)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(4) ينظر: المختصر، لابن خالويه 15.

(5) الكشّاف 287/1-288. وينظر 170/1 (سورة البقرة/98)، 453/4 (الرحمن/68).

(6) العبارة في الكشّاف: ((أخبرنا عن (ربّنا): أمن نحاس هو أم من حديد؟)) وهي أسلم من عبارة الزّجّاج أعلاه.

تمم الله [عز وجل] أوصاف ما يدل على توحيده وقدرته على البعث، قال بعد ذلك:"وهم يجادلون في الله وهو شديد المحال"))[1].

واقتفى الزّمخشريّ أثر الزّجّاج في توجيه إعراب (الواو) من "وهم يجادلون"، فأورد الوجهين اللذين ذكرهما الزّجّاج في إعرابها، مقدماً ثانيهما -الذي هو عدّ (الواو) استئنافية -على أولهما الذي صدّره بعبارة "وقيل"، فقال فيه: ((وقيل: (الواو) للحال. أي: فيصيب بها من يشاء في حال جدالهم. وذلك أنَّ (أربد) أخا لبيد بن ربيعة العامري قال لرسول الله ﷺ - حين وفد عليه مع عامر بن الطفيل قاصدين لقتله، فرمى الله [عز وجل] (عامرًا) بغدة كغدة البعير،[2] وموت في بيت سلولية، وأرسل على (أربد) صاعقة فقتلته: (أخبرنا عن ربنا أمن نحاس هو أم من حديد[3] ؟)))[4].

ثانياً: الحرف الثنائي:

1-(أل):

وهي قسمان، (أل) المعرفة، و(أل) الزائدة[5].

وتأتي لمعان، منها:

أ - شمول أفراد الجنس:

ذهب الزّجّاج إلى أن"الإنسان"من قوله تعالى ﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾ (العصر/1-2)، يراد به (الناس)، وبذلك تفيد (أل) فيه معنى

(1) معاني القرآن وإعرابه 143/3. وورد مثل هذا التوجيه في 107/1 (سورة البقرة/28).

(2) (غدة البعير): طاعونه. ينظر: تاج العروس (غدد).

(3) ينظر: الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشّاف، مطبوع بها مش الكشّاف 519/1.

(4) الكشّاف 519/1. وورد مثل هذا الأثر في: 121/1-122. (سورة البقرة/28).

(5) ينظر: الجني الداني 192-204، ومغنى اللبيب 47/1-52، والقول الفصل في حقيقة أل 199-210.

شمول أفراد الجنس، فقال: (("الإنسان"هاهنا في معنى: الناس، كما تقول: (قد كثر الدرهم والدينار في أيدي الناس) تريد: قد كثر الدراهم، وقوله [تعالى] "لفي خسر": (الخسر) و(الخسران) في معنى واحد، المعنى: أن الناس الكفار والعاملين بغير طاعة الله لفي خسر))[1].

وقد تابع الزَّمخشريّ الزَّجّاج في تفسير الآية من سورة (العصر) المذكورة آنفا، فجعل معنى (أل) من (الانسان) شاملاً لأفراد الجنس، فقال: ((و"الانسان":للجنس. و(الخسر):الخسران، كما قيل (الكفر) في (الكفران). والمعنى: أن الناس في خسران من تجارتهم إلاّ الصالحين وحدهم، لأنهم اشتروا الآخرة بالدنيا، فرَبِحُوا وسَعِدُوا))[2].

يتضح مما تقدم أن(أل) في (الإنسان) قد أفادت استغراق الجنس، ولم تقصد (إنساناً) معيناً من أفراده، وضابطها أن تخلفها (كل) حقيقة، وأن يصح الاستثناء من مدخولها، إذ إن كل إنسان في خسر باستثناء المؤمنين الصالحين[3].

ب – العهد الحضوري

وهو أن يكون مدخول (أل) معهوداً حاضراً، مبصراً أو محسوساً[4]، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (المائدة/3)، أي:في اليوم الحاضر، وهو يوم (عرفة)، إذ قال الزَّجّاج: ((أي: الآن أكملت لكم الدين بأن كفيتكم خوف عدوكم، وأظهرتكم عليهم، كما تقول: (الآن كمُل لنا المُلك وكمل لنا ما نريد، بأن كفينا من كنا نخافه). وقد قيل أيضاً:"اليوم أكملت لكم

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 359/5.

(2) الكشّاف 794/4.

(3) ينظر: الأصول في النحو 178/1.

(4) ينظر: اللامات، للزَّجّاجي 20-21، والصاحبي 100، وشرح الرضي على الكافية 128/1، ومغني اللبيب 48/1.

دينكم"أي: أكملت لكم فرض ما تحتاجون إليه في دينكم.وذلك جائز حسن، فأما أن يكون دين الله في وقت من الأوقات غير كامل فـ(لا)))[1].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج فيما ذهب إليه من توجيه لقوله تعالى"اليوم"، فأورده مصدراً بلفظة(وقيل)، فقال: ((وقيل: أريد يوم نزولها، وقد نزلت يوم الجمعة، وكان يوم (عرفة)، بعد العصر في حجة الوداع ..."أكملت لكم دينكم": كفيتكم أمر عدوكم، وجعلت اليد العليا لكم، كما تقول الملوك: (اليوم كمل لنا الملك، وكمل لنا ما نريد)، إذا كفوا من ينازعهم الملك، ووصلوا إلى أغراضهم ومباغيهم. أو:أكملت لكم ما تحتاجون إليه في تكليفكم، من تعليم الحلال والحرام، والتوقيف على الشرائع، وقوانين القياس، وأصول الاجتهاد))[2].

وكان للزَّمخشريّ رأي آخر في تفسير"اليوم"من قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ﴾، قال فيه: ((لم يرد به يوماً بعينه، وإنما أراد به الزمان الحاضر وما يتصل به ويدانيه من الأزمنة الماضية والآتية)) [3]. وعلى هذا الرأي فإن (أل) في"اليوم"دخلت لتعريف العهد الجنسي، إذ إن الأجناس أمور معهودة في الأذهان معلومة للمخاطبين[4].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 148/2.

(2) الكشّاف 605/1.

(3) المصدر نفسه 604/1.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 514/1، ومعاني النحو 127/1، والقول الفصل في حقيقة أل 202

2- (أم):

وتكون على ضربين: (أ) - (متصلة) (ب) - (منقطعة)[1]. فـ(المتصلة): هي المعادلة للهمزة في التسوية أو الاستفهام[2]. و(المنقطعة): تكون بمعنى (بل) و(همزة) الاستفهام.

وجه الزّجّاج أن تكون (أم) المنقطعة بمعنى: (بل) و(همزة) الاستفهام، فقال في توجيه إعراب"أم يقولون افتراه"من قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ ﴾ (يونس/37-38): ((المعنى: بل أيقولون افتراه. هذا تقرير لهم، لاقامة الحجة عليهم، "قل فأتوا بسورة مثله"أي: أتقولون: النبي اختلقه وأتى به من ذات نفسه، فأتوا من مثله، أي: بسورة مثل سورة منه، وإنما قيل: (مثله) يراد: سورة منه، لأنه إنما التمس من هذا شبه الجنس))[3].

واستمد الزّمخشريّ توجيه إعراب"أم يقولون افتراه"من توجيه الزّجّاج السابق، فقال: ((بل أيقولون اختلقه، على أن الهمزة تقرير لإلزام الحجة عليهم، أو إنكار لقولهم واستبعاد، والمعنيان متقاربان))[4].

وفي تفسير"أم يقولون افتراه"من قوله تعالى: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾(السجدة/2-3) صرح الزّمخشريّ بإفادة (أم) معنى الإضراب، لأنها بمعنى (بل) (والهمزة)، فقال: (كأنه قيل: لا ريب في ذلك، أي: في كونه مُنَزَّلاً من (ربّ العالمين)، ويشهد لوجاهته قوله

---

(1) ينظر: الجنى الداني 204-207، ومغنى اللبيب 39/1-47، ومعاني النحو 239/3-244.

(2) سبق الحديث عن(أم) المتصلة أثناء الحديث عن (همزة التسوية) في هذا المبحث.

(3) معاني القرآن وإعرابه 21/3. وينظر: 203/4 (السجدة/3).

(4) الكشّاف 2/ 347.

[تعالى]:"أم يقولون افتراه"، لأنَّ قولهم: هذا مفترًى، إنكار لأن يكون من (ربّ العالمين)، وكذلك قوله[تعالى]"بل هو الحق من ربك"وما فيه من تقدير أنه من الله [عز وجل]، وهذا أسلوب صحيح محكم: أثبت أوَّلاً أن تنزيلَه من (ربّ العالمين)، وأنَّ ذلك ما لا ريب فيه، ثم اضرب عن ذلك إلى قوله"أم يقولون افتراه". لأنَّ (أم) هي المنقطعة الكائنة بمعنى: (بل) و(الهمزة)، إنكارًا لقولهم، وتعجيبًا منه، لظهور أمره في عجز بلغائهم عن مثل ثلاث آيات منه، ثم أضرب عن الإنكار إلى إثبات أنه الحق من ربك))[1].

3- (أو):

تأتي لمعان، منها:

أ - الإباحة:

ذهب الزَّجَّاج إلى أنَّ (أو) متضمنة لمعنى الإباحة في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (الإنسان/24) فقال: (("أو"هاهنا أوكد من (الواو)، لان (الواو) إذا قلت: (لا تطع زيداً وعمراً)، فأطاع أحدهما، كان غير عاص، لأنه أمره ألا يطيع الاثنين. فإذا قال:"ولا تطع آثماً أو كفوراً"، فـ (أو) قد دلت على أن كل واحد منهما أهل لأن يعصى))[2].

وتابع الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج في تفسيره (أو) بمعنى الإباحة، فقال في تفسير الآية المذكورة آنفاً: ((فإن قلت: معنى(أو): ولا تطع أحدهما، فهلا جيء بـ(الواو) ليكون نهياً عن طاعتهما جميعاً ؟، قلت: لو قيل: (لا تطعهما)، جاز أن يطيع أحدهما، وإذا قيل: (لا تطع أحدهما)، علم أن الناهي عن طاعة أحدهما، عن طاعتهما جميعاً أنهى))[3].

(1) المصدر نفسه 506/3.
(2) معاني القرآن، وإعرابه 263/5. وورد مثل هذا التوجيه في: 1/96-97 (سورة البقرة/19).
(3) الكشّاف 675/4. وورد مثل هذا الأثر في:81/1 (سورة البقرة/19).

4- (لا) وتأتي لمعان، منها :

أ - التوكيد:

وجه الزّجّاج إعراب"لا"من قوله تعالى ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ (الواقعة/75) بأنها زائدة للتوكيد، فقال: ((معناه: أقسم، ودخلت"لا"توكيداً، كما قال عز وجل:﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾[1]، معناه: لأن يعلم أهل الكتاب))[2].

وارتضى الزّمخشريّ توجيه الزّجّاج المذكور آنفا، فأورده في توجيه إعراب الآية نفسها، فقال: (("فلا أقسم"معناه: فأقسم. و(لا) مزيدة مؤكدة، مثلها في قوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾. وقرأ الحسن:"فَلأ قسم"[3]ومعناه: فَلأَنا أقسم))[4].

ب- النفي:

ذهب الفرّاء إلى أن(لا) في قوله تعالى ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾ (القيامة/1-2)، تفيد معنى الجحد (النفي) لأمن اللبس في الخبر، فقال: ((وقوله"لاأقسم"كان كثير من النحويين يقولون:"لا"صلة[5]، قال الفرّاء: ولا يبتدأ بجحد ثم يجعل صلة يراد به الطرح، لأن هذا لو جاز، لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه. ولكن القرآن جاء

---

(1) سورة الحديد /29.

(2) معاني القرآن، وإعرابه 115/5.وورد مثل هذا التوجيه في:322/2 (الأعراف/12)، 131/5(الحديد/29).

(3) ينظر: المختصر، لابن خالويه 151.

(4) الكشّاف 468/4. وورد مثل هذا الأثر في: 90/2(الأعراف/12)، 483/4 (الحديد /29).

(5) مصطلح كوفي بمعنى: زائدة. ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة الخاص بـ(المصطلح النحوي) .

بالرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء الإقسام بالرَّد عليهم في كثير من الكلام المبتدإ منه، وغير المبتدإ، كقولك في الكلام:(لا والله لا أفعل ذاك)، جعلوا(لا)، وإن رأيتها مبتدأة،ردًّا لكلام قد كان مضى، فلو ألقيت (لا) مما ينوى به الجواب، لم يكن بين اليمين التي تكون جوابًا، واليمين التي تستأنف، فرق. ألا ترى أنك تقول مبتدئاً: (والله إن الرسول لحق)، فإذا قلت: (لا والله إن الرسول لحق)، فكأنَّك اكذبت قوما أنكروه،فهذه جهة (لا)مع الإقسام وجميع الأيمان في كل موضع ترى فيه (لا) مبتدأ بها، وهو كثير في الكلام))[1].

وقد أورد الزَّمخشريّ رأي الفرَّاء السابق مصدرًا بلفظة (وقيل) في تفسير الآية نفسها، بعد أن أثبت رأيه هو بترجيح كونها (نافية)، فقال: ((إدخال"لا"النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم واشعارهم ... وفائدتها توكيد القسم. وقالوا: أنها (صلةٌ) مثلها في: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾[2] ... والوجه أنْ يقال: هي لـ (النفي)، والمعنى في ذلك: أنه لا يقسم بالشيء إلاَّ اعظامًا له، يدلك عليه قوله تعالى ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[3]، فكأنه بإدخال حرف (النفي) يقول: إن (اعظامي) له باقسامي به كـ (لا إعظام)، يعني أنه يستأهل فوق ذلك. وقيل: إن (لا) نفي لكلام وردٌّ له قبل القسم، كأنهم أنكروا البعث، فقيل:"لا"أي: ليس الأمر على ما ذكرتم، ثم قيل:"اقسم بيوم القيامة"))[4].

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 3 /207.

(2) سورة الحديد / 29.

(3) سورة الواقعة / 75-76.

(4) الكشَّاف 4/ 658-659.

5- (ما) الحرفيّة:

وتكون زائدةً، ونافيةً، ومصدريةً[1].

أ – الزائدة:

وتأتي لمعان، منها: (التوكيد).

ذهب الزَّجَّاج إلى أنَّ (ما) من (إمّا)، في قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾(الأعراف /35)، مزيدة لتوكيد معنى الشرط في (إنْ) الشرطية المد غمة بها، فقال: ((هذه"إنْ"التي للجزاء، ضُمَّت إليها"ما". والأصل في اللفظ:"إنْ ما"مفصولة، ولكنها مدغمة، وكتبت على الإدغام، فإذا ضمّت"إنْ"إلى"ما"، لزم الفعل (النون) الثقيلة أو الخفيفة، وجواب الجزاء في (الفاء)، أي: في قوله:"فمن اتقى واصلح". فإنما تلزم"ما"(النون) لأن"ما"تدخل مؤكدة، فتلزمها (النون) كما تلزم (اللام) (النون) في القسم اذا قلت: (والله لتفعلن)، فـ"ما": توكيدٌ، كما أن (اللام): توكيدٌ، فلزمت (النون) كما لزمت (لام) القسم))[2].

واقتفره الزَّمخشريّ في توجيه إفادة (ما) الزائدة معنى التوكيد، فقال في توجيه إعراب"إما يأتينكم": ((هي (إنْ) الشرطية ضمت إليها"ما"مؤكدةً لمعنى الشرط، ولذلك لزمت فعلها (النون) الثقيلة أو الخفيفة.فإن قلت: فما جزاء هذا الشرط؟، قلت:"الفاء"وما بعده من الشرط والجزاء، والمعنى: فمن اتقى وأصلح منكم))[3].

---

(1) ينظر: الجنى الداني 322-336، ومغني اللبيب 6-14، ومعاني النحو 3/ 93-101.

(2) معاني القرآن وإعرابه 334/2. وورد مثل هذا التوجيه في: 482/1 (آل عمران/159)، 127/2 (النساء /155)، 317/2 (الأعراف /3)، 53/5 (الذاريات /17).

(3) الكشّاف 102/2. وورد مثل هذا الأثر في: 431/1(آل عمران/159)، 585/1 (النساء/155)، 86/2 (الأعراف/3)، 389/4 (الذاريات/17).

ب – النافية:

عدَّ الزَّجَّاج إعمال (ما) النافية عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز، اللغة القدمى الجيدة، فقال في توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ (يوسف/31): ((و"ما"معناها معنى (ليس) في (النفي)، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغة القدمى الجيدة ... ولغة بني تميم: (ما هذا بشرٌ[1])))[2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج، فأورد رأيه المذكور آنفاً في إعمال"ما"النافية عمل (ليس)، فقال: ((وإعمال"ما"عمل (ليس) هي اللغة القدمى الحجازية، وبها ورد القرآن))[3].

6-(مِنْ):

وتكون حرف جر زائداً، وغير زائد[4]. ويأتي لمعان مختلفة، منها:

أ – البيان والتبعيض:

ذهب الزَّجَّاج إلى أن"من"في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ (الحجر/87)، تفيد معنى (التبعيض) أو(البيان)، فقال: ((فأما دخول"من"فهي هاهنا تكون على ضربين، تكون لـ(التبعيض) من القرآن، أي: ولقد آتيناك سبع آيات من جملة الآيات التي يثنى بها على الله (عز وجل) وآتيناك القرآن العظيم.ويجوز أن يكون (السبع) هي المثاني،

(1) سبق تخريج القراءات ومناقشتها في المبحث الخاص بـ (مسائل الخلاف النحوي) وهو(المبحث الرابع) من (الفصل الأول) من هذا الدراسة.

(2) معاني القرآن وإعرابه 108/3. وورد مثل هذا التوجيه في: 134/5(المجادلة/2).

(3) الكشّاف 466/2. وورد مثل هذا الأثر في: 485/4 (المجادلة /2).

(4) ينظر: الجنى الداني 308-322، ومغني اللبيب 14/2-16، ومعاني النحو72/3-80.

وتكون"من"الصفة[1]، كما قال عز وجل: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾[2]، المعنى: اجتنبوا الأوثان، لأن بعضها رجس))[3].

واقتفى الزّمخشريّ أثر الزّجّاج فيما ذهب إليه من توجيه في إفادة (من) لمعنى (البيان) أو(التبعيض)، فقال: (("من"إما لـ (البيان)، أو لـ(التبعيض) إذا أردت بـ(السبع): الفاتحة أو الطوال، ولـ(البيان) إذا أردت: الأسباع))[4].

ب- التوكيد:

حمل الزّجّاج (من) في قوله تعالى: ﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ (سورة البقرة /105)، على جهة التوكيد والزيادة، فقال: ((المعنى: ما يود الذين كفروا والمشركون أن ينزل عليكم خير من ربكم ... ودخول (مِنْ) هاهنا على جهة التوكيد والزيادة، كما في (ما جاءني من أحد) و(ما جاءني أحد)))[5].

وائتثره الزّمخشريّ فيما ذهب إليه من توجيه، فقال في إعراب الآية نفسها: (("من"الأولى لـ (البيان)، لأنَّ (الذين كفروا) جنس تحته نوعان: (أهل الكتاب) و(المشركون)، كقوله تعالى ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[6]. والثانية (مزيدة) لاستغراق الخير. والثالثة لابتداء الغاية))[7].

---

(1) بمعنى: بيانية

(2) سورة الحج/30.

(3) معاني القرآن وإعرابه185/3.وورد مثل هذا التوجيه في: 49/4(النور/43).

(4) الكشّاف 588/2.وورد مثل هذا الأثر في: 548/2(إبراهيم/21)، 154/3-155 (الحج/30)، 246/3 (النور/43).

(5) معاني القرآن، وإعرابه 189/1.

(6) سورة البينة/1.

(7) الكشّاف175/1.

ثالثا: الحرف الثلاثي

1-(ألا)

وتأتي لمعان، منها:

أ - الاستفتاح والتنبيه:

ذهب الزَّجَّاج إلى أن"ألا"في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ (سورة البقرة/13)، تفيد معنى الاستفتاح والتنبيه، فقال: ((معنى"ألا": استفتاح وتنبيه))[1].

وائتثره الزَّمخشريّ في تبيين معناها، فقال في إعراب الآية نفسها: ((و"ألا"مركبة من(همزة الاستفهام) و(حرف النفي) لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها، والاستفهام اذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً))[2].

ب- التحضيض:

ذهب الزَّجَّاج إلى أن"ألا"في قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ (التوبة/13)، تفيد التوبيخ الذي يصحبه معنى التحضيض، فقال: ((هذا على وجه التوبيخ، ومعناه الحض على قتالهم))[3].

واستمد الزَّمخشريّ تفسيره للآية السابقة من تفسير الزَّجَّاج لها، فقال: (("ألا تقاتلون"دخلت الهمزة على"لا تقاتلون"تقريراً بانتفاء المقاتلة، ومعناه الحض عليها على سبيل المبالغة... وبخهم بترك مقاتلتهم، وحضهم عليها، ثم وصفهم بما

(1) معاني القرآن وإعرابه 88/1.

(2) الكشَّاف 62/1.

(3) معاني القرآن وإعرابه436/2.

يوجب الحض عليها))[1]. وما يوجب الحض على مقاتلتهم قوله تعالى في الآية نفسها ﴿ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾[2].

2 - (رُبَّ)، وإفادتها معنى (التقليل):

ذهب الزَّجَّاج إلى أن (رُبَّ) حرف قد وضعه العرب لمعنى (التقليل)، فقال في تفسير قوله تعالى ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾(الحجر/2): ((والذي أراه- والله أعلم- أن الكافر كلما رأى حالاً من أحوال العذاب، ورأى حالاً عليها أحوال المسلم، ود لو كان مسلماً .... فإن قال قائل: فلم كانت"رُبَّ"هاهنا، و(رُبَّ) للتقليل ؟، فالجواب في هذا: أن العرب خوطبت بما تعقله في التهدد، والرجل يتهدد الرجل فيقول له: (لعلك ستندم على فعلك)، وهو لايشك في أنه يندم، وتقول له: (ربما ندم الانسان من مثل ما صنعت)، وهو يعلم أن الانسان يندم كثيراً، ولكن مجازه: أن هذا لو كان مما يود في حال واحدة من أحوال العذاب، أو كان الإنسان يخاف أن يندم على الشيء لوجب عليه اجتنابه. والدليل على أنه على معنى التهدد قوله عز وجل: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾[3]. وجائز أن يكون-الله أعلم- أن أهوال يوم القيامة تسكرهم وتشغلهم عن التمني، فإذا أفاقوا من سكرة من سكرات العذاب ودوا لو كانوا مسلمين. فأما من قال إنّ (رُبَّ) يعنى بها (الكثير)[4]، فهذا ضد ما يعرفه أهل اللغة، لأن الحروف التي جاءت لمعنى تكون

(1) الكشّاف 2/251-252.

(2) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(3) الآية/3 من السورة نفسها.

(4) من القائلين بذلك: سيبويه الذي ذهب إلى أن(رب) بمعنى (كم) الخبرية، فتفيد التكثير. ينظر: الكتاب2/161.

على ما وضعت العرب، فـ(رُبَّ) موضوعة لـ(التقليل)، و(كم) موضوعة لـ (التكثير)، وإنما خوطبوا بما يعقلون ويستفيدون))[1].

وتعقبَّه الزَّمخشريّ، في توجيه إعراب الآية نفسها، فأورد رأيه المذكور آنفاً، غير مصرّح بنسبته إليه، على الرّغم من استعماله بعض عبارات الزَّجَّاج بالنَّصّ، فقال:((قرئ: ربَّما، وربتما (بالتشديد) و(رَبَمَا) و(رُبَمَا) بالضم والفتح مع التخفيف[2]. فإن قُلْتَ: لِمَ دخلت على المضارع وقد أبوا دخولها إلاّ على الماضي ؟، قُلْتُ: لأنَّ المترقّبَ في إخبار الله بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه، فكأنّه قيل: ربّما ودّ. فإن قُلْتَ: متى تكون ودادتهم ؟، قُلْتُ: عند الموت، أو يوم القيامة إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين. وقيل: إذا رأوا المسلمين يخرجون من النار، وهذا أيضًا باب من الودادة. فإن قلت: فما معنى(التقليل) ؟، قُلْتَ: هو وارد على مذهب العرب في قولهم: (لعلك ستندم على فعلك)، وربّما ندم الانسان على ما فعل، ولا يشكّون في تندّمه، ولا يقصدون تقليله، ولكنّهم أرادوا: لو كان الندم مشكوكًا فيه أو كان قليلاً لحقَّ عليك أن لا تفعل هذا الفعل، لأنَّ العقلاء يتحرَّزون من التَّعرض للغمِّ المظنون، كما يتحرَّزون من المتيَّقن، ومن القليل منه، كما من الكثير، وكذلك المعنى في الآية: لو كانوا يودُّون الإسلام مرة واحدةً، فبالحري أن يسارعوا إليه، فكيف وهم يودُّونه كلَّ ساعة... وقيل: تدهشهم أهوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين، فإنْ حانت منهم إفاقة في بعض الأوقات من سكرتهم تمنُّوا، فلذلك قلّل))[3].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 3/172-173.

(2) قرأ ابن عامر وأبن كثير وحمزة وأبو عمرو والكسائي: ((ربَّما)) مشددة. وقرأ عاصم ونافع: (رُبَمَا) خفيفة ينظر: كتاب السبعة في القراءات 366، والكشف 2/29.وقرأ أبو السمال العدوي والأعشى: (ربتما). ينظر: المختصر، لابن خالويه70. والبحر المحيط 5/44.

(3) الكشّاف 2/569-570.

يَتّضِح ممّا تقدّم أنّ الزّجّاج قد نصّ على أنّ (رُبَّ) حرف يفيد التقليل، وهو بذلك يتابع أستاذه المبرِّد، الذي قال: ((و"ربّ" معناها: الشيء يقع قليلاً))[1]. وقد سار الزّمخشريّ في أثره، فحمل معنى (ربّ) في سياق الآية الكريمة على المبالغة لاستفزاز ذهن السامع إليها.

وذهب ابن هشام إلى أنّ (ربّ) ليست للتقليل دائما، فقال: ((وليس معناها التقليل دائما، خلافا للأكثرين، ولا التكثير دائما، خلافا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرًا، أو للتقليل قليلاً))[2]. وعدّ آية (الحِجر) المذكورة آنفًا شاهدًا على مجيء (ربّ) للتكثير. وهو المذهب الخليق بالقبول.

المحور الثاني: إنابة الحروف

جوّز جمهور الكوفيين إنابة حروف الجرّ بعضها عن بعض، ومنع ذلك جمهور البصريين وحملوا ما ورد منها على تضمّن معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف أو على سبيل الشذوذ[3]. ومال بعض المحدثين إلى رأي البصريين، إذ الأصل في حروف الجرّ أنّ لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف؛ فيستعمل الحرف لأكثر من معنى، ويؤدى المعنى الواحد بأكثر من حرف[4].

وإذا كان الفرّاء قد أكثر من القول بإنابة حرف عن حرف تماشيا مع مذهبه الكوفي، فالزّجّاج قد سار في ركابه أيضًا، ومثل ذلك فعل شيخه المبرِّد

---

(1) المقتضب 139/4.

(2) مغني اللبيب 119/1.

(3) ينظر: معاني الحروف، للرّمّاني 96، والجنى الداني 46، ومغني اللبيب 103/1-104، ومدرسة الكوفة284، ومعاني النحو3/6-11.

(4) ينظر: معاني النحو 3/6-11.

من قبل[1]. ممَّا يدلُّ على عدم اطِّراد قول مَنْ قال بمنع البصريين إنابة الحروف بعضها عن بعض. وكان للزَّمخشريّ الموقف نفسه إذ أجاز أن ينوب حرف عن آخر متابعا في ذلك الفرَّاء والزَّجَّاج، وفيما يأتي تبيين أثرهما عنده في طائفة من المسائل:

1 - (**الباء**) **بمعنى** (**في**):

ذهبَ الفرَّاءُ - في أحد رأيَيْه - إلى أنَّ (الباء) في "بأيِّكم" من قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ (القلم/5-6) بمعنى: (في)، فقال: (("المفتون" هاهنا بمعنى: (الجنون)، وهو في مذهب: (الفتون)، كما قالوا: (ليس له معقول رأي). وإنْ شِئْتَ جعلته: "بأيِّكم": في أيِّكم، أي: في أيِّ الفريقَينِ المجنون، فهو حينئذ (اسم) ليس بـ (مصدر)))[2].

يتَّضح من توجيه الفرَّاء السابق أنَّه قد جعل (الباء) من "بأيِّكم" بمعنى (في) عندما يكون (المفتون) اسمًا بمعنى (المجنون)، لا مصدرًا بمعنى (الجنون) صِيغَ على زنة (مفعول).

وتابعه الزَّجَّاج في جعل (الباء) من "بأيِّكم" بمعنى (في)، فقال: ((معنى (المفتون): الذي قد فتن بالجنون.... وفيه قولان للنحويين، قالوا: (المفتون) هاهنا بمعنى: "الفتون"، المصادر تجيء على المفعول، تقول العرب: (ليس لهذا معقول) أي: عقل، و(ليس له معقود رأي) بمعنى: عقد رأي... فالمعنى: فستبصر ويبصرون بأيكم الفتون. وفيه قول آخر: "بأيِّكم المفتون" بالفرقة التي أنت فيها، أو فرقة الكفار التي فيها أبو جهل والوليد بن المغيرة المخزومي ومن

(1) ينظر: الشواهد القرآنية في النحو عند المبرِّد 110-111.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 173/3.

أشبههم. فالمعنى على هذا: فستبصر ويبصرون في أي الفريقين المجنون: أفي فرقة الاسلام أم في فرقة الكفر؟))[1].

وائتثرهما الزّمخشريّ في جعل (الباء) من (بأيّكم) بمعنى (في)، فقال: (("المفتون": المجنون، لأنه فتن، أي: محن بـ (الجنون).... أو"المفتون": مصدر كـ(المعقول) و(المجلود)، أي: بأيكم الجنون، أو بأي الفريقين منكم الجنون: أبفريق المؤمنين أم بفريق الكافرين؟، أي: في أيهما يوجد من يستحق هذا الاسم؟، وهو تعريض بأبي جهل بن هشام والوليد بن المغيرة وأضرابهما))[2].

2-(**إنْ**) **بمعنى** (**ما**):

ذهب الفرّاء إلى أن (إنْ) من قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيه ﴾(الأحقاف/26) بمنزلة (ما) في الجحد، فقال: ((يقول: في الذي لم نمكنكم فيه، و(إنْ) بمنزلة (ما) في الجحد))[3].

وتابعه الزّجّاج في جعل (إن) من"إن مكناكم فيه"في معنى (ما) النافية، فقال: (إنْ) هاهنا في معنى: (ما)، و(إنْ) في النفي مع"ما"التي في معنى (الذي)، أحسن في اللفظ من(ما)، ألا ترى أنك لو قلت: (رغبت فيما ما رغبت فيه)، لكان الأحسن أن تقول: (قد رغبت فيما إن رغبت فيه)، تريد: في الذي ما رغبت فيه، لاختلاف اللفظين))[4].

وائتثرهما الزّمخشريّ في جعل (إنْ) من قوله تعالى"إن مكنّاكم فيه"نائبة عن (ما) النافية، فقال: (("إن"نافية، أي: فيما ما مكناكم فيه، إلا أن"إن"أحسن

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 3/204-205.

(2) الكشّاف 4/585-586.

(3) معاني القرآن، للفرّاء 3/56.

(4) معاني القرآن وإعرابه 4/446.

في اللفظ، لما [في][1] مجامعة (ما) مثلها من التكرير المستبشع، ومثله مجتنب، ألا ترى أن الأصل في (مهما): (ماما) فلبشاعة التكرير: قلبوا (الألف): (هاء)[2]))[3].

3- (أو) بمعنى (حتى) و(إلا أنْ):

وجه الفرّاء معنى (أو يحاجوكم) من قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ﴾(آل عمران/73)، بأنه في معنى: حتى يحاجوكم، وفي معنى: إلا أن يحاجوكم، فقال: ((وقوله [تعالى]:"أو يحاجوكم عند ربكم" في معنى: (حتى)، وفي معنى: (إلا)، كما تقول في الكلام: (تعلق به أبداً أو يعطيك حقك)، فتصلح (حتى) و(إلا) في موضع (أو)))[4].

واقتفى الزّمخشريّ أثر الفرّاء، فذهب إلى أنَّ قوله تعالى:"أو يحاجوكم" في مذهب: حتى يحاجوكم، فقال في تفسير معناها: ((قل إن هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، "أو يحاجوكم": حتى يحاجوكم عند ربكم، فيقرعوا باطلكم بحقهم، ويدحضوا حجتكم)))[5].

4- (هل) بمعنى (قد):

ذهب الفرّاء إلى أنَّ (هل) قد تكون جحداً، وتكون خبراً بمعنى (قد) كما في قوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا

---

(1) في المطبوع: (لما فيه مجامعة)، والتصويب من طبعة دار المعرفة.

(2) ينظر: الكتاب 59/3.

(3) الكشّاف 308/4.

(4) معاني القرآن، للفرّاء 223/1. وورد مثل هذا التوجيه في: 234/1(آل عمران/128).

(5) الكشّاف 374/1. وورد مثل هذا الأثر في: 413/1(آل عمران/128).

﴾(الإنسان/1) فقال: ((معناه: قد أتى على الإنسان حين من الدهر. و(هل) قد تكون جحداً، وتكون خبراً، فهذا من الخبر))[1].

وتابع الزّجّاج أبا زكريا الفرّاء فيما ذهب إليه من تفسير، فجعل (هل) في الآية السابقة بمعنى (قد) فقال: ((ومعنى"هل أتى": قد أتى علىالانسان، أي: ألم يأت على الانسان حين من الدهر))[2].

وائتثرهما الزّمخشريّ فيما ذهبا إليه من توجيه، فقال في تفسير (هل أتى):(("هل"بمعنى: (قد) في الاستفهام خاصة، والأصل: أهل ؟، بدليل قوله: [3]

أهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم

فالمعنى: (أقد أتى ؟) على التقرير والتقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب"حين من الدهر لم يكن"فيه"شيئاً مذكوراً"))[4].

يتضح مما تقدم أن الزّمخشريّ متابع للفرّاء والزّجّاج في إفادة (هل) في الآية السابقة معنى التقرير، بجعلها بمنزلة (قد). غير أن ذهابه إلى أن الاستفهام فيها مستفاد من همزة مقدرة معها إذ الاصل فيما يراه: (أهل؟)، واحتجاجه له ببيت (زيد الخير)، هو مذهب سيبويه، بقوله: ((وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا (الالف) إذ كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام))[5]. ورجح ابن هشام قول جماعة يرون أن (هل) لا تأتي بهذا المعنى، وَعدَّهُ الرأي

---

(1) معاني القرآن، للفرّاء213/3.

(2) معاني القرآن وإعرابه 257/5.

(3) عجز بيت من البسيط، لزيد الخيل، صدره: (سائل فوارس يربوع بشدتنا)، ديوانه 100، وقد ورد كذلك في: المقتضب 44/1، 291/3، والخصائص 465/2، والكشّاف 342/3، والجنى الداني 344، ومغني اللبيب29/2، وخزانة الادب506/4.

(4) الكشّاف 665/4.

(5) الكتاب 189/3.

الصائب[1]. ولعله المذهب الخليق بالقبول، إذ إن أدوات الاستفهام المستعملة في غير معناها الحقيقي باقية على معنى الاستفهام، وأفادت المعاني المجازية، وهو ما ذهب إليه باحثون محدثون أيضاً، منهم: الدكتور قيس إسماعيل الأوسي[2] والدكتور فاضل صالح السامرائي[3].

5 - (على) بمعنى (من):

ذهب الفرَّاء إلى أن(على) من قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾(المطففين/2)، تعتقب (من) فقال: ((يريد: اكتالوا من الناس، وهما تعتقبان: (على) و(من) في هذا الموضع، لأنه حق عليه، فإذا قال: (اكتلتُ عليك) فإنه قال: أخذت ما عليك، وإذا قال: (اكتلتُ منك) فهو كقولك: استوفيت منك))[4].

وائتثره الزَّمخشريّ فأورد رأيه المذكور آنفاً مصرحا بنسبته إليه، فقال:((أبدل (على) مكان (من) للدلالة على ذلك. ويجوز أن يتعلق"على" بـ"يستوفون"، ويقدم المفعول على الفعل لإفادة الخصوصية، أي: يستوفون على الناس خاصة، فأما أنفسهم فيستوفون لها. وقال الفرَّاء: (من) و(على) يعتقبان في هذا الموضع، لأنه حق عليه، فإذا قال: (اكتلت عليك) فكأنه قال: أخذت ما عليك، وإذا قال: (اكتلتُ منك) فكقوله: استوفيت منك))[5].

---

(1) ينظر: مغني اللبيب 29/2.

(2) ينظر كتابه: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 362-368، وبحثه: ((المعاني المجازية التي خرج إليها أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم)) المنشور ضمن مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الأربعون 341-342.

(3) ينظر كتابه: معاني النحو 618/4-619.

(4) معاني القرآن، للفرَّاء 246/3.

(5) الكشَّاف 719/4.

6 - (**إلاّ**) **بمعنى**(**لكنّ**):

ذهب الزَّجَّاج إلى أن (إلا) في الاستثناء المنقطع، من قوله تعالى: ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (النمل/10-11)، بمعنى (لكن)، فقال: (("إلا": استثناء ليس من الاول، والمعنى-والله أعلم-: لكن مَنْ ظلم ثم تاب من المرسلين وغيرهم، وذلك قوله[تعالى]:"ثم بدل حسناً بعد سوء فإني غفور رحيم"))[1].

واقتفى أثره الزَّمخشريّ في جعل(إلا) بمعنى (لكن)، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: ((و(إلا) بمعنى (لكن)، لأنه لما أطلق نفي الخوف عن الرسل، كان ذلك مظنة لطرو الشبهة، فاستدرك ذلك، والمعنى: ولكن من ظلم منهم، أي: فرطت منه صغيرة مما يجوز على الأنبياء))[2].

7 - (**لمّا**) **بمعنى**(**إلاّ**):

ذهب الفرَّاء إلى أن (لما) من قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (الطارق/4)، في قراءة من شددها، بمعنى: (إلا) وعدها لغة في قبيلة (هذيل)، فقال: ((قرأها العوام (لمّا)، وخففها بعضهم[3]. الكسائي كان يخففها، ولا نعرف جهة التثقيل، ونرى أنها لغة في(هذيل)، يجعلون(إلا) مع (إن) المخففة: (لما)، ولا يجاوزون ذلك، كأنه قال: ما كل نفس إلا عليها حافظ.

(1) معاني القرآن وإعرابه 110/4.

(2) الكشّاف 351/3.

(3) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي: (لما) خفيفة. وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: (لمّا) مشددة. ينظر: كتاب السبعة في القراءات678.

ومَنْ خفف قال: إنما هي(لام) جواب لـ(إن)، و(ما) التي بعدها (صلة)[1]، كقوله: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾،[2] يقول: فلا يكون في(ما)، وهي (صلة)، تشديد))[3].

وتابعه الزَّجَّاج فأورد رأييه السابقين في إعراب (لما) مخففةً ومشددة، عد في أولهما (ما) لغواً، والمعنى: لعليها حافظ، وقال في الثاني: ((وقرئت"لمّا عليها حافظ "بالتشديد، والمعنى معنى: (إلا)، استعملت"لما"في موضع (إلا) في موضعين: "أحدهما"هذا، (والآخر) في باب القسم، يقال: (سألتك لما فعلت) بمعنى: إلا فعلت))[4].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج فيما ذهبا إليه من توجيه، فقال في إعراب الآية نفسها: ((فإن قلت: ما جواب القسم؟[5] قلت: "إنْ كل نفس لمّا عليها حافظ"، لأنَّ(إنْ) لا تخلو، فيمن قرأ:"لمّا"مشددة بمعنى: (إلاَّ)، أن تكون نافية. وفيمن قرأها مخففة، على أن (ما) صلة، تكون مخففة من الثقيلة، وأيتهما كانت فهي مما يتلقى به القسم))[6].

8- **(لولا) بمعنى (هلا):**

ذهب الفرَّاء إلى أن"لولا"من قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾(الفرقان/7)، بمنزلة (هلاَّ)، فقال: (وقوله:"لولا أنزل إليه ملك فيكون معه"جواب بـ(الفاء)، لأن"لولا"بمنزلة: (هلا)))[7].

---

(1) بمعنى:زائدة.

(2) سورة النساء /155، والمائدة /13.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 3/254-255.وورد مثل هذا التوجيه في: 2/376-377 (يس/32).

(4) معاني القرآن وإعرابه 5/311. وورد مثل هذا التوجيه في: 4/286 (يس/32).

(5) يريد قوله تعالى: ((والسماء والطارق))، الآية الأولى في السورة نفسها.

(6) الكشَّاف 4/734. وورد مثل هذا الأثر في: 4/14(يس/32).

(7) معاني القرآن، للفرَّاء 2/262.

وتابعه الزَّجّاج في جعل"لولا"بمعنى: (هلا)، فقال: ((ومعنى"لولا": (هلا)، وتأويل (هلا) الاستفهام، وانتصب"فيكون"على الجواب بـ(الفاء) للاستفهام))[1].

واقتفى الزَّمخشريّ أثرهما، في توجيه إعراب الآية نفسها، فقال: ((فإن قلت: ما وجها الرفع والنصب في"فيكون"؟[2]، قلت: النصب لأنه جواب"لولا"بمعنى (هلا)، وحكمه الاستفهام. والرفع على أنه معطوف على"أنزل"ومحله الرفع، ألا تراك تقول: (لولا ينزل) بالرفع، وقد عطف عليه:"يلقى" و"تكون"مرفوعين، ولا يجوز النصب فيهما، لأنهما في حكم الواقع بعد"لولا"ولا يكون إلا مرفوعاً))[3].

---

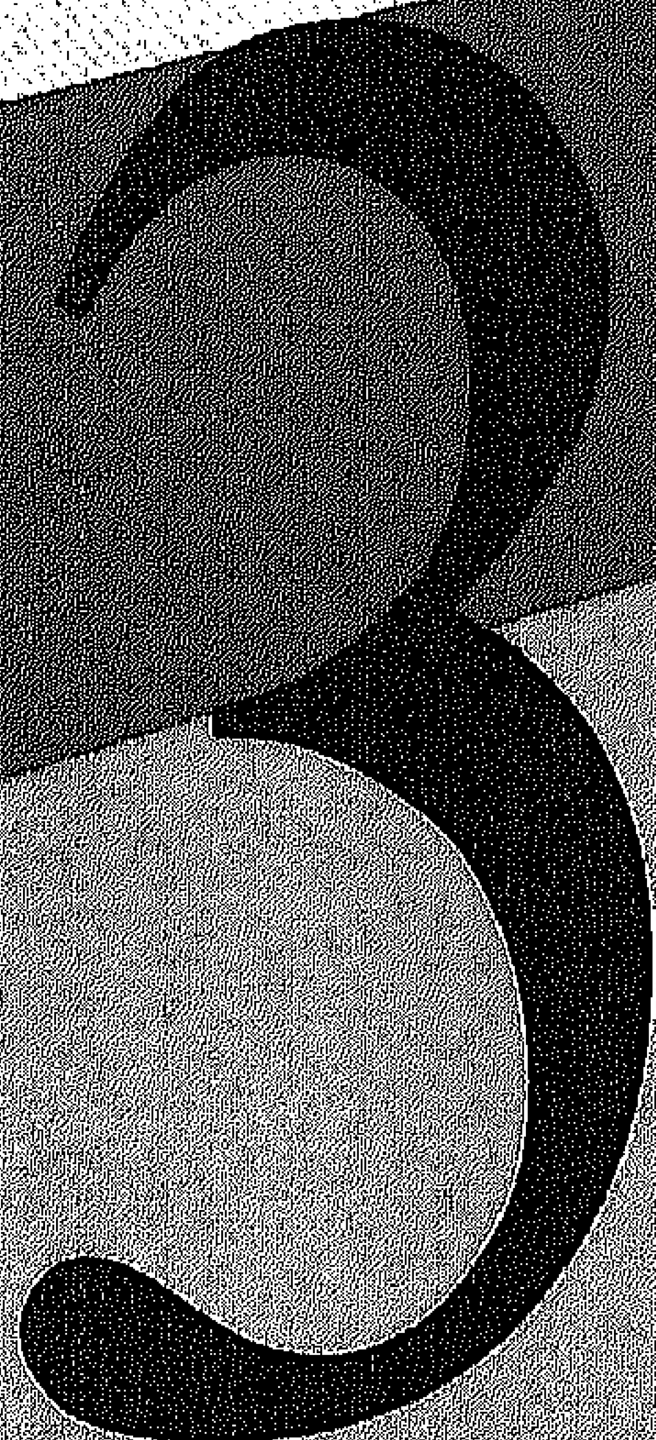
(1) معاني القرآن وإعرابه 58/4.

(2) قرأ الجمهور: ((فيكون)) بالنصب، وحكي عن أبي معاذ القراءة بالرفع. ينظر: المختصر، لابن خالويه 104.

(3) الكشّاف 265/3-266.

الفصل الثالث

أثر معاني القرآن للفرّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج في الشواهد النحوية في الكشّاف للزّمخشري



الفصل الثالث

أثر معاني القرآن للفرَّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج في الشواهد النحوية في الكشَّاف للزَّمخشريّ

لقد عني علماء العربية بالشواهد عنايةً فائقة، حينما جعلوا الشاهد أداة الاستقراء اللغوي في أولى خطوات مسحهم الشامل للمساحات اللغوية التي صحَّ اخذ اللغة منها، فضلاً عن اتخاذهم الشاهد – في الوقت نفسه – دليلاً متمكنًا في بناء قواعدهم وتثبيت أحكامهم [1].

ويراد بـ (الشاهد النحوي): " إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة"[2].

ويراد بـ(الدليل النقلي): السماع، وهو الأصل الأول من أصول الاستدلال النحوية الذي يمثل واقع اللغة. ويمثل (الدليل العقلي): القياس – الأصل الثاني من أصول الاحتجاج النحوية – محاكاة نطق أهلها [3]. ويؤتى بالشواهد في النحو لأحد أمرين: إما الإستدلال والاحتجاج، وإما التمثيل والبيان[4]. وكلا الأمرين مستعملٌ عند الفرَّاء والزَّجَّاج والزَّمخشريّ.

وفيما يأتي تبيين لأثر معاني القرآن للفرَّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج في الشواهد النحوية في الكشاف للزَّمخشريّ تنتظمه المباحث الآتية.

---

(1) سبقت الإشارة إلى أن مادة هذا الفصل تمثل اغلب مادة (السماع). ينظر: الفصل الأول من هذه الدراسة .

(2) في أصول النحو 6.

(3) ينظر: المباحث اللغوية في العراق 12.

(4) ينظر: الشواهد القرآنية في النحو عند ابن هشام الأنصاري 8.

المبحث الأول

الشواهد النحوية من القرآن الكريم

يعد النص القرآني أوثق نص عربي فصيح وأصحه مما وصل إلينا: ﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ﴾ (فصلت /42)، إذ تكفل الله عز وجل بحفظه ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ (الحجر /9)، وتعهد بجمعه وقراءته [1] ﴿ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ﴾ (القيامة /17)، فهو أعلى مراتب الكلام باتفاق العلماء، وأبلغ أثر عرفته العربية على الإطلاق، لذلك جعله جمهور العلماء مصدرهم الأول في التقعيد وتقرير الأحكام، ومنهم النحويون الذين اكثروا من الاحتجاج بالشاهد القرآني لتوثيق مسائلهم النحوية، لأن النص القرآني أقوى في الحجة من الشعر[2] فهو يمثل اللغة العالية النقية، والمرتبة السامية السنية، لأنَّ كل ما هو من القرآن يجب ان يكون متواترًا في أصله وأجزائه [3].

وقد أكثر الزَّمخشريّ من الاستشهاد بالآيات القرآنية في الاستدلال على ما يراه من توجيهات نحوية، متأثرًا في بعضها بالفرَّاء أو الزَّجَّاج. إذ بلغ مجموع ما ائتثرهما فيه (26) شاهدًا قرآنيًا في المسائل النحوية؛ كان ما ائتثره عن الفرَّاء منها (10) شواهد، وعن الزَّجَّاج (16) شاهدًا، وفيما يأتي تبيين المسائل النحوية التي انتظمت تلك الشواهد.

(1) قال الزبيدي: " وقرأت الكتابة قراءة وقرآنًا، ومنه سمي القرآن ". تاج العروس (قرأ).

(2) ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 14/1.

(3) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 75/1.

1. مجيء الاستفهام بمعنى الأمر:

في قوله تعالى ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ (آل عمران /20)، عدَّ الفرَّاء الاستفهام في" ءاسلمتم" مستعملاً في معنى الأمر، واحتج لرأيه بقوله: ((هو استفهام معناه أمر، ومثله قوله تعالى﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[1] استفهام وتأويله: انتهوا))[2].

وائتثره الزَّمخشريّ في توجيه إعراب الآية نفسها، واستدل عليها بالشاهد نفسه، فقال: ((يعني: انه قد أتاكم من البينات ما يوجب الإسلام، ويقتضي حصوله لا محالة، فهل أسلمتم أم انتم بعد على كفركم ؟ ... ومنه قوله عز وعلا: ﴿ فهل انتم منتهون ﴾))[3].

2. مجيء الأمر في تأويل الجزاء:

في قوله تعالى ﴿ قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ﴾ (التوبة /53)، ذهب الفرَّاء إلى أن فعل الأمر" أنفقوا" محمول في المعنى على الشرط والجزاء، فقال: ((هو أمر في اللفظ، وليس بأمر في المعنى، لأنه اخبرهم أنه لن يتقبل منهم، وهو في الكلام بمنزلة (إن) في الجزاء، كأنك قلت: إن أنفقت طوعًا أو كرهًا فليس بمقبول منك. ومثله [قوله تعالى]: ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[4]، ليس بأمر، إنما هو على تأويل الجزاء))[5].

---

(1) سورة المائدة / 91.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 202/1.

(3) الكشاف 347/1.

(4) سورة التوبة /80.

(5) معاني القرآن، للفرَّاء 441/1.

وحمل الزّمخشريّ فعل الأمر" أنفقوا" على معنى الخبر، فقال: ((فإن قلت: كيف أمرهم بالإنفاق ثم قال:" لن يتقبل منكم" ؟، قلت: هو أمر في معنى الخبر، كقوله تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ (1)، ومعناه: لن يتقبل منكم أنفقتم طوعًا أو كرهًا. ونحوه قوله تعالى" استغفر لهم أو لا تستغفر لهم" أي: لن يغفر الله لهم، استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم))(2).

3. خروج الاستفهام إلى معنى التبكيت:

في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿٧﴾ لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (الأحزاب /7- 8)، ذهب الزّجّاج إلى أن تأويل مسألة الرسل – والله تعالى يعلم انهم صادقون – : التبكيت للذين كفروا بهم، فقال: ((قوله [عز وجل]" ليسأل الصادقين عن صدقهم" معناه ليسأل المبلغين من الرسل عن صدقهم في تبليغهم، وتأويل مسألة الرسل – والله يعلم انهم صادقون – : التبكيت للذين كفروا بهم، كما قال الله عز وجل ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (3)، ... فتأويله التبكيت للمكذبين))(4).

واقتفى الزّمخشريّ أثر الزّجّاج في التوجيه والاحتجاج، فقال في توجيه إعراب قوله عز وجل:" ليسأل الصادقين عن صدقهم": ((وتأويل مسألة الرسل: تبكيت الكافرين بهم، كقوله [تعالى] ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾))(5).

(1) سورة مريم /75.
(2) الكشاف 279/2.
(3) سورة المائدة / 116.
(4) معاني القرآن وإعرابه 217/4. وورد مثل هذا التوجيه، والاحتجاج له بالشاهد نفسه في 290/5 (التكوير /8- 9).
(5) الكشاف 524/3- 525. وورد مثل هذا التوجيه، والاحتجاج له بالشاهد نفسه في: 708/4 (التكوير / 8- 9).

4. الاسم الموصول بين (النصب على نزع الخافض) (والرفع على الفاعلية):

في قوله تعالى ﴿ وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦۚ ﴾ (الشورى /26)، ذهب الفرَّاء إلى أنّ "الذين" يحتمل النصب على نزع الخافض، والرفع على الفاعلية، فقال: ((يكون" الذين" في موضع نصب، بمعنى: ويجيب الله الذين آمنوا ... ويكون إستجابهم بمعنى: استجاب لهم، كما قال [عز وجل]: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ] ﴾ [1] المعنى، والله اعلم: وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم، يخسرون. ويكون" الذين" في موضع رفع، يجعل الفعل لهم، أي: الذين آمنوا يستجيبون لله، ويزيدهم الله على إجابتهم والتصديق من فضله))[2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء في التوجيه والاحتجاج، فقال: (("ويستجيب الذين آمنوا" أي: يستجيب لهم، فحذف (اللام)، كما حذف في قوله تعالى" وإذا كالوهم" ... وقيل: الاستجابة فعلهم، أي يستجيبون له بالطاعة إذا دعاهم إليها، " ويزيدُهُم" هو" من فضله" على ثوابهم))[3].

5. (ما) بين الموصولية والشرطية:

في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ ﴾ (الكهف / 39)، وجَّه الزَّجَّاج إعراب" ما" بأن تكون موصولة في موضع رفع، على أنَّها خبر مبتدإ محذوف، تقديره: الأمر ما شاء الله. وأجاز أن تكون شرطية، في موضع نصب بفعل الشرط، وجوابها محذوف، فقال:" ما": في موضع رفع، المعنى: قلت: الأمر ما شاء الله.

---

(1) سورة المطففين / 3.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 24/3.

(3) الكشاف 4/ 223.

ويجوز أن تكون" ما": في موضع نصب على معنى الشرط والجزاء، ويكون الجواب مضمرًا، ويكون التأويل: أي شيءٍ شاء الله كان، ويضمر الجواب كما اضمر جواب (لو) في قوله [عز وجل]: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾[1]، المعنى: لكان هذا القرآن))[2].

واقتفى الزّمخشريّ أثر الزّجّاج في إعراب (ما) في الآية نفسها، فقال: ((يجوز أن تكون" ما": موصولةً، مرفوعة المحل على أنّها خبر مبتدإ محذوف، تقديره: الأمر ما شاء الله. أو شرطيةً، منصوبة الموضع، والجزاء محذوف، بمعنى: أي شيءٍ شاء الله كان. ونظيرها في حذف الجواب (لو) في قوله [تعالى]: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾))[3].

6. (ما) النافية عاملة عمل (ليس):

في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ (يوسف/31)، عدَّ الزّجّاج إعمال (ما) النافية عمل (ليس) بنصب" بشرًا" [4] في الآية، على لغة أهل الحجاز، بأنه اللغة القدمى الجيدة، وهي أقوى اللغات. واحتجَّ لرأيه بإجماع القرّاء على قراءة قوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[5] بنصب (الأمهات)[6].

---

(1) سورة الرعد / 31.

(2) معاني القرآن وإعرابه 288/3.

(3) الكشاف 723/2.

(4) سبق تخريج القراءات في هذه الآية ومناقشتها في الفصل الأول، المبحث الخاص بمسائل الخلاف النحوي ص163.

(5) سورة المجادلة / 2.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 107/3- 108.

واقتفى الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج في التوجيه والاحتجاج، فقال في توجيه إعراب" ما" في الآية نفسها: ((وإعمال" ما" عمل (ليس) هي اللغة القدمى الحجازية، وبها ورد القرآن. ومنها قوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾))[1].

7. زيادة (ما):

في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (آل عمران /159)، عد الفرَّاء" ما" من" فبما" صلة (زائدة)، واحتج لرأيه بقوله: ((العرب تجعل"ما" صلة في المعرفة والنكرة واحدًا. قال الله [تعالى] ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[2]، والمعنى فبنقضهم))[3].

واقتفى الزَّمخشريّ أثره في التوجيه والاحتجاج، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها:((" ما" مزيدة للتوكيد والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله [تعالى]، ونحوه: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾))[4].

8. زيادة (لا):

في قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ (الأعراف /12)، ذهب الفرَّاء إلى أنَّ" لا" من قوله تعالى" ألاَّ تسجد" صلة (زائدة)، والمعنى: ما منعك ان تسجد، واحتج لرأيه بقوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ ﴾ [5]، والمعنى: ليعلم أهل الكتاب ألا يقدرون"[6]، فـ (لا) في الآية زائدة أيضًا.

---

(1) الكشاف 2/ 466.

(2) سورة المائدة / 13.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 1/244.

(4) الكشاف 1/431.

(5) سورة الحديد /29.

(6) ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 1/374.

وتابعه الزَّجَّاج في التوجيه والاحتجاج، فقال: ((ومعنى:" ما منعك ألا تسجد" إلغاء" لا" وهي مؤكدة، المعنى: ما منعك ان تسجد ... ومثل"ألاّ" في قوله [تعالى] ﴿ألاّ تسجد ﴾، قوله [تعالى]: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾، أي: ليعلم أهل الكتاب))[1].

وائتثرهما الزَّمخشريّ في توجيه إعراب الآية نفسها، فقال: ((" ألا تسجد": لا" في" أن لا تسجد" صلة، بدليل قوله [تعالى] ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾[2]، ومثلها (لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ) بمعنى: ليعلم))[3]

9. حذف المبتدإ:

في قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ﴾ (التوبة /11)، ذهب الفرَّاء إلى أن" فإخوانكم" يرتفع بإضمار مبتدإ، تقديره (هم)، وهو ما عبَّر عنه بـ(المكني) في المصطلح الكوفي، فقال: ((معناه: فهم إخوانكم. يرتفع مثل هذا الكلام بأن يضمر له اسمه مكنيًا عنه. ومثله [قوله تعالى]: ﴿ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ﴾[4]، أي: فهم إخوانكم))[5].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 2 /322 – 323. وورد مثل هذا التوجيه، والاحتجاج له بالشاهد نفسه في: 115/5 (الواقعة /75).

(2) سورة (ص) / 75.

(3) الكشاف 89/2. وورد مثل هذا الأثر في: 468/4 – 469 (الواقعة / 75).

(4) سورة الأحزاب / 5.

(5) معاني القرآن، للفرَّاء 1/ 425.

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء في التوجيه والاحتجاج، فقال في توجيه إعراب" فإخوانكم في الدين": ((فهم إخوانكم، على حذف المبتدإ، كقوله تعالى:﴿ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ﴾))[1].

10. حذف الضمير المفعول:

في قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ (الضحى/3)، ذهب الزَّجَّاج إلى أن الضمير المفعول محذوف من" قلى"، فقال: ((المعنى: ما قلاك، كما قال [عز وجل]: ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ [2] والمعنى: والذَّاكراته))[3].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الزَّجَّاج في التوجيه والاحتجاج، فقال: ((حذف الضمير من" قلى" كحذفه من" الذاكرات" في قوله [تعالى] ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ يريد: والذاكراته، ونحو" فآوى ... فهدى ... فأغنى"[4]، وهو اختصار لفظي لظهور المحذوف))[5].

11. حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه:

في قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾ (النساء /159)، ذهب الزَّجَّاج إلى وجود موصوف محذوف، قدره بـ (أحد)، فقال: ((المعنى: وما منهم من أحد إلا ليؤمنن به، وكذلك قوله [تعالى] ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [6]، المعنى: ما منكم أحد إلا واردها، وكذلك [قوله

---

(1) الكشاف 2/ 251.

(2) سورة الأحزاب / 35.

(3) معاني القرآن وإعرابه 339/5.

(4) سورة الضحى /5، 6، 7.

(5) الكشاف 766/4.

(6) سورة مريم / 71.

تعالى﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ ﴾[1]، المعنى: وما منا أحد إلا له مقام معلوم))[2].

واستمد الزَّمخشريّ رأيه في حذف الاسم الموصوف، من توجيه الزَّجَّاج السابق واحتج له بما احتج به الزَّجَّاج من الشواهد، فقال: (("ليؤمنن به" جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: وإن من أهل الكتاب أحد إلاَّ ليؤمنن به. ونحوه: ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ ﴾، ﴿ وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ ﴾، والمعنى: وما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته بـ (عيسى)، وبأنه عبد الله ورسوله))[3].

وحذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه في الآية السابقة، هو مذهب سيبويه[4] أيضًا.

12. الاستثناء المنقطع:

في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴾ (هود /43).ذهب الفرَّاء إلى أن" من" في الآية في موضع نصب، لأنَّ (المعصوم) خلاف لـ(العاصم). وأجاز أن يكون (العاصم) في تأويل (المعصوم)، فيكون (من) في موضع رفع، فقال: ((" من" في موضع نصب لأنَّ (المعصوم) خلاف لـ(العاصم)، والمرحوم معصوم، فكأنَّه نصبه بمنزلة قوله [تعالى]: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ ﴾[5] ... يقول: علمهم ظن، وأنت لا يجوز لك في وجه أن تقول: المعصوم عاصم. ولكن لو جعلت (العاصم) في تأويل (معصوم)، كأنك قلت: لا

(1) سورة الصافات / 164.

(2) معاني القرآن وإعرابه 129/2.

(3) الكشاف 588/1.

(4) ينظر: الكتاب 345/2.

(5) سورة النساء / 157.

معصوم اليوم من أمر الله، لجاز رفع "من"، ولا تنكرن ان يخرج (المفعول) على(فاعل)، ألا ترى قوله [تعالى] ﴿ مِّن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ [1] فمعناه – والله اعلم - : مدفوق، وقوله [تعالى] ﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [2]، معناها: مرضية))[3].

وجعل الزَّمخشريّ الاستثناء في الآية متصلاً من وجهين، (أحدهما): أنَّ" من رحم" في تأويل (الراحم)، و(راحم) و (عاصم) سواء. (والآخر): أنَّ " لا عاصم" في تأويل: (معصوم)، و (معصوم) و(مرحوم) سواء. وجوَّز أن يكون الاستثناء منقطعًا، فقال: ((" إلا من رحم": إلا الراحم، وهو الله تعالى، أو لا عاصم اليوم من الطوفان إلا من رحم ... وقيل: (لا عاصم) بمعنى: لا ذا عصمةٍ إلا من رحمه الله[4]، كقوله [عز وجل] ﴿ مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ و ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾. وقيل:" إلا من رحم الله" استثناء منقطع، كأنه قيل: ولكن من رحمه الله فهو المعصوم، كقوله [عز وجل] ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾))[5].

13. بين النصب على المفعولية والنصب على النداء:

في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَآءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ ❖ أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ﴾ (الدخان/ 17- 18)، وجَّه الفرَّاء إعراب" عباد الله" بأنَّه مفعول به منصوب بالفعل" أدوا" المسند إلى (واو) الجماعة. أو أنه منصوب على النداء، فقال: ((يقول: ادفعوهم إلي، أرسلوهم معي، وهو قوله [

---

(1) سورة الطارق / 6.

(2) سورة القارعة /7.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 2/ 15- 16.

(4) وهذا مذهب الزَّجَّاج أيضًا. ينظر: معاني القرآن وإعرابه 3/ 54- 55.

(5) الكشاف 2/397.

تعالى]: ﴿ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [1]. ويقال: أن أدُّوا إلي يا عباد الله، والمسألة الأولى نصب فيها الـ" عباد" بـ" أدوا"))[2].

وذهب الزَّجَّاج المذهب نفسه، فقال في توجيه إعراب قوله تعالى" أن أدوا إلي عباد الله": ((أن اسلموا إلي عباد الله، يعني: بني إسرائيل، كما قال[عز وجل]: ﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ﴾[3]، أي: أطلقهم من عذابك. وجائز أن يكون" عباد الله" منصوبًا على النداء، فيكون المعنى: أن أدوا إلي ما أمركم الله به يا عباد الله))[4].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج في التوجيه والاحتجاج، فقال: (("وعباد الله": مفعول به، وهم بنو إسرائيل، يقول: أدوهم إلي وأرسلوهم معي، كقوله تعالى ﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ﴾. ويجوز أن يكون نداءً لهم، على: أدوا إلي يا عباد الله ما هو واجب لي عليكم من الإيمان لي وقبول دعوتي واتباع سبيلي))[5].

14. النصب على بدل الاشتمال:

في قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾ (سورة محمد ﷺ /18)، ذهب الفرَّاء إلى أن" أنْ تأتيهم" في موضع نصب، مردودة على" الساعة"، أي: بدل اشتمال منها. واحتج لرأيه بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ ﴾ [6]، المعنى: لولا أن

---

(1) سورة الأعراف / 105.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 40/3.

(3) سورة طه / 47.

(4) معاني القرآن وإعرابه 425/4.

(5) الكشاف 274/4.

(6) سورة الفتح / 25.

تطئوهم. فـ" أن تطئوهم" في موضع رفع، [1] بدل اشتمال من" رجال مؤمنون ونساء مؤمنات".

واقتفاه الزَّجَّاج في التوجيه والاحتجاج، فقال: ((وموضع" أن" نصب على البدل من" الساعة"، المعنى: فهل ينظرون إلا أن تأتيهم الساعة بغتةً، وهذا من البدل المشتمل على الأول في المعنى، وهو نحو قوله [تعالى]: ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَـٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ ﴾، المعنى لولا أن تطؤوا رجالاً مؤمنين ونساءً مؤمنات))[2].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الفرَّاء والزَّجَّاج فيما ذهبا إليه من توجيه واحتجاج، فقال: ((" أن تأتيهم" : بدل اشتمال من" الساعة"، نحو:" أن تطؤهم" من قوله [تعالى]: ﴿ رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَـٰتٌ ﴾))[3].

15. تعلق الجار والمجرور بما يدل عليه لفظ الجلالة:

في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ (الأنعام /3)، ذهب الزَّجَّاج إلى أنَّ" في السموات" مرتبط ومتصل في المعنى بما يدل عليه اسم (الله) عزَّ وجلَّ، بمعنى: ((وهو الله في السموات وفي الأرض، أي: المعبود فيهما))[4]. وجوَّز أن يكون خبرًا بعد خبر، ((كأنَّه قيل: إنه هو الله، وهو في السموات وفي الأرض))[5]. واحتج لمذهبه بقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ ﴾ [6].

---

(1) ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 61/3. وقد سبق تفصيل القول في هذه المسألة في الفصل الثاني من هذه الدراسة ص222.

(2) معاني القرآن وإعرابه 11/5.

(3) الكشاف 323/4.

(4) -(5) معاني القرآن وإعرابه 228/2.

(6) سورة الزخرف / 84.

وائتثره الزَّمخشريّ، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: (("وفي السموات": متعلق بمعنى اسم الله [تعالى]، كأنه قيل: وهو المعبود فيها. ومنه قوله [تعالى]: ﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾ ... ويجوز أنْ يكون" الله في السموات" خبرًا بعد خبر، على معنى: أنَّه الله، وأنه في السموات والأرض، بمعنى: أنَّه عالم بما فيهما، لا يخفى عليه منهما شيء كأنَّ ذاته فيهما))[1].

16. (مِنْ) بين (استغراق الجنس) و(التبعيض):

في قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ﴾ (الفتح /29)، ذهب الزَّجَّاج إلى أنَّ "منهم" تفيد معنى تخليص الجنس، أو أنَّها تفيد معنى التبعيض، فقال: (("منهم" فيه قولان: أن تكون" منهم" ها هنا تخليصًا للجنس من غيره ... كما قال [عزَّ وجلَّ]: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾[2]، لا يريد أنَّ بعضها رجسٌ، وبعضها غير رجس، ولكنَّ المعنى: اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان ... (والوجه الثاني): أن يكون المعنى: وعد الله الذين أقاموا منهم على الإيمان والعمل الصالح مغفرةً وأجرًا عظيمًا))[3].

وائتثر الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج في رأيه الأول توجيهًا واحتجاجًا، فقال:((ومعنى" منهم": البيان[4]، كقوله تعالى: ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾))[5].

---

(1) الكشاف 5/2.

(2) سورة الحج / 30.

(3) معاني القرآن وإعرابه 5/ 29- 30. وورد استعمال (من) بهذا المعنى في: 452/1- 453 (آل عمران /104).

(4) أي: بيان الجنس.

(5) الكشاف 348/4. وورد استعمال (من) بهذا المعنى في: 396/1- 397 (آل عمران / 104).

17. إعمال المصدر عمل فعله في نصب المفعول به:

في قوله تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ (النحل/73)، وجَّه الفرَّاء إعراب "شيئًا" بأنه مفعول به منصوب بالمصدر العامل عمل فعله، وهو قوله تعالى" رزقًا"، فقال: ((نصبت" شيئًا" بوقوع (الرزق) عليه، ... ومثله ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ❖ يَتِيمًا ﴾ [1]))[2].

وائتثره الزَّمخشريّ في التوجيه والاحتجاج، فقال: (((الرزق) يكون بمعنى: المصدر، وبمعنى: ما يرزق، فإن أردت المصدر، نصبت به" شيئًا" كقوله [عز وجل] ﴿ أو إطعام ... ❖ يتيمًا ﴾، على: لا يملك أن يرزق شيئًا. وان أردت (المرزوق)، كان" شيئًا" بدلاً منه، بمعنى: قليلاً. ويجوز أن يكون تأكيدًا لـ" لا يملك"، أي: لا يملك شيئًا من الملك))[3].

18. عطف الشيء على جنسه للاختصاص وبيان الفضل:

في قوله تعالى: ﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ (الرحمن /68)، ذكر الزَّجَّاج أن (النخل) و (الرمَّان) إنَّما فصلا من (الفاكهة) لفضلهما، فقال: ((قال بعض أهل اللغة، منهم يونس النّحوي، وهو يتلو الخليل في القدم والحذق: إنَّ (الرمَّان) و (النخل) من افضل الفاكهة، وإنما فصلا بـ (الواو) لفضلهما، واستشهد في ذلك بقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [4]، فقال: لفضلهما فصلا ب (الواو)))[5].

---

(1) سورة البلد 14- 15.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 110/2.

(3) الكشاف 621/2.

(4) سورة البقرة / 98.

(5) معاني القرآن وإعرابه 103/5.

وارتضى الزَّمخشريّ ما أورده الزَّجَّاج من أقوال أهل اللغة في التوجيه والاحتجاج، فقال: ((فإن قلت: لم عطف (النخل) و(الرمان) على(الفاكهة) وهما منها؟، قلت: اختصاصًا لهما وبيانًا لفضلهما، كأنَّهما لما لهما من المزيَّة جنسان آخران، كقوله تعالى:﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾))[4].

(4) الكشاف 453/4.

المبحث الثاني
الشواهد النحوية من القراءات القرآنية

(القراءات) في اللغة:

مفردها (قراءة)، وهي مصدر: (قرأ، يقرأ، قرآنًا) بمعنى: (تلا)، فهو قارئ. و(قرأت الشيء قرآنًا): جمعته وضممت بعضه إلى بعض [1].

(القراءات) في الاصطلاح:

حدها الزركشي بقوله: ((هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما))[2]. وهي عند الدكتور محمد سمير اللبدي: ((تلك الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن تيسيرًا وتخفيفًا على العباد))[3]. وبذلك تصب تعريفات القدماء والمحدثين في مصب واحد هو كيفية نطق حروف القرآن الكريم وألفاظه كما سمعت من الرسول ﷺ، أو قرئت في حضرته فأقرها، ونقلها الصحابة إلى التابعين وتابعيهم سواء بالتواتر أو بطريق الآماد. وقد عني العلماء بالقراءات، ونظروا في أسانيدها، وبينوا سبل روايتها، واشترط جمهورهم في القراءة الصحيحة ثلاثة شروط:

1. أن يصح سندها إلى النبي ﷺ.
2. أن تكون موافقة لرسم مصحف عثمان ﷺ.
3. أن توافق أحكام العربية ولو بوجه.

فإذا فقدت أحد هذه الشروط أو كلها عدت القراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة [4].

---

(1) ينظر: تاج العروس (قرأ).

(2) البرهان في علوم القرآن 318/1. وينظر: الإتقان في علوم القرآن 80/1.

(3) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي 309.

(4) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات 10، والنشر في القراءات العشر 9/1، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث 257.

وقد عني النحويون بالقراءات القرآنية كثيرًا فجعلوها في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم إن لم تكن في مرتبته من حيث الصحة والوثوق [1]. وقد تمثلت عنايتهم بها باستقصاء القراءات المختلفة الواردة في الآيات القرآنية وتوجيهها.

والفرَّاء والزَّجَّاج من أولئك النحويين الذين عنوا بالقراءات القرآنية وتوجيهها، فقد حفل كتاب (معاني القرآن)، للفرَّاء بمجموعة كبيرة من القراءات والتوجيهات، صار بما اشتمل عليه منها مرجعًا مهمًا لكتب القراءات اللاحقة. وأودع الزَّجَّاج كتابه (معاني القرآن وإعرابه) طائفة كبيرة منها متابعًا في ذلك أبا زكريا الفرَّاء.

وأكثرَ الزَّمخشريُّ في كشافه من إيراد القراءات القرآنية، مع بيان التوجيه النحوي لها، بالاعتماد على مؤلَّفَي الفرَّاء والزَّجَّاج في (معاني القرآن). إذ بلغ مجموع ما ائتثرهما فيه منها (137) موضعًا، كان للفرَّاء منها (61) موضعًا، وللزَّجَّاج (76) موضعًا. واستدرك عددًا من القراءات التي كان الفرَّاء والزَّجَّاج قد جوّزا فيها وجوهًا وأغفلا عزوها إلى أصحابها، ولا سيما الشاذة منها.

وفيما يأتي تبيين لأثر الفرَّاء والزَّجَّاج في الشواهد النحوية من القراءات القرآنية عند الزَّمخشريّ في الكشَّاف [2]، تنتظمه المحاور الآتية:

أولاً: استقصاء القراءات وتوجيهها وعزوها إلى أصحابها.

1- في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ ﴾ (يونس /27).

---

(1) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو 225.

(2) سبقت الإشارة إلى موقف الزَّمخشريّ من بعض القراءات ومتابعته الفرَّاء والزَّجَّاج في نسبة بعضها إلى الخطأ أو الضعف أو الشذوذ. ينظر: الفصل الأول ص 72.

استقصى الفرَّاء ما ورد في" قطعًا" في الآية الكريمة من القراءات فقال: ((وقوله [تعالى]:" كأنما أغشيت وجوههم قطعًا" و" قطعًا" [1]. و(القطع) قراءة العامة. وهي في مصحف أُبيّ" كأنما يغشى وجوههم قطع من الليل مظلم"[2] فهذه حجة لمن قرأ بالتخفيف . وإن شئت جعلت (المظلم) نعتًا لـ (القطع)، فإذا قلت: (قطعًا) كان قطعًا من الليل خاصةً. و(القطع) ظلمة آخر الليل، [قال تعالى] ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ ﴾ [3]))[4].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الفرَّاء في استقصاء القراءات في" قطعًا"من الآية نفسها وتوجيهها، فقال: ((" مظلمًا" حال من [الليل][5]. ومن قرأ" قطعًا" بالسكون من قوله[تعالى]:﴿ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ ﴾ [6] جعله صفة له، وتعضده قراءة أُبيّ بن كعب:" كأنما يغشى وجوههم قِطعٌ من الليل مظلم". فإن قلت: إذا جعلت" مظلمًا" حالا من" الليل"، فما العامل فيه ؟، قلت: لا يخلو إما أن يكون" أغشيت"، من قبل أن" من الليل" صفة لقوله" قطعًا"، فكان إفضاؤه إلى الموصوف كإفضائه إلى الصفة، وإما أن يكون معنى الفعل في"من الليل"))[7].

2- في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا ﴾ (طه /63).

---

(1) قرأ ابن كثير والكسائي: ((قطْعًا)) ساكنة الطاء. وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وأبو عمرو ونافع: ((قطَعًا)) مفتوحة الطاء. " و" القطع " بسكون الطاء: الطائفة من الليل. وبتحريكها جمع (قطعة) وهي بعض الليل. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 325.

(2) ينظر: المختصر، لابن خالويه 57.

(3) سورة هود /81.

(4) معاني القرآن، للفرَّاء 462/1.

(5) في المطبوع: (الله)، وما أثبته يقتضيه المقام.

(6) سورة هود /81. يريد: أن (مظلمًا) صفة (نعت) لقوله ((قطْعًا)) بسكون الطاء، بمعنى طائفة من الليل.

(7) الكشَّاف 343/2.

استقصى الفرَّاء ما ورد في قوله تعالى" إن هذان لساحران" من القراءات ووجهها، فقال: ((قد اختلف فيه القراء، فقال بعضهم: هو لحن، ولكنا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب ... وقرأ أبو عمروا " إن هذين لساحران" [1]... قال الفرَّاء: ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب. وقرأ بعضهم:" إنْ هذان لساحران" خفيفة. وفي قراءة عبد الله:"وأسروا النجوى أنْ هذان ساحران "[2].

وفي قراءة أبي" إن ذان إلاّ ساحران"[3] فقراءتنا بتشديد" إن" وبـ(الألف) على جهتين، (إحداهما): على لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بـ (الألف) ... (والوجه الآخر): أن نقول وجدت الألف من (هذا) دعامة، وليست بـ (لام) فَعَل، فلما ثنيت زدت عليها نوناً ثم تركت (الألف) ثابتة على حالها لا تزول على كل حال، كما قالت العرب: (الذي)، ثم زادوا نوناً تدل على الجِماع، فقالوا: (الذين) في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه. وكنانة يقولون (اللذون)))[4].

وتابع الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء في استقصاء القراءات في قوله تعالى" إن هذان لساحران" وتوجيهها، فقال: ((أما قراءة أهل المدينة والأكمة في القراءة: فبتشديد (إنَّ)، والرفع في (هذان)، وكذلك قرأ أهل العراق حمزة وعاصم- في رواية أبي بكر بن عياش- والمدنيون. وروى عن عاصم:" إن هذان" بتخفيف"

---

(1) قرأ أبو عمرو وحده: " أنَّ "مشددة النون (هذين) بالياء. وقرأ ابن عامر وحمزة ونافع والكسائي: (إنَّ) مشددة النون (هذان) بألف خفيفة النون. وقرأ ابن كثير: (إنْ هذان) بتشديد نون (هذان) وتخفيف نون (إنَّ). واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه: (إنَّ هذانِ) نون (إن) مشددة، (هذان) بألف خفيفة النون. وروى حفص عنه: (إنْ) ساكنة النون، (هذان) بألف خفيفة النون. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 419، والكشف2/99- 100.

(2) في المختصر، لابن خالويه 88 " إن ذان إلاّ ساحران ". وينظر: البحر المحيط 255/6.

(3) في معاني القرآن وإعرابه، للزَّجَّاج 361/3 " ما هذان إلا ساحران "، وروى لأُبَيّ قراءة أخرى " إن هذان إلاّ ساحران " وينظر إعراب القرآن، للنحاس 43/3، والتفسير الكبير، للرازي 75/22، والبحر المحيط 255/6.

(4) معاني القرآن، للفرَّاء 183/2- 184.

إن"، ويصدق ما قرأه عاصم في هذه القراءة ما يروى عن أُبَيّ فإنه قرأ:" ما هذان إلا ساحران"، وروي أيضاً عنه أنه قرأ:" إن هذان إلا ساحران"، ورويت عن الخليل أيضاً:" إن هذان لساحران"، بالتخفيف. والإجماع أنه لم يكن أحد بالنحو أعلم من الخليل. وقرأ أبو عمرو وعيسى بن عمر:" إن هذين لساحران"، بتشديد" إن"ونصب" هذين". فهذه الرواية فيه))[1]. وراح الزَّجَّاج يسرد احتجاج النحويين فيها، فقال: ((فأما احتجاج النحويين، فاحتجاج أبي عمرو في مخالفته المصحف في هذا أنه روي أنه من غلط الكاتب[2]... وأما الاحتجاج في [" إن هذان"][3] بتشديد [" إنَّ"][4] ورفع" هذان" فحكى أبو عبيدة[5] عن أبي الخطاب وهو رأس من رؤساء الرواة، أنها لغة لكنانة، ويجعلون (ألف الاثنين) في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد... وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة لبني الحرث بن كعب. قال النحويون القدماء: هاهنا (هاء) مضمرة، المعنى: إنَّه هذان لساحران، وقالوا أيضاً: إن معنى" إنَّ" معنى" نعم"، المعنى: نعم هذانِ لساحرانِ ... وقال الفرَّاء في (هذا) إنهم زادوا فيها (النون) في التثنية، وتركوا (الألف)على حالها في الرفع والنصب والجر، كما فعلوا في (الذي)، فقالوا: (الذين) في الرفع والنصب والجر، فهذا جميع ما احتج به النحويون. والذي عندي، والله أعلم، ... هو أن [" إنَّ"] [6] قد وقعت موقع (نعم)، وأن (اللام) وقعت موقعها، وأنّ المعنى: [نعم][7]

---

(1) معاني القرآن، وإعرابه 3/361- 362.

(2) يقصد ما روى عن عائشة أم المؤمنين- رضي الله عنها- لما سئلت عن هذه الآية، قالت: ((يا ابن أخي كان خطأ من الكاتب)). وعثمان بن عفان- رضي الله عنه -لما رفع المصحف إليه، وقد رد على هذين القولين كثير من العلماء والدارسين، إذ إن قراءة القرآن وحفظه في صدور القراء أسبق من كتابته في المصاحف. ينظر: تأويل مشكل القرآن 26/50، والإتقان في علوم القرآن 2/166- 167، وقراءة الكسائي دراسة لغوية ونحوية 171- 172.

(3- 4) في المطبوع: (أن) بفتح الهمزة، وما أثبته أسلم.

(5) ينظر: مجاز القرآن 2/21.

(6) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(7) في المطبوع: (هذان لهما ساحران)، وما بين القوسين منقول عن رسالة الدكتور محمد صالح التكريتي: (الزَّجَّاج حياته وآثاره ومذهبه في النحو) ص 90.

هذان لهما ساحران[1]. والذي يلي هذه في الجودة مذهب بني كنانة في ترك (ألف) التثنية على هيأة واحدة،[2] لأن حق (الألف) أن تدل على الاثنين.. فأما قراءة عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أجيزها، لأنها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجز مخالفته، لأن اتباعه سنة، وما عليه أكثر القراء. ولكني أستحسن" [إنْ][3] هذان لساحران" بتخفيف" إن"، وفيه إمامان: عاصم والخليل، وموافقة أُبَيّ في المعنى وإن خالفه اللفظ، ويستحسن أيضاً" إنَّ هذان" بالتشديد، لأنه مذهب أكثر القراء، وبه يقرأ، وهو قوي في العربية))[4].

وأجمل الزَّمخشريّ ما أورد الفرَّاء والزَّجَّاج في الآية من القراءات وتوجيهاتها، فقال: ((قرأ أبو عمرو" إن هذين لساحران" على الجهة الظاهرة المكشوفة. وابن كثير وحفص:"إن هذان لساحران"، على قولك: (إن زيد لمنطلق)، و(اللام) هي الفارقة بين (إن) النافية، والمخففة من الثقيلة. وقرأ أُبَيّ:" إن ذان إلاّ ساحران".وقرأ ابن مسعود:"أن هذان ساحران": بفتح (أَنْ) وبغير (لام)، بدل من" النجوى". وقيل في القراءة المشهورة" إنْ هذان لساحران":هي لغة بلحرث بن كعب، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها (ألف) كـ (عصا) و(سعدى)، فلم يقلبوها (ياءً) في الجر والنصب. وقال بعضهم: [" إن"][5] بمعنى:"

---

(1) يريد أن " ساحران " خبر لمبتدإ محذوف، واللام داخلة على الجملة. وقد رد هذا التوجيه بأن الحذف والتوكيد متنافيان، إذ الحذف مبني على الاختصار، والتوكيد مبني على الطول. فضلاً عن أن (هما) المحذوف لم يحذف إلا بعد أن عُرف، وإذا كان معروفاً فقد استغنى بمعرفته بـ (اللام). ينظر: الجامع لأحكام القرآن 219/11، والإتقان في علوم القرآن 59/2- 60.

(2) أي يعامل المثنى معاملة الاسم المقصور نحو: (عصا) و (رحى).

(3) في المطبوع (إنَّ) وما أثبته أسلم.

(4) معاني القرآن وإعرابه 363/3- 364.

(5) في المطبوع: (إنَّ)، والتصويت عن (معاني القرآن وإعرابه)، للزَّجَّاج 363/3.

نعم"، و" ساحران" خبر مبتدإ محذوف، و(اللام) داخلة على الجملة، تقديره: لهما ساحران. وقد أعجب به أبو إسحاق[1]))[2]. يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد اقتفى الفرَّاء والزَّجَّاج في استقصاء القراءات القرآنية في الآية الواحدة، وتوجيهها نحوياً، والحرص على نسبتها إلى أصحابها، وهو أثر قد تكررت نظائره في الكشَّاف[3].

ثانياً- استقصاء القراءات وتأييدها بالشواهد:

تجويز وجه نحوي بالتفريع على قراءة، والاحتجاج له بالقرآن والشعر:

1. في قوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَـٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ (الشعراء197).

وجه الزَّجَّاج ما ورد في الآية من القراءات، وجوز في قراءة من قرأ " أو لم تكن لهم آية"[4]، بالتاء في" تكن"، ورفع" آية"، ونصبها، واحتج لمن نصبها بشاهد قرآني وشاهد شعري، فقال: ((إذا قلت" يكن" فالاختيار نصب" آية"، ويكون" أن يعلمه": اسم (كان)، ويكون" آية"خبر (كان)، المعنى: أو لم يكن

---

(1) يعني: الزَّجَّاج. وينظر: الفصل الأول من هذه الدراسة، المبحث الخاص بطرائق النقل ص59.

(2) الكشَّاف 72/3.

(3) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 210/2 (الأنبياء/92)، 285/2 (الشعراء/210)، 315/2- 316 (العنكبوت/25)، 3/ 19 (فصلت/44)، 205/3 (المدثر/36). ومعاني القرآن وإعرابه 404/3 (الأنبياء/92)، 103/4 (الشعراء/210)، 167/4 (العنكبوت/25)، 389/4 (فصلت/44)، 249/5 (المدثر/36)، والكشَّاف 134/3 (الأنبياء/92)، 339/3 (الشعراء/210)، 450/3 (العنكبوت/25)، 202/4 (فصلت/ 44)، 653/4(المدثر/36).

(4) قرأ ابن كثير وعاصم وحمزة وأبو عمروا ونافع والكسائي: (أو لم يكن لهم آية)، بالياء في " يكن " وبنصب " آية ". وقرأ ابن عامر: " أو لم تكن لهم آية "، بالتاء في " تكن "وبرفع " آية " ينظر: كتاب السبعة في القراءات 374، والكشف 152/2، والعنوان في القراءات السبع 143. وفي مختصر ابن خالويه ص107: (" تعلمه "بالتاء، قراءة الجحدري "). وينظر: الكشَّاف 336/3.

علم علماء بني إسرائيل أن النبي عليه السلام حق، وأن نبوته حق أيةً ؟، أي: علامة موضحة، لأن العلماء الذين آمنوا من بني إسرائيل وجدوا ذكر النبي (ﷺ) ﴿ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾ [1]. كما قال الله عز وجل[2]. ومن قرأ: "أو لم تكن لهم آية" - بالتاء- جعل" آية": هي الاسم، و" أن يعلمه": خبر ["تكن"][3]. ويجوز أيضاً: " أو لم تكن لهم آية" - بالتاء- ونصب" آية" كما قال عز وجل: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾ [4] ومثله قول لبيد[5]:

فمضى وقدمها وكانت عادةً ... منه إذا هي عرَّدت أقدامها

فمنصب" عادة"، وقد أنث" كانت" وهي لـ (الأقدام)، لأن الاسم والخبر في" كان" لشيء واحد، وقد جاوز الفعل لفظ التأنيث))[6].

واتثره الزّمخشريّ في إيراد القراءات في الآية الكريمة، وتوجيهها، وتجويز نصب" آية" في قراءة من قرأ: " أو لم تكن لهم آية" [7] على أنها خبر" تكن"، والاحتجاج لها بما احتج به الزّجّاج نفسه، فقال: ((و" قرئ: "يكن" بالتذكير، و" الآية": بالنصب على أنها خبره، و"أن يعلمه": هو الاسم. وقرئ: " تكن" بالتأنيث، وجعلت" آية" اسمًا، و" أن يعلمه": خبرًا. وليست كالأولى، لوقوع النكرة اسماً والمعرفة خبراً. وقد خرَّج لها وجه آخر ليتخلص من ذلك، فقيل: في" تكن" ضمير القصة، و" آية أن يعلمه": جملة واقعة موقع الخبر[8]

---

(1)- (2) سورة الأعراف /157. أي: كقول الله تعالى في الآية السابقة.

(3) في المطبوع: (يكن) بالياء، وما أثبته يقتضيه السياق.

(4) سورة الأنعام /23.

(5) في معلقته، من الكامل. ينظر: شرح ديوانه 306.(عرد: ترك القصد وانهزم).

(6) معاني القرآن وإعرابه 101/4- 102.

(7) هي قراءة ابن عامر، كما مرّ قبل.

(8) هذا الرأي لمكي بن أبي طالب القيسي. ينظر: الكشف 152/2.

هي جملة الشأن، و" أن يعلمه": بدلا [من][1]" آية" ويجوز مع نصب الـ" آية" تأنيث" تكن"، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾، ومنه بيت لبيد:

فمضى وقدمها وكانت عادةً   منه إذا هي عردّت أقدامها

وقرئ: " تعلمه" [2] بالتاء)) [3].

الاحتجاج للقراءة وتأييدها بشاهد قرآني:

1. في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (المائدة/ 119).

استقصى الفرَّاء ما ورد في" يوم" في الآية من القراءات من غير أن ينسبها إلى أصحابها، فقال: ((ترفع الـ" يوم" بـ"هذا".ويجوز أن تنصبه [4]؛ لأنه مضاف إلى غير اسم؛ كما قالت العرب: (مضى يومئذ بما فيه)...... وإن قلت" هذا يومٌ ينفع الصادقين" [5] كما قال الله [عزوجل]: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ ﴾ [6]، تذهب إلى النكرة كان صواباً. والنصب في مثل هذا مكروه في الصفة[7]، وهو على ذلك جائز، ولا يصلح في القراءة))[8].

---

(1) في المطبوع: (عن)، وما أثبته أسلم.

(2) هي قراءة الجحدري، كما سبق تخريجها في: مختصر ابن خالويه107.

(3) الكشَّاف 3/335- 336.

(4) قرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم وحمزة وأبو عمرو والكسائي: " يومُ " رفعاً، وقرأ نافع وحده: "يوم "نصباً. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 250.

(5) بتنوين " يوم "وهي قراءة الأعمش. ينظر: الكشَّاف 1/697.

(6) سورة البقرة /48، 123.

(7) الصفة: مصطلح كوفي بمعنى (الظرف) عند البصريين. ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 177- 178، والمصطلح النحوي عند الفرَّاء في معاني القرآن 160.

(8) معاني القرآن، للفرَّاء 1/326- 327.

وتابع أبو إسحاق الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء في استقصاء القراءات في الآية المذكورة آنفاً والاحتجاج لها من القرآن، فقال: ((القراءة برفع الـ" يوم"، ونصب الـ" يوم"، جميعاً، فأما من رفع الـ" يوم" فعلى خبر " هذا" : الـ" يومُ"، قال الله [تعالى]: اليوم ذو منفعة صدق الصادقين. ومَنْ نصب فعلى أن" يوم"منصوب على الظرف، المعنى: قال الله [عز وجل]: هذا لعيسى [عليه الصلاة والسلام] في يوم ينفع الصادقين صدقهم[1]... ويجوز أن يكون: قال الله [تعالى] هذه الأشياء وهذا الذي ذكرناه يقع في يوم ينفع الصادقين صدقهم. وزعم بعضهم أن" يوم" منصوب لأنه مضاف إلى الفعل [2]، وهو في موضع رفع بمنزلة (يومئذ) مبني على الفتح في كل حال، وهذا عند البصريين خطأ، لا يجيزون: (هذا يوم آتيك) يريدون: هذا يوم إتيانك، لأن (آتيك) فعل مضارع، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب عن جهته، ولكنهم يجيزون (ذلك يوم نفع زيداً صدقه)، لأن الفعل الماضي غير مضارع، فهي إضافة إلى غير متمكن، وإلى غير ما ضارع المتمكن [3]. وفيها وجه ثالث:" هذا يومٌ إضمار: هذا يوم ينفع فيه الصادقين صدقهم[4] ويكون كقوله [تعالى]: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾))[5].

وائتثرهما الزَّمخشريّ فأورد ما ذكراهُ من القراءات ونسب القراءة بتنوين" يوم" إلى الأعمش، فقال: ((قرئ" هذا يوم ينفع" بالرفع والإضافة.

---

(1) أي: في يوم القيامة، فـ (قال) ماض بمعنى المستقبل، أي: سيقوله في يوم القيامة.

(2) يريد: أنه مضاف إلى الجملة الفعلية. وهو رأي الفرَّاء السابق. إذ يجيز الكوفيون في بناء الظرف على الفتح أن يكون مضافاً إلى الفعل مطلقاً. واشترط البصريون فيه أن يكون الفعل مبنياً. ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 53/2، ومشكل إعراب القرآن 244/1- 245.

(3) يريد: إنما يقع البناء في الظرف إذ أضيف إلى الفعل عند البصريين إذا كان الفعل مبنياً وبذلك منعوا أن يبنى الظرف على الفتح عند إضافته إلى الفعل المضارع المعرب ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 53/2، ومشكل إعراب القرآن245/1، والكشف 424/1.

(4) أي: على إضمار (فيه).

(5) معاني القرآن وإعرابه 224/2- 225.

وبالنصب، إما على أنه ظرف لـ "قال" [1]، وإما على أنّ "هذا" مبتدأ، والظرف خبر. ومعناه: هذا الذي ذكرنا من كلام عيسى [عليه الصلاة والسلام] واقع يوم ينفع. ولا يجوز أن يكون فتحاً، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ ﴾ [2] لأنه مضاف إلى متمكن. وقرأ الأعمش: " يومٌ ينفع" بالتنوين، كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ ﴾))[3].

وبالموازنة بين النصوص الثلاثة المتقدمة تبين لنا متابعة الزَّمخشريّ الفرَّاء والزَّجَّاج في استقصاء القراءات الواردة في الآية الكريمة، والاحتجاج للقراءة بتنوين" يومٌ" ورفعه بشاهد من القرآن، وللزَّمخشريّ الفضل في نسبة هذه القراءة إلى الأعمش. على أنه قد خالف الفرَّاء في توجيه بناء" يوم" على الفتح لإضافته إلى" ينفع" المضارع المعرب، فذهب مذهب البصريين الذي أثبته الزَّجَّاج في جوار إضافة الظروف المبنية إلى الأفعال المبنية.

2. في قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ (الشورى /3).

بعد أن اثبت الآية على وفق القراءة ببناء" يوحي" [4] للفاعلية، قال الفرَّاء:((وقد قرأ بعضهم:" كذلك يوحى"، لا يسمي فاعله، ثم ترفع

---

(1) والمعنى حينئذ: قال الله عز وجل هذا القصص الذي قص عليكم أو هذا الخبر الذي أخبرتم به في يوم ينفع الصادقين، أي: سيقوله في ذلك اليوم. قال مكي بن أبي طالب القيسي: ((وأفعال الله جل ذكره التي يخبر أنها ستكون، بمنزلة الكائنة الواقعة لصحة وقوعها، على ما أخبر به عنها، فلذلك بخير عما يستقبل من أفعاله بلفظ الماضي، وهو كثير في القرآن)) الكشّاف 424/1.

(2) سورة الانفطار /19، فالزَّمخشريّ هنا يجاري البصريين في منع بناء " يوم " على الفتح لإضافته إلى فعل معرب.

(3) الكشّاف 697/1.

(4) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وأبو عمرو ونافع والكسائي: ((يوحي)) بكسر (الحاء)، وقرأ بفتح (الحاء)، ((يوحى)): ابن كثير وحده. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 580، والكشف

"الله العزيز الحكيم"، يرد الفعل إليه، كما قرأ أبو عبد الرحمن السلمي: ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم ﴾[1]. ثم قال:" شركاؤهم" أي: زينة لهم شركاؤهم))[2].

وأورد الزَّجَّاج ما ذكر في الآية من القراءات، فقال: ((وقرئت:"يوحى"، وقرئت:" نوحي إليك والى الذين من قبلك" بالنون ...... فمن قرأ" يوحى" بالياء، فاسم الله عز وجل رفع بفعله، وهو:" يوحى". ومن قرأ" يوحى إليك"، فاسم" الله" مبين عما لم يسم فاعله ... ومن قرأ:" نوحي إليك" بالنون، جعل" نوحي" إخبارًا عن" الله"، وإن شاء كان" العزيز الحكيم" صفة لـ" الله" عز وجل، يرتفع كما يرتفع اسم" الله" ويكون الخبر: ﴿ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ ﴾[3]))[4].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الفرَّاء والزَّجَّاج في استقصاء القراءات في الآية الكريمة، والاحتجاج لقراءة" يوحى"، بالبناء للمجهول، بقراءة عبد السلمي، فقال:((وقرئ:" يوحى إليك" على البناء للمفعول.

فإن قلت: فما رافع اسم" الله" على هذه القراءة ؟، قلت: ما دل عليه" يوحى"، كأن قائلاً قال: من الموحي ؟ فقيل:" الله" [5]، كقراءة السلمي: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم ﴾ على البناء للمفعول، ورفع

= 250/2. وقرأ: ((نوحي)) بالنون أبو حيوة وبشر عن أبي عمرو. ينظر: المختصر لابن خالويه 134.

(1) سورة الأنعام /137. وقد سبق تخريج قراءاتها في الفصل الأول، ص154- 155.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 21/3- 22.

(3) الآية التي تليها، وهي الرابعة من السورة نفسها.

(4) معاني القرآن وإعرابه 393/4- 394.

(5) فيحتمل لفظ الجلالة حينئذ أن يرتفع على: الابتداء، أو على إضمار مبتدأ، أو بإضمار فعل، كأنه قال: الله يوحيه، أو هو الله، أو يوحيه الله. ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 71/4، ومشكل إعراب القرآن 644/2، والكشف 250/2.

(شركائهم)، على معنى: زيّنهُ لهم شركاؤهم. فإن قلت: فما رافعه فيمن قرأ" نوحي" بالنون ؟، قلت: يرتفع بالابتداء، و" العزيز" وما بعده: إخبارٌ. أو" العزيز الحكيم": صفتان ؛ والظرف [1]: خبر))[2].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد انتفع بمعاني القرآن للفرَّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج، في استقصاء القراءات القرآنية في الآية الواحدة، وتوجيهها، والاحتجاج لها، وتأييدها بشواهد من القرآن الكريم، وهو اثر قد تكررت نظائره في غير موضع من الكشَّاف [3].

الاحتجاج للقراءة وتأييدها بشاهد شعري:

1. في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ ﴾ (هود /69).

ذهب الفرَّاء إلى أن معنى" سلام" و" سلم" واحد، واحتج له ببيت من الشعر لتعضيد قراءة من قرأ" قالوا سلامًا قال سلمٌ" [4]، فقال: ((قرأها يحي بن وثاب

---

(1) يريد به: قوله تعالى في الآية التي تلي هذه الآية: ((له ما في السموات وما في الأرض)) (الشورى/4).

(2) الكشَّاف 208/4.

(3) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 431/1 (التوبة /30)، 42/2- 43 (يوسف /31)، 81/2 (إبراهيم /47)، 306/2 (القصص /34)، 345/2 – 346 (الأحزاب /50).
ومعاني القرآن وإعرابه 442/2 (التوبة /30)، 107/3- 108 (يوسف /31)، 168/3 (إبراهيم /47)، 144/4 (القصص /34)، 233/4 (الأحزاب /50).
والكشَّاف 263/2 (التوبة /30)، 466/2 (يوسف /31)، 566/2 (إبراهيم /47)، 409/3 (القصص /34)، 551/3 (الأحزاب /50).

(4) وهي قراءة حمزة والكسائي ومن تبعهما. وقراءة ابن عامر وابن كثير وعاصم ونافع: " قالوا سلامًا قال سلام ". ينظر: كتاب السبعة في القراءات 337- 338. وفي مختصر ابن خالويه، قرأها: " قالوا سلمًا قال سلمٌ " يحيي والأعمش، ص 60.

وإبراهيم النخعي، وذكر عن النبي ﷺ أنه قرأ بها، وهو في المعنى: سلامٌ، كما قالوا: (حِلّ) و (حلال)، و (حِرْمٌ) و (حرام) لأن التفسير جاء: سلموا عليه فرد عليهم. فترى أن معنى "سِلْمٌ" و" سلامٌ" واحدٌ، والله اعلم. وأنشدني بعض العرب:[1]

مَرَرْنا فَقُلنا إيهِ سِلْمٌ فسَلَّمت كما اكتلَّ بالبرقِ الغمامُ اللوائحُ.

فهذا دليل على أنهم سلموا فردت عليهم. وقرأه العامة:" قالوا سلامًا قال سلام" نصب الأول ورفع الثاني [2]. ولو كانا جميعًا رفعًا ونصبًا كان صوابًا. فمن رفع اضمر (عليكم) ... والعرب تقول: (التقينا فقلنا: سلامٌ سلام). وحجة أخرى في رفعه الآخر: أن القوم سلموا، فقال حين أنكرهم: هو سلام إن شاء الله، فمن انتم ؟، لإنكاره إياهم، وهو وجه حسن. ويقال في هذا المعنى: (نحن سلمٌ)، لأنَّ التسليم لا يكون من قومٍ عدوٍّ)) [3].

وائتثره الزَّمخشريّ في استقصاء القراءات في الآية الكريمة، والاحتجاج لها وتأييدها بالشعر، فقال: ((" سلامًا": سلمنا عليك سلامًا ." سلام": أمركم سلام. وقرئ:" فقالوا سلمًا قال سلمٌ"، بمعنى: السلام. وقيل (سلم) و(سلام)، كـ (حرم) و (حرام)، وأنشد:

مَرَرْنا فَقُلنا إيهِ سِلْمٌ فسَلَّمت كما اكتلَّ بالبرقِ الغمامُ اللوائحُ))[4].

---

(1) من الطويل، لذي الرمة غيلان بن عقبة. (إيه): طلب للحديث، و (اكتلَّ الغمام): تبسَّم، وهو تكشفه بضوء البرق. ينظر: مشاهد الإنصاف على شواهد الكشَّاف 409/2.

(2) في نصب " قالوا سلامًا " وجهان: يكون مصدرًا، أو يكون نصبًا بإعمال القول فيه، وليس بحكاية، وهو بمنزلة قولك: (قلت حقًا). وفي رفع " قال سلامٌ " وجهان أيضًا: (أحدهما) على إضمار مبتدإ، أي: هو سلام، أو: أمري سلام. (و الآخر) بمعنى: سلام عليكم. ينظر: معاني القرآن وإعرابه 60/3- 61، وإعراب القرآن، للنحاس 291/2- 292، والكشف 534/1.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 20/2- 21.

(4) الكشَّاف 409/2.

2. في قوله تعالى: ﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾ (يوسف /10).

استقصى الفرَّاء القراءات الواردة في قوله تعالى " يلتقطه بعض السيارة"[1]، وأيد قراءة الحسن" تلتقطه" – بالتاء – ، بشواهد من الشعر العربي الفصيح المقول في عصر الاحتجاج، فقال: ((قرأه العامة بالياء، لأن" بعض" ذكر وإن أضيف إلى تأنيث. وقد قرأ الحسن فيما ذكر عنه:" تلتقطه" – بالتاء – وذلك أنَّه ذهب إلى (السيارة)، والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعلٌ له، أو هو بعضٌ له، قالوا فيه بالتأنيث والتذكير. وأنشدونا: .... ومنه قول الأعشى [2]:

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أَذَعْتَهُ   كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ منَ الدَّمِ

.... وإنما جاز هذا كله لأنَّ الثاني يكفي من الأوَّل ؛ ألا ترى أنه لو قال: (تلتقطه السيارة) لجاز وكفى من" بعض" ؟. ولا يجوز أن يقول: (قد ضربتني غلام جاريتك) ؛ لأنك لو ألقيت (الغلام) لم تدل الجارية على معناه))[3].

واستقصى الزَّجَّاج، هو الآخر، ما ورد في الآية من القراءات، وذكر إجازة النحويين لقراءة الحسن:" تلتقطه"، وتأييدهم لها ببيت الأعشى، فقال في تفسير" يلتقطه بعض السيارة": ((هذا اكثر القراءة – بالياء – ، وقرأ الحسن:" تلتقطه" – بالتاء – ، وأجاز ذلك جميع النحويين، وزعموا أن ذلك إنما جاز لأنَّ (بعض السيارة): (سيارةٌ)، فكأنه قال: تلتقطه سيارةٌ بعض السيارة، وانشدوا:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته   كما شرقت صدر القناة من الدم))[4].

---

(1) قرأ الجمهور: ((يلتقطه)) – بالياء – ، وقرأ مجاهد وأبو رجاء والحسن وقتادة وابن كثير: ((تلتقطه)) – بالتاء. ينظر: المختصر، لابن خالويه 62، وإعراب القرآن، للنحاس 316/2.

(2) من الطويل، ينظر: ديوانه 123، والكتاب 52/1، ومعاني القرآن وإعرابه 94/3، والكشَّاف 447/2. وصدر القناة (الرمح): مذكر، ولكن اكتسب التأنيث من المضاف إليه، فلذلك أنث فعله، فقال (شرقت).

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 36/2- 37.

(4) معاني القرآن وإعرابه 94/3.

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج في استقصاء القراءات في الآية المذكورة آنفًا، والاحتجاج لقراءة الحسن:" تلتقطه" بشاهد شعريٍّ هو بيت الأعشى المذكور آنفًا، فقال: ((" يلتقطه": يأخذه بعض السيارة، بعض الأقوام الذين يسيرون في الطريق. وقرئ:" تلتقطه" بالتاء، على المعنى؛ لأن (بعض السيارة): (سيارة)، كقوله:

كما شرقت صدر القناة من الدم))[1].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد ائتثر الفرَّاء والزَّجَّاج في إيراد القراءات في الآية الواحدة، والاحتجاج لها، وتأييدها بشواهد من الشعر العربي الفصيح المقول في عصر الاحتجاج. وهو أثر قد تكررت نظائره في غير موضع من الكشَّاف [2].

ثالثاً: استقصاء القراءات وترجيح بعضها على بعض.

1. في قوله تعالى: ﴿ إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ وَلَن تُغْنِىَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنفال /19).

ذكر الفرَّاء ما ورد في قوله تعالى" وأن الله مع المؤمنين" من القراءات [3]، ورجح القراءة بكسر همزة" إن" على فتحها، واحتج لرأيه بقراءة عبد الله بن

---

(1) الكشَّاف 447/2.

(2) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 301/1 (النساء /1)، 76/2 (إبراهيم /22)، 289/2- 290 (النمل /22)، 290/2 (النمل /25)، 386/2 (الصافات /54). ومعاني القرآن وإعرابه 6/2 (النساء /1)، 159/3 (إبراهيم/22)، 114/4 (النمل /22)، 115/4 (النمل /25)، 305/4 (الصافات /54). والكشَّاف 462/1 (النساء /1)، 551/2 (إبراهيم /22)، 359/3 –360 (النمل/22)، 361/3 (النمل /25)، 45/4 (الصافات /54).

(3) قرأ ابن عامر ونافع وحفص عن عاصم: ((وأن الله)) بفتح همزة ((أن)). وكسرها ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة وأبو عمرو والكسائي. ينظر: كتاب السبعة في القراءات

مسعود، فقال: ((كسر ألفها احب إلي من فتحها، لأن في قراءة عبد الله:" وإن الله لمع المؤمنين"، فحسن هذا كسرها بالابتداء [1]. ومن فتحها أراد: ولن تغني عنكم فئتكم شيئًا ولو كثرت، يريد: لكثرتها ولأن الله مع المؤمنين، فيكون موضعها نصبًا، لأن الخفض يصلح فيها)) [2].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الفرَّاء في ترجيح القراءة بكسر همزة" إن" من قوله تعالى" وأن الله مع المؤمنين" والاحتجاج له بقراءة ابن مسعود، فقال: ((" وأن الله" قرئ بالفتح على: ولأن الله معين المؤمنين كان ذلك. وقرئ بالكسر، وهذه اوجه. ويعضدها قراءة ابن مسعود: "] وإن الله لمع المؤمنين ["[3])) [4].

2. في قوله تعالى: ﴿ كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ (الشعراء/176)

استقصى الزَّجَّاج ما ورد في" لئيكه" من القراءات المختلفة [5]، ورجح القراءة بكسر" لئيكة" لمراعاة تعريفها بالألف واللام، فقال: (("الأيكة": الشجر الملتف ... وأكثر القراء على إثبات الألف واللام في" الأيكة" وكذلك يقرأ أبو عمرو وأكثر القراء.وقرأ أهل المدينة: " أصحاب ليكة" مفتوحة (اللام)، فإذا

= 305. وقرأ ابن مسعود ((وإن الله لمع المؤمنين)). ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 407/1، وجامع البيان، للطبري 456/13- 457، والحجة في القراءات السبع، لابن خالويه 146، وقراءة عبد الله بن مسعود جمع وتحقيق ودراسة 78.

(1) أي: أن وقوع (اللام) في خبرها من غير وجود فعل للتعليق حسن كسر همزتها. ينظر: النحو الوافي 491/1.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 407/1.

(3) في المطبوع: (والله مع المؤمنين)، وما أثبته هو الصواب، كما تبين في تخريج قراءات الآية.

(4) الكشّاف 208/2.

(5) قرأ ابن عامر وابن كثير ونافع: ((أصحاب ليكة)) هاهنا وفي سورة ص 13 بغير همزة، والهاء – (التاء المربوطة) – مفتوحة، وبغير ألف. وقرأ عاصم وحمزة وأبو عمرو والكسائي: ((أصحاب لئيكة)) – في الموضعين- بالهمزة والألف وكسر التاء المربوطة. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 473، والعنوان في القراءات السبع 142.

وقف على" أصحاب" قال:" ليكة المرسلين"، وكذلك هي في هذه السورة بغير (ألف) في المصحف، وكذلك أيضاً في (سورة ص) بغير (ألف)، وفي سائر القرآن بـ (ألف). ويجوز وهو حسن جداً:" كذب أصحاب ليكة المرسلين"- بغير (ألف) في الخط- على الكسر، على أن الأصل" الأيكة" فألقيت الهمزة [1] فقيل:" الأيكة" ... قال أبو إسحاق: اعني أن القراءة بجر" ليكة"، وأنت تريد" الأيكة" واللام، أجود من أن تجعلها" ليكة"وأنت لا تقدر الألف واللام وتفتحها لأنها لا تنصرف، لأن" ليكة"لا تعرف، وإنما هي (أيكة) للواحد، و(أيك) للجمع، فأجود القراءة فيها الكسر،وإسقاط الهمزة لموافقة المصحف. وأهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير: أن اسم المدينة التي كانت للذين أرسل إليهم (شعيب) عليه السلام (ليكة). وكان أبو عبيد القاسم بن سلام يختار قراءة أهل المدينة والفتح، لأن" ليكة" لا تنصرف، وذكر أنه اختار ذلك لموافقتها الكتاب مع ما جاء في التفسير، كأنها تسمى المدينة (الأيكة)، وتسمى الغيضة التي تضم هذا الشجر (الأيكة). والكسر جيد على ما وصفنا [2]، ولا أعلمه إلا قد قرئ به))[3].

وإئتثره الزّمخشريّ فأجمل ما في الآية من القراءات، ورجح القراءة بالجر على الإضافة وعدها الوجه، فقال: ((قرئ:"أصحاب الأيكة" بالهمزة وبتخفيفها، وبالجر على الإضافة، وهو الوجه. ومن قرأ بالنصب، وزعم أن" ليكة" بوزن (ليلة): اسم بلد، فتوهم قاد إليه خط المصحف، حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة (ص) بغير ألف. وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه، وإنما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ اللافظ، كما يكتب أصحاب النحو:

---

(1) أي: أن الهمزة خففت فألقيت حركتها على (اللام)وسقطت، واستغنى عن ألف الوصل لأن (اللام) قد تحركت، فلا يجوز على هذا إلا الخفض ؛ لأن ما لا ينصرف إذا دخلته الألف واللام أو أضيف انصرف. ينظر: الكتاب 221/3، وإعراب القرآن، النحاس 190/3.

(2) أي: بجرِّ ((الأيكة)) لمراعاة تعريفها بالألف واللام، فهي مصروفة.

(3) معاني القرآن وإعرابه 97/4- 98.

(لان)، (لولى) على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف، وقد كتبت [الأيكة][1] في سائر القرآن على الأصل، والقصة واحدة، على أن" ليكة" اسم لا يعرف. وروي أن أصحاب" الأيكة" كانوا أصحاب شجر ملتف، وكان شجرهم الدَّوْم))[2].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد تابع الفرَّاء والزَّجَّاج في استقصاء القراءات في الآية الواحدة، وعمد إلى ترجيح هذه القراءة أو تلك، كما هو شأن الفرَّاء والزَّجَّاج، وهو اثر قد تكررت نظائره في الكشَّاف [3]

رابعًا – معارضة الزَّمخشريّ لآراء الفرَّاء والزَّجَّاج في توجيه بعض القراءات.

أ- معارضة الزَّمخشريّ لآراء الفرَّاء في توجيه بعض القراءات.

1- في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴾ (الشعراء /210).

ذهب الفرَّاء إلى أن القراءة في الآية برفع (النون) من" الشياطين"، وعزا قراءة الحسن" الشياطون" إلى الغلط، فقال: ((وقوله [تعالى]: وما تنزلت به الشياطين" ترفع النون [4]. قال الفرَّاء: وجاء عن الحسن:" الشياطون"، وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة: (المسلمين) و(المسلمون)))[5].

---

(1) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(2) الكشَّاف 332/3.

(3) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 224/1- 225 (آل عمران /80)، 329/2 (لقمان /27).ومعاني القرآن وإعرابه 47/1 (الفاتحة /2)، 107/3 –108 (يوسف /31)، 240/3 (الإسراء /37)، 314/3 (الكهف /102)، 200/4 (لقمان /27).والكشَّاف 11/1- 12 (الفاتحة /2)، 378/1 (آل عمران /80)، 466/2 (يوسف /31)، 667/2 (الإسراء /37)، 749/2 (الكهف /102)، 501/3 (لقمان /27).

(4) قراءة الجمهور برفع النون من " الشياطين "، وقرأ الحسن والأعمش ومحمد بن السميفع اليماني: ((الشياطون)). ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 194/3، والمختصر، لابن خالويه 108، والكشَّاف 339/3.

(5) معاني القرآن، للفرَّاء 284/2- 285.

ولم يرتض الزَّمخشريّ رأي الفرَّاء الذي صرح بنسبته إليه، والتمس العذر لـ (الحسن) في قراءته، واحتج لتسويغها بقول النضر بن شميل (ت203 هـ)، فقال: ((وقرأ الحسن:" الشياطون". ووجهه أنه رأى آخره كآخر (يبرين) و(فلسطين)، فتخير بين أن يجري الإعراب على (النون)، وبين أن يجريه على ما قبله، فيقول: (الشياطين) و(الشياطون)، كما تخيرت العرب بين أن يقولوا: (هذه يبرون، ويبرين) و(فلسطون، وفلسطين). وحقه أن تشتقه من (الشيطوطة) وهي: الهلاك، كما قيل له (الباطل). وعن الفرَّاء: غلط الشيخ في قراءته"الشياطون"، ظن أنها النون التي على هجاءين. فقال النضر بن شميل: إن جاز أن يحتج بقول العجاج ورؤبة [1]، فهلا جاز أن يحتج بقول الحسن وصاحبه – يريد (محمد بن السميفع) – مع إنا نعلم أنهما لم يقرءا به إلا وقد سمعا فيه))[2].

2- في قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنبياء /88).

بعد أن ذكر الفرَّاء ما ورد في الآية من القراءات، راح يوجه قراءة عاصم:" نجي" بنون واحدة، على إضمار المصدر في" نجي"، والنية به الرفع، ونصب" المؤمنين"، والتقدير: وكذلك نجي النجاء المؤمنين، فقال: ((القراء يقرءونها بنونين، وكتابها بنون واحدة [3]، وذلك أن (النون) الأولى متحركة، والثانية ساكنة، فلا تظهر الساكنة على اللسان، فلما خفيت حذفت. وقد قرأ عاصم –

---

(1) شاعران اشتهرا بقول الرجز، وشعرهما مما يحتج به النحويون، لأنهما من عصر الاحتجاج.

(2) الكشَّاف 339/3.

(3) قرأ ابن كثير وعاصم برواية حفص وحمزة وأبو عمرو ونافع والكسائي: ((نُنْجِي)) بنونين، الأولى مضمومة، والثانية ساكنة والجيم خفيفة. وقرأ ابن عامر وعاصم برواية أبي بكر: " نُجِّي " بنون واحدة، والجيم مشددة، على ما لم يسم فاعله، والياء ساكنة. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 430، والنشر في القراءات العشر 311/2. وقرأ الجحدري وحده ((ننجي)) بنونين، الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة، والجيم مشددة. ينظر: المختصر، لابن خالويه 92.

فيما اعلم - : " نجي" بنون واحدة، ونصب " المؤمنين"، كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك ؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلا أن يكون اضمر المصدر في" نجي"، فنوي به الرفع، ونصب" المؤمنين"، فيكون كقولك: (ضرب الضرب زيدًا)، ثم تكني عن (الضرب)، فتقول: (ضرب زيدًا)، وكذلك نجي النجاء المؤمنين))(1).

ولم يرتض الزَّمخشريّ توجيه الفرَّاء السابق لقراءة (عاصم)" نجي" بنون واحدة، ورماه بالتمحل والتعسف، فقال: ((" ننجي" و" ننجي". و" نجي". والنون لا تدغم في الجيم. ومن تمحل لصحته فجعله [فعلاً](2)، وقال: ننجي النجاء المؤمنين، فأرسل الياء، واسنده إلى مصدره، ونصب " المؤمنين" بـ (النجاء) فمتعسف بارد التعسف))(3). إذ إن إقامة المصدر (المضمر) مقام الفاعل أمر بعيد، لأن المفعول به أولى بأن يقوم مقام الفاعل. والمصدر لا يقوم مقام الفاعل إلا عند عدم المفعول به، أو اشتغاله بحرف الجر، وكلا الأمرين منتف في الآية، فقد صرح بالمفعول به " المؤمنين" مجردًا من حرف الجر (4).

والرأي الذي يميل إليه الباحث في تخريج هذه القراءة، هو ما ذهب إليه ابن جني من أن قراءة من قرأ" وكذلك نجي المؤمنين" ليست على إقامة المصدر مقام الفاعل، ونصب المفعول الصريح به، وإنما هي على حذف إحدى نوني" ننجي" ... ويشهد لذلك سكون لام " نجي"، ولو كان ماضيًا لانفتحت اللام (5).

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 210/2.

(2) في المطبوع: (فعل)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(3) الكشَّاف 132/3.

(4) ينظر: الكشف 113/2، ومشكل إعراب القرآن 482/2.

(5) ينظر: الخصائص 399/1.

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ لم يسلم بما وجهه الفرَّاء في تلك القراءات، بل رد توجيهه، واثبت ما وجده مناسبًا محله، وقد تكرر ذلك في غير موضع من الكشّاف [1].

ب- معارضة الزَّمخشريّ لآراء الزَّجّاج في توجيه بعض القراءات.

1- في قوله تعالى: ﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ... ❖ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ❖ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا ﴾ (الشورى / 33- 35).

استقصى الزَّجَّاج ما ورد في" ويعلم" من القراءات المختلفة، ثم وجه إعرابها، فقال: ((وقرئت [2]:" ويعلم الذين يجادلون"، والنصب على إضمار" أن"، لأن قبلها جزاء، تقول: (ما تصنع اصنع مثله وأكرمَكَ)، وإن شئت قلت: (وأكرمُك) على: وأنا أكرمُك، وإن شئت: (وأكرمْكَ) جزمًا)) [3].

أورد الزَّمخشريّ رأي الزَّجَّاج في توجيه الآية، وعد رأيه بنصب" ويعلم" ضعيفًا، ليس بحد الكلام ولا وجهه، فقال: ((فإن قلت: فما وجوه القراءات

---

(1) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 326/1 (المائدة /119)، 420/1 (التوبة /3)، 76/2 (إبراهيم /22)، 347/2 (الأحزاب /53).والكشّاف 697/1 (المائدة /119)، 244/2 (التوبة /3)، 551/2 (إبراهيم /22)، 554/3 (الأحزاب /53).

(2) قرأ ابن عامر ونافع ((ويعلمُ الذين)) بالرفع على الاستئناف، لأن الجزاء وجوابه تم قبله. وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة وأبو عمرو والكسائي: ((ويعلمَ الذين)) نصبًا على الصرف من الجزم إلى النصب، إذ لم يحسن في المعنى العطف بالجزم في ((ويعلم)) على الشرط وجوابه، لأن علم الله تعالى واجب، وما قبله غيرواجب، إذ يصير المعنى: إن يشأ يعلم، والله عالم بكل شيء، فتحول الى النصب لكي لا يعطف واجب على غيرواجب، وعطف على مصدره، لا على لفظه، لامتناعه كما تقدم، فأضمر في ((يعلم)) (أن) المصدرية لكي يعطف المصدر على المصدر. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 581، والكشف 251/2- 252، والبحر المحيط 521/7.

(3) معاني القرآن وإعرابه 399/4.

الثلاث في" ويعلم" ؟، قلت: أما الجزم فعلى ظاهر العطف، وأما الرفع فعلى الاستئناف، وأما النصب فللعطف على تعليل محذوف تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون. ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن، منه قوله تعالى: ﴿ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [1]. وأما قول الزّجّاج: ((النصب على إضمار (أن)، لأن قبلها جزاءً، تقول: (ما تصنع اصنع مثله وأكرمك)، وإن شئت: (وأكرمُك) على: وأنا أكرمُك، وإن شئت: (وأكرمك) جزمًا))، ففيه نظر، لما أورده سيبويه في كتابه، قال: ((واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله: (إن تأتني آتك وأعطيك) ضعيف، وهو نحو من قوله [2]

وألحقُ بالحجازِ فاستريحَا

فهذا يجوز، وليس بحد الكلام ولا وجهه، إلا أنه في الجزاء صار أقوى قليلاً ؛ لأنه ليس بواجب أنه يفعل، إلا أن يكون من الأول فعلٌ، فلما ضارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه، أجازوا فيه هذا على ضعفه))[3]. ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيفٍ، ليس بحد الكلام ولا وجهه .... فإن قلت: فكيف يصح المعنى على جزم" ويعلم" ؟، قلت: كأنه قال: أو يشأ يجمع بين ثلاثة أمور: هلاك قومٍ، ونجاة قومٍ، وتحذير آخرين))[4].

2- في قوله تعالى: ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ۝ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ (النمل/ 24- 25).

---

(1) سورة الجاثية /22.

(2) من الوافر، بن حبناء بن عمرو الحنظلي، ومطلعه: سأترك منزلي لبني تميم. ورد في: خزانة الأدب 600/3- 601. وورد غير معزوٍّ لقائله في الكتاب 39/3، 92، والمحتسب 917/1، وشرح المفصل، لابن يعيش 279/1.

(3) الكتاب 92/3.

(4) الكشّاف 227/4- 228.

وجَّه الزَّجَّاج بعض ما ورد في قوله تعالى" ألا يسجدوا " [1]من القراءات، وعد قراءة من خفف:" ألا يسجدوا" من المواضع التي تجب فيها سجدة التلاوة، وليست هي كذلك في قراءة من شدد:" ألا يسجدوا"، فقال: ((ويقرأ" ألا يسجدوا" فمن قرأ بالتشديد في المعنى: وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم ألا يسجدوا، أي: فصدهم لئلا يسجدوا لله، وموضع" أن" نصب بقوله " فصدهم"، ويجوز أن يكون موضعها جرًا وإن حذفت اللام. ومن قرأ بالتخفيف فـ" ألا" لابتداء الكلام والتنبيه، والوقوف عليه:" ألا يا"، ثم يستأنف فيقول:" اسجدوا لله". ومن قرأ بالتخفيف فهو موضع سجدة، ومثل قوله" ألايا سجدوا" بالتخفيف، قول ذي الرُّمَّة[2]:

ألاَ يا اسلَمِي يَا دارَ ميَّ على البِلى ولا زالَ منهلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ))[3].

وأورد الزَّمخشريّ ما ذكر في الآية من القراءات، وعاب على الزَّجَّاج رأيه في وجوب السجدة مع التخفيف دون التشديد، فقال: ((من قرأ بالتشديد أراد: فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا [4]، فحذف الجار مع (أن). ويجوز أن تكون" لا" مزيدة، ويكون المعنى: فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا. ومن قرأ بالتخفيف،

(1) قرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم وحمزة وأبو عمرو: ((ألاَّ يسجدوا)) بتشديد اللام. وخففها الكسائي وحده ولم يجعل فيها (أن)، ووقف على: ((ألاَ يَا))، ثم ابتدأ ((اسجدوا)). ينظر: كتاب السبعة في القراءات 480. وفي حرف عبد الله وأُبيّ ، وهي قراءة الأعمش: ((هلا تسجدوا، ويسجدوا)) ينظر: المختصر، لابن خالويه 109، والكشَّاف 362/3.

(2) من الطويل. ينظر: ديوانه 206، وإعراب القرآن، للنحاس 206/3، والكشَّاف 361، وفيه (ميٌّ) مصروفة، وشرح قطر الندى 128 وفيه (ميَّ) ممنوعة من الصرف، وهي رواية الديوان والزَّجَّاج.

(3) معاني القرآن وإعرابه 115/4.

(4) فالياء في " يسجدوا " متصلة بالفعل ويراد بها الاستقبال، والفعل معرب. وليس كذلك في قراءة من خفف، إذ الفعل مبني، والياء منفصلة منه. ينظر: الكشف 156/2- 157.

فهو" ألا يسجدوا".(ألا): للتنبيه، و (يا) حرف النداء، ومناداه محذوفٌ، كما حذفه من قال:

ألا يا اسلمي يا دار ميٍّ على البلى

... فإن قلت: أسجدة التلاوة واجبة في القراءتين جميعًا أم في إحداهما؟ قلت: هي واجبةٌ فيهما جميعًا، لأن مواضع السجدة أما أمر بها، أو مدح لمن أتى بها، أو ذمٌّ لمن تركها، وإحدى القراءتين أمرٌ بالسجود[1]، والأخرى ذمٌّ للتارك .... وما ذكره الزَّجَّاج من وجوب السجدة مع التخفيف، دون التشديد، فغير مرجوع إليه. فإن قلت: هل يفرق الواقف بين القراءتين؟ قلت: نعم، إذا خفف وقف على" فهم لا يهتدون"، ثم إبتدأ" ألا يسجدوا"، وإن شاء وقف على" ألا يا" ثم ابتدأ" اسجدوا". وإذا شدد لم يقف إلا على" العرش العظيم"[2]))[3].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ لم يلتزم بما وجهه الزَّجَّاج في تلك القراءات، وإنما رد بعضًا من توجيهاته لها، وأثبت ما عده هو مناسبًا محله، وهو موقف قد تكررت نظائره في الكشَّاف [4].

خامسًا – استقصاء القراءات وتوجيهها من غير عزو.

1. في قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴾ (طه/69).

---

(1) هي القراءة بتخفيف ((ألاَ يسجدوا)).

(2) من قوله تعالى في الآية /26 من السورة نفسها: ((الله لا اله إلا هو رب العرش العظيم)).

(3) الكشَّاف 3/361- 362.

(4) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 2/429 (التوبة /3)، 2/442 (التوبة /30)، 5/249 (المدثر /36).

والكشَّاف 2/244 (التوبة /3)، 2/263 (التوبة /30)، 4/653 (المدثر /36).

استقصى الفرَّاء ما ورد في" كيد ساحر" [1] من القراءات ووجهها من غير عزوٍ إلى أصحابها، فقال: ((وقوله [تعالى]:" إن ما صنعوا كيدُ سحرٍ"، جعلت" ما" في مذهب (الذي): إن الذي صنعوا كيدُ سحرٍ. وقد قرأه بعضهم:" كيدُ ساحرٍ"، وكلٌّ صوابٌ. ولو نصبت" كيدَ سحر" كان صوابًا، وجعلت" إنما" حرفًا واحدًا))[2].

واقتفى أثره الزَّجَّاج فأورد ما في الآية من القراءات ولم يعزها إلى أصحابها، فقال: ((ويقرأ:" كيدُ سحر". ويجوز:" إنما صنعوا كيدُ ساحر". ويجوز:" كيدَ ساحرٍ" بنصب الدال. فمن قرأ" أنما" على معنى: تلقف ما صنعوا لأن ما صنعوا كيدُ ساحر، ولا اعلم أحدًا قرأها هنا:"أنَّما"، والقراءة بالكسر، وهو ابلغ في المعنى. فأما رفع" كيدُ" فعلى معنى: أن الذي صنعوه كيدُ ساحرٍ، على خبر (إنَّ)، و" ما" اسم. ومن قرأ:" كيدَ ساحرٍ" جعل" ما" تمنع" إنَّ" العمل[3]، وتسوغ للفعل أن يكون بعدها، وينتصب" كيدَ ساحر" بـ" صنعوا"))[4].

وائتثرهما الزَّمخشريّ في إيراد القراءات في" كيدُ ساحر" وتوجيهها من غير أن يعزوها إلى أصحابها، فقال: ((قرئ:" كيدُ ساحرٍ" بالرفع والنصب. فمن رفع فعلى أن " ما": موصولة. ومن نصب فعلى أنها: كافة. وقرئ:" كيدُ سحر" بمعنى: ذي سحر، أو: ذَوَيْ سحر [5]، أو: هم لتوغلهم في سحرهم كأنهم السحر بعينه وبذاته، أو: بيَّنَ الكيد [بالسحر][6]، لأنه يكون سحرًا وغير سحرٍ))[7].

---

(1) قرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم وأبو عمرو ونافع: ((كيد ساحر))، وقرأ حمزة والكسائي:((كيدُ سحر)) بغير ألف. وقرأ مجاهد وحميد وزيد بن علي: ((كيدَ سحر)) بالنصب.ينظر: كتاب السبعة في القراءات 421، والكشف 102/2، والبحر المحيط 260/6.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 186/2.

(3) أي: أن " ما " هنا كافة.

(4) معاني القرآن وإعرابه 367/3.

(5) على إضافة (الكيد) إلى فاعل السحر المضمر (ذوي) أو (ذي) لأن (الكيد) إنما يضاف إلى (الساحر) ولا يضاف إلى (السحر). ينظر: الكشف 102/2.

(6) ما بين القوسين زيادة يطلبها السياق.

(7) الكشَّاف 75/3.

2. في قولـــه تعـــالى: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾ (الحشر /7).

استقصى الفرَّاء ما ورد في" دولة" [1] من القراءات، فقال: ((و"الدولة": قرأها الناس برفع (الدال)، إلا السُّلميّ – فيما – اعلم – فإنه قرأ:" دولة" بالفتح، وليس هذا للدولة بموضع، إنما" الدولة" في الجيشين يهزم هذا هذا، ثم يهزم الهازم، فتقول:(قد رجعت الدولة على هؤلاء)، كأنها المرة. و (الدولة) في (الملك) والسنن التي تغير وتبدل على الدهر، فتلك" الدولة". وقد قرأ بعض العرب" دولةٌ"، وأكثرهم نصبها))[2].

واقتفى الزَّجَّاج اثر الفرَّاء في استقصاء القراءات في" دولة" وتوجيهها من غير عزوٍ إلى أصحابها، فقال: ((يقرأ بضم الدال وفتحها. فـ(الدولة): اسم الشيء الذي يتداول، و (الدولة): الفعل والانتقال من حال إلى حال. وقرئت أيضًا:" دولة" – بالرفع – ، فمن قرأ:" كيلا يكون دولةٌ" فعلى أن" يكون" على مذهب التمام، ويجوز أن يكون" دولة": اسم" يكون"، وخبرها" بين الأغنياء". والأكثر:" كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم" على معنى: كيلا يكون الفيء [دولةً][3] أي: متداولاً))[4].

---

(1) قرأ جمهور القراء: ((دولة)) بالنصب على خبر (كان) الناقصة. وقرأ أبو حيوة، وهشام: ((كي لا تكون دولة)) بالتاء في ((تكون))، وبرفع ((دولة)) على (كان) التامّة.
وقرأ علي (ﷺ) وابن عامر والمدني والسُّلميّ: ((دَولةً)) بفتح الدال. ينظر: الكشف 316/2، والمختصر، لابن خالويه 154، والبحر المحيط 245/8، وإتحاف فضلاء البشر 413.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 145/3.

(3) في المطبوع: (دولةٍ)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(4) معاني القرآن وإعرابه 146/5.

واقتفى الزَّمخشريّ أثرهما في إيراد القراءات في" دولة" وتوجيهها، والعزوف عن عزوها إلى أصحابها أيضًا، فقال: ((و (الدولة) و(الدولة) – بالفتح والضمّ – ، وقد قرئ بهما: ما يدول للإنسان، أي: يدور من الجدّ. يقال: (دالت له الدولة)، و (أديل لفلانٍ). ومعنى قوله تعالى" كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم": كيلا يكون الفيء، الذي حقه أن يعطى الفقراء ليكون لهم بلغةً يعيشون بها، جدًّا بين الأغنياء يتكاثرون به. أو: كيلا يكون دولة جاهلية بينهم ..... وقيل" الدولة": ما يتداول، كـ(الغُرْفة): اسم ما يغترف، يعني: كيلا يكون الفيء شيئًا يتداوله الأغنياء بينهم ويتعاورونه، فلا يصيب الفقراء. و" الدولة" – بالفتح – : بمعنى: التداول، أي: كيلا يكون ذا تداول بينهم، أو: كيلا يكون إمساكه تداولاً بينهم لا يخرجونه إلى الفقراء.وقرئ:" دولة" – بالرفع – على:" كان" التامّة، كقوله تعالى: ﴿ وإن كان ذو عسرةٍ ﴾ [1]، يعني: كيلا يقع دولة جاهلية ولينقطع أثرها. أو كيلا يكون تداول له بينهم. أو كيلا يكون شيء متعاور بينهم غير مخرج إلى الفقراء))[2].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد تابع الفرَّاء والزَّجَّاج في استقصاء القراءات المختلفة في الآية الواحدة وتوجيهها نحويًا، وعزف – كسابقيه – عن عزو تلك القراءات إلى أصحابها، وهو أثر قد تكرر كثيرًا في الكشَّاف[3].

---

(1) سورة البقرة /280.

(2) الكشَّاف 502/4- 503.

(3) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 377/1 (الأعراف /32)، 230/2 (الحج /72)، 233/2 (المؤمنون /20)، 250/2 (النور / 31)، 366/2 (فاطر /3)، 185/3 (المعارج /15- 16).ومعاني القرآن وإعرابه 333/2 (الأعراف /32)، 438/3 (الحج /72)، 10/4 (المؤمنون /20)، 42/4 (النور/31)، 262/4 (فاطر /3)، 221/5 (المعارج /15- 16).والكشَّاف 101/2 (الأعراف /32)، 170/3 (الحج /72)، 180/3 (المؤمنون /20) ، 232/3 (النور /31)، 597/3 (فاطر /3)، 610/4 (المعارج /15- 16).

سادسًا – استدراك الزَّمخشريّ لقراءات في وجوه أجازها الفرَّاء والزَّجَّاج ولم ينصّا على أنها من القراءات.

1. في قوله تعالى: ﴿ طسٓۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٍ ﴾ (النمل /1).

أجاز الفرَّاء أن يعطف" وكتاب مبين" – بالرفع على قوله تعالى" آيات"، ولم يقل بأنه قراءة لأحد، فقال: ((" وكتاب مبين" خفض، يريد: وآيات كتاب مبين. ولو قرئ: "وكتاب مبين"[1] بالرد على الـ"آيات"، [لجاز][2]، يريد: وذلك كتاب مبين))[3].

واقتفى الزَّجَّاجُ أثر الفرَّاء فجوز العطف بالرفع في" وكتاب مبين" على" آيات"، ولم يشر إلى أنَّه قراءة لأحد، فقال: ((" وكتابٍ" مخفوض على معنى: تلك آيات القرآن آيات كتاب مبين. ويجوز:" وكتاب مبين"، ولا أعلم أحدًا قرأ بها، ويكون المعنى: تلك آيات القرآن وذلك كتاب مبين))[4].

واستدرك الزَّمخشريّ على الفرَّاء والزَّجَّاج أن ما وجهاه في جواز العطف بالرفع في" كتاب مبين" على قوله تعالى" آيات"، هو قراءة ابن أبي عبلة، فقال: ((وإضافة (الآيات) إلى (القرآن) و (الكتاب المبين) على سبيل التفخيم لها والتعظيم، لأن المضاف إلى العظيم يَعظُمُ بالإضافة إليه .... وقرأ ابن أبي عبلة:" وكتاب مبينٌ" – بالرفع – على تقدير: وآيات كتاب مبينٌ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه))[5].

---

(1) قرأ الجمهور: ((وكتاب مبين))، وقرأ ابن أبي عبلة: ((وكتاب مبين)). ينظر: الكشَّاف 347/3، والبحر المحيط 53/7، والتفسير الكبير، للرازي 177/24. ومعجم القراءات القرآنية 335/4.

(2) ما بين القوسين زيادة يتطلبها السياق، لأن جواب الشرط محذوف، وقد نبه عليه المحقق.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 285/2.

(4) معاني القرآن وإعرابه 107/4.

(5) الكشَّاف 346/3- 347.

2. في قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُواْ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ﴾ (النور /53).

وجه الزَّجّاج إعراب قوله تعالى" طاعة معروفة" بالرفع على الابتداء، وهي القراءة المجمع عليها، وجوز فيه وجهًا آخر هو النصب على المصدر، أي: أطيعوا طاعةً معروفةً. ولم يشر إلى كونها من القراءات، فقال: ((تأويله: طاعةٌ معروفةٌ امثل من قسمكم لما لا تصدقون فيه، والخبر مضمر، وهو (أمثل)، وحذف لأن في الكلام دليلاً عليه .... ويجوز:" طاعةً معروفةً" [1] على معنى: أطيعوا طاعةً معروفةً، ولا اعلم أحدًا قرأ بها، فإن لم ترو فلا تقرأ بها، وهذا يعنى به المنافقون))[2].

واستدرك الزَّمخشريّ على الزَّجّاج أن ما وجهه في جواز نصب" طاعةً معروفةً" على المصدر، هو قراءة يحيي بن المبارك اليزيدي، فقال: ((و" طاعةٌ معروفةٌ": خبر مبتدإ محذوف. أو: مبتدأٌ محذوف الخبر، أي: أمركم والذي يُطلب منكم طاعةٌ معروفةٌ ... أو طاعتكم طاعةٌ معروفةٌ، بأنها بالقول دون الفعل. أو طاعةٌ معروفةٌ امثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة. وقرأ اليزيدي:" طاعةً معروفةً" – بالنصب – على معنى: أطيعوا طاعةً))[3].

3. في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۞ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ (الليل /19- 20).

---

(1) قرأ الجمهور: ((طاعةٌ معروفةٌ)). وقرأ يحيي بن المبارك اليزيدي وزيد بن علي: ((طاعةً معروفةً)). ينظر: المختصر، لابن خالويه 103، والكشّاف 250/3، والبحر المحيط 468/6، وقراءة يحيي بن المبارك اليزيدي 58- 59.

(2) معاني القرآن وإعرابه 51/4.

(3) الكشّاف 250/3.

وجه الفرَّاء إعراب قوله تعالى" إلا ابتغاء وجه ربه" – بنصب" ابتغاء" [1]- من جهتين: أن يكون التقدير: ما ينفق إلا ابتغاء وجه ربِّه، على نيّة الإنفاق. وأن يكون نصبه على الاستثناء المنقطع، على اختلاف ما قبل (إلا) وما بعدها. وأجاز" إلا ابتغاء وجه ربِّه" – بالرفع – ردًا على (النعمة) قبل دخول (مِنْ) عليها، لأن المعنى: وما لأحد عنده نعمةٌ تجزى إلا ابتغاء. وعضد رأيه بشاهدٍ من الشعر؛ غير أنَّه لم يشر إلى كون ما أجازه بالرّفع قد قرئ به، فقال: ((ونصب (الابتغاء) من جهتين: من أن تجعل فيها نيّة إنفاقه ما ينفق إلا ابتغاء وجه ربِّه. والآخر: على اختلاف ما قبل (إلا) وما بعدها، والعرب تقول: (ما في الدار أحدٌ إلا أكلبًا وأحمرةً)، وهي لغة لأهل الحجاز، ويتبعون آخر الكلام أوله فيرفعون في الرفع، وقال الشاعر[2] في ذلك:

وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ

فرفع، ولو رفع" إلا ابتغاء وجه ربِّه" رافع لم يكن خطأً، لأنك لو ألقيت (من) من (النعمة) لقلت: (ما لأحد عنده نعمة تجزى إلا ابتغاء)، فيكون الرفع على اتباع المعنى[3]، كما تقول: (ما أتاني من أحد إلا أبوك)))[4].

واستدرك الزَّمخشريّ على الفرَّاء أن ما وجهه في جواز الرفع في" ابتغاء" على البدل من موضع" نعمة"، هو قراءة يحيى بن وثاب، فقال: ((" ابتغاء وجه ربِّه":

---

(1) قرأ الجمهور: ((إلا ابتغاء)) بالنصب، وقرأ يحيى بن وثاب: ((إلا ابتغاء)) بالرفع. ينظر: المختصر، لابن خالويه 174، والكشَّاف 764/4، والبحر المحيط 484/8.

(2) رجز لعامر بن الحارث الملقب بـ (جران العود). ينظر: ديوانه 52، وخزانة الأدب 125/2، 126، 197/4، واحتج به غير منسوب في: الكتاب 322/2، والكشَّاف 764/4، وأوضح المسالك 116.

(3) أي أن رفع ((ابتغاء)) على البدل من موضع ((نعمة)) إذ هي في المعنى مرفوعة. وهذه قراءة يحيى بن وثاب كما سلف به القول.

(4) معاني القرآن، للفرَّاء 273/3.

مستثنى من غير جنسه وهو (النعمة)، أي: ما لأحدٍ عنده نعمة إلا ابتغاء وجه ربِّه، كقولك: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا). وقرأ يحيى بن وثاب:" إلا ابتغاء وجه ربُّه" — بالرفع — على لغة من يقول: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ)، وأنشد ... قول القائل:

وبلدةٍ ليس بها أنيس   إلا اليعافير وإلا العيس

ويجوز أن يكون" ابتغاء وجه ربِّه" مفعولاً له على المعنى، لأن معنى الكلام: لا يؤتى ماله إلا ابتغاء وجه ربِّه، لا لمكافأة نعمةٍ))[1].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد عمد إلى استدراك ما أغفله الفرَّاء والزَّجَّاج من القراءات المختلفة بسبب عدم تيقنهما من أنها من القراءات، وإيمانهما بأن القراءة سنّة متبعة، فلا تجوز القراءة بوجه جوّزاه ما لم تثبت به قراءة، على أن اكثر ما ذكراه في قراءة الآيات: (أنَّه جائز في العربية، ولم يصرّحا بأنَّه قراءة أحد)، إنما وجدته قراءات شاذة لم يلتفتا إليها. فحرص الزَّمخشريّ على عزوها إلى أصحابها، ولا سيما ما كان منها شاذ، فضلاً عمّا أشار إلى كونه من القراءات ولم يسم القارئ به، بعد أن سبقه إلى تجويزه الفرَّاء أو الزَّجَّاج، وهو أثر قد تكرر كثيرًا في الكشَّاف[2]. وهو جهد طيب لأبي القاسم نال به تفسيره" الكشَّاف" الحظوة بين الكتب التي تعنى بالقراءات، و لا يمكن لباحث في علم القراءات الاستغناء عنه، فضلاً عن جلاء أهميته وعلو شأنه في علم التفسير.

---

(1) الكشَّاف 764/4- 765.

(2) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 314/1 (المائدة /60)، 338/1 (الأنعام /59)، 56/2 (يوسف /111)، 322/2 (الروم /10)، 104/3 (القمر/5). ومعاني القرآن وإعرابه 488/1 (آل عمران /169)، 257/2 (الأنعام/59)، 133/3 (يوسف /111)، 224/4 (الأحزاب /32)، 244/5 (المزمل/20).والكشَّاف 439/1 (آل عمران /169)، 652/1 (المائدة /60)، 31/2 (الأنعام /59)، 511/2 (يوسف /111)، 470/3 (الروم /10)، 537/3 (الأحزاب /32)، 432/4 (القمر /5)، 644/4 (المزمل /20).

المبحث الثالث

الشواهد النحوية من الحديث الشريف

اتّسم الاستشهاد بالحديث الشريف لدى النحويين الأوائل بقلّته، إذ كان احتجاجهم به على المسائل النّحويّة عارضًا ومحدودًا [1].

واختلف موقف النحويين المتأخرين من اتخاذ الحديث الشريف أدلة وشواهد تبنى عليها أحكام النحو وقواعده، إذ انقسموا على ثلاثة أقسام:

1. قسم المانعين مطلقًا، وعلى رأسهم ابن الضائع وأبو حيان النحوي.
2. قسم المُجوِّزين مطلقًا، وعلى رأسهم السهيلي وابن خروف وأبو البقاء العكبري وابن مالك.
3. قسم توسط في ذلك، فأجاز الاستشهاد بما نقل بلفظه، ولم يجزه فيما نقل بمعناه، وعلى رأسهم الشاطبي (ت 790 ه)[2].

وأراد بعض المتأخرين الاعتذار عن المتقدمين في عزوفهم عن الاستشهاد بالحديث الشريف لاستنباط الأحكام النحوية بالقول: إنّ المحدِّثين أجازوا نقل الأحاديث بالمعنى ولم يتقيّدوا باللفظ؛ فضلاً عن وقوع اللحن في بعضها، لأن في الرواة من ليس عربيًّا بالطبع، ولا علم له بصناعة النحو. وقد ردَّ غير واحد من

---

(1) ينظر: في الحديث الشريف والنحو، بحث للدكتور خليل بنيان الحسون منشور في مجلة الأستاذ ع 2 978- 979 ص 245، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف 179-180.

(2) ينظر: همع الهوامع 105/1، ومدرسة الكوفة 70، والدراسات النحوية واللغوية عند الزّمخشريّ 50- 54.

الباحثين المحدَثينَ تلك الأسباب وعزا ذلك العزوف إلى أسباب دينية وسياسية وفكرية[1].

وأما الفرّاء، فقد أوضح الدكتور احمد مكي الأنصاري موقفه منه، فقال: ((إنّه كان سبّاقًا إلى اعتماد الحديث الشريف حجة في النحو واللغة، وأنّه كان اسبق من (ابن خروف) في الاحتجاج به))[2]. غير أنَّ ما استشهد به من الأحاديث النبوية الشريفة يعدُّ قليلاً بالقياس إلى الشواهد الكثيرة التي احتواها معانيه.

وأما الزّجّاج فقد اعتمد، هو الآخر، الحديث النبوي الشريف حجة في النحو واللغة، ولكن في أحاديث قليلة تركز معظمها في المسائل اللغوية[3].

وأمّا الزّمخشريّ فقد بيّن الدكتور فاضل السامرائي موقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فقال: ((وفي الحقّ أن يوضع الزّمخشريّ في أوائل الذين يستشهدون بالحديث النبوي الشريف في النّحو وفي اللّغة))[4]. وقد أشار احمد جمعة الهيتي إلى ((أنَّ الدكتور فاضل لم يعتمد على (الكشاف) في إثبات ذلك عند صاحبه في القضايا النحوية، وإنّما اعتمد عليه في ذكر بعض المسائل اللغوية التي استشهد بالحديث عليها، أما المسائل النحوية فقد اكتفى بما في (المفصّل)

---

(1) ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة 259- 260، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات النحوية واللغوية 305- 316، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف 400- 413.

(2) أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة 513.

(3) لقد ائتثر الزّمخشريّ أبا إسحاق الزّجّاج في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على مسألتين لغويتين تتعلقان بتفسير دلالة الآية (30) من سورة الروم، والآية (33) من سورة فاطر. ينظر: معاني القرآن وإعرابه 184/4- 185، 268، والكشّاف 479/3، 613.

(4) الدراسات النحوية واللغوية عند الزّمخشريّ 181.

من أحاديث شريفة لم يكن الزّمخشريّ ذكرها في (الكشاف)))[1]. واسْتَدْرَكَ هو عددًا من الأحاديث النبوية الشريفة التي ذكرها الزّمخشريّ في الكشاف على أنهًا شواهد نحوية[2].

وفيما يأتي مسألة تُبَيِّن اثر الفرّاء في الزّمخشريّ في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على المسائل النحويّة:

1. الأصل في فعل الأمر للمخاطب أن يكون بصيغة المضارع المسبوق بـ (لام) الأمر.

ففي قوله تعالى ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ (يونس /58)، عدَّ الفرّاء قراءة زيد بن ثابت:"وبذلك فلتفرحوا" بـ(اللام والتاء)، بأنها هي الأصل، واستند في حكمه بتأصيل تلك القراءة إلى حديثٍ نبويٍّ شريف، فقال: ((وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ" فبذلك فلتفرحوا" [3]، أي: يا أصحاب محمد [ﷺ]، بـ(التاء) ... وقوّى قول زيدٍ أنها في قراءة أُبَيّ:" فبذلك فافرحوا" وهو البناء الذي خُلِق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه، إلا أنَّ العرب حذفت (اللام) من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم ؛ فحذفوا (اللام) كما حذفوا (التاء) من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوّله (الياء) و (التاء) و (النون) و (الألف)؛ فلمّا حذفت (التاء) ذهبت بـ (اللام) وأحدثت (الألف) في قولك: (اضرِبْ) وَ(اِفْرَح)،

(1) الدراسات النحوية في الكشّاف 69- 70.

(2) ينظر: المصدر نفسه 70- 72.

(3) قرأ الجمهور: ((فبذلك فليفرحوا)). وقرأ عثمان بن عفان وابن عامر وانس بن مالك وأبو رجاء وأبو جعفر المدني ويعقوب والعباس والكسائي في رواية زكريا بن وردان: ((فلتفرحوا)). وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق: ((فليفرحوا)) بتحريك (اللام) بالكسرة. وقرأ أُبَيّ بن كعب: ((فافرحوا)) من غير (لام) ولا (ياء). ينظر: جامع البيان، للطبري 88/11، وإعراب القرآن، للنحاس 259/2، والمختصر، لابن خالويه 57، والمحتسب 313/1، والكشف 520/1، والكشّاف 353/2، والبحر المحيط 172/5، والنشر في القراءات العشر 285/2.

لأن (الضاد) ساكنة، فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا (ألِفًا) خفيفةً يقع بها الابتداء[1]، كما قال [تعالى]: ﴿ ٱدَّارَكُواْ ﴾[2]، ﴿ ٱثَّاقَلْتُمْ ﴾[3]. وكان الكسائي يعيب قولهم: "فَلْتَفْرَحُوا"، لأنه وجده قليلاً فجعله عيبًا، وهو الأصل. ولقد سمعت عن النّبيّ ﷺ أنّه قال في بعض المشاهد: ((لتأخذوا مصافّكم))[4]. يريد به خذوا مصافّكم))[5].

وائتثره الزّمخشريّ في توجيه قراءة" فلتفرحوا" بـ(التاء)، بأنّه الأصل والقياس، واستند في حكمه إلى شاهد من الأحاديث النبوية الشريفة، فقال: ((وقرئ:" فلتفرحوا" بـ(التاء)، وهو الأصل والقياس، وهي قراءة رسول الله ﷺ فيما روي، وعنه:" لتأخذوا مضاجعكم"[6] قالها في بعض الغزوات. وفي قراءة أُبَيّ:" فافرحوا"))[7].

---

(1) يريد أن اصل (افْعَلْ) هو: (لِتَفْعَلْ)، للمخاطب، وهو المقصود بقوله " إذا واجهت به "، وهو كقوله لمن لم تواجهه (الغائب): (ليَفْعَلْ)، ولمّا كان أمر المخاطب اكثر في كلام العرب من أمر الغائب، استثقلوا مجيء (اللام) فيه، فحذفوها حذفًا مستمرًا مع حرف المضارعة، طلبًا للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وجاءوا بهمزة الوصل للنطق بالساكن، فقالوا: (افْعَلْ). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (المسألة /72) 524/2- 541، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف 174- 175، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 113- 126.

(2) سورة الأعراف /38.

(3) سورة التوبة /38.

(4) هذا طرف من حديث استشهدت به مصادر النحو بهذا اللفظ نفسه. واستشهدت مصادر الحديث بلفظ آخر فيه الشاهد نفسه، وهو قوله ﷺ: ((لتأخذوا مناسككم)). صحيح مسلم 943/2.

(5) معاني القرآن، للفرّاء 469/1- 470.

(6) قال الشيخ محمد عليان المرزوقي في حاشيته على الكشّاف: " قوله ((لتأخذوا مضاجعكم)) لعل الرواية: ((مصافكم)) "، 353/2 (الهامش رقم (2).

(7) الكشّاف 353/2.

يتضح ممّا تقدم متابعة الزَّمخشريّ مذهب الفرَّاء في أنَّ الأصل في فعل الأمر أنْ يكون بـ(اللام) الداخلة على الفعل المضارع، وهو الأثر الوحيد في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على المسائل النحوية [1].

(1) وائتثر الزَّمخشريّ أبا زكريا الفرَّاء في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على مسألة لغوية تتعلق بتفسير دلالة الآية (30) من سورة الروم. ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 2/324- 325، والكشَّاف 3/479.

المبحث الرابع

الشواهد النحوية من الشعر العربي

لقد أولى علماء العربية الشعر اهتماما كبيرا ، فكان مادة أساسية لتقعيد لغتهم وترسيخ أحكامها ،فالشعر ديوان العرب الذي حفظت به أنسابهم ،وعرفت به مآثرهم، وتعلمت منه لغتهم ،إذ كان ابن عباس رضي الله عنه عنه يقول: (((إذا قرأتم شيئا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب، فإن الشعر ديوان العرب)، وكان إذا سئل عن شيء من القرآن أنشد شعرا))[1]. ويرى ابن فارس أن ((الشعر حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله ﷺ، وحديث صحابته والتابعين))[2]. وقد جعل علماء اللغة لما يحتج به من الشعر في اللغة والنحو والصرف ضابطا لا يتجاوزه السماع ببعديه المكاني والزماني، ((فاجتمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيته))[3] من القبائل البعيدة عن مواقع الاتصال الأجنبي، فأخذوا عن قريش، وتميم ، وأسد، وهذيل وبعض كنانة ، وبعض الطائيين. وجعلوا منتصف القرن الثاني الهجري حدا للغة الأمصار، والقرن الرابع الهجري حدا للغة البادية ، في التدوين اللغوي، فقسموا الشعراء على طبقات أربع: [4]

(الأولى): طبقة الشعراء الجاهليين، ممن لم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

---

(1) العمدة 1/ 30

(2) الصاحبي 275

(3) في أصول النحو 19

(4) ينظر:الاقتراح 54- 56 ، وخزانة الأدب 1/ 5- 6، والدراسات النحوية واللغوية عند الزّمخشريّ 45- 49.

(والثانية):طبقة الشعراء المخضرمين ، ممن أدركوا الإسلام بعد الجاهلية، كلبيد وحسان.

(والثالثة): طبقة الشعراء الإسلاميين،ممن عاشوا في صدر الإسلام وحتى نهاية العصر الأموي وأوائل العصر العباسي، كجرير و الفرز دق و الأخطل و العجاج و رؤبة.

(والرابعة): طبقة الشعراء المولدين، ممن عاشوا بعد منتصف القرن الثاني الهجري، كبشّار بن برد وأبي نؤاس وغيرهم.

وانعقد إجماع علماء العربية على صحة الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الطبقة الرابعة فالراجح من أقوال العلماء عدم الاحتجاج بكلامها قطعا، واختار الزّمخشريّ الاستشهاد بكلام من يوثق به منهم كابي تمام والبحتري والمتنبي[1]. جاء في (الاقتراح): ((أجمعوا على انه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، وفي الكشّاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فانه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس))[2].

والفرّاء والزّجّاج ممن اكثروا من الاستشهاد بشعر الطبقات الثلاث الأُوَل في توجيه الكثير من المسائل النحوية واللغوية في الآيات القرآنية، فكان لمنهجهم هذا اثر واضح لدى الزّمخشريّ، تمثل في تعقبه الفرّاء والزّجّاج فيما أورداه من تلك الشواهد للاستدلال أو التوضيح في (47) موضعا،كان مجموع ما ائتثره عن الفرّاء من تلك الشواهد في المسائل النحوية فقط(22) شاهدا، وبلغ مجموع ما ائتثره عن الزّجّاج منها (25) شاهدا. وقد تابع الزّجّاج الفرّاء في (9) منها. وفيما يأتي عرض تلك الشواهد:

---

(1) ينظر: الكشّاف 83/1، 86، 355/3.

(2) ص70.

أولا : ما انتثره الزَّمخشريّ من الشواهد الشعرية المشتركة بين الفرَّاء والزَّجَّاج.

1- إضمار بعض جملة الاستفهام.

في قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ... ❁ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ﴾ (التوبة /7- 8)، ذهب الفرَّاء إلى أنَّ الفعل مع (كيف) الثانية محذوف، لتقدم معناه مع (كيف) الأولى في قوله تعالى:" كيف يكون للمشركين عهد"، واستشهد له من الشعر، فقال: ((اكتفى بـ" كيف" ولا فعل معها، لأن المعنى فيها قد تقدم في قوله [تعالى]" كيف يكون للمشركين عهد"، وإذا أعيد الحرف وقد مضى معناه استجازوا حذف الفعل [(1)]، قال الشاعر [(2)]:

وخبَّرتُماني أنَّما الموتُ في القُرَى   فكيفَ وهذِي هضبةٌ وكثيبُ ؟))[(3)]

وحذا الزَّجَّاج حذو الفرَّاء، في التوجيه والاحتجاج، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها ((" كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة": وحذف مع (كيف) جملة" يكون لهم عهد" لأنه قد ذكر قبل ذلك، قال الشاعر يرثي أخا له مات:

وخبرتماني أنما الموت في القرى   فكيف وهاتا هضبة وقليب ؟

---

(1) قال الدكتور قيس إسماعيل الأوسيّ: ((ويجوز حذف الفعل، ويكتفى بأداة الاستفهام، إذا كان الفعل معنى قد مضى في كلام سابق، ولا سيما إذا أعيد ذكر أداة الاستفهام، فيفردون الثانية لأنهم يريدون بها مثل معنى الأولى)). أسلوب الاستفهام في معاني القرآن 9.

(2) من الطويل، لكعب بن سعد الغنوي من قصيدة يرثي بها أخاه أبا المغوار. وينظر: الكتاب 487/3، وطبقات فحول الشعراء 176، والمقتضب 288/2، وجامع البيان، للطبري 83/10، ومعاني القرآن وإعرابه 433/2، والكشّاف 249/2.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 424/1.

أي:فكيف مات وليس بقرية ؟!))[1].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج في التوجيه والاحتجاج، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: ((" كيف" تكرار لاستبعاد ثبات المشركين على العهد، وحذف الفعل لكونه معلوما، كما قال:

وخبرتماني أنما الموت في القرى فكيف وهاتا هضبة وقليب ؟

يريد: فكيف مات ؟، أي: كيف يكون لهم عهد (و) حالهم أنهم" إن يظهروا عليكم" بعد ما سبق لهم من تأكيد الأيمان والمواثيق، لم ينظروا في حلف ولا عهد، ولم يبقوا عليكم)) [2].

2- تكرار (إن) في ركني الجملة الاسمية لزيادة التوكيد.

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلۡمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ (الحج/17)، أجاز الفرَّاء ان يكون خبر (إن) الأولى في الآية الكريمة هو (إن) الثانية وما دخلت عليه، وهو قوله تعالى" إن الله يفصل بينهم" لأن فيه معنى الجزاء، فحمل الخبر على المعنى، وقلل أن تكر(إن) في قول العرب:(إن أخاك إن الدَّيْنَ عليه لكثير)، فتقع في خبر (إن) الأولى، ما لم يكن في خبرها ضمير عائد على اسم (إن) الأولى، واحتج لرأيه، فقال: ((وقوله [تعالى]:" إن الذين آمنوا والذين هادوا"... إلى قوله" والذين أشركوا" ثم قال:" إن الله"، فجعل في خبرهم" إن"، وفي أول الكلام" إن"، و أنت لا تقول في الكلام: (إن أخاك إنه ذاهب)، فجاز ذلك لأن المعنى كالجزاء، أي: من كان مؤمنا أو على شئ من هذه الأديان فَفَصْلُ بَيْنِهِم وحسابهم على الله. وربما

(1) معاني القرآن وإعرابه 433/2.

(2) الكشّاف 249/2- 250.

قالت العرب:(إن أخاك إن الدين عليه لكثير)، فيجعلون"إن" في خبره، إذا كان إنما يرفع باسم مضاف إلى ذكره[1]، كقول الشاعر[2]:

إنَّ الخليفةَ إنَّ اللهَ سربلَهُ   سربالَ مُلْكٍ بهِ تُرجَى الخَواتِيمُ

ومَنْ قال هذا لم يقل:(إنك إنك قائم)، ولا يقول:(إن أباك إنه قائم)، لأن الاسمين قد اختلفا، فحسن فض الأول، وجعل الثاني كأنه هو المبتدأ، فحسن للاختلاف، وقبح للاتفاق))[3].

واستشهد الزَّجَّاج بقول جرير السابق في موضع الآية نفسها، فقال: ((وخبر" إنَّ" الأولى جملة الكلام مع" إنَّ" الثانية. وقد زعم قوم[4] أن قولك: (إن زيدا إنه قائم) رديء، وأن هذه الآية إنما صلحت في (الذي). ولا فرق بين (الذي) وغيره في باب (إن)، إن قلت: (إن زيدا إنه قائم) كان جيدا، ومثله قول الشاعر:

إن الخليفة إن الله سربله

---

(1) يريد إنما يرفع باسم مضاف إلى الضمير العائد عليه.

(2) من البسيط، لجرير، من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان، و الرواية في ديوانه 431

❖ يكفي الخليفة أنَّ اللهَ سربله❖

وينظر:تأويل مشكل القرآن 251، ومعاني القرآن و إعرابه 417/3، والكشّاف 148/3، وخزانة الأدب 346/4.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 218/2.

(4) يَرُدُّ بهذا رأي الفرَّاء السابق الذي أجاز فيه وقوع "إنّ" الثانية وما دخلت عليه ((إن الله يفصل بينهم)) خبرا عن "إن" الأولى، لأن فيها معنى المجازاة الآتي من الاسم الموصول ((إن الذين آمنوا...)) والتقدير: من آمن، ومن تهوَّد، أو تنصَّر، أو صَبأ، ففصل ما بينهم وحسابهم على الله عز وجل.ينظر:إعراب القرآن، للنحاس 90/3، ومشكل إعراب القرآن 488/2.

وليس بين البصريين خلاف في أن" إن" تدخل على كل ابتداء وخبر، تقول:(إن زيدا هو قائم) و(إن زيدا إنه قائم)"))[1].

واقتفى الزّمخشريّ أثرهما في الاستدلال على صحة دخول" إن" على كل ركن من ركني الجملة في الآية المذكورة آنفا ببيت (جرير) السابق، فقال: ((وقيل: " يفصل بينهم": يقضي بينهم، أي: بين المؤمنين والكافرين. وأدخلت " إن" على كل واحد من جزأي الجملة لزيادة التوكيد. ونحوه قول جرير:

إن الخليفة إن الله سربله　　　سربال ملك به ترجى الخواتيم))[2].

3- (هيهات) اسم فعل يرفع ما بعده.

في قوله تعالى ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ (المؤمنون /36)، جوز الفرّاء أن يرفع الاسم بعد" هيهات"، التي بمعنى (بعيد) على نية حذف (اللام) منه، والتقدير: بعيد ما توعدون. واحتج لصحة مذهبه بشاهد من الشعر.وعد دخول (اللام) في " ما" عربيا، مثله في الكلام:(هيهات لك)، على أن تكون" هيهات" أداة ليست مأخوذة من فعل بمنزلة (بعيد) و(قريب)، فقال: ((لو لم تكن في" ما" (اللام) كان صوابا.ودخول (اللام) عربي. ومثله في الكلام:(هيهات لك)، و(هيهات أنت منا)، و(هيهات لأرضك)، قال الشاعر:[3]

فأيهات أيهات العقيق ومن به　　　وأيهات وصل بالعقيق نواصله

(1) معاني القرآن وإعرابه 3/417- 448.

(2) الكشّاف 3/148.

(3) من الطويل، لجرير، ديوانه 385، ويروى:

فهيهات هيهات العقيق وأهله　　　وهيهات وصل بالعقيق نواصله.

و(العقيق): واد لبني كلاب ينظر: الصحاح(هيه)، ومعاني القرآن وإعرابه 4/13، والمسائل العسكرية 113، والكشّاف 3/186.

فمن لم يدخل (اللام) رفع الاسم[1]. ومعنى" هيهات":بعيد، كأنه قال: بعيد " ما توعدون"، وبعيد العقيق وأهله. ومن أدخل (اللام)، قال" هيهات": أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة (بعيد) و (قريب)، فأدخلت لها (اللام)، كما يقال: (هلم لك) إذ لم تكن مأخوذة من فعل. فإذا قالوا: (أقبل) لم يقولوا: (أقبل لك)، لأنه يحتمل ضمير الاسم.

فإذا وقفت على"هيهات" وقفت بـ (التاء) في كلتيهما، لأن من العرب من يخفض (التاء)، فدل ذلك على أنها ليست بـ (هاء) التأنيث، فصارت بمنزلة (دراك) و(نظار)[2]. ومنهم من يقف على (الهاء)، لأن من شأنه نصبها فيجعلها كـ (الهاء).والنصب الذي فيهما أنهما أداتان جمعتا فصارتا بمنزلة (خمسة عشر). وإن قلت: إن كل واحدة مستغنية بنفسها، يجوز الوقوف عليها، فإن نصبها كنصب قوله: (قمت ثمّت جلست)... فنصب" هيهات" بمنزلة هذه (الهاء) التي في (ربت)، لأنها دخلت على (رب) وعلى (ثم)، وكانا أداتين، فلم يغيرهما عن أداتهما فنصبا. قال الفرَّاء: واختار الكسائي (الهاء)، وأنا أقف على (التاء))) [3].

وحذا الزَّجَّاج حذو الفرَّاء فأورد ما في"هيهات" من القراءات المختلفة، وتوجيهاتها الإعرابية، مستشهدا لها ببيت (جرير) السابق، فقال: ((يقرأ بفتح

---

(1) أي أن ((ما توعدون)) مرتفع بـ((هيهات))، لأن " هيهات " اسم فعل مأخوذ من البعد.

(2) قرأ أبو جعفر المدني وعيسى وشيبة: ((هيهاتِ هيهاتِ)) وقرأ عيسى أيضا وخالد بن الياس: ((هيهاتٍ هيهاتٍ)) بالتنوين. وقرأ خارجة بن مصعب وأبو حيوة والأحمر: ((هيهاتْ هيهاتْ)) بالسكون. وقرأ ابن جبير وأبو المتوكل وعكرمة: ((هيهاتُ هيهاتُ)) بالضم. قال ابن خالويه: سمعت محمد بن القاسم الأنباري يقول ((هيهاتَ هيهاتَ)) و((هيهاتًا هيهاتًا)) و((هيهاتٌ هيهاتٌ)) و((هيهاتُ هيهاتُ)) ((هيهاتِ هيهاتِ)) و((هيهاتٍ هيهاتٍ)) و((هيهاهْ هيهاهْ)) و((أيهاتَ أيهاتَ)) و((أيهانَ)) بالنون، و((أيهى)) بالياء، كل ذلك من كلام العرب. ينظر: المختصر، لابن خالويه 97- 98، والكشَّاف 186/3، وزاد المسير 472/5، والبحر المحيط 404/6، والنشر في القراءات العشر 328/2.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 235/2- 236.

(التاء) و بكسر التاء، ويجوز" هيهاتٍ هيهاتٍ" - بالتنوين - ويجوز:" هيهاتًا هيهاتًا"، فأما الفتح والكسر بغير تنوين فكثيرتان في القراءة، وذكرهما الفرَّاء والنحويون، وقد قرئت بالكسر والتنوين، فأما التنوين والفتح فلا أعلم أحدا قرأ بهما، فلا تقرأن بها [1]. فأما الفتح فالوقف فيه بـ (الهاء)، تقول:" هيهاه هيهاه" إذا فتحت ووقفت بعد الفتح، فإذا فتحت وقفت على (التاء)، سواء عليك كنت تنوّن في الأصل أو كنت ممن لا ينوّن. فمن فتحها – وموضعها الرفع، وتأويلها: البعد لما توعدون – فلأنها بمنزلة الأصوات، وليست مشتقة من فعل، فبُنيت" هيهاه"...، فإذا كسرت جعلتها جمعا وبنيتها على الكسر .... وواحد" هيهات" على هذا اللفظ وإن لم يكن حاله واحدا: (هيهة)، فإن هذا تقديره وإن لم ننطق به [2].... ويقال: (أيهات) في معنى:" هيهات". ويقال: (هيهات ما قلت)، و(هيهات لما قلت)، فمن قال: (هيهات ما قلت) فمعناه: البعد ما قلت، ومن قال: (هيهات لما قلت) فمعناه: البعد لقولك، وأنشدوا:

فأيهاتَ أيهاتَ العقيقُ ومَنْ بهِ وأيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نواصِلُهْ

فأما من نوَّنَ" هيهات" فجعلها نكرة، ويكون المعنى: بعد لما توعدون)) [3].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج فأجمل ما ورد في" هيهات" من القراءات، وافترض أن يرتفع" ما توعدون" بـ" هيهات"، كما ارتفع (العقيق) بـ (هيهات) في بيت (جرير). وصرّح بالنقل عن الزَّجَّاج في تفسير اقتران" ما" بـ (اللام)، فقال: ((قرئ" هيهات" بالفتح والكسر والضم، كلها بتنوين وبلا

---

(1) يريد: أن قراءة " هيهاتا هيهاتا " لم يقرا بها أحد، وقد نص ابن خالويه على القراءة بها، كما مرّ من قبل في تخريج قراءات الآية.

(2) يريد أن (الألف والتاء) في " هيهات " مزيدتان للجمع والتأنيث.

(3) معاني القرآن وإعرابه 12/4- 13.

تنوين، وبالسكون على لفظ الوقف. فإن قلت: (ما توعدون) هو المستبعد، ومن حقه أن يرتفع بـ (هيهات)[1]، كما ارتفع في قوله:

❖فهيهات هيهات العقيق وأهله❖

فما هذه (اللام)؟، قلت: قال الزَّجَّاج في تفسيره: البعد لما توعدون، أو: بعد لما توعدون، فيمن نوَّنَ، فنزَّله منزلةَ المصدر. وفيه وجه آخر: وهو أن يكون (اللام) لبيان المستبعد ما هو، بعد التصويت بكلمة الاستبعاد، كما جاءت (اللام) في " هيت لك" [2] لبيان المهيت به)) [3].

4 – (ويكأن) وما فيها من آراء.

في قوله تعالى ﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (القصص/82)، ذكر الفرَّاء ما ورد في قوله تعالى"ويكأن الله" من توجيهات، واستشهد لها بشاهدين من الشعر، فقال:" وقوله تعالى:" ويكأن الله" في كلام العرب: تقريرٌ، كقول الرجل: (أما ترى إلى صنع الله)، وأنشدني [4]:

وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ... ـبَبْ ومَنْ يَفتقِرْ يعِشْ عيشَ ضُرٍّ

---

(1) لم يرتض أبو علي النحوي الفارسي حمل إعراب الآية على البيت، إذ عدّ الفاعل في "هيهات" مضمرا، لتقدم ذكره في الآية السابقة لهذه الآية، فقال: ((الفاعل هو (البعث) أو (الحشر) أو(النشر) وما أشبه ذلك مما يدل على البعث، لأن في قوله تعالى:﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾)) (المؤمنون /35) ،دليلا على ذلك، وتقريرا لما كانوا ينكرونه من البعث)). المسائل العسكرية 114.

(2) سورة يوسف /23.

(3) الكشّاف 186/3- 187.

(4) من الخفيف، لزيد بن عمرو بن نفيل. ينظر الكتاب 155/2، وخزانة الأدب 95/3. وورد غير منسوب في: معاني القرآن وإعرابه 157/4 ،والخصائص 43/3، 171، والكشّاف 434/3.

قال الفرَّاء:واخبرني شيخ من أهل البصرة قال: سمعت أعرابية تقول لزوجها: (أين ابنك ويلك ؟)، فقال: (ويكأنه وراء البيت) معناه: أما ترينه وراء البيت. وقد يذهب بعض النحويين إلى أنهما كلمتان، يريد: ويك أنه، أراد:ويلك، فحذف (اللام)، وجعل (أن) مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قال: ويلك اعلم أنه وراء البيت، فأضمر (اعلم) .... وأما حذف (اللام) من (ويلك) حتى تصير (ويك)، فقد تقوله العرب لكثرتها في الكلام، قال عنترة [(1)]:

ولقَدْ شَفَى نفسِي وأبرأَ سُقْمها　　　قولُ الفوارسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

وقد قال آخرون:إن معنى (وي كأن) أن (وي) منفصلة من (كأن)، كقولك للرجل: (وي، أما ترى ما بين يديك ؟)، فقال: (وي)، ثم أستأنف (كأن)، يعني: كأن الله يبسط الرزق، وهي تعجب، و(كأنّ) في مذهب الظن والعلم. فهذا وجه مستقيم [(2)]. ولم تكتبها العرب منفصلة، ولو كانت على هذا لكتبوها منفصلة. وقد يجوز أن تكون كثر بها الكلام فوصلت بما ليست منه)) [(3)].

وأورد الزَّجَّاج أقوال جماعة من المفسرين والنحويين في قوله تعالى" ويكأن" من الآية نفسها، وردَّ على الكوفيين رأيهم، واختار مذهب البصريين واحتجَّ له، فقال: ((هذه اللفظة، لفظة (ويك)، قد أشكلت على جماعة من أهل اللغة، وجاء في التفسير أن معناها: ألم تر أنه لا يفلح الكافرون ؟، وقال بعضهم معناها: أما ترى أنه لا يفلح الكافرون ؟، وقال بعض النحويين – وهذا غلط عظيم – إن معناها: ويلك اعلم أنه لا يفلح الكافرون، وهذا خطأ من غير جهة، لو كان

---

(1) من الكامل، في معلقته، ويروى عجزه:

قيلُ الفوارس وَيْكَ عَنْتَرَ أقدم

ينظر: الخصائص 42/3، والكشاف 434/3، وشرح المعلقات السبع، للزوزني 130.

(2) وهو مذهب الكسائي.ينظر:الكشف 176/2.

(3) معاني القرآن، للفرّاء 312/2- 313.

كما قال، لكانت (أن) مكسورة، كما تقول: (ويلك إنه قد كان كذا وكذا). ومن جهة أخرى أن يقال لمن خاطب القوم بهذا فقالوا: ويلك" إنه لا يفلح الكافرون" [1]. ومن جهة أخرى أنه حذف (اللام) من (ويل).

والقول الصحيح في هذا ما ذكره سيبويه [2] عن الخليل ويونس، قال: سألت عنها الخليل، فزعم أنها" وي" مفصولة من" كأن"، وأن القوم تنبهوا فقالوا: (وي)، متندمين على ما سلف منهم، وكل من تندم أو ندم فإظهار تندمه أو ندامته أن يقول:" وي"، كما تعاتب الرجل على ما سلف منه فتقول [3]: (وي)، كأنك قصدت مكروهي، فحقيقة الوقوف عليها (وي)، وهو أجود في الكلام، ومعناه: التنبيه والتندم، قال الشاعر:

ويكأن من يكن له نشب ... البيت.

فهذا تفسير الخليل، وهو مشاكل لما جاء في التفسير، لأن قول المفسرين هو تنبيه)) [4].

واقتفى الزّمخشريّ أثرهما فأورد الآراء الثلاثة في" ويكأن"، مصرحا باسم الفرّاء فيما حكاه في تفسير الآية، ومستشهدا بما استشهد به من الشواهد الشعرية، فقال: ((" وي" مفصولة عن" كأن"، وهي كلمة تنبه على الخطإ وتندم. ومعناه: أن القوم قد تنبهوا على خطئهم في تمنيهم وقولهم ﴿ يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ

---

(1) قال الدكتور عبد الجليل عبده إن ((قوم قارون بعد أن خسف الله به وبداره اصبحوا يشكرون الله على النجاة مما أصابه، ويقولون: (لولا أن من الله علينا لخسف بنا)، وهم يخاطبون بهذا من ليس على مذهب قارون، فلا يناسب أن يقولوا له:" ويلك إنه لا يفلح الكافرون"، والعبارة غير جيدة)). وأراه محقا في هذا التعليق، إذ تجب مراعاة دلالة السياق عند التوجيه. ينظر:هامشه (1) على معاني القرآن وإعرابه 157/4.

(2) ينظر: الكتاب 154/2. وبها مشه إجمال السيرافي للأقوال الثلاثة في (ويكأن).

(3) في المطبوع:(فقول)،وما أثبته يقتضيه السياق.

(4) معاني القرآن وإعرابه 156/4- 157.

أُوتِيَ قَـٰرُونُ ﴾ [(1)]، وتندموا ثم قالوا ﴿ كأنه لا يفلح الكافرون ﴾ أي: ما أشبه الحال بأن الكافرين لا ينالون الفلاح، وهو مذهب الخليل وسيبويه. قال:

وي كأن من يكن له نشب يحـ ـبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

وحكى الفرَّاء أن أعرابية قالت لزوجها: (أين ابنك ؟)، فقال: (وي كأنه وراء البيت). وعند الكوفيين أن" ويك" بمعنى: ويلك، وأن المعنى: ألم تعلم أنه لا يفلح الكافرون. ويجوز أن تكون (الكاف): كاف الخطاب مضمومة إلى (وي)، كقوله:

..... ويك عنتر أقدم

و" أنه" بمعنى: لأنه، و(اللام) : لبيان المقول لأجله هذا القول، أو: لأنه لا يفلح الكافرون كان ذلك، وهو الخسف بـ (قارون)، ومن الناس من يقف على"وي"، ويبتدئ" كأنه"، ومنهم من يقف على" ويك"[(2)]))[(3)].

5- **(لات) وما فيها من آراء.**

في قوله تعالى ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا۟ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (سورة ص/3)، وجه الفرَّاء إعراب" لات" في قوله تعالى" ولات حين مناصٍ" [(4)] بأنها في معنى (ليس)، ونقل عن بعض العرب استعمالهم (لات) مضافة إلى (الحين) وما اشتق منه، فيكون ما بعدها مخفوضا، واحتجَّ لتوجيهه، فقال:

---

(1) الآية /79 من السورة نفسها.

(2) الاختيار في الوقف على: ((ويكأن)) بالوصل غير مقطوعة إتباعا للمصحف. وروي عن أبي عمرو انه يقف على ((ويك)) على معنى:(أعلمك)،وعن الكسائي أنه يقف على ((وي)) على معنى: التنبيه والتعجب. ينظر: المختصر، لابن خالويه 113- 114، والكشف 176/2.

(3) الكشَّاف 434/3- 435.

(4) قراءة الجمهور ((ولات حين)) بفتح التاء ونصب النون، وأبو السمال بضم التاء ورفع النون، وعيسى بن عمر بكسر التاء وجر النون، وروي عنه برفع النون وفتح (مناص) بعده، وبكسر التاء ونصب النون، وعنه وعن أبي السمال ((ولا تحين مناص)). ينظر: المختصر، لابن خالويه 129، والكشَّاف 71/4- 72، والبحر المحيط 383/7- 384.

((يقول: ليس بحين فرار. و(النوص): التأخر في كلام العرب... فـ (مناص) مفعل، مثل (مقام). ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض، أنشدوني:[1]

❖...... لاتَ ساعةِ مندَمِ ❖

ولا أحفظ صدره. والكلام أن ينصب بها لأنها في المعنى (ليس). أنشدني المفضل:[2]

تذكَّرَ حُبَّ ليلى لاتَ حينًا ‏ ‏ ‏ ‏ وأَضحَى الشيبُ قد قطعَ القَرِينَا

فهذا نصب. وأنشدني بعضهم:[3]

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أَوانٍ ‏ ‏ ‏ ‏ فأَجَبْنَا أنْ ليسَ حِينَ بقاءِ

فخفض (أوان) فهذا خفض، قال الفرَّاء: أقف على" لات" بـ (التاء)، والكسائي يقف بـ(الهاء)[4]))[5].

---

(1) من الكامل، لمجهول، وروي عن ابن السكيت في كتاب الأضداد:

ولتعرفَنَّ خلائقا مشمولةً ‏ ‏ ‏ ‏ ولتندمَنَّ ولاتَ ساعةِ مندَمِ

وعن ابن عقيل:

نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مندَمِ ‏ ‏ ‏ ‏ والبغي مرتع مبتغيه وخيم.

ينظر: شرح ابن عقيل 320/1، وخزانة الأدب 147/2. وفي المقاصد النحوية 247/2: البيت الثاني لـ(محمد بن عيسى بن طلحة).

(2) من الوافر، لمجهول، لم أجده في المفضليات. ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 453/3، وهمع الهوامع 126/1، والدرر اللوامع 100/1.

(3) من الخفيف، لأبي زبيد الطائي، شعره: 30، وينظر: تأويل مشكل القرآن 529، ومعاني القرآن وإعرابه 320/4، والأصول في النحو 143/2، وإعراب القرآن، للنحاس 452/3، والخصائص 379/3، ومشكل إعراب القرآن 624/2 والكشّاف 71/4، والإنصاف في مسائل الخلاف 109/1، والجنى الداني 490، ومغني اللبيب 204/1، وخزانة الأدب 151/2.

(4) من وقف على (التاء) فلاتّباع خط المصحف، ولأن (التاء) في ((لات)) دخلت لتأنيث الاسم المستتر في الجملة، وهو (الحال)، تقديره:وليست تلك الحال لحين فرار من العذاب، فوجب أن تجرى (التاء) في(لات) مجراها في (ليست)، فكما لا يوقف على (ليست)بالهاء كذلك ((لات)). ومن وقف بالهاء ((لاه)) فحجته أنها (هاء) تأنيث دخلت لتأنيث الكلمة، فهي بمنزلة (الهاء) في(طلحة) و(حفصة). ينظر: الكشف 230/2.

(5) معاني القرآن، للفرّاء 397/2- 398.

ووجّه الزَّجَّاج الآية فقال: ((جاء في التفسير: ولات حين نداء، وقال أهل اللغة: ولات حين منجى ولا فوت، يقال: (ناصه، ينوصه) إذا فاته. وفي التفسير: لات حين نداء، معناه: لات حين نداء ينجي. ويجوز: (لات حين مناص)، والرفع جيد. والوقف عليها" لات" بـ(التاء)، والكسائي يقف بالهاء:" لاه"، لأنه يجعلها (هاء) التأنيث. وحقيقة الوقف عليها بـ (التاء)، وهذه (التاء) نظيرة (التاء) في الفعل في قولك: (ذهبت) و (جلست)، وفي قولك: (رأيت زيدا ثمت عمرا)، فـ (تاء) الحروف بمنزلة (تاء) الأفعال، لأن (التاء) في الموضعين دخلت على ما لا يعرب، ولا هو في طريق الأسماء. فإن قال قائل: نجعلها بمنزلة قولهم: (كان من الأمرذيه وذيه)، فهذه (هاء) في الوقف، وهذه (هاء) دخلت على اسم لا يعرب. وقد أجازوا الخفض، فقالوا: (لات أوان)، وأنشدوا لأبي زبيد:

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء

والذي أنشدنا أبو العباس محمد بن يزيد [1] ورواه:

طلبوا صلحنا ولات أوان

وذكر أنه قد روي الكسر.

فأما النصب فعلى أنها عملت عمل (ليس)، المعنى:وليس الوقت حين مناص. ومن رفع بها جعل (حين) اسم (ليس)، وأضمر الخبر، على معنى: ليس حين منجى لنا. ومن خفض جعلها مبنية مكسورة لالتقاء الساكنين، كما قالوا: (قدلك)[2] فبنوه على الكسر. والمعنى: ليس حين مناصنا وحين منجانا، فلما قال: (ولات أوان) جعله على معنى: ليس حين أواننا، فلما حذف المضاف بني على الوقف، ثم كسر لالتقاء الساكنين، والكسر شاذ شبيه بالخطأ عند البصريين، ولم يرو سيبويه والخليل الكسر[3]، والذي عليه العمل النصب

---

(1) بالرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب.

(2) يقال:(قدك) و(قدلك) بمعنى:حسبك، وهو بإسكان الدال، والكسر قليل. ينظر: معاني القرآن وإعرابه (هامش الملحق/2) 320/4.

(3) ينظر:الكتاب 57/1- 58.

والرفع، وقال الأخفش[1]: إن" لات حين مناص" نصبها بـ (لا) كما تقول: (لا رجل في الدار)، ودخلت (التاء) للتأنيث)) [2].

وأجمل الزَّمخشريّ ما ورد في قوله تعالى" ولات حين مناص" من توجيهات، وتابع الفرَّاء والزَّجَّاج في الاستشهاد لقراءة الكسر ببيت أبي زبيد الطائي، فقال: ((" ولات" هي (لا) المشبهة بـ (ليس) ، زيدت عليها (تاء) التأنيث، كما زيدت على (رُبَّ) و (ثُمَّ) للتوكيد، وتغير بذلك حكمها، حيث لم تدخل إلا على الأحيان، ولم يبرز إلا أحد [مقتضَيَيْهَا][3]: إما الاسم وإما الخبر، وامتنع بروزهما جميعا، وهذا مذهب الخليل و سيبويه. وعند الأخفش: أنها (لا) النافية للجنس، زيدت عليها (التاء)، وخصت بنفي الأحيان. و"حين مناص": منصوب بها، كأنك قلت: ولا حين مناص لهم.وعنه: أن ما ينتصب بعده بفعل مضمر، أي: ولا أرى حين مناص. ويرتفع بالابتداء، أي: ولا حين مناص كائن لهم، وعندهما [4] أن النصب على: ولات الحين حين مناص، أي: وليس حين مناص.والرفع على: ولات حين مناص حاصلا لهم. وقرئ:" حين مناصٍ" بالكسر، ومثله قول أبي زبيد الطائي:

طلبوا صلحنا ولات أوان   فأجبنا أن لات حين بقاء

فإن قلت:ما وجه الكسر في (أوان) ؟، قلت: شبه بـ (إذ) في قوله[5]:

❖وأنت، إذٍ، صحيح ❖

---

(1) ينظر: معاني القرآن، للأخفش 453/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه 320/4- 321.

(3) في المطبوع:(مقتضيها)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(4) أي:عند الخليل وسيبويه.ينظر :الكتاب 57/1- 58.

(5) من الوافر، لأبي ذؤيب. وقد أغفل المرزوقي تخريجه في (مشاهد الإنصاف على شواهد الكشَّاف)، وتمامه:

نهيتُكِ، عن طِلابكِ أمَّ عمرٍو   بعافيةٍ، وأنتِ إذٍ، صحيحُ

ينظر: ديوان الهذليين 68/1،والجنى الداني 187، ومغني اللبيب 79/1.

في أنه زمان، قطع منه المضاف إليه، وعوض التنوين، لأن الأصل: ولات أوان صلح. فإن قلت:ما تقول في" حين مناص" والمضاف إليه قائم؟، قلت: نزل قطع المضاف إليه من " مناص" – لأن أصله: حين مناصهم – منزلة قطعه من" حين"، لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف، ثم بني (الحين) لكونه مضافا إلى غير متمكن. وقرئ:" ولات" بكسر (التاء) على البناء، كـ (جير). فإن قلت: كيف يوقف على" لات" ؟، قلت: يوقف عليها بـ (التاء)، كما يوقف على الفعل الذي يتصل به تاء التأنيث [(1)]. وأما الكسائي فيقف عليها بـ (الهاء)، كما يقف على الأسماء المؤنثة. وأما قول [أبي عبيدة][(2)]: إن (التاء) داخلة على " حين"، فلا وجه له. واستشهاده بأن (التاء) ملتزقة بـ (حين) في (الإمام)[(3)]، لا متشبث بِهِ، فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط. و(المناص): المنجا والفوت. يقال: (ناصه، ينوصه) إذا فاته)) [(4)].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد تابع الفرّاء والزّجّاج في الاستشهاد بالشعر العربي الفصيح المقول في عصر الاحتجاج على توجيه المسائل النحوية في الآيات القرآنية، وهو أثر قد تكررت نظائره في غير موضع من (الكشّاف) [(5)].

---

(1) فهو يتابع الفرّاء والزّجّاج في اختيارهم الوقف على (التاء). وقد مر.

(2) في المطبوع: (أبي عبيد)، وما أثبته هو الصواب، وقد نبه عليه المرادي. ينظر: مجاز القرآن 176/2، والجنى الداني 486.

(3) الإمام: مصحف عثمان بن عفان (رضي الله عنه). بنظر: مغني اللبيب، وحاشية محمد الأمير عليه 204/1.

(4) الكشّاف 71/4- 72.

(5) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرّاء 441/1 (التوبة /53)، 76/2 (إبراهيم/22)، 290/2 (النمل /25)، 386/2 (الصافات /54). ومعاني القرآن وإعرابه 453/2 (التوبة /53)، 159/3 (إبراهيم /22)، 115/4 (النمل /25)، 305/4 (الصافات /54). والكشّاف 279/2 (التوبة /53) ، 551/2 (إبراهيم /22)، 361/3 (النمل/25)، 45/4 (الصافات /54).

ثانيًا: ما ائتثره الزَّمخشريّ من الشواهد الشعرية عن الفرَّاء فقط.

1- امتناع عطف الظاهر المجرور على المضمر.

في قوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنفال/64)، وجه الفرَّاء إعراب قوله تعالى" ومن اتبعك" بأنه منصوب ردا على تأويل (الكاف) في" حسبك" - إذ هي في موضع نصب على المفعول -لا على لفظها، واحتج له بشاهد شعري. وجوز أن يكون" من" في موضع رفع، وجعله أحب الوجهين إليه، فقال: ((جاء في التفسير: يكفيك الله ويكفي من اتبعك، فموضع (الكاف) في"حسبك" خفض. و" من" في موضع نصب على التفسير؛ كما قال الشاعر[1]:

إذا كانتِ الهيجاءُ وانشقّتِ العَصَا   فَحَسْبُكَ والضحاكَ سيفٌ مهنَّدُ

وليس بكثير من كلامهم أن يقولوا :(حسبك وأخاك) حتى يقولوا: (حسبك وحسب أخيك)، ولكنا أجزناه لأن في" حسبك " معنى واقع من الفعل، رددناهُ على تأويل (الكاف) لا على لفظها [2]؛ كقوله [تعالى] ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ ﴾ [3] فرد (الأهل) على تأويل (الكاف). وإن شئت جعلت"مَنْ" في موضع رفع، وهو أحب الوجهين إلي، لأن التلاوة تدل على معنى الرفع[4])) [5].

---

(1) من الطويل، لجرير، وليس في ديوانه، ينظر: أمالي القالي 261/2. واستشهد به غير منسوب في: إعراب القرآن، للنحاس 195/2، والكشَّاف 234/2، برواية: فحسبك والضحاك عضب مهند.

(2) يريد :أن ((من)) في موضع نصب على العطف على محل (الكاف) في ((حسبك الله))، إذ هي منصوبة تقديرا، لأن المعنى: كفاك الله، وليس العطف على لفظ (الكاف)، لأن لفظها خفض بالإضافة، ولا يجوز عطف الظاهر المجرور على المضمر. ينظر إعراب القرآن، للنحاس 2/ 194- 195.

(3) سورة العنكبوت /33.

(4) ((وهو أن المؤمنين بإعانة الله يكفون الرسول عليه الصلاة والسلام غوائل الأعداء)) هامش المحقق (4) معاني القرآن، للفرَّاء 417/1.

(5) معاني القرآن، للفرَّاء 417/1.

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء في الاحتجاج لوقوع (مَنْ) في موضع نصب بشاهدٍ من الشعر، فعدَّ ما بعد (الواو) منصوبًا، لامتناع عطف الظاهر المجرور على الضمير. وجوَّز أن يكون ما بعد (الواو) في موضع رفع، فقال: (("ومن اتبعك" الواو بمعنى: مع، وما بعده منصوب، تقول: (حسبك وزيدا درهم)، ولا تجرّ ؛ لأن عطف الظاهر المجرور على المكنيّ [1] ممتنع، قال:

❖ فحسبك والضحاك عضب مهند ❖

والمعنى: كفاك وكفى أتباعك من المؤمنين اللهُ ناصرا. أو يكون في محل الرفع: أي: كفاك اللهُ وكفاك المؤمنون)) [2].

2- حذف (لا) النافية لأمن اللبس.

في قوله تعالى ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا ﴾ (يوسف/85)، وجه الفرَّاء إعراب قوله تعالى" تالله تفتأ" بأنه على إضمار (لا) النافية إذ المعنى عنده: لا تزال تذكر يوسف، و(لا) قد تضمر مع الأيمان، عند تبين موضعها ومفارقتها الخبر، واحتج لرأيه بشاهد من الشعر، فقال: ((معناه: لا تزال تذكر يوسف، و (لا) قد تضمر مع الأيمان [3]، لأنها إذا كانت خبرا لا يضمر فيها (لا)، لم تكن إلا بـ(لام)، ألا ترى أنك تقول: (والله لآتينك)، ولا يجوز أن تقول: (والله آتيك)، إلا أن تكون تريد (لا)، فلما تبين موضعها ،وقد فارقت الخبر، أضمرت، قال امرؤ القيس [4]:

---

(1) (المكني) :مصطلح كوفي يعني عند البصريين: (الضمير). ينظر: الفصل الأول من هذه الدراسة ص101.

(2) الكشَّاف 234/2.

(3) يريد: مع القسم، إذ تحذف (لا) النافية للفعل المضارع بعد القسم لأمن اللبس. إذ لو كان الفعل مثبتا ، لوجب اقترانه بـ (اللام) و(النون). ينظر: إعراب القرآن،للنحاس 343/2.

(4) من الطويل، ينظر: ديوانه 32، والكتاب 503/3- 504، والمقتضب 326/2، وإعراب القرآن،للنحاس 343/2، والخصائص 286/2، والكشَّاف 498/2. والشاهد فيه: حذف (لا) النافية للفعل المضارع (أبرح) بعد القسم (يمين الله)، لأمن اللبس، ولولا تقديرها لوجب اقتران الفعل بـ (اللام) الواقعة في جواب القسم، وبـ (نون التوكيد).

فَقُلْتُ يمينَ اللهِ أبرحُ قاعدًا ولو قَطعُوا رأسِي لَديكِ وأَوْصَالِي))[1].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء في توجيه إعراب الآية نفسها، والاستشهاد على حذف (لا) النافية من الفعل" تفتؤ" بشاهد من الشعر، فقال: ((" تفتؤ" أراد: لا تفتؤ، فحذف حرف النفي لأنه لا يلتبس بالإثبات، لأنه لو كان إثباتا لم يكن بد من (اللام) و (النون). ونحوه:

❖ فقلت يمين الله أبرح قاعدا❖

ومعنى (لا تفتؤ): لا تزال))[2].

3- **صرف ما لا ينصرف.**

في قوله تعالى ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ (النمل/22)، ذهب الفرَّاء إلى أن"سبأ" قد صرف في الآية الكريمة لأنه فيما ذُكر القراء اسم رجل، وذهب إلى صرفه أيضا إن كان اسما لجبل، واحتج لرأيه بشاهد من الشعر. وجوز عدم صرفه إذا جعل اسما للقبيلة إن كان رجلا، أو جعل اسما لما حوله إن كان جبلا، فقال: ((القراء على إجراء[3]"سبأ"[4] لأنه – فيما ذكروا – رجل، وكذلك فأجره أن كان اسمًا لجبل. ولم يجره أبو عمرو بن العلاء.... وقال الشاعر[5] في إجرائه:

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 54/2.

(2) الكشَّاف 498/2- 499.

(3) (الأجراء) مصطلح كوفي يقابل (الصرف) بمعنى: التنوين عند البصريين. ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 166.

(4) قرأ ابن كثير في رواية البزي، وأبو عمرو: ((من سبأَ))، بالفتح من غير تنوين. وقرأ قنبل بإسكان الهمزة. وقرأ أبن عامر وعاصم وحمزة ونافع والكسائي: ((من سبإٍ)) بكسر الهمزة والتنوين وحجة من فتح ولم ينون أنه جعله اسمًا للقبيلة، فمنعه من الصرف للتعريف والتأنيث. ومن صرفه فقد جعله اسما للأب أو الحي، إذ لا علة فيه غير التعريف. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 480، والكشف 155/2- 156. وقرأ ابن كثير في رواية: ((من سبا)) بغير همز. وقرأ الأعمش: ((من سبإ)) بكسر الهمزة من غير تنوين. وقرأ أبو معاذ: ((من سبْا)) بسكون الباء.ينظر:المختصر، لابن خالويه 109.

(5) من البسيط، لشاعر مجهول.ينظر: الكشَّاف 360/3.

الواردونَ وتيمٌ في ذُرَا سبإ　　　قَدْ عَضَّ أعناقَهُم جلدُ الجَواميسِ

ولو جعلته اسما للقبيلة إن كان رجلا، أو جعلته اسما لما حوله إن كان جبلا، لم تجره أيضا)).[1]

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء في توجيه إعراب" سبإ" بالصرف ومنعه، واستدل على صرفه بما استشهد به الفرَّاء من الشعر، فقال: (("سبأ" قرئ بالصرف ومنعه.وقد روي بسكون (الباء). وعن ابن كثير في رواية:" سبا"، بالألف، كقولهم:(ذهبوا أيدي سبا). وهو سبأ أبن يشجب بن يعرب بن قحطان، فمن جعله اسما للقبيلة لم يصرف، ومن جعله اسما للحي أو الأب الأكبر صرف... وقال:

الواردون وتيم في [ذرا][2] سبإ　　قد عض أعناقهم جلد الجواميس))[3].

4- **إضمار لفظ الموصول (مَنْ) ونيِّة معناه.**

في قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ (العنكبوت/22)، وجه الفرَّاء إعراب" ولا في السماء" بأنه من غامض العربية للإضمار في الثاني، واستدل عليه بشاهد من الشعر، فقال: ((يقول القائل: وكيف وصفهم أنهم (لا يعجزون في الأرض ولا في السماء) وليسوا من أهل السماء؟، فالمعنى – والله أعلم – : ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا مَنْ في السماء بمعجز. وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني. ومثله قول حسان[4]

أَمَنْ يَهْجُو رسولَ اللهِ منكُم　　　وَيَمْدَحُهُ وينصُرُهُ سَواءُ

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 2/289- 290.

(2) في المطبوع:(ذرى) وما أثبته أسلم، لأن (الألف) منقلبة عن (واو).

(3) الكشّاف 3/359- 360.

(4) من الوافر، ديوانه 76، وينظر: جامع البيان، للطبري 20/140، وإعراب القرآن، للنحاس 2/353، والكشّاف 3/449.

أراد: ومن ينصره ويمدحه، فأضمر (مَنْ). وقد يقع في وهم السامع أن المدح والنصر لـ (من) هذه الظاهرة ومثله في الكلام: (أكرم من أتاك وأتى أباك)، و(أكرم من أتاك ولم يأتِ زيدًا) تريد: ومن لم يأت زيدا))[1].

وفي توجيه الزَّمخشريّ لإعراب الآية أورد رأي الفرَّاء المذكور آنفًا من غير التصريح بنسبته إليه، فقال: (("وما انتم بمعجزين" ربكم، أي: لا تفوتونه إنْ هربتم من حكمه وقضائه" في الأرض" الفسيحة" ولا في السماء" التي هي أفسح منها وأبسط لو كنتم فيها، كقوله تعالى:﴿ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ ﴾[2]. وقيل: ولا من في السماء، كما قال حسان -رضي الله عنه- :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

ويحتمل أن يراد: لا تعجزونه كيفما هبطتم في مهاوي الأرض وأعماقها، أو علوتم في البروج والقلاع الذاهبة في السماء، كقوله تعالى ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾[3]. أو لا تعجزون أمره الجاري في السماء والأرض أن يجري عليكم، فيصيبكم ببلاء يظهر من الأرض أو ينزل من السماء)) [4].

5- تأنيث الفعل وتذكيره.

في قوله تعالى ﴿ يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ﴾ (لقمان /16)، عد الفرَّاء إضافة الـ" مثقال" – وهو مذكر- إلى الـ" حبة" وهي مؤنثة، سببا في تأنيث" تك"

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 315/2.

(2) سورة الرحمن /33.

(3) سورة النساء/78.

(4) الكشَّاف 449/3.

لأن المعنى للحبة، فذهب التأنيث إليها، واستدل على رأيه بشاهد من الشعر، فقال: ((وجاز تأنيث" تك"، والـ" مثقال" ذكر، لأنه مضاف إلى الـ" حبة"، والمعنى للحبة، فذهب التأنيث إليها، كما قال:[1]

وتشرَق بالقول الذي قد أذعته كما شَرِقتْ صدر القناة من الدم

ولو كان:(إن يك مثقال حبة) [2]، كان صوابا)) [3].

وائتثره الزَّمخشريّ، فذهب مذهبه في التوجيه والاستشهاد، فقال: ((إنما أنث الـ " مثقال" لإضافته إلى الحبة، كما قال:

❖ كما شَرِقَتْ صدر القناة من الدم ❖))[4]

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد سار في ركب الفرَّاء، فاستشهد على المسائل النحوية بما استشهد به الفرَّاء من الشعر العربي الفصيح المقول في عصر الاحتجاج، وهو أثر قد تكررت في غير موضع من الكشَّاف [5].

ثالثا : ما ائتثره الزَّمخشريّ من الشواهد الشعرية عن الزَّجَّاج فقط.

1- (أولئك) اسم إشارة إلى كل جمع من الناس وغيرهم.

في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ (الإسراء/36)، ذهب الزَّجَّاج إلى أن" أولئك" اسم إشارة إلى"

---

(1) من الطويل، للأعشى في ديوانه 123. وقد سبق تخريج هذا البيت في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(2) لم أجده في القراءات المحكمة ولا الشاذة.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 328/2.

(4) الكشَّاف 496/3.

(5) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء:457/1 (يونس/4)، 474/1 (يونس/71)، 20/2- 21 (هود/69)، 117/3(الرحمن /35)، 273/3 (الليل 19- 20). والكشَّاف 328/2- 329 (يونس/4)، 359/2(يونس /71)، 409/2 (هود/69)، 449/4 (الرحمن /35)، 764/4- 765 (الليل 19- 20).

السمع" و" البصر" و" الفؤاد" لأن كل جمع أشرت إليه من الناس وغيرهم، ومن الموات، فلفظه" أولئك"، واستشهد على صحة مذهبه ببيت من الشعر، فقال: (("مسؤولا"، وقال:" كان"، لأن" كل" في لفظ الواحد، فقال:" أولئك" لغير الناس، لأن كل جمع أشرت إليه من الناس وغيرهم،ومن الموات، فلفظه" أولئك" قال جرير:[1]

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعدَ أولئك الأيام))[2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في التفسير والاستشهاد، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: ((" أولئك": إشارة إلى السمع والبصر والفؤاد، كقوله:

❖ والعيش بعد أولئك الأيام ❖

و" عنه": في موضع الرفع بالفاعلية [3]، أي: كل واحد منها كان مسؤولا عنه، فـ(مسؤول): مسند إلى الجار والمجرور، كـ(المغضوب) في قوله [تعالى] ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[4]))[5].

---

(1) من الكامل، في شرح ديوانه 551، وينظر: الكامل 294، وإعراب القرآن، للنحاس 424/2، والكشّاف 667/2، وخزانة الأدب 467/2.

(2) معاني القرآن وإعرابه 239/3- 240.

(3) يريد أن الجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل مقدم لاسم المفعول "مؤولا" وهو مردود، لاتفاق النحويين على عدم جواز تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل على الفعل 0 قال أبو حيان: ((وهذا الذي ذهب إليه -يقصد الزَّمخشريّ- من أن ((عنه)) في موضع الرفع بالفاعلية ويعني به أنه مفعول لم يسم فاعله لا يجوز، لأن الجار والمجرور وما يقام مقام الفاعل من مفعول به ومصدر وظرف بشروطهما جار مجرى الفاعل فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه فكذلك ما جرى مجراه وأقيم مقامه 000 وقد حكى الاتفاق من النحويين على أنه لا يجوز تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل على الفعل أبو جعفر النحاس، ذكر ذلك في (المقنع) من تأليفه، فليس ((عنه مسؤولا)) كـ ((المغضوب عليهم)) لتقدم الجار والمجرور في ((عنه مسؤولا)) وتأخيره في ((المغضوب عليهم)))). البحر المحيط 37/6.

(4) سورة الفاتحة /7.

(5) الكشّاف 667/2.

2- **المفعول له.**

في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (سورة البقرة / 19)، وجه الزَّجَّاج إعراب قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ بالنصب على المفعول له، واستشهد لصحة مذهبه بشاهد من الشعر، فقال: ((ويروى أيضا" حذار الموت " [1]، والذي عليه قراؤنا" حذر الموت"، وإنما نصبت" حذر الموت" لأنه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت... وقال الشاعر: [2]

وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّمَا

والمعنى: لادخاره))[3].

واقتفى الزّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في توجيه إعراب" حذر الموت " بالنصب على أنه مفعول له، والاستشهاد له بما استشهد به الزَّجَّاج من الشعر، فقال: ((وقرأ ابن أبي ليلى:"حذار الموت"، وانتصب على أنه مفعول له، كقوله:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره)) [4]

3- **حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.**

في قوله تعالى: ﴿ هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ (آل عمران /163)، تأول الزَّجَّاج قوله تعالى" هم درجات" على معنى: هم ذوو درجات، واستدل على صحة مذهبه بما أنشد سيبويه من الشعر، فقال: ((أي:

---

(1) قرأ الجمهور: " حذر الموت "، وقرأ قتادة والضحاك وابن أبي ليلى: " حذار الموت ". ينظر: المختصر، لابن خالويه 3، والكشّاف 85/1 0والبحر المحيط 87/1.

(2) من الطويل، لحاتم الطائي، ديوانه 108 ،برواية: وأصفح عن شتم اللئيم. وينظر: الكتاب 368/1، وإعراب القرآن، للنحاس 195/1، والكشّاف 85/1، وخزانة الأدب 461/1.

(3) معاني القرآن وإعرابه 97/1.

(4) الكشّاف 85/1.

المؤمنون ذوو درجة رفيعة، والكافرون ذوو درجةٍ عند الله وضيعة. ومعنى" هم درجات": هم ذوو درجات، لأنَّ الإنسان غير الدرجة، كما تقول: (الناس طبقات) أي: ذوو طبقات، وأنشد سيبويه:[1]

أَنَصْبٌ للمنيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ   رجالي أم هُمُو درجُ السيولِ

أي: هم ذوو درج، ويجوز: (أم هُمو درجُ السيولِ) على الظرف)) [2].

وانتظم تفسير الزّمخشريّ الآية نفسها ما ذهب إليه الزَّجَّاج من توجيه واستشهاد، فقال: ((" هم درجات" أي: هم متفاوتون كما تتفاوت الدرجات، كقوله:

أنصب للمنية تعتريهم   رجالي أم همو درج السيول

وقيل: ذوو درجات. والمعنى: تفاوت منازل المثابين منهم ومنازل المعاقبين. أو التفاوت بين الثواب والعقاب)) [3].

4- جزم الفعل المضارع على البدل لأنه في معنى المبدل منه :

في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ (الفرقان /68- 69)، ذهب الزَّجَّاج إلى أن الفعل" يلق" مجزوم على الجزاء، وأن تأويل الأثام هو تأويل المجازاة على الشيء. وأن الفعل ((يضاعف))[4] مجزوم عند سيبويه على البدل من" يلق" المجزوم، لأن مضاعفة

---

(1) من الوافر، لإبراهيم بن هرمة، ينظر: الكتاب 1/415 –416، والكشّاف 1/435، ولسان العرب (درج)، وخزانة الأدب 1/203، ومعجم شواهد العربية 1/317.

(2) معاني القرآن وإعرابه 1/486- 487.

(3) الكشّاف 1/435.

(4) قرأ حمزة وأبو عمرو ونافع والكسائي وحفص عن عاصم: "يضاعف " بالجزم. وقرأ ابن عامر:((يضعف)) بالرفع وتشديد العين وبغير ألف. وقرأ أبو بكر عن عاصم: ((يضاعف))

العذاب لُقْيُ الأثام، واستدل عليه بشاهد من الشعر، فقال: (("يلق" جزم على الجزاء، وتأويل الأثام تأويل المجازاة على الشيء. قال أبو عمرو الشيباني: يقال: (قد لقي أثام ذلك) أي: جزاء ذلك، وسيبويه والخليل يذهبان إلى أن معناه: يلق جزاء الأثام. قال سيبويه: جزمت:" يضاعف له العذاب"، لأن مضاعفة العذاب لُقْيُ الأثام[1]، كما قال الشاعر:[2]

مَتَى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيارِنَا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونارًا تُوَقَّدَا

لأن (الإتيان) هو (الإلمام)، فجزم (تلمم) لأنه بمعنى (تأت)))[3].

وانتظم تفسير الزَّمخشريّ للآية نفسها ما أورد الزَّجَّاج فيها من توجيه واستشهاد، فقال: ((" يضاعف" بدل من" يلق"، لأنها في معنى واحد، كقوله:

متى تأتنا تلمِم بنا في ديارنا   تجد حطبا جزلا ونارا تأججا))[4].

5- **(لو) لا يليها إلا الفعل:**

في قوله تعالى ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ﴾ (الإسراء/100)، وجه الزَّجَّاج إعراب" أنتم"، إذ ولي" لو" التي يقع بها الشيء لوقوع غيره، بأنه مرفوع بفعل مضمر، لأن" لو" لا يليها إلا الفعل، واستشهد لرأيه بشاهد شعري، فقال: ((فأما" انتم" فمرفوع بفعل مضمر، المعنى:

=

بالرفع. وقرأ ابن كثير: ((يضعف)) بالجزم وتشديد العين وبغير ألف. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 467، والكشف 147/2.

(1) يريد أن ((يضاعف له العذاب)) بدل من ((يلق أثاما)). ينظر: الكتاب 87/3.

(2) من الطويل، لعبد الله بن الحر. ينظر: الكتاب 86/3، وإعراب القرآن، للنحاس 365/2، والكشاف 294/3، والإنصاف في مسائل الخلاف 583/2، ولسان العرب (نور)، وخزانة الأدب 660/3.

(3) معاني القرآن وإعرابه 76/4.

(4) الكشاف 294/3.

قل لو تملكون أنتم، لأن"لو" يقع بها الشيء لوقوع غيره، فلا يليها إلا الفعل، وإذا وليها الاسم عمل فيها الفعل المضمر [1] ومثل ذلك من الشعر قول الملتمس: [2]

ولو غيرُ أَخوالِي أرادُوا نَقِيصَتِي جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ العَرَانينِ مَيْسَمَا

المعنى: لو أراد غير أخوالي)) [3].

وائتثر الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج، في التوجيه والاحتجاج، فقال في توجيه إعراب" لو أنتم تملكون": ((" لو" حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء، فلا بد من فعل بعدها في" لو أنتم تملكون" وتقديره: لو تملكون [أنتم] [4] تملكون، فأضمر (تملك) إضمارًا على شريطة التفسير، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو (الواو) ضمير منفصل، وهو" أنتم"، لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فـ" أنتم":فاعل الفعل المضمر، و" تملكون": تفسيره، وهذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب.فأما ما يقتضيه علم البيان، فهو: أن" أنتم تملكون" فيه دلالة على الاختصاص، وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ، ونحوه.... قول المتلمس:

❖ولو غير أخوالي أرادوا نقيصتي ❖

---

(1) استحسن أبو حيان رأي شيخه أبي الحسن الصائغ في ذهابه إلى تقدير حذف (كان) وانفصال اسمها الذي كان متصلا بها، والتقدير :قل لو كنتم تملكون، فلما حذف الفعل انفصل المرفوع. قال: ((وهذا التخريج أحسن لأن حذف (كان) بعد (لو) معهود في لسان العرب)). ينظر:البحر المحيط 84/6.

(2) من الطويل، ينظر: الأصمعيات 442، والكامل، للمبرد 164/1، والكشّاف 686/2، ولسان العرب (وسم)، وخزانة الأدب 73/3.

(3) معاني القرآن وإعرابه 262/3.

(4) في المطبوع:(لو تملكون تملكون)، وما أثبته يقتضيه السياق.

وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر، برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر)) [1].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد سار في ركاب الزَّجَّاج في توجيه المسائل النحوية في الآيات القرآنية، والاستشهاد عليها بالشعر العربي الفصيح المقول في عصر الاحتجاج. وهو أثر قد تكررت نظائره في غير موضع من الكشَّاف [2].

---

(1) الكشّاف 696/2.

(2) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن وإعرابه 165/1 (سورة البقرة /83)، 2/57- 58 (النساء /46)، 380/2 (الأعراف /155)، 55/3 (هود/46)، 282/3 (الكهف /29).والكشّاف 159/1- 160 (سورة البقرة /83)، 516/1 (النساء /46)، 164/2 (الأعراف /155)، 399/2 (هود/46)،719/2 (الكهف /29)0

المبحث الخامس

الشواهد النحوية من النثر العربي الفصيح

تُعَدُّ أقوالُ العرب الفصحاء وأمثالهم وحكمهم ولغاتهم رافداً مهماً من روافد الاحتجاج النحوي، غير أن الاستشهاد بنصوص تلك الاقوال واللغات على مسائل نحوية تبنى عليها أحكام النحو وقواعده لم يكن كبيراً، كما هو حال الاستشهاد بالشعر الذي احتل منزلة رفيعة في نفوس العرب في عصري الجاهلية والاسلام.[1]

والفراء والزجاج ممن عنوا بتلك النصوص النثرية واعتمدوا عليها في تقعيد النحو واستنباط أحكامه.

وقد ائتثرهما الزمخشري في الاعتماد على ما جاء من لغات العرب وأمثالهم وأقوالهم من الكلام المنثور في تقعيد القواعد واستنباط للأحكام في خمسة مواضع من الكشاف، وفيما يأتي تبيين ذلك:

1- لغة(أكلوني البراغيث):

في قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ ﴾ (المائدة/71)، وجه الفراء إعراب"كثير منهم" بأنه مرتفع من ثلاثة أوجه، (أولها): على البدل من"الواو" في" عموا". (والثاني): على لغة من قال:" قاموا قومك"، وهي لغة" طيِّئ" التي يسميها النحويون" لغة أكلوني البراغيث". (والثالث): على أن يكون خبرًا لمبتدإ محذوف، فقال: ((فقد يكون رفع (الكثير) من جهتين، (إحداهما): أن تكرّ[2] الفعل عليها،

(1) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو 32.

(2) يريد أن يكون بدلا من " الوا و "في ((عموا وصموا)).

تريد: عَمي وصمّ كثير منهم. وإن شئت جعلت"عموا وصموا" فعلاً (للكثير)، ... وهذا لمن قال: قاموا قومك[1]. وإن شئت جعلت(الكثير) مصدراً، فقلت:أي ذلك كثير منهم[2]، وهذا وجه ثالث. ولو نصبت[3] على هذا المعنى كان صواباً))[4]

واقتفى الزجاج أثر الفراء في توجيه إعراب" كثير منهم" بأنه مرتفع من ثلاثة أوجه، (أولها): على البدل من" الواو"في" عموا". (والثاني): على لغة من قال:"أكلوني البراغيث). (والثالث): على أن يكون خبراً لمبتدإ محذوف، وهو وجه الكلام عنده، فقال: (("كثير منهم" يرتفع من ثلاثة أوجه، (أحدها): أن تكون بدلاً من" الواو"، كأنه لما قال"عموا وصمّوا" أبدل (الكثير) منهم، أي عمي وصم كثير منهم، كما تقول: (جاءني قومك أكثرهم) وجائز أن يكون جمع الفعل مقدماً، [5] كما حكى أهل اللغة:" أكلوني البراغيث". والوجه[6] أن يكون" كثير منهم"خبر ابتداء محذوف، المعنى: ذوو العمى والصمم كثير منهم))[7].

واقتفى الزمخشري أثر الفراء والزجاج في توجيه إعراب الآية نفسها، فقال: ((" كثير منهم": بدل من الضمير.[8]. أو على قولهم:" أكلوني البراغيث". أوهو خبر مبتدإ محذوف، أي: أولئك كثير منهم)).[9]

---

(1) يريد أن يكون مرتفعاً على الفاعلية و"الواو " في ((عموا وصموا)) علامة للجمع لا ضمير.

(2) فيكون ((كثير)) خبرًا لمبتدإ محذوف هو (ذلك).

(3) وبه قرأ ابن أبي عبلة.ينظر: البحر المحيط 534/3

(4) معاني القرآن، للفرّاء 315/1- 316.

(5) يريد أن " الواو " في: ((عموا)) علامة للجمع لا ضمير.

(6) وهذا هو الوجه الثالث، وهو اختيار الزجاج.

(7) معاني القرآن وإعرابه 195/2- 196.

(8) " الواو "في قوله تعالى في الآية نفسها ((عموا وصموا)).

(9) الكشاف 663/2.

2- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه :

في قوله تعالى ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ (سورة البقرة/197)، ذهب الفراء إلى أن" الحج" قد ارتفع على حذف مضاف، من أجل أن يكون المبتدأ هو الخبر في المعنى. وإن الوجه في" أشهر"الرفع على الخبر، واستشهد لذلك بكلام العرب، فقال:" وقوله [تعالى]:" الحج أشهر معلومات"معناه: وقت الحج هذه الأشهر.فهي وإن كانت" في" تصليح فيها، فلا يقال إلا بالرفع، كذلك كلام العرب، يقولون:" البرد شهران" و" الحر شهران"، لا ينصبون، لأنه مقدار الحج. ومثله قوله [تعالى]: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾ [1] ولو كانت الأشهر أو الشهر معروفة على هذا المعنى لصلح فيه النصب. ووجه الكلام الرفع، لأن الاسم إذا كان في معنى صفة أو محل[2] قوي إذا أسند إلى شيء، ألا ترى أن العرب يقولون:" هو رجل دونك"، و" هو رجل دون"، فيرفعون إذا أفردوا، وينصبون إذا أضافوا)).[3]

واقتفى الزمخشري في تفسير الآية والاستشهاد لها أثر الفراء، فقال: ((أي: وقت الحج "أشهرٌ"، كقولك:"البردُ شهرانِ"))[4].

3- حذف جواب" لو"الشرطية لدلالة المعنى عليه

في قوله تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ (سورة البقرة /165)، عد الزجاج جواب" لو"، في قوله

(1) سورة سبأ 12.

(2) ((الصفة)) و ((المحل)) مصطلحان كوفيان، الأولى بمعنى الجار والمجرور، والثاني بمعنى الظرف. ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره 177- 178

(3) معاني القرآن، للفراء 119/1.

(4) الكشاف 242/1.

تعالى " ولو يرى الذين ظلموا" [1] محذوفاً لدلالة المعنى عليه، وجاء بمثال من النثر لتبيين رأيه وتوضيحه، فقال: ((في هذا غير وجه،... قرأ الحسن:" ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب إن القوة" ... فيكون جواب" ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب": (لرأوا أمراً عظيماً لا تبلغ صفته)، لأن جواب" لو" إنما يترك لعظيم الموصوف... ومن قرأ:" ولو ترى الذين ظلموا"فإن " التاء"خطاب للنبي [ﷺ]، يراد به الناس... ويكون الجواب –والله أعلم- : (لرأيتم أمراً عظيماً) كما يقول:" لو رأيت فلاناً والسياط تأخذه"، فيستغنى عن الجواب لأن المعنى معلوم)).[2]

واقتفى الزمخشري أثر الزجاج فيما ذهب إليه من توجيه، وتقدير، وتمثيل، فقال في توجيه إعراب الاية نفسها: ((أي: لو يعلم هؤلاء الذين ارتكبوا الظلم العظيم بشركهم أنّ القدرة كلها لله على كل شيء من العقاب والثواب دون أندادهم، ويعلمون شدة عقابه للظالمين إذا عاينوا العذاب يوم القيامة، لكان منهم ما لا يدخل تحت الوصف من الندم والحسرة ووقوع العلم بظلمهم وضلالهم، فحذف الجواب كما في قوله [تعالى] ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ ﴾ [3]، وقولهم:" لو رأيت فلاناً والسياط تأخذه". وقرئ:"ولو ترى"، بـ" التاء"على خطاب الرسول [ﷺ]، أوكل مخاطب، أي: لو ترى ذلك لرأيت أمراً عظيماً.

وقرئ:" إذ يرون"على البناء للمفعول)) [4].

---

(1) قرأ ابن كثير وعاصم وحمزة وأبو عمرو والكسائي: ((ولو يرى الذين ظلموا)) بـ(الياء)، جعلوا الفعل للذين ظلموا، لأنهم لم يعلموا قدر ما يصيرون إليه من العذاب كما علمه النبي والمؤمنون، فهم أولى أن يسند إليهم الفعل، لجهلهم بما يؤول إليه أمرهم، من أن يسند إلى النبي عليه الصلاة والسلام، لأنه كان عالماً بذلك. وقرأ ابن عامر ونافع: ((ولو ترى)) بـ "التاء"، على الخطاب للنبي عليه الصلاة والسلام، وخطاب الله عز وجل للنبي خطاب للخلق كافة. وقرأ يحيى بن يعمر: ((ولو يَرِيَ الذين ظلموا)). وقرأ ابن عامر وحده: ((يُرَونَ العذاب)) على البناء للمفعول. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 173، والكشف 1/271- 273، والمختصر، لابن خالويه 5.

(2) معاني القرآن وإعرابه 1/238- 239.

(3) سورة الأنعام /27، 30.

(4) الكشاف 1/211- 212.

4- النصب على النزع الخافض:

قال تعالى: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ (الأعراف/16).

ذكر الزجاج أن لا خلاف بين النحويين في أن" على"محذوفة، وأورد مثالاً مصنوعاً من النثر لتبيين رأيه وتوضيحه، فقال: ((ولا خلاف بين النحويين في أن" على"محذوفة، ومن ذلك قولك:"ضرب زيد الظهر والبطن)).[1] وعلى ذلك فتقدير (الآية) يكون: لأقعدن لهم في الغي على صراطك المستقيم. وتقدير (القول): ضُرب زيد على الظهر والبطن[2].

واقتفى الزمخشري أثر الزجاج في تقدير حذف" على" ونصب" الصرط"بنزع الخافض، وأورد المثال النثري المصنوع الذي ذكره الزجاج في تفسيرها، مصرحاً بنسبته إليه، فقال: ((" لأقعدن لهم صراطك المستقيم"، لأعترضَنَّ لهم على طريق الاسلام، كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة، وانتصابه على الظرف... وشبهه الزجاج بقولهم: (ضرب زيد الظهر والبطن) أي: على الظهر والبطن))[3].

5- خطاب الواحد بخطاب الاثنين:

في قوله تعالى: ﴿ أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ (سورة ق/ 24).

ذهب الفراء إلى أن العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به الاثنان، جاء ذلك في تفسيره الفعل"ألقيا"[4] في الآية، واستشهد لمذهبه بشواهد من النثر، فقال:

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 324/2.

(2) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 117/2، ومشكل إعراب القرآن 284/1.

(3) الكشاف 92/2- 93.

(4) قرأ الجمهور: ((ألقيا)) فعل أمر للمخاطبين، وقرأ الحسن: ((ألقين)) بنون التوكيد الخفيفة. ينظر: المختصر، لابن خالويه144، والمحتسب 2 /284، والكشاف 387/4، والبحر المحيط 126/8.

((العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به الاثنان، فيقولون للرجل:" قوما عنا"، وسمعت بعضهم:" ويحك ! ارحلاها وازجراها"[1] ... ونرى أن ذلك منهم أن الرجل أدنى أعوانه في إبله وغنمه اثنان، وكذلك الرفقة أدنى ما يكونون ثلاثة، فجرى الكلام الواحد على صاحبيه، ألا ترى الشعراء أكثر شيء قيلاً:" ياصاحبي"، "ياخليليّ"))[2].

ورأى الزجاج أن الوجه في"ألقيا"أن يكون أمرًا للملكين، فضلاً عن إيراده الرأي الذي ذكره الفراء قبل، فقال: ((وقوله [تعالى]:" ألقيا"، الوجه عندي- والله أعلم- أن يكون أمر الملكين، لأن"ألقيا"للاثنين، وقال بعض[3] النحويين: إن العرب تأمر الواحد بلفظ الاثنين، فتقول: (قومًا واضربا زيدًا يا رجل)، وورد أن الحجّاج كان يقول: "ياحرسِيُّ اضربا عنقه"[4]، وقالوا: إنما قيل ذلك لأن أكثر ما يتكلم به العرب فيمن تأمره بلفظ الاثنين، نحو: " خليلي" ..." قفا"... وقال محمد بن يزيد: هذا فعل مثنّى توكيدًا، كأنه لما قال" ألقيا" ناب عن قوله:"ألق ألق"، وكذلك عنده:"قفا"معناه" قف قف"، فناب عن فعلين فبني. وهذا قول صالح. وأنا أعتقد أنه أمر الاثنين، والله أعلم))[5].

وذهب الزمخشري إلى أن" ألقيا"خطاب للاثنين على الحقيقة، وهو ما رجّحه الزجاج وعدَّه الوجه. وجوَّز أن يكون خطاباً للواحد على وجهين، (أحدهما) ما رواه الفراء ومثل له بكلام العرب. (والآخر): ما رواه الزجاج عن المبرِّد في أن

---

(1) في الجامع لأحكام القرآن 16/17: "ويلك ارحلاها وازجراها".

(2) معاني القرآن، للفراء 3/ 78.

(3) منهم الفراء في رأيه السابق.

(4) ينظر: المحتسب 284/2، وكشف المشكل في النحو 291/2، والجامع لأحكام القرآن 16/17. وفي شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش: 273 " ياحارسي " بـ"الألف" على أنه واحد الحرس.

(5) معاني القرآن وإعرابه 45/5- 46.

تثنية الفاعل نزلت منزلة تثنية الفعل لاتحادهما، فقال: ((" ألقيا" خطاب من الله تعالى للملكين السابقين: (السائق والشهيد)[1]. ويجوز أن يكون خطاباً للواحد على وجهين، "أحدهما": قول المبرد:[2] إن تثنية الفاعل نزلت منزلة تثنية الفعل لاتحادهما، كأنه قيل: " ألق ألق" للتأكيد. (والثاني): أن العرب أكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان، فكثر على ألسنتهم أن يقولوا: "خليلي" و" وصاحبي" و" قفا" و" أسعدا"، حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين، عن الحجاج أنه كان يقول: " يا حرَسِيّ، اضربا عنقه". وقرأ الحسن: " ألقين" بـ" النون" الخفيفة. ويجوز أن تكون " الألف" في" ألقيا" بدلاً من" النون"، إجراء للوصل مجرى الوقف)) [3].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزمخشري قد تابع الفراء والزجاج فيما وجها به المسائل النحوية في الآيات القرآنية السابقة بالاستناد إلى الشواهد العربية الفصيحة من كلام العرب وأقوالهم ولغاتهم، سواء أكانت تلك الشواهد للاستدلال والاحتجاج أم للتمثيل والبيان.

---

(1) في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ الآية " 21" من السورة نفسها.

(2) الذي صرح به الزجاج قبل، وأورده غير واحد من النحويين. ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 228/4، ومشكل إعراب القرآن 684/2، وأسرار العربية 63.

(3) الكشاف 387/4.

الفصل الرابع

أثر معاني القرآن للفرّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج في الدرس النحوي في الكشّاف

4

الفصل الرابع

أثر معاني القرآن للفرَّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج في الدرس النحوي في الكشَّاف

لقد أفصحت الفصول السابقة عن اعتماد الزَّمخشريّ في استقاء مادة تفسيره (الكشَّاف) على كتب من سبقه من علماء اللغة والنحو والتفسير ؛ ومنها كتابا الفرَّاء والزَّجَّاج، في معاني القرآن ؛ لذا كانت سمات الدرس النحوي في الكشَّاف، في غالب أمرها، امتدادًا لنهج أولئك العلماء في توجيه المسائل النحوية ؛ فضلاً عما تميز به الزَّمخشريّ من نظرة شمولية في الدراسات النحوية تجلّت في ربطه النحو بالمعنى والبلاغة [1].

وفيما يأتي تبيين ما ائتثره الزَّمخشريّ عن الفرَّاء والزَّجَّاج في كتابيهما في (معاني القرآن) من تلك السمات:

(1) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ 235.

المبحث الأول

تعدد الأوجه الإعرابية

وهذه سمة قد تميز بها النحويون الثلاثة، إذ جعلوا إعراب القرآن الكريم قسيمًا للمعنى والتفسير، فطفقوا يقلبون المعاني المحتملة في الآيات القرآنية، أو في اللفظ الواحد منها، فنتج عن ذلك ازدحام الآراء وتعدد الأوجه، وكان من حصيلة ذلك اتساع اللغة ونموها وانتشارها.

على أن تعدد الأوجه الإعرابية في الآية الواحدة يدل على تعدد الآراء التفسيرية لها؛ ولهذا وصفت العلاقة بين الإعراب والتفسير بأنها علاقة تكاملية، فعلى المعرب أن يستوفي بإعرابه جميع ما يحصله اللفظ من الأوجه الظاهرة، ومن يجترئ على تعاطي تأويل القرآن الكريم، وهو غير معرب، فهو راكب عمياء، وخابط خبط عشواء[1].

وقد اكثر النحويون الثلاثة في تفسير الآيات القرآنية من إيراد الأوجه الإعرابية المحتملة في اللفظ الواحد، بسبب المرونة المتأتية من تقليب المعاني المحتملة عند العرب التي تحمّل اللفظ وجوهًا من المعاني، يختلف لاختلافها إعرابه.

وقد بلغ مجموع ما ائتثره الزّمخشريّ في هذه السمة عن الفرّاء والزّجّاج أكثر من (78) موضعًا.

ويمكن التماس اثر الفرّاء والزّجّاج في ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية عند الزّمخشريّ في (الكشّاف) من خلال المحورين الآتيين:

---

(1) ينظر: المفصل 4، والإتقان في علوم القرآن 1/141، وتعدد الاوجه الإعرابية في إعراب القرآن الكريم 10- 11.

(المحور الأول): ما جاز فيه ثلاثة أوجه إعرابية فأكثر.

1- ما جاز في إعراب " الذين " من أوجه في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ (سورة البقرة /2- 3).

جوز الزّجّاج في إعراب " الذين " ثلاثة اوجه إعرابية، فقال: ((وموضع " الذين " جر تبعًا لـ " المتقين ". ويجوز أنْ يكون موضعهم[1] رفعًا على المدح، كأنه لما قيل:(هدًى للمتَّقين)، قيل: مَنْ هم ؟، فقيل: " الّذين يؤمنون بالغيب ". ويجوز أن يكون موضع " الذين " نصبًا على المدح أيضًا، كأنّه قيل: اذكر الذين))[2].

واقتفى الزّمخشريّ أثر الزّجّاج فيما جوَّزه من وجوه في اعراب " الذين "، فقال:((" الذين يؤمنون " إمَّا موصول بـ " المتَّقين " على أنَّه صفة مجرورة. أو مدح منصوب، أو مرفوع، بتقدير: أعني الذين يؤمنون، أو هم الذين يؤمنون. إمَّا مقتطع عن " المتَّقين " مرفوع على الابتداء، مخبر عنه بـ ﴿ أولئك على هدًى ﴾[3]))[4].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ انتظام تفسير الزّمخشريّ لوجوه الإعراب التي وجّهها الزّجّاج، فضلاً عن زيادة الزّمخشريّ وجهًا إعرابيًا رابعًا.

2- ما جاز في إعراب " ولباس التقوى ذلك خير " من أوجه، في قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ ﴾ (الأعراف /26).

---

(1) القياس أن يقول: موضعه أو موضعها، أي: اللفظ أو الكلمة. وقد نبه عليه المحقق.

(2) معاني القرآن وإعرابه 70/1- 71.

(3) الآية (5) من السورة نفسها.

(4) الكشاف 37/1.

ذكر الزَّجَّاج الأوجه الإعرابية الجائزة في " ولباس التقوى ذلك خير"، فقال: ((" ولباس التقوى " برفع (اللباس) [1]. فمن نصب عطف به على (الرِّيش)، ويكون المعنى: أنزلنا عليكم لباس التقوى ؛ ويرفع (خيرًا) بـ(ذلك). ومَنْ رفع (اللباس) فرفعه على ضربين: (أحدهما): أن يكون مبتدأً، ويكون (ذلك) من صفته، ويكون " خيرٌ " خبر الابتداء، المعنى: ولباس التقوى المشار إليه خيرٌ. ويجوز أنْ يكون " ولباس التقوى " مرفوعًا بإضمار (هو)، المعنى: هو لباس التقوى. أي: وستر العورة لباس المتَّقين، ثم قال: " ذلك خيرٌ ". ويكون على أنَّ " لباس التقوى " مرفوع بالابتداء، ويكون " ذلك " [خبرًا][2] يرتفع به " خيرٌ " على أنّه [خبرُ][3] " ذلك ". ويكون " ذلك " بمنزلة " هو " كأنه – والله اعلم - : ولباس التقوى هو خيرٌ، لأن أسماء الإشارة تقرب فيما يعود من الذكر على المضمر [4]، والوجهان الأولان أبين في العربية))[5].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الزَّجَّاج، فأورد رأيه في إعراب الآية الكريمة بشعبه الثلاث، فقال: ((" ولباس التقوى ": ولباس الورع والخشية من الله تعالى، وارتفاعه على الابتداء، وخبره: إما الجملة الاسمية التي هي " ذلك خيرٌ "، كأنه قيل: ولباس

---

(1) قرأ ابن كثير وعاصم وحمزة وأبو عمرو: ((ولباسُ التقوى)) بالرفع على الابتداء. وقرأ ابن عامر ونافع الكسائيّ: ((ولباسَ التقوى)) بالنصب عطفًا على ((لباسًا)) في قوله ((أنزلنا عليكم لباسًا)). ينظر: كتاب السبعة في القراءات 280، والكشف 460/1- 461، وقرأ عبد الله بن مسعود وأُبَيّ: ((ولباس التقوى خيرٌ)) بإسقاط ((ذلك)). ينظر: المختصر، لابن خالويه 43، والكشّاف 97/2، والبحر المحيط 282/4- 283، وقراءة حمزة دراسة نحوية وصرفية 37- 39.

(2) في المطبوع: (خبر)، وما أثبتُّه يقتضيه السياق.

(3) في المطبوع: (خير)، وما أثبتُّه يقتضيه السياق.

(4) هذا هو الوجه الثالث الذي جوزه الزَّجَّاج في إعراب الآية ومفاده أن خبر " لباس التقوى " هو الجملة الاسمية " ذلك خيرٌ "، والرابط فيها هو اسم الإشارة " ذلك " وقد قام مقام الضمير في عوده على المبتدإ.

(5) معاني القرآن وإعرابه 328/2- 329.

التقوى هو خيرٌ، لأن أسماء الإشارة تقرب من الضمائر فيما يرجع إلى عود الذكر. وأما المفرد الذي هو " خيرٌ "، " ذلك " صفة للمبتدإ، كأنه قيل: ولباس التقوى المشار إليه خيرٌ. ولا تخلو الإشارة من أن يراد بها تعظيم " لباس التقوى "، أو أن تكون إشارة إلى اللباس المواري للسوأة، لأن مواراة السوأة من التقوى، تفضيلاً له على لباس الزينة. وقيل: " لباس التقوى " : خبر مبتدإ محذوف، أي: وهو لباس التقوى، ثم قيل: ذلك خيرٌ. وفي قراءة عبد الله وأُبيّ: " ولباس التقوى خيرٌ ". وقيل: المراد بـ " لباس التقوى ": ما يلبس من الدروع والجواشن والمغافر وغيرها مما يتقى به في الحروب. وقرئ: " ولباس التقوى " بالنصب عطفًا على " لباسًا " و " ريشًا "))[1].

يتضح مما تقدم تبني الزَّمخشريّ الوجوه الإعرابية التي وجهها الزَّجَّاج جملة وتفصيلاً، فضلاً عن استعماله من التراكيب التي أسسها الزَّجَّاج ما يعد نقلاً حرفيًا عنه.

3- ما جاز في إعراب " ما " من اوجه في قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ﴾ (يوسف /80).

بين الفرَّاء الأوجه الجائزة في إعراب " ما " في الآية، فقال: (("ما" التي مع " فرطتم " في موضع رفع [2]، كأنه قال: ومن قبل هذا تفريطكم في يوسف. [وإن][3] شئْتَ جعلتَها نصبًا [4]، أي: ألم تعلموا هذا وتعلموا من قبل تفريطَكُم في يوسف ؟. وإنْ شئْتَ جعلْتَ (ما) صلةً [5]، كأنَّه قال: ومن قبل فرطتم في يوسف))[6].

---

(1) الكشَّاف 97/2.

(2) يريد أن (ما) مصدرية مؤولة بمصدر تقديره: (تفريطكم)، ومحله الرفع على الابتداء، وخبره الظرف المبني: ((ومن قبل)).

(3) في المطبوع: (فإن شئت)، وما أثبته يقتضيه السياق، وقد نبه عليه المحقق في الهامش رقم (1).

(4) فيكون المصدر (تفريطكم) معطوفًا على محل " أن أباكم " الذي هو في موضع نصب على أنَّه مفعول به لـ ((ألم تعلموا)).

(5) (الصلة) مصطلح كوفي يراد به اللغو أو الزيادة عند البصريين. ينظر: الفصل الأول ص98.

(6) معاني القرآن، للفرَّاء 53/2.

وتابع أبو إسحاق الزَّجَّاج أبا زكريّا الفرَّاء في إيراد الأوجه الثلاثة المذكورة آنفًا في إعراب "ما" ورجَّح أنْ تكون لغوًا أي: زائدة، فقال: ((أجود الأوجه أن يكون "ما" لغوًا، فيكون المعنى:ومِنْ قبلُ فرطتُم في يوسف. ويجوز أن يكون "ما" في موضع رفع، فيكون المعنى: ومن قبل تفريطُكُم في يوسف، أي: وقع تفريطُكُم في يوسف. ويجوز أن يكون"ما" في موضع نصب [نسقًا][1] على "أنَّ"[2]، المعنى: ألم تعلموا أنَّ أباكم، وتعلموا تفريطكم في يوسف))[3].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج، فأورد في إعراب "ما" الأوجه الإعرابية التي ذكراها، وزاد هو وجهًا آخر، فقال: ((فيه وجوه: أن تكون "ما" صلة، أي: ومن قبل هذا قصَّرتُم في شأن يوسف ولم تحفظوا عهد أبيكم. وأن تكون مصدرية، على أنَّ محل المصدر الرَّفع على الابتداء، وخبره الظرف، وهو "من قبل"، ومعناه: ووقع من قبل تفريطكم في يوسف. أو النصب عطفًا على مفعول "ألم تعلموا"، وهو "أنَّ أباكم"، كأنَّه قيل: ألم تعلموا أخذ أبيكم عليكم موثقًا وتفريطكم من قبل في يوسف. وأن تكون موصولة، بمعنى: ومن قبل هذا ما فرَّطتموه، أي: قدَّمتموه في حقِّ يوسف من الجناية العظيمة، ومحلّه الرَّفع أو النَّصب على الوجهين))[4].

وقد ردّ أبو حيان على الزَّمخشريّ رأيه في إعراب " ما " مصدرية أو موصولة، ورجَّح أن تكون " ما " زائدة، فقال: ((وأما تقدير الزَّمخشريّ: وتفريطكم من قبل في يوسف، فلا يجوز، لأنَّ فيه تقديم معمول المصدر المنحلّ لحرف مصدري والفعل عليه، وهو لا يجوز. وأجاز أيضًا أن تكون موصولة بمعنى

---

(1) في المطبوع: (نسق)، وما أثبتُّه يقتضيه السياق.

(2) من قوله في الآية نفسها: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا ﴾ ، على أنّ محلها النصب على المفعولية للفعل ((تعلموا)).

(3) معاني القرآن وإعرابه 3/124- 125.

(4) الكشّاف 3/494- 495.

(الذي). قال الزَّمخشريّ: ((ومحله الرفع أو النصب على الوجهين)) ؛ يعني بالرفع: أن يرتفع على الابتداء، و " من قبل " الخبر، وقد ذكرنا أن ذلك لا يجوز. ويعني بالنصب: أن يكون عطفاً على المصدر المنسبك من قوله [تعالى] " أنَّ أباكم قد أخذ " وفيه الفصل بين حرف العطف الذي هو (الواو) وبين المعطوف. وأحسن هذه الأوجه ما بدأنا به من كون (ما) زائدة))[1]. على أنَّ أبا حيان قد وَهِمَ في نسبة هذا الرأي إلى الزَّمخشريّ، إذ هو في حقيقته للفرَّاء ثم الزَّجَّاج.

4- ما جاز في إعراب " ذكرى " من أوجه، في قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأعراف /2).

ذكر الفرَّاء في " ذكرى " وجهين إعرابيين، هما: الرفع عطفًا على " كتاب "، والنصب بإضمار فعلها، فقال: ((" وذكرى للمؤمنين " في موضع نصب ورفع. إنْ شئت رفعتها على الرَّدّ على الـ " كتاب "، كأنَّك قُلْتَ: كتاب حقّ وذكرى للمؤمنين ؛ والنَّصب يراد به: لتنذر وتذكّر به المؤمنين))[2].

وزاد الزَّجَّاج في إعراب " ذكرى "، فضلاً عمَّا ذكره الفرَّاء، وجهًا ثالثًا، فقال:((" وذكرى " يصلح أنْ يكون في موضع رفع ونصب وجرٍّ، فأمَّا النَّصب فعلى قولك: أنزل لتنذر به وذكرى للمؤمنين، أي: ولتذكر به ذكرى، لأنَّ في الإنذار معنى التذكير. ويجوز أن يكون: وهو ذكرى للمؤمنين [3]، كقولك: وهو ذكر للمؤمنين. فأمَّا الجرُّ فعلى معنى (لتنذر) لأنَّ معنى " لتنذر ": (لأن تنذر)، فهو في موضع جرّ؛ للإنذار والذِّكرى. فأمَّا " ذكرى " فمصدر فيه ألف

(1) البحر المحيط 336/5.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 370/1.

(3) أي: في موضع رفع على أنه خبر مبتدإ محذوف.

التَّأنيث، بمنزلة (دعوت دعوى)، وبمنزلة (رجعته رجعى) و (اتَّقيت تقوى)، إلاّ أنَّه اسم في موضع المصدر))[1]

وانتثرهما الزَّمخشريّ في إيراد الأوجه المحتملة في إعراب " ذكرى" من الآية نفسها، فقال: ((فإن قلت: فما محلّ (ذكرى)؟، قلت: يحتمل الحركات الثلاث. النَّصب بإضمار فعلها، كأنَّه قيل: لتنذر به وتذكّر تذكيرًا، لأنَّ (الذكرى) اسم بمعنى: التذكير. والرَّفع عطفًا على " كتاب "، أو بأنَّه خبر مبتدإ محذوف. والجرُّ للعطف على محل (أن تنذر)، أي: للإنذار وللذكر)) [2].

5- ما جاز في إعراب (النَّار) من أوجه، في قوله تعالى: ﴿ وَحَاقَ بِئَالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ۝٤٥ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ (غافر/ 45- 46).

ذكر الفرَّاء ما ورد في إعراب " النَّار "من أوجه، فقال: ((رفعت " النَّار "بما عاد من ذكرها في " عليها "[3] ولو رفعتها بما رفعت به " سوء العذاب " كان صوابًا[4].ولو نصبت[5] على أنَّها وقعت بين راجع من ذكرها، وبين كلام يتَّصل بما قبلها كان صوابًا))[5]. وزاد أبو إسحاق الزَّجَّاج في إعراب" النَّار "بالرَّفع وجهًا آخر، فضلاً عما ذكره الفرَّاء، فقال: ((" النار ": بدل من قوله [تعالى] " سوء

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 2/315- 316.

(2) الكشَّاف 2/86.

(3) بمعنى أن ((النار)) مبتدأ مرفوع بالضمير العائد (الهاء) في " عليها ".

(4) أي أن ((النار)) بدل من "سوء العذاب ".

(5) نص الزَّمخشريّ وأبو حيان على أنها قراءة، ولم يشيرا إلى اسم من قرأ بها، ولم أجده في كتب القراءات، وهو مما انفرد بذكره الزَّمخشريّ في الكشّاف. ووجه النصب محمول على أن " النار" مفعول به لفعل محذوف تقديره (يدخلون). ينظر: الكشَّاف 4/170، والبحر المحيط 7/468، ومعجم القراءات القرآنية 4/290.

(5) معاني القرآن، للفرَّاء 3/9.

العذاب ". وجائز أن تكون مرتفعة على إضمار تفسير " سوء العذاب " كأنَّ قائلاً قال: ما هو ؟، فكان الجواب هو: " النَّار يعرضون عليها "))[1].

وأجمل الزَّمخشريّ آراء الفرَّاء والزَّجَّاج في إعراب " النَّار " في الآية المذكورة آنفاً، وزاد وجهًا آخر، هو جواز انتصاب " النَّار"على الاختصاص، فقال: ((" النَّار ": بدلٌ من " سوء العذاب ". أو خبر مبتدإٍ محذوف، كأنَّ قائلاً قال: ما سوء العذاب ؟، فقيل: هو النار. أو مبتدأ خبره "يعرضون عليها "، وفي هذا الوجه تعظيم للنار وتهويل من عذابها، و(عرْضُهم عليها): إحراقُهم بها. يقال: (عرض الإمام الأسارى على السَّيف) إذا قتلهم به. وقرئ: " النَّار " بالنَّصب، وهي تعضد الوجه الأخير، وتقديره: يدخلون النَّار يعرضون عليها. ويجوز أن ينتصب على الاختصاص))[2].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد اقتفى أثر الفرَّاء والزَّجَّاج في إعراب ما جاز فيه ثلاثة أوجه فأكثر، وهو أثر قد تكررت نظائره في (الكشَّاف)[3].

(المحور الثاني): ما جاز فيه وجهان إعرابيَّان:

1- ما جاز في إعراب(ما) في قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾(سورة البقرة /196).

أجاز الفرَّاء في إعراب " ما "في الآية وجهين: أنْ تكون في موضع رفع على الابتداء، وأن تكون في موضع نصب على المفعولية، فقال: (("ما " في موضع رفع؛

(1) معاني القرآن وإعرابه 276/4.

(2) الكشَّاف 4/ 170.

(3) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 22/1(سورة البقرة /26)، 52/2 (يوسف/75)، 198/2(الأنبياء/3)، 272/2 (الفرقان/67)، 414/2(الزمر/1). ومعاني القرآن وإعرابه 104/1(سورة البقرة/26)، 121/3، (يوسف/75)، 383/3 (الأنبياء/3)، 343/4(الزمر/1)، 45/5(سورة ق/23)، والكشَّاف 114/1(سورة البقرة/26)، 491/2(يوسف/75)، 102/3 (الأنبياء/3)، 293/3(الفرقان/67)، 110/4(الزمر/1)، 386/4(سورة ق/23).

لأنَّ أكثر ما جاء من أشباهه في القرآن مرفوع. ولو نصبت على قولك: أهدوا " ما استيسر " [لجاز[1]])).[2]

وائتثره الزَّمخشريّ في إعراب "ما" في الآية نفسها، فقال:(("فما استيسر من الهدي": فما تيسَّر منه...... و "ما استيسر ": رفع بالابتداء، أي: فعليه ما استيسر. أو نصب على: فأهدوا ما استيسر))[3].

2- ما جاز في إعراب (من) في قوله تعالى ﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾(النساء /114).

ذكر الفرَّاء الأوجه الجائزة في إعراب " مَنْ " في الآية، فقال: (("مَنْ " في موضع خفضٍ ونصبٍ، الخفض: إلاَّ فيمن أمر بصدقة. والنَّجوى هنا رجالٌ، كما قال [تعالى]: ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ ﴾[4]. ومن جعل النَّجوى فعلاً، كما قال [تعالى]: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ ﴾[5]، فـ " من " حينئذ في موضع رفع. وأما النصب فأن تجعل النجوى فعلاً [6]؛ فإذا استثنيت الشيء من خلافه[7] كان الوجه النصب ... وقد يكون في موضع رفع وإن ردت على خلافها))[8].

وجوز الزَّجّاج في إعراب " من " في الآية وجهين اثنين مما وجهه الفرَّاء، هما الخفض على البدل من الضمير في " نجواهم "، والنصب على الاستثناء المنقطع،

---

(1) ما بين القوسين زيادة يتطلبها جواب (لو)المحذوف.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء118/1.

(3) الكشَّاف 240/1.

(4) سورة الإسراء /47.

(5) سورة المجادلة /7.

(6) لما يتناجون به ويدبرونه بينهم من الكلام.

(7) يريد: استثناء ليس من الأول، أي: استثناء منقطعًا.

(8) معاني القرآن، للفرَّاء 287/1- 288.

فقال:((فيجوز أن يكون موضع " من " خفضًا، المعنى: إلا في نجوى من [أمر بصدقة] [1] أو معروف أو إصلاح بين الناس. ويجوز أن يكون- والله أعلم- استثناء ليس من الأول، ويكون موضعها نصباً، ويكون على معنى: لكن من أمر بصدقة أو معروف ففي نجواه خير))[2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج في ذكر الأوجه الإعرابية الجائزة في " من " في الآية نفسها، فقال: ((" إلا من أمر بصدقةٍ " إلا نجوى من أمر، على أنه مجرور بدل من " كثير " [3]، كما تقول: (لا خير في قيامهم إلا قيام زيد). ويجوز أن يكون منصوبًا على الانقطاع بمعنى: ولكن من أمر بصدقة ففي نجواه الخير))[4].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد تابع الفرَّاء والزَّجَّاج في إعراب " من "خفضاً ونصباً، إلا أنه تخلى عن ذكر أن يكون "من " في موضع رفع، وهو ما أجازه الفرَّاء وحده.

3- ما جاز في إعراب(أنْ) في قوله تعالى: ﴿ وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾(الأعراف/43).

ذكر الزَّجَّاج الأوجه الإعرابية الجائزة في إعراب " أن " في الآية، فقال: ((في موضع نصب، وهاهنا (الهاء) مضمرة، وهي مخففة من الثقيلة[5]. والمعنى: نودوا بأنه تلكم الجنة.

---

(1) في المطبوع: (من صدقةٍ)وما أثبته يقتضيه السياق.

(2) معاني القرآن وإعرابه 106/2.

(3) حمل (النجوى) على معنى: (تناجي الناس).

(4) الكشاف 564/1.

(5) يريد أن (أنْ) هنا مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن(الهاء) مضمر بعدها في هذا الموضع. والتقدير (أنَّهُ) أي: الحال والشأن.

والأجود عندي أن تكون " أن " في موضع تفسير النداء[1]، كأن المعنى: ونودوا أن تلكم الجنة، أي قيل لهم: تلكم الجنة، وإنما قال: (تلكم) لأنهم وعدوا بها في الدنيا، فكأنه قيل: هذه تلكم [الجنة[2]] التي وعدتم بها. وجائز أن يكون عاينوها، فقيل لهم من قبل دخولها، إشارةً إلى ما يرونه: " تلكم الجنة")) [3].

وائتثره الزَّمخشريّ في إيراد الأوجه الإعرابية الجائزة في إعراب " أن "في الآية نفسها، فقال: ((" أن " مخففة من الثقيلة، تقديره: ونودوا بأنه تلكم الجنة " أورثتموها "، والضمير ضمير الشأن والحديث. أو أن تكون بمعنى (أي) : لأن المناداة من القول، كأنه قيل: وقيل لهم أي تلكم الجنة أورثتموها))[4].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد تبنى رأي الزَّجَّاج بشعبتيه، وعضده بتقدير وقوع " أن " بمعنى " أي "، اعتمادًا على أن المناداة من القول، غير أنه لم يصرح أنَّها مفسرة كما قال الزَّجَّاج. ولكنه عند تفسير الآية اللاحقة - ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا ﴾[5] - قال: إن " أن " في " أن قد وجدنا " يحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة، وأن تكون مفسرة كالتي سبقت آنفًا [6]. فصرح بكون " أن " في الآية السابقة مفسرة، وهو رأي الزَّجَّاج الذي لم ينسبه إليه.

---

(1) قال المحقق: ((وهو جيد لأن (أن) المفسرة تأتي بعد ما فيه معنى القول دون حروفه)).ينظر: هامشه (3)، معاني القرآن وإعرابه 340/2.

(2) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(3) معاني القرآن وإعرابه 340/2.

(4) الكشّاف 105/2.

(5) سورة الأعراف /44.

(6) ينظر: الكشّاف 106/2.

4- ما جاز في إعراب (أن أقيموا) في قوله تعالى ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾(الشورى / 13).

ذهب الزَّجَّاج إلى أن موضع المصدر المؤول " أن أقيموا " يكون نصبًا ورفعًا وجرًا، وعدّ الجر ابعد الوجوه الثلاثة، فقال: ((وموضع " أن" يجوز أن يكون نصبًا ورفعًا وجرًّا، فالنصب على معنى: شرع لكم أن أقيموا الدين. والرفع على معنى: هو أن أقيموا الدين. والجر على البدل من [الضمير المجرور بالباء] [1]؛ والجر ابعد هذه الوجوه. وجائز أن يكون " أن أقيموا الدين " تفسيرًا لـ " ما وصى به نوحًا"، ولقوله " والذي أوحينا إليك "، ولقوله " وما وصينا به إبراهيم "، فيكون المعنى: شرع لكم ولمن قبلكم إقامة الدين وترك الفرقة، وشرع الاجتماع على اتباع الرسل))[2].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الزَّجَّاج، فأثبت في إعراب المصدر المؤول " أن أقيموا" وجهي النصب والرفع، واستبعد وجه الجر، الذي عده الزَّجَّاج بعيدًا، من تفسيره، فقال: ((ومحل " أن أقيموا " إما نصب بدل من مفعول (شرع) والمعطوفين عليه. وإما رفع على الاستئناف، كأنه قيل: وما ذلك المشروع ؟، فقيل: هو إقامة الدين))[3].

5- ما جاز في إعراب (عذرًا أو نذرًا) في قوله تعالى ﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١ ... فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا ۝٥ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ (المرسلات/ 1،5- 6).

---

(1) في المطبوع: (والجر على البدل من الباء)، وما أثبته يقتضيه السياق، وقد نبه عليه المحقق في الهامش (1).

(2) معاني القرآن وإعرابه 396/4.

(3) الكشَّاف 215/4.

ذكر الفرَّاء وجهاً واحداً في إعراب " عذراً أو نذرًا " بالنصب على المصدر، فقال: ((خففه الأعمش، وثقل عاصم: (النذر)وحده. وأهل الحجاز والحسن يثقلون " عذراً أو نذراً " [1] وهو مصدرٌ مخففًا كان أو مثقلاً. ونصب " عُذْراً أو نُذْراً " أي: أرسلت بما أرسلت به إعذاراً من الله وإنذارا)) [2].

وجعل الزَّجَّاج نصب " عذرًا أو نذرًا "على ضربين، فقال: ((وقرئت " عُذُرًا أو نُذُرًا "، فمعناهما المصدر، و(العُذْر) و(العُذَار) بمعنى واحدٍ، ونصب " عذرًا أو نذرًا "على ضربين، (أحدهما): مفعول على البدل من قوله " ذِكْرًا "، فالمعنى: فالملقيات عذراً أو نذراً. ويكون نصباً بـ(ذكرًا) [3]، فالمعنى: فالملقيات أن ذكرت عذراً ونذراً. ويجوز أن يكون نصب " عذرًا أو نذرًا "على المفعول له، فيكون المعنى: فالملقيات ذكرًا للإعذار و الإنذار)) [4].

وزاد الزَّمخشريّ وجهاً ثالثاً على ما ذكره الفرَّاء والزَّجَّاج في إعراب " عذراً أو نذرًا "، فقال: ((فإن قلت: ما (العذر) و (النذر)، ولِمَ [5] انتصبا ؟، قلت: هما مصدران من (أعذر) إذا محا الإساءة، ومن (انذر) إذا خَوَّف على (فُعْل)، كـ (الكفر) و (الشكر). ويجوز أن يكون جمع (عذير) بمعنى: المعذرة، وجمع

---

(1) قرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم (في رواية أبي بكر) ونافع: ((عُذْرًا)) خفيفة، و ((نُذُرًا)) مثقلة. وروى حفص عن عاصم: ((عُذْرًا أو نُذْرًا)) خفيفاً. وقرأ حمزة وأبو عمرو والكسائي: ((عُذْرًا أو نُذْرًا)) خفيفاً. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 666، والكشف 357/2. وقرأ زيد بن ثابت وابن خارجة وطلحة وأبو جعفر وأبو حيوة وعيسى والحسن والأعشى عن أبي بكر بضمهما: ((عُذُرًا أو نذُرًا)). ينظر: إعراب القرآن، للنحاس 113/5، والبحر المحيط 405/8.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 222/3.

(3) يريد أنهما منصوبان على المفعولية بالمصدر نفسه. واستبعد هذا الوجه أبو حيان، فقال: ((وفيه بعد، لأن المصدر هنا لا يراد به العمل، إنما يراد به الحقيقة، لقوله ((أألقي عليه الذكر))، على أن سياق الآية هو ((أألقي الذكر عليه من بيننا)) (القمر /25). ينظر: البحر المحيط 405/8.

(4) معاني القرآن وإعرابه 266/5.

(5) في المطبوع: (بما)، وما أثبته اسلم.

(نذير) بمعنى: (الإنذار). أو بمعنى: (العاذر) و (المنذر). وأما انتصابهما فعلى البدل من " ذكرًا " على الوجهين الأولين، أو على المفعول له. وأما على الوجه الثالث فعلى الحال، بمعنى: عاذرين أو منذرين. وقرئا: " مخففين ومثقلين"))(1). على أن هذا الوجه الثالث الذي أورده الزَّمخشريّ قد سبقه إليه مكي بن أبي طالب القيسي، إذ قال: ((ويجوز أن يكون " عُذْرًا أو نذرًا " جمع (عاذر وناذر)، كما قالوا: (سارق وسُرْق)، ويجوز أن يكون " نذرًا " جمع (نذير)، كـ (رغيف ورغف)، ... فإذا جعلته جمع (فاعل) أو جمع (فعيل) كان النصب فيه على الحال من الإلقاء، كأنهم يلقون الذكر في حال العذر والنذر))(2).

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد حذا حذو الفرَّاء والزَّجَّاج فيما أجازا فيه وجهين إعرابيين، فأثبته في (الكشَّاف)، وهو أثر قد تكرر في غير موضع منه(3).

---

(1) الكشَّاف 677/4- 678.

(2) الكشف 357/2.

(3) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 372/1 (الأعراف /5)، 408/1 (الأنفال /27)، 182/2 (طه /59)، 278/2 (الشعراء /13)، 42/3 (الدخان/42). ومعاني القرآن وإعرابه 258/1 (سورة البقرة /188)، 319/2 (الأعراف /5)، 307/3 (الكهف /82)، 360/3 (طه /59)، 84/4 (الشعراء/13). والكشَّاف 233/1 (سورة البقرة /188)، 88/2 (الأعراف /5)، 214/2 (الأنفال /27)، 742/2 (الكهف /82)، 71/3 (طه /59)، 303/3 (الشعراء /13)، 280/4 (الدخان /42).

المبحث الثاني

ارتباط التوجيه النحوي بالمعنى

وهذه سمة[1] ثانية انماز بها النحويُّون الثلاثة في مؤلفاتهم موضوع هذه الدراسة (معاني القرآن، للفرّاء) و (معاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج) و(الكشّاف، للزّمخشريّ)، وليس من شك في تأثير السابق في اللاحق منهم، فقد عمد كل منهم، من خلال مؤلّفه، إلى الإحاطة بالمعاني المحتملة في الألفاظ والتراكيب، فيجتهد في تقليب الكلام على الأوجه التي تحتملها العربية، وغايته في ذلك زيادة الإيضاح والإبانة، ولا يخفى ما في ذلك من نُموٍّ للّغة وسَعَةٍ وانتشارٍ. وقد كان هذا الأسلوب سبباً في تغيّر التوجيه النحوي تبعاً لما يقدّرونه من معان لما يفسرون من كلام الله عزّ وجلّ، وبذلك يكون كلّ تغيّر في التوجيه النّحويّ إنّما يرجع إلى المعنى ومتطلباته.

وفيما يأتي أمثلة تبيّن تأثُّر الزّمخشريّ بالفرّاء والزّجّاج في ربطهما التوجيه النحوي بالمعنى.

1- عَوْد الضمير في (وليُّهُ) في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ... فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ﴾(سورة البقرة /282).

---

(1) لقد سبقني إلى التنبيه على هذه السمة عند الفرّاء، الدكتور أحمد مكي الأنصاريّ، وعند الزّجّاج، الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، وعند الزّمخشريّ، الدكتور فاضل السامرائيّ. ينظر: أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة 277، ومقدمة محقق كتاب معاني القرآن وإعرابه 21/1، والدراسات النحوية واللغوية عند الزّمخشريّ 235.

جوَّز الفرَّاء عودُ الضمير " الهاء " في " وَلِيُّهُ "، في آية: " الدَّيْن "، على الذي وَلِيَ الدَّيْن، أي: صاحب الدَّيْن. أو على المَدين، أي: المطلوب، فقال: (("فإنْ كان الذي عليه الحقّ سفيهًا" يعني: جاهلاً، أو"ضعيفًا " صغيرًا أو امرأةً، " أو لا يستطيع أن يُمِلَّ هو " يكون عييًّا بالاملاء، " فليملل وليّه "يعني: صاحب الدَّيْن. فإن شئت جعلت "الهاء "للذي ولي الدين، وإن شئت جعلتها للمطلوب، كل ذلك جائز))[1].

واستبعد الزَّجَّاج الوجه الأول الذي وجهه الفرَّاء، من غير أن ينسبه إليه، وهو أن يعود الضمير على صاحب الدَّيْن، وتابعه على الوجه الثاني، وهو أن يعود الضمير على المَدين، فقال: (("ومعنى: " فليملل وليّه بالعدل": أي الذي يقوم بأمره، لأنَّ اللَّهَ [عزّ وجلّ] أمر ألا نؤتي السفهاء الأموال. وأمرَ أن يقام لهم بها، فقال: ﴿ وَٱرۡزُقُوهُمۡ فِيهَا وَٱكۡسُوهُمۡ ﴾[2]. فوليّه الذي يقوم مقامه في ماله لو كان مُمَيِّزاً. وقال قوم: ولي الدين. وهذا بعيد، كيف يقبل قول المدعي؟، وما حاجتنا إلى الكتاب والإشهاد؟[3]))[4].

وائتثرهما الزَّمخشريّ في عود الضمير على من يلي أمر المدين من وصيّ أو وكيل أو ترجمان، فقال: (("سفيهًا "محجورًا عليه لتبذيره وجهله بالتصرف، " أو ضعيفًا "صبيًا أو شيخًا مختلاً، " أو لا يستطيع أن يملّ هو": أو غير مستطيع للإملاء بنفسه، لعي به أو خرس، " فليملل وليّه الذي يلي أمره من وصي إن كان سفيهاً أو صبياً، أو وكيل إنْ كان غير مستطيع، أو ترجمان يمل عنه وهو

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 183/1.

(2) سورة النساء /5.

(3) يريد قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ ﴾.

(4) معاني القرآن، وإعرابه 363/1.

يصدقه. وقوله تعالى "أن يمل هو "فيه أنه غير مستطيع، ولكن بغيره، وهو الذي يترجم عنه))[1].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد سار في ركاب الفرّاء والزّجّاج في جعل التوجيه النحوي على سمت تفسير المعنى، وهو ما لا غاية وراءه.

2- (مَنْ) بين الاستفهامية والموصولية في قوله تعالى ﴿ قُلْ يَـٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾(الأنعام/135).

جوز الفرّاء أن يكون " من " في الآية في موضع رفع، وتأويله أنّ " من " بمعنى (أيّ)، فهو اسم استفهام مبتدأ، وقد علّق عنه فعل العلم " تعلمون " أو أن تكون في موضع نصب، وتأويله أن " مَنْ " بمعنى (الذي)، فهو اسم موصول مفعول به للفعل " تعلمون ". فقال: (("من تكون له " في موضع رفع، ولو نصبتها كان صوابًا، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾[2]))[3].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء فيما ذهب إليه من تجويز الوجهين المذكورين آنفاً، بالاستناد إلى المعنى، فقال: ((فإن قلت: ما موضع " من "؟، قلت: الرفع إذا كان بمعنى " أي "، وعلق عنه فعل العلم. أو النصب إذا كان بمعنى (الذي)))[4]. وبذلك يتضح تغيّر الحكم النحوي في " من "تبعاً لتغير المعنى.

---

(1) الكشّاف 1/322- 326.

(2) سورة البقرة /220. يريد أن "مَنْ "عندما يكون اسم استفهام فهو منقطع مما قبله ولا يكون إلا في موضع رفع، وتقدير الآية على هذا الوجه: الله يعلم أيهم يفسد وأيهم يصلح. وعندما يكون اسما موصولا فهو معمول لفعل العلم. ينظر: أسلوب الاستفهام في معاني القرآن 2.

(3) معاني القرآن، للفرّاء 1/355. وورد مثل هذا التوجيه فيما يتعلق بـ" ما " في 1/475 (يونس/81).

(4) الكشاف 2/68. وورد مثل هذا الأثر فيما يتعلق بـ (ما) في: 2/362(يونس/81).

3- تأويل (الذي احسن) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾(الأنعام /154).

ذهب الفرَّاء إلى أن " الذي أحسن "[1] يراد به: " المحسن " هو في مذهب جمع، أي: المحسنين، واحتج له بقراءة عبد الله بن مسعود " تمامًا على الذين أحسنوا ". وجوّز أن يكون " الذي " في تأويل "ما " المصدرية، فيكون المعنى: تمامًا على إحسانه. وأن يكون " أحسن "مرفوعاً على أنه خبر مبتدإ محذوف، والمعنى: تماماً على الذي هو أحسن. فقال:((تماماً على المحسن. ويكون "المحسن" في مذهب جمع، كما قال [تعالى]: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[2]، وفي قراءة عبد الله " تماما على الذين أحسنوا " تصديقاً لذلك. وإن شئت جعلت " الذي" على معنى " ما " تريد: تماماً على ما أحسن موسى، فيكون المعنى: تماماً على إحسانه. ويكون " أحسنُ "مرفوعاً، تريد: على الذي هو أحسن. وتنصب " أحسنَ " هاهنا تنوي بها الخفض[3]، لأن العرب تقول: (مررت بالذي هو خير منك، وشر منك)، ولا يقولون: (مررت بالذي قائم)، لأن (خيرا منك) كالمعرفة، إذ لم تدخل فيه الألف واللام)) [4].

---

(1) قرأ الجمهور: ((تمامًا على الذي أحسن)). وقرأ عبد الله بن مسعود: ((تمامًا على الذين احسنوا)) وقرأ ابن محيصن: ((تمامًا على الذي أحسنوا)). وقرأ يحيي بن يعمر وابن أبي إسحاق: ((تمامًا على الذي احسنُ)). ينظر: المختصر، لابن خالويه 41، والكشّاف 81/2، والبحر المحيط 255/4.

(2) سورة العصر /2.

(3) أي أن " أحسن "اسم تفضيل في موضع جر، صفة لـ ((الذي))، وجُرَّ بالفتحة بدل الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

(4) معاني القرآن، للفرَّاء 1/ 365.

وتأوّل الزَّجَّاج " الذي أحسن " على معنى: جنس المحسنين. وجعل رفع (أحسن) على تقدير مبتدإ محذوف. وردَّ قول الفرَّاء في نصب "أحسن" على أنه اسم تفضيل في موضع خفض نعتاً لـ (الذي) فهذا ما لا يجيزه البصريون؛ لأن (الذي) لا يوصف ما لم تتم صلته. وجوز أن يكون " تماما على الذي أحسن " أي: على الذي أحسنه موسى من طاعة الله عز وجل واتباع أمره، فقال: ((الأكثر في القراءة بفتح النون[1]، ويجوز " أحسن "على إضمار: على الذي هو أحسن. فأما الفتح فعلى أن " أحسنَ " فعل ماض مبني على الفتح. وأجاز الكوفيون أن يكون في موضع جر، وأن يكون صفة (الذي)، وهذا عند البصريين خطأ فاحش ... ومعنى " على الذي أحسن " يكون على [تقدير][2] " تماماً على المحسن "، المعنى: تماماً من الله على المحسنين. ويكون " تماما على الذي أحسن" أي: على الذي أحسنه موسى من طاعة الله واتباع أمره. ويجوز تماما على الذي هو أحسن الأشياء))[3].

واقتفى الزَّمخشريّ أثرهما في تقليب " تماما على الذي أحسن " على الأوجه النحوية الجائزة فيها، وما آلت إليه تلك الأوجه من تغير في المعنى. وزاد هو وجهاً آخر، فقال:(("على الذي أحسن ": على من كان محسناً صالحاً، يريد: جنس المحسنين، وتدل عليه قراءة عبد الله: "على الذين أحسنوا ". أو أراد به (موسى) عليه السلام، أي تتمة للكرامة على العبد الذي أحسن الطاعة في التبليغ وفي كل ما أمر به. أو تماماً على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع، من (أحسن الشيء) إذا أجاد معرفته، أي: زيادة على علمه على وجه التتميم. وقرأ يحيى بن يعمر: "على الذي أحسنُ " بالرفع، أي: على الذي هو أحسنُ، بحذف المبتدإ))[4].

---

(1) من ((أحسن)).

(2) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(3) معاني القرآن وإعرابه 2/305- 306.

(4) الكشّاف 2/80- 81.

4- نصب " خلاف " في قوله تعالى ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة /81).

حمل الزَّجَّاج نصب " خلاف " على المفعول له بالاستناد إلى المعنى، إذ جعله بمعنى " المخالفة ". وذكر أنه يقرأ " خَلْفَ " فحمله على معنى التأخر، فقال: ((وقوله [تعالى] "فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله " بمعنى: مخالفة رسول الله، وهو منصوب لأنه مفعول له، المعنى: بأن قعدوا لمخالفة رسول الله. ويقرأ "خلف رسول الله " [1] ويكون هاهنا أنهم تأخروا عن الجهاد في سبيل الله [2]))[3].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في توجيه إعراب " خلاف "بالنصب على المفعول له، وجوز نصبه على الحال، وحمل قراءة أبي حيوة " خلف "على معنى التأخُّر أيضًا، فقال: ((" خلاف رسول الله ": خلفه، يقال: (أقام خلاف الحي) بمعنى: بعدهم، ظعنوا ولم يظعن معهم، وتشهد له قراءة أبي حيوة: "خلف رسول الله " وقيل: هو بمعنى: المخالفة، لأنهم خالفوه حيث قعدوا ونهض، وانتصابه على أنه مفعول له أو حال، أي: قعدوا لمخالفته أو مخالفين له))[4].

يتبين مما تقدم أن الزَّمخشريّ قد سار في ركاب الزَّجَّاج في ربطه التوجيه النحوي بالمعنى، فأدى ذلك النهج إلى تغير الحكم النحوي في " خلاف "من النصب على المفعول له، إذ كان بمعنى المخالفة، إلى النصب على الظرفية، إذ صار بمعنى التأخر.

---

(1) قرأ الجمهور ((خِلافَ رسولِ الله)) وقرأ ابن عباس وأبو حيوة وعمرو بن ميمون: ((خَلْفَ رسولِ اللهِ)). ينظر: المختصر، لابن خالويه 54، والكشّاف 2/ 296، والبحر المحيط 79/5.

(2) فينتصب ((خَلْفَ))على الظرفية.

(3) معاني القرآن وإعرابه 263/2.

(4) الكشّاف 296/2.

5- (وحيدًا) حال على معنيين في قوله تعالى: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ (المدثر /11).

عدَّ الفرَّاء نصب " وحيدًا " على الحال على معنيين، واستند في ذلك إلى أقوال المفسرين، فقال: (((الوحيد) فيه وجهان، قال بعضهم: ذرني ومن خلقته وحدي [1]. وقال آخرون: خلقته وحده [2] لا مال له ولا بنين، وهو أجمع الوجهين))[3].

واقتفى الزَّجَّاج أثره، فقال في توجيه إعراب الآية نفسها: (("وحيدًا": منصوب على الحال، وهو على وجهين: (أحدهما): أن يكون وحيدًا من صفة الله عز وجل، المعنى: ذرني ومن خلقته وحدي لم يشركني في خلقه أحد. ويكون "وحيدًا " من صفة المخلوق، ويكون المعنى: ذرني ومن خلقته وحده لا مال له ولا ولد))[4].

وجعل الزَّمخشريّ " وحيدًا " حالاً من الله عزّ وجلّ على معنيين، وحالاً من المخلوق على معنى واحد، فقال: ((" وحيدًا ": حال من الله عز وجل على معنيين، (أحدهما): ذرني وحدي معه، فأنا أجزيك في الانتقام منه عن كل منتقم. (والثاني): خلقته وحدي لم يشركني في خلقه أحد. أو حال من المخلوق على معنى: خلقته وهو وحيد فريد لا مال له ولا ولد، كقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾[5]))[6].

---

(1) فهو حال من ضمير (الخالق) جل وعلا في (خَلَقْتُ).

(2) فهو حال من ضمير (المخلوق) المحذوف من (خلقتهُ).

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 201/3.

(4) معاني القرآن وإعرابه 246/5.

(5) سورة الأنعام /94.

(6) الكشَّاف 647/4.

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد سار في ركاب الفرَّاء والزَّجَّاج في جعل الحكم النحوي مرتبطًا بما احتملته الآية من معنى، على انه زاد وجهًا في جعل "وحيدًا " حالاً من الله عز وجل على تقدير: ذرني وحدي معه.

6- تعلق (ليبين لهم) في قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ ﴾ (النحل /38- 39).

أجاز الزَّجَّاج في " ليبين لهم " أن يكون معلقًا بـ (البعث)، على معنى: بلى يبعثهم الله ليبين لهم. وأنْ يكون معلقًا بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾[1] ليبين لهم اختلافهم، وأنّهم كانوا من قبله على ضلالة، فقال: ((فهذا على ضربين، جائز أن يكون معلقًا بالبعث، ويكون المعنى: بلى يبعثهم الله ليبين لهم ... وجائز ان يكون " ليبين لهم الذي يختلفون فيه " معلقًا بقوله [تعالى]: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾ ليبين لهم اختلافهم، وأنّهم كانوا من قبله على ضلالة))[2].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الزَّجَّاج في توجيه تعلق " ليبين لهم " بما دل عليه " بلى " وهو بعث الأموات. ونقل جواز تعلقه ببعثة الرسل عن الزَّجَّاج من غير أنْ يصرح به، فقال: ((" ليبين لهم " متعلق بما دل عليه " بلى "، أي: يبعثهم ليبين لهم. والضمير لمن يموت، وهو عام للمؤمنين والكافرين، والذي اختلفوا فيه هو الحق ... وقيل: يجوز أن يتعلق بقوله [تعالى] ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾، أي: بعثناه ليبين لهم ما اختلفوا فيه، وأنّهم كانوا على الضلالة قبله))[3].

(1) الآية /36 من السورة نفسها.

(2) معاني القرآن وإعرابه 198/3.

(3) الكشَّاف 606/2.

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد تابع الزَّجَّاج في ربطه تغيّر التوجيه النحوي بتغير المعنى جملةً وتفصيلاً.

7- (ما) بين الموصولية والشرطية والمصدرية في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾(آل عمران /81).

ذهب الفرَّاء إلى أن (ما) في " لما آتيتكم " تكون موصولة في قراءة من قرأ بكسر (اللام)، بمعنى (الذي)، ويكون " لتؤمنن به " جوابًا للقسم الذي تضمنه اخذ الميثاق، إذ هو في معنى القسم. ورجّح أن تكون " ما " في قراءة من قرأ بفتح (اللام) على معنى الجزاء، فـ (اللام) المفتوحة موطئة لجواب القسم، وجواب القسم " لتؤمنن به " قد سد من حيث المعنى مسد جواب الشرط المحذوف، فقال: ((" ولما آتيتكم "، قرأها يحيى بن وثاب بكسر اللام [1] ؛ يريد: اخذ الميثاق للذين آتاهم، ثم جعل قوله [تعالى] " لتؤمننَّ به " من الأخذ، كما تقول: (أخذت ميثاقك لتَعملَنَّ)، لأن أخذ الميثاق بمنزلة الاستحلاف. ومن نصب (اللام) في (لما) جعل (اللام) لامًا زائدة ؛ إذ أوقعت على جزاء صير على جهة فعل، وصير جواب الجزاء بـ (اللام) وبـ (إن) وبـ (لا) وبـ (ما)، فكأن (اللام) يمين ؛ إذ صارت تلقى بجواب اليمين، وهو وجه الكلام))[2].

وتابع الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء في جعل " ما " على ضربين: موصولة في معنى (الذي)، وشرطية في معنى الجزاء. وأجاز الزَّجَّاج أن تكون " ما " موصولة

---

(1) وهي قراءة حمزة أيضًا. وقراءة ابن عامر وابن كثير وعاصم وأبي عمرو والكسائي ونافع بفتح (اللام). وقرأ نافع: ((آتيناكم)) بلفظ الجمع، وقرأ الباقون بلفظ التوحيد. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 213، والكشف 351/1- 352، وقراءة حمزة دراسة نحوية وصرفية 258.

وقرأ سعيد بن جبير والحسن: ((لمّا)) بالتشديد. ينظر: الكشّاف 379/1، والبحر المحيط 509/2.

(2) معاني القرآن، للفرّاء 225/1.

على قراءة الجمهور بفتح اللام من " لما آتيتكم "، وحذف الضمير العائد (الهاء) من " آتيتكم " لطول الاسم، فقال: ((" ما " ها هنا على ضربين: يصلح أن يكون للشرط والجزاء وهو أجود الوجهين، لأن الشرط يوجب أنّ كل ما وقع من أمر الرسل فهذه طريقته، و (اللام) دخلت في " ما " كما تدخل في (إنْ) التي للجزاء إذا كان في جواب القسم، قال الله عز وجل:﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾[1]... فاللام في " إن " دخلت مؤكدة موطئة لـ (لام) القسم، و(لام) القسم هي التي لليمين، لأن قولك: (والله لئن جئتني لأكرمنك) ... إنما حلفك على فعلك، إلا أن الشرط معلق به، فلذلك دخلت (اللام) على الشرط [2]. فإذا كانت " ما " في معنى الجزاء فموضعها نصب بقوله [عز وجل]: " لما آتيتكم " والجزاء قوله [تعالى] " لتؤمنن به ". ويجوز أن تكون [ما] [3] في معنى (الذي)، ويكون موضعها رفعًا [4]، المعنى: اخذ الله ميثاقهم، أي: استحلفهم للذي آتيتكم، والمعنى: آتيتكموه " لتؤمنن به "، فتكون " ما " رفعًا بالابتداء، ويكون خبر الابتداء " لتؤمنن به "، وحذفت (الهاء) من " لما آتيتكم " لطول الاسم، فاعلم الله عزّ وجلّ: أنّه عهد إلى كل رسول أن يؤمن بغيره من الرسل، فصار العهد مشتملاً على الجماعة أن يؤمن بعضهم ببعض، وان ينصر بعضهم بعضًا ... ويجوز، وقد قرئ به، " لِما آتيتكم "، فتكون (اللام) المكسورة معلقة بقوله [تعالى] " اخذ "، المعنى: أخذ الميثاق لإتيانكم الكتاب والحكمة [5]. وقرأ بعضهم: " لما آتيناكم من كتاب وحكمة "، أي: لمّا آتيناكم الكتاب والحكمة

---

(1) سورة الإسراء /86.

(2) قال المحقق: ((القسم عليه معلق بالشرط، أي الإكرام معلق بالمجيء)) هامش (2) معاني القرآن وإعرابه 437/1.

(3) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(4) هذا رأي الخليل وسيبويه. ينظر: الكتاب 107/3.

(5) فـ ((ما)) على هذا التقدير تكون مصدرية، و (اللام) للتعليل.

اخـذ الميثـاق، ويكـون الكـلام يُـؤول إلى الجـزاء، كمـا تقـول:(لمـا جئـتني أكـرمتك)))[1].

وأورد الزَّمخشريّ ما ذكر في توجيه " ما " من آراء من سبقه إلى توجيهها نحويًا بتقليبها على الأوجه المحتملة بالاستناد إلى المعنى، فقال: ((" اللام " في " لما آتيتكم ": لام التوطئة، لأن اخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، وفي " لتؤمنن " لام جواب القسم، و " ما " يحتمل أنْ تكون المتضمنة لمعنى الشرط، و " لتؤمنن " ساد مسد جواب القسم والشرط جميعًا[2]. وان تكون موصولة بمعنى: للذي آتيتكموه لتؤمنن به. وقرئ: لِما آتيناكم.

وقرأ حمزة: " لما آتيتكم " بكسر (اللام)، ومعناه: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة ؛ ثم لمجيء رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به، على أن " ما " مصدرية، والفعلان معها، أعني: " آتيتكم " و" جاءكم " في معنى المصدرين، و (اللام) داخلة للتعليل على معنى: اخذ الله ميثاقهم لتؤمنن بالرسول ولتنصرنه، لأجل أني آتيتكم الحكمة، وان الرسول الذي آمُرُكُمْ بالإيمان به ونصرته موافق لكم غير مخالف. ويجوز أن تكون " ما " موصولة، فإنْ قُلْتَ: كيف يجوز ذلك والعطف على " آتيتكم "، وهو قوله [تعالى] " ثم جاءكم "، لا يجوز أن يدخل تحت حكم الصفة، لأنك لا تقول:(للذي جاءكم رسول مصدق لما

(1) معاني القرآن وإعرابه 437/1.

(2) قال أبو حيان: ((هذا قول ظاهره مخالف لقول من جعل (ما) شرطية، لأنهم نصوا على أن جواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، اللهم إن عني انه من حيث تفسير المعنى لا من حيث تفسير الإعراب يسد مسدهما فيمكن أن يقال، وأما من حيث تفسير الإعراب فلا يصح، لأن كلاً منهما، اعني الشرط والقسم، يطلب جوابًا على حدة، ولا يمكن أن يكون هذا محمولاً عليهما، لأن الشرط يقتضيه على جهة العمل فيه فيكون في موضع جزم، والقسم يطلبه على جهة التعلق المعنوي به بغير عمل فيه فلا موضع له من الإعراب، ومحال أن يكون الشيء الواحد له موضع من الإعراب ولا موضع له من الإعراب)) البحر المحيط 511/2.

معكم) ؟، قلت: بلى، لأن " ما معكم " في معنى " ما آتيتكم "، فكأنه قيل: للذي آتيتكموه وجاءكم رسول مصدق له [1]. وقرأ سعيد بن جبير " لما " بالتشديد، بمعنى: حين [2] آتيتكم بعض الكتاب والحكمة، ثم جاءكم رسول مصدق له وجب عليكم الإيمان به ونصرته. وقيل: اصله: لمن ما [3]، فاستثقلوا اجتماع ثلاث ميمات وهي الميمان والنون المنقلبة ميمًا بإدغامها في الميم، فحذفوا إحداها فصارت "لما"، ومعناه: لمن اجل ما آتيتكم لتؤمنن به، وهذا نحو من قراءة حمزة في المعنى))[4].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد اعتد بآراء الفرَّاء والزَّجَّاج في توجيه إعراب " ما " بأنها موصولة بمعنى (الذي)، وبأنها في معنى الشرط والجزاء، لذلك أجيبت بما يجاب به القسم في قوله " لتؤمنن به "، وبأنها مصدرية متصلة بلام التعليل، وما رافق تلك الآراء من تغير في المعنى.

8- (إنْ) بين (الشرطية) و (النافية) في قوله تعالى: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ ﴾(يونس/ 94).

وجّه الزَّجَّاج إعراب " إن " بأنها على معنى الشرط، أو أنَّها نافية على معنى (ما)، فتغير المعنى عنده تبعًا لتغير التوجيه النحوي، فقال: ((المعنى: أن الله – جل

---

(1) أي أن ((لِمَا مَعَكُم)) في المعنى هو الموصول، فيصح وقوعه رابطًا لجملة الصلة الخالية من الضمير العائد، فكأنه قيل: ثم جاءكم رسول مصدق له، وهو رأي الأخفش. ينظر: البحر المحيط 511/2.

(2) أي: أن " لما " ظرفية، وهذا مذهب أبي علي الفارسي، وهو مخالف لمذهب سيبويه في " لما " المقتضية جوابًا، فإنها حرف وجوب لوجوب. ينظر: التسهيل 241، والبحر المحيط 512/2، والجنى الداني 594.

(3) هذا الرأي نسبه أبو حيان إلى الأخفش. ينظر البحر المحيط 512/2.

(4) الكشّاف 379/1- 380.

وعز – خاطب النبي ﷺ، وذلك الخطاب شامل للخلق[1]، فالمعنى: إن كنتم في شك فاسألوا، والدليل على ذلك قوله [عز وجل] في آخر السورة: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ﴾[2]. فأعلمَ الله – جلّ وعزّ – أن نبيّه ﷺ ليس في شكٍّ، وأَمَره أن يتلو عليهم ذلك ... والدليل على أن المخاطبة للنبي ﷺ مخاطبة للناس، قوله [تعالى]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾[3]، فقال: طلقتم، ولفظ أول الخطاب للنبيﷺ وحده، فهذا أحسن الأقوال. وفيها قولان آخران: " فان كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين "، كما تقول للرجل: (إن كنت أبي فتعطف علي) أي: إن كنت أبي فواجب أن تتعطف عليّ، ليس انه شك في أنّه أبوه[4]. وفيها وجه ثالث: أن تكون " إن " في معنى " ما"، فيكون المعنى: ما كنت في شكٍّ مما أنزلنا إليك، فاسأل الذين يقرؤون، أي: لسنا نأمرك لأنك شاك، ولكن لتزداد [تثبيتًا][5]، كما قال إبراهيم [عليه السلام]: ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾[6]، فالزيادة في التثبيت ليست مما يبطل صحة القصد))[7].

---

(1) هذا الرأي سبقه إليه ابن قتيبة، فقال: ((أن تكون المخاطبة لرسول الله ﷺ، والمراد غيره من الشُكّاك، لأن القرآن نزل عليه بمذاهب العرب كلهم، وهم قد يخاطبون الرجل بالشيء ويريدون غيره)). تأويل مشكل القرآن 270.

(2) الآية /104 من السورة نفسها.

(3) سورة الطلاق /1.

(4) هذا هو الوجه الأول من الوجهين الآخَرَيْنِ اللّذين ذكرهما. وقد سبقه إليه ابن قتيبة أيضًا. ينظر: تأويل مشكل القرآن 272.

(5) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(6) سورة البقرة /260.

(7) معاني القرآن وإعرابه 3/ 32- 33.

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في حمل " إن " على معنى الشرط أو النفي، وزاد هو وجهًا آخر، فقال: ((" فان كنت في شك " بمعنى الفرض والتمثيل، كأنه قيل: فإن وقع لك شك مثلاً وخيل لك الشيطان خيالاً منه تقديرًا " فاسأل الذين يقرؤون الكتاب "، والمعنى: أن الله عز وجل قدم ذكر بني إسرائيل وهم قرأة الكتاب، ووصفهم بأن العلم قد جاءهم، لأن أمر رسول الله ﷺ مكتوب عندهم في التوراة والإنجيل، وهم يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، فأراد أن يؤكّد علمهم بصحّة القرآن وصحّة نبوّة (محمد) ﷺ، ويبالغ في ذلك، فقال: فإن وقع لك شك فرضًا وتقديرًا ... فسل علماء أهل الكتاب ... فالغرض وصف الأحبار بالرسوخ في العلم بصحة ما انزل إلى رسول الله، لا وصف رسول الله بالشكّ فيه... وقيل: خوطب رسول الله ﷺ والمراد خطاب أمته، ومعناه: فإن كنتم في شكّ مما أنزلنا إليكم ... وقيل: الخطاب للسامع ممن يجوز عليه الشكّ ... وقيل: " إن " للنفي، أي: فما كنت في شكٍّ فاسأل، يعني: لا نأمرك بالسؤال لأنَّكَ شَاكٌّ، ولكن لتزداد يقينًا، كما ازداد إبراهيم ﷺ بمعاينة إحياء الموتى))[1].

9- (ويضيق صدري) بين الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدۡرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي ﴾(الشعراء/12- 13).

أجاز الفرَّاء في " ويضيق صدري "[2] أن يكون مرفوعًا مردودًا على "أخاف". وان يكون منصوبًا بالرد على " يكذبون ". ولكنه رجح الوجه الأول بالاستناد إلى المعنى، فقال: ((" ويضيق صدري " مرفوعة لأنها مردودة على " أخاف ". ولو نصبت بالرد على " يكذبون " كانت نصبًا صوابًا. والوجه الرفع، لأنَّه أخبرَ أنَّ صدرَه يضيق، وذكر العلة التي كانت بلسانه، فتلك مما لا تخاف، لأنها قد كانت))[3].

---

(1) الكشَّاف 2/370- 371.

(2) قرأ الجمهور: ((ويضيقُ ... ولا ينطلقُ)) بالرفع فيهما عطفًا على ((أخاف)). وقرأ الأعرج وطلحة وعيسى وزيد بن علي وأبو حيوة وزائدة عن الأعمش ويعقوب بالنصب فيهما عطفًا على ((يكذبون)). ينظر: البحر المحيط 7/7.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 2/278.

وتابعه الزَّجَّاج في إيراد وجهي الرفع والنصب في " ويضيق صدري"، فقال: ((بالنصب والرفع، فمن رفع فعطف على " أخاف "، على معنى: إني أخاف ويضيق صدري. ومن نصب فعطف على " أن يكذبون " وأن يضيق صدري وأن لا ينطلق لساني. والرفع أكثر في القراءة))[1].

وائتثرهما الزَّمخشريّ في إيراد وجهي الرفع والنصب في "ويضيق... وينطلق "، والتفريق بينهما في المعنى، فقال: ((" ويضيق ... وينطلق " بالرفع، لأنهما معطوفان على خبر (إنَّ)، وبالنصب لعطفهما على صلة " أن " والفرق بينهما في المعنى: أنَّ الرفع يفيد أن فيه ثلاث علل: خوف التكذيب، وضيق الصدر، وامتناع انطلاق اللسان. والنصب على أن خوفه متعلق بهذه الثلاثة))[2].

يتبين مما تقدم أن للمعنى أثرًا كبيرًا في تغير التوجيه النحوي لدى العلماء الثلاثة، أفصحت عنه توجيهاتهم وتعليلاتهم المذكورة آنفًا.

10- (يغفر) بالجزم في جواب (هل أدلكم)، أو (تؤمنون) في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ... ۝ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾(الصف/10-12).

ذكر الفرَّاء أن " هل أدلكم " في تأويل الأمر في المعنى، فجزم الفعل " يغفر " في جوابه في قراءة الجمهور[3]. وفي قراءة ابن مسعود هو جواب للأمر الظاهر "

(1) معاني القرآن وإعرابه 84/4.

(2) الكشَّاف 302/3.

(3) قرأ الجمهور: ((تؤمنون ... وتجاهدون)) على صورة الخبر بمعنى الأمر. وقرأ عبد الله بن مسعود: ((آمِنُوا ... وجاهِدُوا)) على صورة الأمر الظاهر. وقرأ زيد بن علي: ((تؤمنوا ... وتجاهدوا)) على إضمار لام الأمر، والتقدير: لتؤمنوا ... ولتجاهدوا. ينظر: المختصر، لابن خالويه 156، والكشَّاف 526/4- 527، والبيان في غريب إعراب القرآن 436/2، والبحر المحيط 263/8.

آمنوا... وجاهدوا "، فقال: ((وقوله [تعالى] " يغفر لكم " جزمت في قراءتنا في " هل ". وفي قراءة عبد الله للأمر الظاهر لقوله " آمنوا ". وتأويل: " هل أدلكم " أمر أيضًا في المعنى، كقولك للرجل: (هل أنت ساكت ؟) معناه: اسكت، والله اعلم))[1].

ولم يوافق أبو إسحاق الزَّجَّاج أبا زكريا الفرَّاء في أن يكون " يغفر " مجزومًا في جواب " هل " الاستفهامية، وعده غلطًا بينًا بالاستناد إلى ما آل إليه معنى الآية، فقال في توجيه إعراب " يغفر لكم ": ((هذا جواب " تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون " لأن معناه معنى الأمر، المعنى: آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفر لكم ذنوبكم. أي: إن فعلتم ذلك يغفر لكم، والدليل على ذلك قراءة عبد الله بن مسعود: " آمنوا بالله ورسوله ". وقد غلط بعض النحويين فقال: هذا جواب " هل "، وهذا غلط بيِّنٌ، ليس إذا دلَّهم النبي ﷺ على ما ينفعهم غفر الله لهم، إنما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا، فإنما هو جواب " تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون ... يغفر لكم "[2].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الفرَّاء والزَّجَّاج فيما ذهبا إليه من توجيه والتمس المخرج لتوجيه الفرَّاء الذي رده الزَّجَّاج، فقال: " تؤمنون ": استئناف، كأنهم قالوا: كيف نعمل ؟، فقال: ((" تؤمنون "، هو خبر في معنى الأمر ؛ ولهذا أجيب بقوله " يغفر لكم "، وتدل عليه قراءة ابن مسعود: " آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا " ... فإن قلت: هل لقول الفرَّاء أنَّه جواب " هل أدلكم " وجه ؟، قلت: وجهه أن متعلق الدلالة هو التجارة، والتجارة مفسرة بالإيمان والجهاد ؛ فكأنه قيل: هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم؟، فإن قلت: فما وجه قراءة زيد بن علي رضي

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 154/3.

(2) معاني القرآن وإعرابه 166/5.

الله عنهما: " تؤمنوا... وتجاهدوا "؟، قلت: وجهها أن تكون على إضمار لام الأمر))[1].

يتّضِحُ مِمّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزّمخشريّ قد ائتثر الفرّاء والزّجّاج في ربطهما التوجيه النحوي بالمعنى، فأسفر ذلك النهج عن تغيير الحكم النحوي تبعًا لتغير المعنى، وهو اثر قد تكررت نظائره في غير موضع من الكشّاف [2].

---

(1) الكشّاف 526/4- 527.

(2) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرّاء 51/2- 52 (يوسف /75)، 63/2 (الرعد/31)، 2/ 219- 220 (الحج /19)، 374/2- 375 (يس/27)، 382/2 (الصافات /6).ومعاني القرآن وإعرابه 100/1 (سورة البقرة /23)، 121/3 (يوسف /75)، 419/3 (الحج /19)، 283/4 (يس /27)، 298/4 (الصافات/6). والكشّاف 98/1 (سورة البقرة /23)، 491/2 (يوسف /75)، 530/2 (الرعد/31)، 149/3- 150 (الحج /19)، 11/4- 12 (يس /27)، 34/4 (الصافات /6).

المبحث الثالث

ارتباط الحكم الشَّرعيّ بالتَّوجيه النَّحويّ

توصف العلاقة بين الشريعة والعربية بأنها علاقة وثيقة لا انفصام لها، ويشكل النحو ركنا أساسياً من أركان تلك العلاقة، ولما كان الفقه يبحث في الأحكام الجزئية المستنبطة من أدلتها التفصيلية، فإن النحو أحد مواد بنائه، لأن موضوع الفقه البحث في تلك الأدلة، فكان من متممات بنائه علم النحو، لأن ما كان مادة للأصل كان مادة للفرع[1].

وقد صرح الزَّمخشريّ بهذه العلاقة، بقوله:((ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب))[2]. ولا شك في أن المقصود بـ (علم الإعراب) هو علم النحو، وهو من باب تسمية الكل باسم الجزء، إذ يشكل الإعراب أجلى ظاهرة في علم النحو.

ويشترط في المجتهد في الأحكام الشرعية أن يكون محيطاً بعلم النحو، سابراً غوره، حتى يتيسَّر له استنباط الفروع من الأصول [3]، إذ يمنحه التعمق في دراسة النحو ملكة قوية، ويفتح له آفاقاً رحبة فيما يجتهد فيه، فهو علم مرتبط بتوجيه التركيب اللفظي، وبيان دلالته التي تختلف من تركيب إلى آخر، وكم من المسائل الشرعية اختلف فيها الحكم تبعاً لاختلاف التركيب ومدلوله. على أن أقرب الموضوعات النحوية صلة بفروع الشريعة هو ظاهرة الإعراب ومعاني الحروف[4]. وفيما يأتي تبيين لأمثلة من الأحكام الشرعية المستنبطة من

---

(1) ينظر: الكوكب الدري، للأسنوي59، وأصول الفقه، للخضري2.

(2) المفصل 4.

(3) ينظر:أصول الفقه، للخضري 456.

(4) ينظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية 39.

التوجيهات النحوية، وأمثلة من التوجيهات النحوية المستنبطة من الأحكام الشرعية مما يعد أثرًا للفرَّاء والزَّجَّاج عند الزَّمخشريّ في الكشَّاف:

أولاً: استنباط الحكم الشرعي من التوجيه النحوي:

1- طهارة الرجلين في الوضوء:

في قوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ (المائدة/ 6).

ذهب الفرَّاء إلى أن " أرجلكم " منصوبة عطفاً على " وجوهكم "، فتدخل في حكم الغسل، واستند في رأيه إلى قراءة عبد الله بن مسعود: " وأرجلكم "، فقال: ((وقوله [تعالى]: "وأرجلَكم "[1] مردودة على الوجوه. قال الفرَّاء: وحدثني قيس[2] بن الربيع عن عاصم عن زر[3] عن عبد الله بن مسعود أنه قرأ: " وأرجلكم "مقدم ومؤخر[4] قال الفرَّاء: وحدثني محمد بن أبان القريشي عن أبي[5]

---

(1) قرأ ابن عامر وعاصم برواية حفص، ونافع والكسائي: "وأرجلَكم "نصباً. وقرأ ابن كثير وعاصم برواية أبي بكر وحمزة وأبو عمرو: " وأرجلِكم "خفضاً. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 242- 243، والكشف 406/1. وقرأ الحسن: " وأرجلُكم " رفعاً. قال ابن خالويه: " على تقدير: وأرجلكم مسحها إلى الكعبين كذلك، ابتداء وخبر ". المختصر 31، وينظر: الكشَّاف 611/1.

(2) مر ذكره ضمن شيوخ الفرَّاء في التمهيد من هذه الدراسة.

(3) زر بن حبيش الكوفي. مات سنة 82هـ. وينظر: هامش المحقق 3، معاني القرآن، للفرَّاء 302/1.

(4) يريد أن " وأرجلَكم "معطوفة على " وجوهكم " وعدَّها من المؤخر الذي معناه التقديم، وعدَّ " وامسحوا برؤوسكم " من المقدم الذي معناه التأخير.

(5) هو عمرو بن عبد الله السبيعي، توفي سنة (127هـ). ينظر: هامش المحقق (5) معاني القرآن، للفرَّاء 302/1.

إسحاق الهمداني عن رجل عن علي [ﷺ] أنه قال: نزل الكتاب بالمسح، والسنة الغسل[1]. قال الفرَّاء: وحدثني أبو شهاب[2] عن رجل عن الشعبي قال: نزل جبريل صلى الله عليه وسلم بالمسح على محمد صلى الله عليهما وعلى جميع الأنبياء. وقال الفرَّاء: السنة الغسل))[3].

وذهب الزَّجَّاج إلى أن القراءة بالنصب وبالخفض، وأن كلا الوجهين جائز في العربية، ورجح أن يكون الغسل واجباً في " الأرجل "، وأنها معطوفة بالنصب على " الأيدي"، واستدل على ذلك بتحديد غاية للغسل في الأرجل (إلى الكعبين)، مناظرة لتلك المنصوص عليها بالغسل في الأيدي (إلى المرافق) وهو من حمل النظير على النظير، فقال: ((القراءة بالنصب، وقد قرئت بالخفض، وكلا الوجهين جائز في العربية، فمن قرأ بالنصب فالمعنى: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم، على التقديم والتأخير، والواو جائز فيها ذلك، كما قال جل وعز: ﴿ يَـٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[4] والمعنى: "واركعي واسجدي، لأن الركوع قبل السجود. ومَنْ قرأ: " وأرجلكم "بالجر عطف على " الرؤوس ". وقال بعضهم: نزل جبريل بالمسح، والسنة [الغسل][5]. وقال بعض أهل اللغة[6]: هو جرّ على الجوار.

---

(1) انفرد الفرَّاء بذكر هذا الحديث، ولم أعثر عليه في كتب الحديث والأثر.

(2) أبو شهاب: هو عبد ربه بن نافع الكناني الحناط الكوفي نزيل المدائن. وروى عن الأعمش وغيره وكان ثقة، توفي سنة(171هـ). وهو أبو شهاب الأصغر. وأبو شهاب الأكبر هو موسى بن نافع الأسدي الحناط. وروى عن سعيد بن جبير وعطاء وغيرها. توفي حوالي سنة (150هـ). وينظر:هامش المحقق (7)، معاني القرآن، للفرَّاء 302/1.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 302/1.

(4) سورة آل عمران/ 43.

(5) في المطبوع: ((والسنة في الغسل))، والتصويب عن معاني القرآن، للفرَّاء 302/1.

(6) يريد: الأخفش وأبا عبيدة بذهابهما إلى أن الخفض على الجوار والمعنى للغسل ؛ وقد تابعهما على ذلك العكبري وابن هشام، ومن المحدثين الدكتور عبد الرحمن مطلك. ينظر: مجاز

فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله [عز وجل] ولكن المسح على هذا التحديد في القرآن كالغسل، لأن قوله [تعالى]: " فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق " فذكر الحد في الغسل [للأيدي][1] إلى المرافق، و[اليد][2] من أطراف الأصابع إلى [الكتف][3]. ففرض علينا أن نغسل بعض اليد من أطراف الأصابع إلى المرفق، فالمرفق منقطع مما لا يغسل [وداخل] [4] فيما يغسل.

وقد قال بعض أهل[5] اللغة: معناه مع المرافق، واليد المرفق داخل فيها، فلو كان اغسلوا أيديكم مع المرافق لم تكن في المرافق فائدة، وكانت اليد كلها يجب أن تغسل، ولكنه لما قيل: " إلى المرافق "، اقتطعت في الغسل من حد المرفق، و" المرفق ": هو المكان الذي يرتفق به، أي: يتكأ عليه على المرفقة [6] وغيرها فالمرافق حد ما ينتهى إليه في الغسل منها، وليس يحتاج إلى تأويل (مع).

= القرآن 155/1، وإعراب القرآن، للنحاس 9/2، والتبيان في إعراب القرآن 422، ومغني اللبيب 192/2، والقراءات القرآنية في المعجمات اللغوية حتى نهاية القرن السابع الهجري 420- 422.

(1- 2) في المطبوع: (لليد) وما أثبته يقتضيه السياق.

(3) في المطبوع: " الكف " وما أثبته يقتضيه المعنى.

(4) في المطبوع: " ودخل " وما أثبته أسلم.

(5) ممن ذهب إلى أنَّ (إلى) بمعنى (مع): الفرَّاء وابن قتيبة، إذ استحسن الفرَّاء في تفسير قوله تعالى ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ (آل عمران/52)، أن تكون (إلى) بمعنى (مع) فقال: ((المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن)). وقال ابن قتيبة في تفسير الآية نفسها: ((أي: مع الله)). وتابعهما في ذلك ابن يعيش فحمل ((إلى)) في آية الوضوء في سورة المائدة على الآية المذكورة آنفًا من سورة آل عمران. ينظر: معاني القرآن، للفراء 218/1، وتأويل مشكل القرآن 571، وشرح المفصل، لابن يعيش 15/8، والجنى الداني 385-386.

(6) المرفقة: المخدة أو الوسادة. ينظر: تاج العروس (رفق).

ولما حدّ في الرِّجل إلى الكعبين، والرجل من أصل الفخذ إلى القدم، علم أن الغسل من أطراف الأصابع إلى الكعبين، والكعبان هما العظمان الناتئان في آخر الساق مع القدم، وكل مفصل من العظام فهو كعب، إلا أن هذين الكعبين ظاهران عن يمنة فوق القدم ويَسْرَتِهِ، فلذلك لم يحتج إلى أن يقال: الكعبان اللذان صفتهما كذا وكذا.

فالدليل على أن الغسل هو الواجب في الرجل، والدليل على أن المسح على الرجل لا يجوز هو تحديد " إلى الكعبين "، كما جاء في تحديد اليد " إلى المرافق "ولم يجئْ في شيء في المسح تحديد، قال [تعالى]: " فامسحوا برؤوسكم " بغير تحديد في القرآن، وكذلك قوله [تعالى]:﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾[1] ويجوز: " وأرجلكم " بالجر على معنى: واغسلوا [2]. لأن قوله [تعالى] " إلى الكعبين " قد دل على ذلك كما وصفنا، وينسق بالغسل على المسح كما قال الشاعر[3]:

يا ليتَ بعلَكِ قَدْ غَدا متقلدًا سيفًا ورُمْحًا

المعنى: متقلدًا سيفًا وحاملاً رمحًا)) [4].

---

(1) سورة النساء /43، وسورة المائدة /6.

(2) جعل بعض النحويين مثل هذا العطف خاصاً بـ (الواو) عند اجتماع فعلين متغايرين في المعنى، وكان لكل فعل منهما معمول، جاز حذف أحد الفعلين وعطف معمول هذا المحذوف على معمول الفعل المذكور. قال ابن مالك: ((وتنفرد الواو- أيضاً- بعطف معمول عامله محذوف على معمول عامل مذكور)). شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ 634. وينظر: البهجة المرضية في شرح الألفية 137، وحاشية الصبان على الأشموني119/3.

(3) من مجزوء الكامل، لعبد الله بن الزبعرى، في الكامل 196/1، 218، وورد غير منسوب في: معاني القرآن، للفراء 121/1، 473، وتأويل مشكل القرآن214، وإعراب القرآن، للنحاس 26/2، والخصائص 433/2، والأنصاف في مسائل الخلاف (المسألة/84) 612/2، ولسان العرب (قلد).

(4) معاني القرآن وإعرابه 152/2- 154.

واقتفى الزَّمخشريّ أثرهما في استنباط الحكم الشرعي من التوجيه النحوي، فقال في توجيه إعراب " وأرجلكم ": ((قرأ جماعة " وأرجلكم " بالنصب، فدل على أن الأرجل مغسولة، فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المسح؟، قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، فكانت مضنة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح، لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها. وقيل " إلى الكعبين " فجيء بالغاية إماطة لظن ظانٍ يحسبها ممسوحة، لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة ... وقد ذهب بعض الناس[1] إلى ظاهر العطف فأوجب المسح. وعن الحسن: أنه جمع بين الأمرين. وعن الشعبي: نزل القرآن بالمسح والغسل سنّة. وقرأ الحسن: " وأرجُلُكُمْ " بالرفع، بمعنى: وأرجلكم "مغسولة أو ممسوحة إلى الكعبين))[2].

وبالموازنة بين النصوص الثلاثة المتقدمة نجد أن النحويين الثلاثة قد اعتمدوا في استنباط الحكم الشرعي، وهو وجوب غسل الرجلين في الوضوء (إلى الكعبين)، على التوجيه النحوي، إذ وجهوا القراءة المتواترة بنصب " وأرجلكم " بالعطف على الوجوه والأيدي. وأفاد الزَّجَّاج والزَّمخشريّ من القرينة اللفظية المتمثلة بإفادة (إلى) معنى الغاية في الغسل، فذهبا إلى أن الأرجل محدودة بـ (الكعبين)، فعطفها على ما هو محدد، وهو " أيديكم " إلى المرافق "، أنسب مما لو عطفت على (الرؤوس)، إذ هي غير محدودة، فكان حقها أن تغسل.

وفي توجيه القراءة بخفض " وأرجلكم " احتمل توجيه الآية أن تكون (الأرجل) معطوفة على " برؤوسكم " فتكون ممسوحة، أو أن تكون معطوفةً عليها للمجاورة وهو رأي الأخفش وأبي عبيدة، وقد رده الزَّجَّاج والنحاس

---

(1) روي ذلك عن ابن عباس وأنس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر. ينظر: البحر المحيط 437/3.

(2) الكشَّاف 610/2- 611.

والسيرافي وابن جني؛[1] قال النحاس: ((وقد ذكرنا الخفض، إلا أن الأخفش وأبا عبيدة يذهبان إلى أن الخفض على الجوار والمعنى للغسل. قال الأخفش: ومثله " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " وهذا القول غلط عظيم، لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنما هو غلط ونظيره الاقواء. ومن أحسن ما قيل: إن المسح والغسل واجبان جميعاً، والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب))[2].

ويميل الباحث إلى رأي الدكتور عبد الرحمن مطلك أن لا مانع من حمل هذه القراءة على أن " الأرجل "معطوفةٌ على الرؤوس الممسوحة للمجاورة، ما دام قد ثبت بالسنة أن المراد الغسل[3]. وهذا عنده أقرب من القول بأن " رؤوسكم " في محل نصب، وإن كانت مجرورة بـ (الباء)، فإذا عطفت " الأرجل " على " الرؤوس " جاز فيها النصب على محل الرؤوس، والجر عطفًا على الظاهر. وإن كان هذا الأخير أكثر شهرة عند النحاة من الأول (الخفض على الجوار). وأحسن منهما أن يقال: إن المسح في الرجلين هو الغسل، لأنّه لفظ مشترك يطلق بمعنى المسح، ويطلق بمعنى الغسل، وقد روي عن أبي زيد الأنصاري[4]: أن (المسح) في كلام العرب يكون غسلاً ويكون مسحاً، و(المسح) خفيف الغسل، ومنه يقال: (تمسَّحْتُ للصلاة) أي: توضأتُ[5].

---

(1) ينظر :معاني القرآن وإعرابه 153/2، وإعراب القرآن، للنحاس 9/2، والخصائص 1/ 192- 193، ومغني اللبيب 192/2.

(2) إعراب القرآن، للنحاس 9/2. وينظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية 162- 175.

(3) في صحيح البخاري 47/1- 48، عن ابن عباس رضي الله عنه ((أنه توضأ فغسل وجهه.. ثم أخذ غرفة من ماء فرش على رجله اليمنى حتى غسلها ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها رجله، يعني اليسرى، ثم قال: " هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ")).

(4) ينظر : الكشف 406/1، والبيان في غريب إعراب القرآن 285/1.

(5) ينظر : القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية حتى نهاية القرن السابع الهجري 420- 422.

2- **شهادة المحدود بالقذف:**

في قولـــه تعـــالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (النور/4- 5). ذهب الفرَّاء إلى أن القاذف لا تقبل له شهادة، وأن توبته فيما بينه وبين ربه، وأن شهادته ملقاة. وذكر تجويز بعضهم قبول شهادة القاذف إذا تاب، فقال: ((القاذف لا تقبل له شهادة، توبته فيما بينه وبين ربه، وشهادته ملقاة. وقد كان بعضهم يرى شهادته جائزةً إذا تاب، ويقول: يقبل الله [عز وجل] توبته ولا نقبل نحن شهادته؟![1]))[2]. يتبين من كلام الفراء أنّه أسس حكمه بعدم قبول شهادة المحدود بالقذف على أن الاستثناء من قوله تعالى " وأولئك هم الفاسقون "، فالتوبة رافعة لحكم الفسق فقط، والمعنى: أن القذفة فاسقون، باستثناء التائبين منهم فإنهم لا يوصفون بالفسق، ورفع صفة الفسق عنهم لا يستلزم قبول شهادتهم، بل يبقى عدم قبولها سارياً [3].

وذهب الزَّجَّاج إلى أن التائبين يجوز أن تقبل شهادتهم، واستند في ذلك إلى إبدال" إلا الذين تابوا "من " هم "في " ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً "، على معنى: ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً إلا الذين تابوا. وجوز أن يكون " إلا الذين تابوا " في موضع نصب على الاستثناء من قوله تعالى ﴿ وأولئك هم الفاسقون ﴾ وعندئذ يجب قبول شهادتهم لزوال الفسق عنهم، فقال: ((اختلف الناس في قبول شهادة القاذف، فقال بعضهم:إذا تاب من قذفه قبلت شهادته... وهذا مذهب أكثر الفقهاء. فأما

---

(1) بمعنى: أيقبل الله عز وجل توبته ولا نقبل نحن شهادته ؟ فالجملة على الاستفهام الإنكاري، وهمزة الاستفهام محذوفة. ينظر: هامش المحقق (2) معاني القرآن، للفرَّاء 246/2.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 245/2- 246.

(3) ينظر: البحر المحيط 432/6- 433، وأثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية 211- 215.

أهل العراق فيقولون شهادته غير مقبولة لقول الله تعالى " ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً "، قالوا وقوله [تعالى] " إلا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا فإن الله غفور رحيم " قالوا: هذا الاستثناء من قوله [تعالى] " وأولئك هم الفاسقون " فاستثني التائبون من الفاسقين. وقال من زعم أن شهادته مقبولة: إن الاستثناء من قوله [تعالى] " ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً. إلا الذين تابوا " قالوا: وقوله [تعالى]: "وأولئك هم الفاسقون "، صفة لهم، وأجمعوا أن من قذف وهو كافر ثم أسلم وتاب، وكان بعد إسلامه عدلاً، قبلت شهادته وإن كان قاذفاً، والقياس قبول شهادة القاذف إن [تاب][1] ، والله عز وجل يقول في الشهادات ﴿ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ ،[2] فليس القاذف بأشد جُرْمًا من الكافر، فحقّه أنه إذا تاب وأصلح قبلت شهادته، كما أن الكافر إذا أسلم وأصلح قبلت شهادته...... فأما " إلا الذين تابوا " فيجوز أن يكون في موضع جرٍ على البدل من (الهاء والميم)[3] على معنى: ولا تقبلوا لهم شهادةً أبداً إلا الذين تابوا. ويجوز أن يكون في موضع نصب على الاستثناء على قوله [تعالى] ﴿ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَـٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾ ، وإذا استُثنوا من الفاسقين أيضاً، فقد وجب قبول شهادتهم لأنهم قد زال عنهم اسم الفسق[4]))[5].

---

(1) في المطبوع: (أتاب)، وما أثبته أسلم.

(2) سورة البقرة / 282.

(3) يريد: بدل من ضمير الغائبين المجرور بـ (اللام) في قوله تعالى ((ولا تقبلوا لهم)) وجاز ذلك لأن الاستثناء من غير الموجب يجوز فيه الاتباع على البدلية والنصب على الاستثناء. ينظر: شرح ابن عقيل1 / 599.

(4) أي أن العلة في عدم قبول شهادتهم وصفهم بالفسق، فلما تسلط الاستثناء عليه في قوله تعالى ((إلا الذين تابوا)) زال هذا الوصف، أي: زال فسقهم بتوبتهم، وبزوال الفسق يزول الحكم وهو عدم قبول الشهادة، فتقبل شهادتهم. ينظر: المنخول من تعليقات الأصول161.

(5) معاني القرآن وإعرابه 4/31- 32.

وأورد الزّمخشريّ اختلاف الفقهاء في قبول شهادة المحدود بالقذف إذا تاب من قذفه، أو عدم قبولها، مستندًا في ذلك إلى التوجيه النحوي، فقال: ((ردّ شهادة القاذف معلق عند أبي حنيفة (ﷺ) باستيفاء الحدّ. فإذا شهد قبل الحد أو قبل تمام استيفائه قبلت شهادته، فإذا استوفي لم تقبل شهادته أبدًا وإن تاب وكان من الأبرار الأتقياء. وعند الشافعي (ﷺ): يتعلق رد شهادته [بالقذف نفسه][1]، فإذا تاب عن القذف بأن رجع عنه، عاد مقبول الشهادة. وكلاهما متمسك بالآية، فأبو حنيفة (ﷺ) جعل جزاء الشرط الذي هو الرمي: الجلد، وردّ الشهادة عقيب الجلد على التأبيد، فكانوا مردودي الشهادة عنده في أبدهم وهو مدة حياتهم، وجعل قوله [تعالى] " وأولئك هم الفاسقون " كلامًا مستأنفًا غير داخل في حيِّز جزاء الشرط، كأنّه حكاية حال الرامين عند الله [عز وجل] بعد انقضاء الجملة الشرطية. و" إلا الذين تابوا " استثناء من (الفاسقين)، ويدل عليه قوله [تعالى] " فإن الله غفور رحيم ". والشافعي(ﷺ) جعل جزاء الشرط الجملتين أيضًا. غير أنّه صرف الأبد إلى مدة كونه قاذفًا، وهي تنتهي بالتوبة والرجوع عن القذف، وجعل الاستثناء متعلقًا بالجملة الثانية. وحق المستثنى عنده أن يكون مجرورًا بدلاً من " هم " في " لهم "، وحقه عند أبي حنيفة (ﷺ) أن يكون منصوبًا لأنّه عن موجب. والذي يقتضيه ظاهر الآية ونظمها أن تكون الجمل الثلاث بمجموعهن جزاء الشرط، كأنّه قيل: ومن قذف المحصنات فاجلدوهم وردُّوا شهادتهم وفَسِّقوهم، أي: فاجمعوا لهم الجلد والرد والتفسيق، إلا الذين تابوا عن القذف وأصلحوا فإن الله يغفر لهم فينقلبون غير مجلودين ولا مردودين ولا مفسَّقين))[2].

---

(1) في المطبوع: (بنفس القذف)، وما أثبته أسلم.

(2) الكشّاف 3/213- 214.

يتبين مما تقدم أنَّ العلماء الثلاثة قد استندوا في استنباط الحكم الشرعي بقبول شهادة المحدود بالقذف إذا تاب، من عدمها، إلى التوجيه النحوي، ولاشك أنَّ اللاحق منهم قد ائتثر السابق.

3- وجوب سجدة التلاوة:

في قوله تعالى: ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ (النمل /24- 25)، ذهب الفرَّاء إلى أنَّ " ألا يسجدوا "[1] في قراءة من خفف: " ألا يسجدوا " على نية الأمر، هي موضع سجدة من القرآن، وفي قراءة من شدد " ألاَّ يسجدوا " لا ينبغي لها أن تكون سجدةً، واستند في هذا الحكم إلى التوجيه النحوي، فقال: ((تقرأ: " إلا يسجدوا " ويكون " يسجدوا " في موضع نصب، كذلك قرأها حمزة. وقرأها أبو عبد الرحمن السُّلميّ والحسن وحميد الأعرج مخففة: " ألا يسجدوا " على معنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فيضمر (هؤلاء)، ويكتفي منها بقوله (يا)، قال: وسمعت بعض العرب يقول: (الا يا ارحمانا، الا يا تصدَّقا علينا)، قال: يعنيني وزميلي. وقال – الشاعر – وهو الاخطل -[2]:

ألاَ يا اسلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بني بَدْرِ وإنْ كانَ حيّانا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ

---

(1) قرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم وحمزة وأبو عمرو ونافع: ((ألاّ يسجُدُوا)) بالتشديد. وقرأ ابن عباس وأبو جعفر والزهري والسلمي والحسن وحميد والكسائي: ((ألاَ يسجُدُوا)) بالتخفيف. وقرأ ابن مسعود وأُبيّ والأعمش: ((هلاّ يسجُدُوا)) و((هلاّ تسجُدُوا)). وعن ابن مسعود أيضًا: ((هلا تسجدون)) بمعنى: ألا تسجدون، على الخطاب. وعن أُبيّ أيضًا: ((ألا تسجدون لله الذي يعلم سركم وما تعلنون)) ينظر: المختصر لابن خالويه 109، وكتاب السبعة في القراءات 480، والكشف 156/2- 158، والكشّاف 362/3، والبحر المحيط 68/7.

(2) من الطويل، ديوانه 163، ومجاز القرآن 94/2، وأمالي القالي 65/3، والإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة/14) 99/1، وشرح المفصل، لابن يعيش 24/2.

حدثنا أبو العباس قال حدثنا محمد قال حدثني بعض المشيخة وهو الكسائي – عن عيسى الهمداني قال: ما كنت اسمع المشيخة يقرؤونها إلا بالتخفيف على نية الأمر. وهي في قراءة عبد الله " هلاّ تسجدون لله " بـ(التاء) فهذه حجة لمن خفّف. وفي قراءة أُبَيّ " ألا تسجدون لله الذي يعلم سرّكم وما تعلنون "، وهو وجه الكلام لأنها سجدة. ومن قرأ: " ألاّ يسجدوا" فشدد فلا ينبغي لها أن تكون سجدة ؛ لأنَّ المعنى: زيّن لهم الشيطان ألاّ يسجدوا، والله اعلم بذلك))(1).

واقتفى الزَّجّاج أثر الفرَّاء في ذهابه إلى أن من قرأ " أَلاَ يسجدوا " بالتخفيف وجبت عليه سجدة التلاوة، وأنَّ من قرأها بالتشديد، انتفت عنه، إذ الموضع ليس بموضع سجدة، واستند في هذا الحكم إلى التوجيه النحوي، فقال: ((ويُقرأ: " ألاّ يسجدوا "، فمن قرأ بالتشديد، فالمعنى: وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم ألاّ يسجدوا، أي: فصدهم لئلا يسجدوا لله، وموضع " أن "(2) نصب بقوله " فصدّهم"، ويجوز أن يكون موضعها جرًّا وإن حذفت (اللام). ومن قرأ بالتخفيف فـ (أَلا) لابتداء الكلام والتنبيه، والوقوف عليه: (أَلا يَا) – ثم يستأنف فيقول: (اسجدوا لله)، ومن قرأ بالتخفيف فهو موضع سجدة من القرآن. ومن قرأ: " ألاّ يسجدوا" – بالتشديد – فليس بموضع سجدة. ومثل قوله [تعالى] " ألاّ يسجدوا " بالتخفيف، قول ذي الرُّمَّة(3):

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 290/2.

(2) من قرأ: ((ألاّ يسجدوا)) بالتشديد كان أصل (ألاّ) (أن لا)، و (أن) في موضع نصب لأنه يتعلق بـ ((يهتدون))، و (لا) زائدة، وقيل: منصوب على البدل من ((أعمالهم))، و (لا) غير زائدة. وقيل: هو في موضع جر على البدل من ((السبيل))، و (لا) زائدة. و (يسجدوا) في موضع نصب بـ(أن). ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 221/2.

(3) من الطويل، ديوانه 206، والكشّاف 361/3، والإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة/14) 100/1، ولسان العرب (يا)، وشرح قطر الندى 128، وأوضح المسالك 46، وشرح ابن عقيل 266/1.

ألا يا اسلمِي يا دارَ ميّ على البِلَى   ولا زالَ منهلاً بجرعائِكِ القَطرُ

وقال الاخطل [1]:

ألا يا اسلمي يا هند هند بني بدر   وإن كان حيّانا عدًى آخر الدهر))[2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج فيما استنبطا من حكم بوجوب سجدة التلاوة في قراءة من قرأ " أَلا يسجدوا " بالتخفيف، وخالفهما فيما ذهبا إليه من عدم وجوب السجدة في قراءة من قرأ بالتشديد، وعدَّ ما ذكره الزَّجَّاج من وجوب السجدة مع التخفيف دون التشديد غير مرجوع إليه، فقال: ((من قرأ بالتشديد أراد: فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا، فحذف (الجار) مع (أن). ويجوز أن تكون " لا " مزيدة، ويكون المعنى: فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا. ومن قرأ بالتخفيف، فهو " ألاَّ يسجدوا "، (ألا): للتنبيه، و (يا): حرف النداء، ومناداه محذوف، كما حذفه من قال[3]:

❖ ألا يا اسلمي يا دار ميَ على البلى ❖

وفي حرف عبد الله وهي قراءة الأعمش: " هلاَ "، و (هلاّ): بقلب الهمزتين هاء. وعن عبد الله: (هلاّ تسجدون) بمعنى: ألا تسجدون على الخطاب - . وفي قراءة أُبيّ: " ألا تسجدون لله " .... فإن قلتَ: أسجدة التلاوة واجبة في القراءتين جميعًا أم في إحداهما ؟، قلتُ: هي واجبة فيهما جميعًا، لأنَّ مواضع السجدة إما أَمرٌ بها، أو مدحٌ لمن أتى بها، أو ذمٌ لمن تركها، وإحدى القراءتين أمر بالسجود. والأخرى ذمٌ للتارك .... وما ذكره الزَّجَّاج من وجوب السجدة مع التخفيف دون التشديد، فغير مرجوع إليه))[4].

---

(1) مرّ تخريجه.

(2) معاني القرآن وإعرابه 115/4.

(3) هو ذو الرُّمَّة، وقد مرّ تخريجه.

(4) الكشَّاف 361/3- 362.

4- **وجوب الحجّ على المستطيع:**

في قولـه تعـالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (آل عمـران/97)، ذهـب الزَّجَّـاج إلى أنَّ الاستطاعة شرطٌ في وجوب الحج، إذ جعل " مَنْ " في موضع خفض على البدل من " الناس "، فقال: ((وقوله عز وجل: " من استطاع إليه سبيلا " موضع " مَنْ " خفض على البدل من " النـاس "، المعنـى: ولله على مـن استطاع مـن النـاس حـج البيت أن يحـج ... ومن أمكنه الحج فادخره إلى أن يموت، وهو قادر عليه، فقد كفـر ... ليس بين الأمّة اختلاف في أنَّ مـن قـال: إن الحـج غير واجـب علـى مـن قـدر عليـه كافر[1]))[2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في استنباط الحكم الشرعي (وجـوب الحـج على المستطيع) من التوجيه النحوي، فقال: ((" مَنِ استطاع ": بدل من (النـاس) ... والضمير في " إليه " للبيت أو للحـج. وكـل مـأتيٍّ إلى الشـيء فهـو سـبيل إليـه، وفي هذا الكلام أنواع من التوكيد والتشديد ؛ ومنها قوله [تعالى] " ولله على النـاس حج البيت " يعني أنَّه حق واجب لله في رقاب الناس لا ينفكون عن أدائـه والخـروج من عهدته. ومنها أنَّه ذكـر " الناس " ثم أبدل منه " مَنْ استطاع إليه سبيلا "، وفيـه ضربان من التأكيد، (أحدهما): أنَّ الإبدال تثنية للمراد وتكرير لـه، و(الثـاني): أنَّ الإيضاح بعد الإبهام، والتفصيل بعد الإجمال، إيراد لـه في صـورتين مختلفـتين. ومنهـا قولـه [تعـالى] " ومـن كفـر " مكـان (مَـنْ لم يحـجّ) تغليظًـا علـى تـارك الحج))[3].

---

(1) أي أن من أنكر وجوب فريضة الحج على المستطيع، فقد كفر، فيكون الكفر حينئذٍ راجعًا إلى الاعتقاد لا إلى مجرد الترك. قال الفرَّاء: ((من قال: (ليس عليَّ حجّ) فإنما يجحد بالكفر فرْضه لا يتركه)). معاني القرآن 227/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه 447/1.

(3) الكشّاف 389/1- 390.

يتبين مما تقدم أنَّ الزَّمخشريّ قد تابع الزَّجَّاج في استنباط وجوب فريضة الحج على المستطيع من التوجيه النحوي، غير أنَّه جنح في جعل الكفر في قوله تعالى " ومن كفر " راجعًا إلى مجرد ترك الحج، لا إلى الاعتقاد بوجوب الحج، فيستحل ذلك، لأنَّ تارك الحج بمجرد الترك يخرج من ربقة الإيمان ومن اسمه ومن حكمه، لأنَّه عند الزَّمخشريّ غير مؤمن ومخلَّد تخليد الكفار على وفق معتقده الاعتزاليّ[1].

5- الأمد في قتال الكافرين:

في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ (سورة محمد ﷺ /4)، ذهب الفرَّاء إلى أنَّ أمد مقاتلة الكافرين لا ينتهي حتى تنفي الحرب أوزار المشركين فلا يبقى إلا مسلم أو مسالم، فقال: ((وقوله [تعالى] " حتى تضع الحرب أوزارها ": آثامها وشركها، حتى لا يبقى إلا مسلم أو مسالم. و(الهاء) التي في "أوزارها " تكون للحرب، وأنت تعني: أوزار أهلها، وتكون لأهل الشرك خاصةً، كقولك: حتى تنفي الحرب أوزار المشركين))[2]. وبذلك يكون الفرَّاء قد استنبط الحكم الشرعي بأنَّ أمد مقاتلة الكافرين لا ينتهي ما لم يسلموا أو يستسلموا من التوجيه النحوي في " حتى " إذ أفادت معنى انتهاء الغاية، وهو وضع الحرب أوزارها.

وائتثره الزَّجَّاج في جعل (حتى) متعلقةً بالقتل والأسر، فقال: (("حتى " موصولة بالقتل والأسر، المعنى: فاقتلوهم وأسروهم حتى تضع الحرب أوزارها.

(1) ينظر: الانتصاف، لابن المنير الإسكندري، مطبوع على هامش الكشَّاف 390/1.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 57/3- 58.

والتفسير حتى يؤمنوا ويسلموا، فلا يجب أن تحاربوهم، فما دام الكفر فالجهاد والحرب قائمةً أبدًا))[1].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج في استنباط الحكم الشرعي بأن أمد مقاتلة الكافرين لا ينتهي ما لم يسلموا أو يستسلموا فتكسر شوكتهم، من التوجيه النحوي في " حتى " إذ أفادت معنى انتهاء الغاية، فقال: ((أوزار الحرب: آلاتها وأثقالها التي لا تقوم إلا بها كالسلاح والكراع ... وسميت (أوزارها) لأنَّه لما لم يكن لها بدّ من جرها فكأنَّها تحملها وتستقل بها، فإذا انقضت فكأنَّها وضعتها. وقيل: " أوزارها " آثامها، يعني: حتى يترك أهل الحرب، [وهم] [2] المشركون، شركهم ومعاصيهم بأن يسلموا [3]. فإن قُلتَ:" حتى " بم تعلقت ؟، قُلتُ: لا تخلو إما أن تتعلق بالضرب والشد، أو بالمن والفداء ؛ فالمعنى على كلا المتعلقين عند الشافعي (ﷺ): أنهم لا يزالون على ذلك أبدًا إلى أن لا يكون حرب مع المشركين. وذلك إذا لم يبق لهم شوكة. وقيل: إذا نزل عيسى بن مريم (ﷺ). وعند أبي حنيفة (رحمه الله): إذا علق بـ(الضرب والشد) ؛ فالمعنى: أنهم يُقتلون ويُؤسرون حتى تضع جنس الحرب الأوزار، وذلك حين لا تبقى شوكة للمشركين. وإذا علق بـ(المن والفداء)، فالمعنى: أنَّه يُمَنُّ عليهم ويفادون حتى تضع حرب بدر أوزارها))[4].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد تابع الفرَّاء والزَّجَّاج في استنباطهما الأحكام الشرعية من التوجيهات النحوية.

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 6/5.

(2) في المطبوع: (أهل الحرب. هم المشركون)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(3) وهذا هو رأي الفرَّاء السابق.

(4) الكشَّاف 317/4.

ثانيًا: استنباط التوجيه النحوي من الحكم الشرعي:

1. مجيء (مِنْ) للتبيين وللتبعيض:

في قوله تعالى ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ (آل عمران /104)، ذهب الزَّجَّاج إلى أن " مِن " قد جاءت للتبيين، إذ دخلت ها هنا لتخص المخاطبين من سائر الأجناس. وجوز أن تكون للتبعيض بالاستناد إلى الحكم الشرعي في إنابة بعض الناس عن بعض في العلم والجهاد، إذ ليس الخلق كلهم علماء، فقال: ((ومعنى " ولتكن منكم أمة " – والله اعلم – : ولتكونوا كلكم أمةً تدعون إلى الخير وتأمرون بالمعروف، ولكن " مِن " تدخل ها هنا لتخص المخاطبين من سائر الأجناس، وهي مؤكدة أنَّ الأمر للمخاطبين، ... والدليل على أنهم أُمروا كلهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قوله جل وعلا: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾[1]. ويجوز أن تكون أمرت منهم فرقة، لأنَّ قوله [تعالى] "ولتكن منكم أمةٌ يدعون إلى الخير" ذكر الدعاة إلى الإيمان، والدعاة ينبغي أن يكونوا علماء بما يدعون إليه، وليس الخلق كلهم علماء، والعلم ينوب فيه بعض الناس عن بعض، وكذلك الجهاد))[2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في جعل " مِن " للتبعيض، بالاستناد إلى فرضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن تكون للتبيين على معنى: كونوا أمة تأمرون، فقال: ((" ولتكن منكم أمةً "، " من ": للتبعيض، لأنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات، ولأنَّه لا يصلح له إلاّ من علم المعروف والمنكر، وعلِم كيف يرتب الأمر في إقامته وكيف يباشر، فإن الجاهل

(1) الآية /110 من السورة نفسها.

(2) معاني القرآن وإعرابه 452/1- 453.

ربما نهى عن معروف وأمر بمنكر، وربما عرف الحكم في مذهبه، وجهله في مذهب صاحبه، فنهاه عن غير منكر، وقد يغلظ في موضع اللين، ويلين في موضع الغلظة ... وقيل: " مِن " للتبيين، بمعنى: وكونوا أمة تأمرون، كقوله تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ ﴾))[1].

2. جواز العطف بالجزم على موضع (عسى) المسندة إلى (الله) عز وجل:

في قوله تعالى ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّٰتٍ ﴾(التحريم /8)، ذهب الزَّجَّاج إلى أنَّ " عسى " المسندة إلى (الله) عز وجل في موضع جزم، لأنَّ " عسى " من الله واجبة، فجوز عطف " ويدخلكم " بالجزم عليها، فقال: ((القراءة النَّصب في قوله [عز وجل]:" ويدخلكم "[2] عطف على " أن يكفر ". ولو قرئت بالجزم لكان وجهًا، يكون محمولاً على موضع " عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم " لأنَّ (عسى) من الله واجبة))[3].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الزَّجَّاج في إجازة عطف " ويدخلكم " بالجزم على محل " عسى أن يكفر " إذ هو واقع موقع القطع والبت، غير أنَّه جنح – كعادته – لخدمة مذهبه الاعتزالي، وعرّض بمذهب أهل السنة والجماعة، فقال: (("عسى ربكم " إطماع من الله لعباده، وفيه وجهان، (أحدهما): أن يكون على ما جرت به عادة الجبابرة من الإجابة بـ(عسى) و(لعل). ووقوع ذلك منهم موقع

---

(1) الكشّاف 396/1- 397.

(2) قرأ الجمهور: ((ويُدْخِلَكم)) بالنصب عطفًا على ((أن يُكفِّرَ)). وقرأ ابن أبي عبلة: ((ويُدخِلْكم)) بالجزم. وكان الفرَّاء قد أجاز هذا الوجه، إذ حمل عطف ((ويدخلكم)) بالجزم على موضع (الفاء) المقدرة في (عسى)، لأنّ (عسى) في موضع جزم في المعنى، إذ هي جواب الأمر. وعدَّ النحاس هذا التوجيه تعسفًا شديدًا. ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 168/3، وإعراب القرآن، للنحاس 464/4، والكشّاف 570/4، والجامع لأحكام القرآن 20/18، والبحر المحيط 293/8.

(3) معاني القرآن وإعرابه 195/5.

القطع والبتّ[1]. (والثاني): أن يجيء به تعليمًا للعباد وجوب الترجح بين الخوف والرجاء، والذي يدل على المعنى الأول، وأنَّه في معنى البتّ، قراءة ابن أبي عبلة: "ويدخلكم" بالجزم، عطفًا على محل "عسى أن يكفر"، كأنَّه قيل: توبوا يوجب [2] لكم تكفير سيئاتكم ويدخلكم [جناتٍ]))[3].

يتضح مما تقدم ارتباط الحكم الشرعي بالتوجيه النحوي في علاقة متعاكسة بانت آثارها لدى العلماء الثلاثة.

(1) قال ابن المنير: ((وأكثرهم يقول: إنَّ "عسى" من الله واجبة بناء منهم على أنَّ استعمالها غير مصروفة للمخاطبين، والحق فيما قال الزَّمخشريّ، ولكن الخطاب مصروف إليهم، أي: فحال هؤلاء المؤمنين حال مرجوة، والعاقبة عند الله معلومة، ولله عاقبة الأمور)). الانتصاف، مطبوع على هامش الكشّاف 255/2.

(2) قوله ((يوجب لكم تكفير سيئاتكم ...)) هذا على مذهب المعتزلة إذ يوجبون تكفير السيئات على الله عز وجل، ومذهب أهل السنة أن تكفير السيئات متعلق بالمشيئة (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن). ينظر: الانتصاف، لابن المنير الإسكندري، مطبوع على هامش الكشّاف 519/1- 520، 685/4.

(3) الكشّاف 570/4.

المبحث الرابع

بيان معاني النحو في الآيات القرآنية

وهذه سمة أخرى انماز بها العلماء الثلاثة، إذ عمدوا في الكشف عن بلاغة التعبير القرآني وأسرار إعجازه، إلى تبيين ما ورد من أساليب التعبير اللغوي في الآيات القرآنية، والمعاني المجازية التي خرجت إليها، ولا شكّ في أن ذلك لا يتأتى إلا باستقراء لغة القرآن الكريم إستقراءًا دقيقًا وشاملاً، وعلى هدي هذا الاستقراء تتكشف ألوان التعبير القرآني وتتضح أسرار إعجازه.

وإذا وصف الزّمخشريّ بأنه فارس هذا الميدان وعمدته بتلمذته لعبد القاهر الجرجاني، ودراسته آراءه التي تمثلها جيدًا حتى استحالت في يده أداة للإحاطة بخواص العبارات والتراكيب، للكشف عن دلالات الأساليب[1]، فالحق أن يذكر الفرّاء والزّجّاج فيمن أسهم ببلوغ الزّمخشريّ هذه المنزلة الرفيعة، وهو ما ستفصح عنه الصحف اللاحقة.

1. توكيد الشرط بما يؤكّد به القَسَم:

في قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾(الأعراف /35)، ذهب الزّجّاج إلى أن " إمّا " مركبة من " إن " التي للجزاء و (ما) المؤكّدة، التي تلزم فعلها (نون التوكيد) الثقيلة أو الخفيفة، وجواب الجزاء في (الفاء)، فقال: ((هذه (إنْ) التي للجزاء، ضمّت إليها (ما). والأصل في اللفظ (إن ما) مفصولة، ولكنها مدغمة، وكتبت على الإدغام، فإذا ضُمّت (إنْ) إلى (ما)، لزم الفعل (النون) الثقيلة أو الخفيفة، وجواب الجزاء في (الفاء)، أي في قوله [تعالى]: فمن

---

(1) ينظر: أساليب الطلب عندا لنحويين والبلاغيين 68.

اتقى وأصلح ". فإنما تلزم (ما) (النون)، لأنّ (ما) تدخل مؤكِّدةً، فتلزمها (النون) كما تلزم (اللام) (النون) في القَسَم إذا قلت: " واللهِ لتفعلنَّ " فـ (ما) توكيد، كما أنّ (اللام) توكيد، فلزمت (النون) كما لزمت لام القسم))[1].

واقتفى الزّمخشريّ أثر الزَّجّاج في تبيين إفادة " إمّا " معنى الشرط المؤكد: فقال:((" إما يأتينكم " هي (إنْ) الشرطية ضُمَّت إليها (ما) مؤكِّدةً لمعنى الشرط، ولذلك لزمت فعلها (النون) الثقيلة أو الخفيفة. فإن قلت: فما جزاء هذا الشرط؟ قلتُ: (الفاء) وما بعده من الشرط والجزاء. والمعنى: فمن اتقى وأصلح منكم. وقرئ:(تأتينَّكم) بالتاء[2]))[3].

2. اجتماع الشرط مع القَسَم والجواب للمتقدم منهما :

في قوله تعالى ﴿ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (الأعراف /18)، عدَّ الزَّجَّاج (اللام) في " لمن تبعك منهم " توطئة للقَسَم، وعدَّ (اللام) في " لأملأن " واقعة في جواب القَسَم، والكلام بمعنى الشرط والجزاء، فقال: ((" لمن تبعك منهم " هذه (اللام) لام القَسَم تدخل توطئة للأمر " لأملأن "، والكلام بمعنى الشرط والجزاء، كأنّه قيل: مَنْ تَبِعَكَ أُعذِّبْهُ، فدخلت (اللام) للمبالغة والتوكيد. ولام " لأملأن " لام [جواب][4] القَسَم، ولا م " من تبعك" توطئة لها))[5].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 334/2.

(2) ينظر: المختصر، لابن خالويه 44.

(3) الكشّاف 102/2.

(4) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(5) معاني القرآن وإعرابه 325/2.

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في تبيين الأسلوب الذي وردت فيه هذه الآية، فقال: ((و " اللام " في " لمن تبعك " موطئة للقَسَم. و " لأملأن " جوابه، وهو سادٌّ مسدّ جواب الشرط))[1].

3. الأمر بلفظ الخبر:

في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ (سورة البقرة /233). ذهب الزَّجَّاج إلى أن الأمر في " يرضعن " قد ورد بلفظ الخبر، فاللفظ لفظ الخبر ومعناه الأمر، أي: لترضع الوالدات، فقال: ((وقوله عز وجل " والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين" اللفظ لفظ الخبر والمعنى الأمر، كما تقول: (حسبك درهم)، فلفظه لفظ الخبر، ومعناه: اكتف بدرهم، وكذلك معنى الآية: لترضع الوالدات))[2].

وذهب الزَّمخشريّ إلى أن الأمر بلفظ الخبر يفيد معنى: الأمر المؤكد، فقال:((" يرضعن " مثل " يتربصن "[3] في أنّه خبر في معنى الأمر المؤكد))[4]. وكان الزَّمخشريّ قد أشار إلى هذا الأسلوب من التعبير في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ إذ قال: ((" والمطلقات " أراد المدخول بهن من ذوات الإقراء... فإن قلت: فما معنى الإخبار عنهن بالتربص ؟، قلت: هو خبر في معنى الأمر. واصل الكلام: وليتربص المطلقات، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعارٌ بأنّه ممّا يجب أن يتلقّى بالمسارعة إلى

(1) الكشّاف 2/93- 94.

(2) معاني القرآن وإعرابه 1/311- 312. وورد مثل هذا الأسلوب في: 2/453 (التوبة/53)، 2/459 (التوبة /64)، 5/165 (الصف /11).

(3) من قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (سورة البقرة /228).

(4) الكشّاف 1/278.

امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص، فهو يخبر عنه موجودًا))[1]. وبذلك يكون الزَّمخشريّ قد تابع الزَّجّاج في تبيين هذا الأسلوب، وفاقه في الكشف عن الغرض الذي يدفع المتكلم إلى العدول عن الأمر بصيغة (افْعَلْ) إلى الأمر بصيغة الخبر، وهي إفادة توكيد الأمر والمبالغة في الحث عليه[2].

4. الخبر بلفظ الأمر:

في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ (مريم /75)، رأى الزَّجّاج أنَّ صيغة الأمر المتلفظ بها قد وردت في معنى الخبر، وبيّن مزية تلك الصيغة في إفادة توكيد معنى الخبر ووجوبه، فقال: ((هذا لفظ أمر في معنى الخبر، وتأويله أَنَّ الله عزّ وجلّ جعل جزاء ضلالته أن يتركه فيها، كما قال جل وعز: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[3]، إلا أنَّ لفظ الأمر يؤكد معنى الخبر، كأنَّ لفظ الأمر يريد به المتكلم نفسه إلزامًا، كأنّه يقول: افعل ذلك وآمر نفسي به))[4].

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الزَّجّاج في تبيين الأسلوب الذي وردت به الآية المذكورة آنفًا، فقال: ((أي: مدَّ له الرحمن، يعني: أمهله وأملى له في العمر، فأخرج على لفظ الأمر إيذانًا بوجوب ذلك، وأنّه مفعول لا محالة، كالمأمور به الممتثل، لتقطع معاذير الضالّ، ويقال له يوم القيامة: ﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا

(1) الكشّاف 270/1. وورد مثل هذا الأثر في: 279/2 (التوبة /53)، 286/2 (التوبة /64)، 526/4- 527 (الصف /11).

(2) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين 203- 204.

(3) سورة الأعراف /186.

(4) معاني القرآن وإعرابه 343/3.

يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ ﴾[1]، أو كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا ﴾[2]))[3].

يتبين مما تقدم أن الزَّمخشريّ قد سار في ركاب الزَّجَّاج فيما ذهب إليه من خروج صيغة الأمر عن معناها الأصلي إلى معنى الخبر، وإفادة هذه الصيغة توكيد معنى الخبر ووجوبه، وهو رأي لم يسبقه إليه أحد.

هناك أمثلة أخرى لأسلوب الأمر سبقت الإشارة إليها[4].

5. الاستفهام بمعنى التقرير والتوبيخ:

في قوله تعالى: ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (سورة البقرة /44)، ذهب الزَّجَّاج إلى أن همزة الاستفهام في " أتأمرون " أفادت معنى التقرير والتوبيخ، فقال: ((فـ(الألف): ألف استفهام، ومعناه: التقرير والتوبيخ ههنا، كأنَّه قيل لهم: أنتم على هذه الطريقة. ومعنى هذا الكلام – والله اعلم - : أنهم كانوا يأمرون اتباعهم بالتمسك بكتابهم، ويتركون هم التمسك به، لأنَّ جحدهم (النبي) ﷺ هو تركهم التمسك به. ويجوز – والله اعلم – أنهم كانوا يأمرون ببذل الصدقة، وكانوا يضنون بها، لأنَّهم وصفوا بأنهم قست قلوبهم ... فمنع الصدقة داخلٌ في هذا الباب))[5].

---

(1) سورة فاطر /37.

(2) سورة آل عمران /178.

(3) الكشَّاف 37/3.

(4) ينظر: المبحث الأول من الفصل الثالث من هذه الدراسة ؛ وفيه أثران عن الفرَّاء، هما.

1- مجيء الأمر بلفظ الاستفهام.

2- مجيء الأمر في تأويل الجزاء.

(5) معاني القرآن وإعرابه 125/1.

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في تبيين خروج همزة الاستفهام إلى الخبر بإفادتها معنى التقرير والتوبيخ، فقال: ((" أتأمرون " الهمزة للتقرير مع التوبيخ والتعجيب من حالهم ... وكان الأحبار يأمرون من نصحوه في السر من أقاربهم وغيرهم باتباع (محمد) ﷺ ولا يتبعونه. وقيل: كانوا يأمرون بالصدقة و لا يتصدقون، وإذا أتوا بصدقاتٍ ليفرقوها خانوا فيها))(1).

6. الاستفهام بمعنى التفخيم:

في قوله تعالى ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ﴾(النبأ /1-2)، ذهب الزَّجَّاج إلى إفادة الاستفهام في " عم يتساءلون " لمعنى التفخيم، فقال: ((أصله (عن ما يتساءلون)، فأدغمت (النون) في (الميم) لأنَّ (الميم) تشرك (النون) في الغُنَّة في الأنف، ... والمعنى: عن أي شيءٍ يتساءلون، فاللفظ لفظ الاستفهام، والمعنى تفخيم القصة، كما تقول: أيّ شيءٍ زيدٌ ؟))(2).

وائتثر الزَّمخشريّ أبا إسحاق الزَّجَّاج فيما ذهب إليه من إفادة الاستفهام في " عمَّ يتساءلون " لمعنى التفخيم، فقال: ((" عمَّ " أصله (عمَّا)، على أنَّه حرف جر دخل على (ما) الاستفهامية، ... ومعنى هذا الاستفهام: تفخيم الشأن، كأنَّه قال: عن أي شأن يتساءلون ؟. ونحوه (ما) في قولك: (زيدٌ ما زيدٌ ؟)، جعلته، لانقطاعِ قرينهِ وعدمِ نظيرِهِ، كأنَّه شيءٌ خَفِيَ عليك جِنْسُه، فأنت تسألُ عن جنسِه وتفحصُ عن جوهرِه))(3).

7. الاستفهام بمعنى التعجُّب:

في قوله تعالى ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (سورة البقرة /28)، ذهب الفرَّاء

---

(1) الكشّاف 133/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه 271/5. وورد مثل هذا الأسلوب في: 213/5 (الحاقة/ 1).

(3) الكشّاف 683/4- 684. وورد مثل هذا الأثر في: 598/4 (الحاقة /1).

إلى أن الاستفهام في " كيف " خرج إلى معنى التعجب والتوبيخ، فقال: ((وقوله [تعالى]: " كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتًا " على وجه التعجب والتوبيخ، لا على الاستفهام المحض، أي: ويحكم كيف تكفرون !))[1].

وتابعه الزّجّاج في صرف الاستفهام في " كيف " إلى معنى التعجب، وهو مصروفٌ إلى الخلق، لا إلى الخالق سبحانه، فقال: ((وتأويل " كيف" أنها استفهام في معنى التعجب، وهذا التعجب إنما هو للخلق وللمؤمنين، أي: اعجبوا من هؤلاء كيف يكفرون وقد ثبتت حجة الله عليهم))[2].

واقتفرهما الزّمخشريّ في صرف الاستفهام في " كيف " إلى معنى التعجب، وزاد هو معنى إنكار الحال الذي قد يكون أقوى لإنكار ذات الشيء وابلغ، فقال: ((معنى (الهمزة) التي في " كيف " مثله في قولك: (أتكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن الكفر ويدعو إلى الإيمان ؟)، وهو الإنكار والتعجب .... ذكرنا أنَّ معنى الاستفهام في " كيف " الإنكار. وأنَّ إنكار الحال متضمن لإنكار الذات على سبيل الكناية، فكأنَّه قيل: ما أعجب كفركم مع علمكم. بحالكم هذه !))[3].

8. الاستفهام بمعنى التوبيخ:

في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْۖ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ (المائدة /109)، ذهب الزّجّاج إلى أن معنى المسألة من الله عز وجل للرسل تكون على جهة التوبيخ للمرسلين إليهم، فقال: ((ومعنى المسألة من الله تعالى للرسل تكون على جهة التوبيخ [للذين][4] أرسلوا

(1) معاني القرآن، للفرّاء 23/1. وورد مثل هذا الأسلوب في: 237/3 (عبس / 17).

(2) معاني القرآن وإعرابه 107/1. وورد مثل هذا الأسلوب في: 284/5 (عبس/ 17).

(3) الكشّاف 121/1- 122. وورد مثل هذا الأثر في: 703/4 (عبس / 17).

(4) في المطبوع (الذين)، وما أثبته يقتضيه السياق.

إليهم، كما قال عز وجل: ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝ بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ﴾[1] فإنما تسأل ليوبّخ قاتلوها))[2].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في حمل الاستفهام في " ماذا أجبتم " على معنى التوبيخ، فقال: ((و " ماذا " منتصب بـ " أجبتم " انتصاب مصدره، على معنى: أيّ إجابة أجبتم ؟. ولو أريد الجواب لقيل: بماذا أجبتم ؟، فإن قلت: ما معنى سؤالهم ؟، قلت: توبيخ قومهم، كما كان سؤال الموؤدة توبيخًا للوائد))[3].

9. (ما) بين النفي والاستفهام:

في قوله تعالى ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُاْ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ (الفرقان /77)، ذهب الزَّجَّاج إلى أنَّ تأويل قوله تعالى " ما يعبأ بكم ربي " هو الاستفهام، فقال: ((أي: لولا توحيدكم إياه. وجاء في التفسير (ما يعبأ بكم): ما يفعل بكم، وتأويل "ما يعبأ بكم" أي: أيّ وزنٍ يكون لكم عنده؟، كما تقول: (ما عبأت بفلان) أي: ما كان له عندي وزنٌ ولا قدر. واصل (العبء) في اللغة: الثقل، ومن ذلك (عبّأت المتاع): جعلت بعضه على بعض))[4].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج، فنقل ما أورده في تفسير هذه الآية، مصرِّحًا بنسبته إليه، فقال: ((و " ما " متضمنة لمعنى الاستفهام، وهي في محل نصب، وهي عبارة عن المصدر، كأنَّه قيل: وأي عبءٍ يعبأ بكم لولا دعاؤكم. يعني: أنَّكم لا تستأهلون شيئًا من العبء بكم لولا عبادتكم، وحقيقة قولهم (ما عبأت به): ما اعتددت به من فوادح همومي ومما يكون عبئًا عليَّ، كما تقول:

---

(1) سورة التكوير /8- 9.

(2) معاني القرآن وإعرابه 218/2.

(3) الكشاف 690/1.

(4) معاني القرآن وإعرابه 78/4.

(ما اكترثت له) أي: ما اعتددت به من كوارثي وممّا يهمني. وقال الزَّجَّاج في تأويل " ما يعبأ بكم ربي " أي وزنٍ يكون لكم عنده ؟، ويجوز أنْ تكون (ما) نافية))[1].

وفي تفسير قوله تعالى ﴿ قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ (سبأ /49)، قال الزَّجَّاج: ((أي: قل جاء أمر الله الذي هو الحقّ، وما يبدئ الباطل، " ما " في موضع نصب على معنى: وأيَّ شيء يبدئ الباطل وأيَّ شيءٍ يعيد؟. والأجود أن يكون " ما " نفيًا على معنى: ما يبدئ الباطل وما يعيد ؟، والباطل ههنا إبليس. المعنى: وما يعيد إبليس وما يفيد[2]، أي: لا يخلق ولا يبعث، والله عز وجل الخالق والباعث. ويجوز أن يكون (الباطل) صاحب الباطل وهو إبليس))[3].

واقتفى أثره الزَّمخشريّ فأورد في تفسير الآية نفسها ما رآه الزَّجَّاج من صرف النفي في " ما " إلى الاستفهام، مصرحًا بنسبته إليه، فقال: ((والمعنى: جاء الحقّ وهلك الباطل ... والحقّ: القرآن. وقيل: الإسلام. وقيل: السيف. وقيل الباطل: إبليس لعنه الله، أي: ما ينشئ خلقًا ولا يعيده، المنشئ والباعث: هو الله تعالى ... وقال الزَّجَّاج: أي شيءٍ ينشئ إبليس ويعيده، فجعله للاستفهام. وقيل للشيطان: الباطل ؛ لأنَّه صاحب الباطل ؛ أو لأنَّه هالك كما قيل له: الشيطان، من شاط إذا هلك))[4].

---

(1) الكشّاف 297/3.

(2) قوله (وما يعيد إبليس وما يفيد)، لعله وما يبدئ إبليس وما يعيد.

(3) معاني القرآن وإعرابه 258/4. وورد مثل هذا الأسلوب في: 200/2 (المائدة/84).

(4) الكشّاف 592/3. وورد مثل هذا الأثر في: 670/1 (المائدة /84).

10. نهي المخاطب في صورة نهي الغائب:

في قوله تعالى ﴿ لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَٰزِعُنَّكَ فِى ٱلْأَمْرِ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ (الحج /67)، ذهب الزَّجَّاج إلى أن قوله تعالى " فلا ينازعنك "[1] نهيٌ لرسول الله ﷺ عن منازعتهم، والمعنى: لا تنازعهم، فقال: ((المعنى أنّه نهيٌ له ﷺ عن منازعتهم كما يقول: (لا يخاصمنك فلانٌ في هذا أبدًا)، وهذا جائز في الفعل الذي لا يكون إلا من اثنين، لأنَّ المجادلة والمخاصمة لا تتمّ إلاّ باثنين، فإذا قلت: (لا يجادلنك فلان) فهو بمنزلة: لا تجادلنَّه، ولا يجوز هذا في قوله: (لا يضربنَّكَ فلانٌ) وأنت تريد: لا تضربْه. ولكن لو قلت: (لا يضاربنك فلانٌ)، لكان كقولك:(لا تضاربن فلانًا). ويقرأ: " فلا ينزِعُنَّك في الأمر "، معناه: لا يغلبُنَّك في المنازعة فيه، يقال: (نازعني فلانٌ فنزعتَهُ، وعازَّني فعززته)[2]، أنزعه وأغلبه، المعنى: فلا يغلبنك في الأمر))[3].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الزَّجَّاج في تبيين أسلوب الآية نفسها وما آلت إليه من معنى، مصرحًا باسم الزَّجَّاج في توجيه كلا القراءتين، فقال: ((هو نهيٌ لرسول الله (ﷺ)، أي: لا تلتفت إلى قولهم ولا تمكنهم من أن ينازعوك ... وقال الزَّجَّاج: هو نهيٌ له (ﷺ) عن منازعتهم، كما تقول: (لا يضاربنك فلانٌ) أي: لا تضاربه، وهذا جائز في الفعل الذي لا يكون إلا بين اثنين. " في الأمر ": في أمر الدين. وقيل: في أمر النسائك، وقرئ: " فلا ينزعنك " أي: إثبت في دينك ثباتًا لا يطمعون أن يجذبوك ليزيلوك عنه. والمراد: زيادة التثبيت للنبي (ﷺ) بما يهيج حميَّته ويلهب

---

(1) قرأ الجمهور: ((فلا ينازعُنَّك))، وقرأ أبو مجلز: ((فلا ينزعُنَّك)). ينظر: المختصر، لابن خالويه 96، والبحر المحيط 388/6.

(2) (عازَّني): غالبني، و (عزّني): غلبني. ينظر: تاج العروس (عزّ).

(3) معاني القرآن وإعرابه 437/3.

غضبه لله ولدينه ... وقال الزَّجَّاج: هو من (نازعته، فنزعته، أنزعه) أي: غلبته، أي: لا يغلبنك في المنازعة))[1].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد ائتثر الفرَّاء والزَّجَّاج في تبيين أساليب التعبير اللغوي في الآيات القرآنية ودلالاتها على معاني النحو. على أن هناك أمثلة أخرى لأساليب أخرى[2] سبقت الإشارة إليها فيما تقدم من مباحث هذه الدراسة لا حاجة لتكرارها في هذا الموضع.

---

(1) الكشّاف 169/3.

(2) من نحو: النفي والتمني والتحضيض والنداء، مرت أمثلتها في الفصل الثاني الخاص بالمباحث النحوية، والفصل الثالث الخاص بالشواهد النحوية.

المبحث الخامس

الاحتفال بتفاصيل طائفة من الموضوعات النحوية

وهذه سمة أخرى انماز بها النحويون الثلاثة (الفرَّاء والزَّجَّاج والزَّمخشريّ)، وهي كثرة إيراد التفاصيل في شرح بعض الموضوعات، إذ وجدتهم يمدون القول في الموضوع الواحد شارحين وموضحين ومستشهدين، فيفيضون في الكلام عليه، لتوجيه ما يبعث فيه على الإشكال، ولزيادة الإيضاح والتبيين.

وفيما يأتي تبيين لأثر احتفال الفرَّاء والزَّجَّاج بتفاصيل بعض الموضوعات النحوية في كتابيهما في (معاني القرآن)، عند الزَّمخشريّ في (الكشَّاف):

1- (مَنْ) بين الشرطية والموصولية

في قوله تعالى ﴿ قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ ﴾(يوسف/75)، ذهب الفرَّاء إلى أن " مَنْ " في موضع رفع من وجهين: على الابتداء إذا كانت في معنى جزاء. وعلى الابتداء أو الخبر إذا كانت في مذهب (الذي)، وفصَّل القول في تبيين كلا التوجيهين بالتمثيل لهما بأمثلة من إنشائه، فقال: ((" مَنْ " في معنى جزاء وموضعها رفع بـ(الهاء) التي عادت[1]. وجواب الجزاء (الفاء) في قوله " فهو جزاؤه "، ويكون قوله " جزاؤه " الثانية مرتفعة بالمعنى المحمَّل في الجزاء وجوابه. ومثله في الكلام أنْ تقول: (ماذا لي عندك ؟)، فيقول: (عندي إن بَشَّرْتني فلَكَ ألفَ درهم)، كأنَّه قال: لك عندي هذا. وإنْ شئت جَعَلْتَ " مَنْ " في مذهب (الذي) وتدخل (الفاء) في خبر " مَنْ " إذا كانت على معنى (الذي)، كما تقول: (الذي يقوم فإنا نقوم معه). وإنْ شئتَ جعلتَ (الجزاء) مرفوعًا بـ " مَنْ "

(1) يريد (الهاء) في ((جزاؤه)) الثانية.

خاصة وصلتِها[1]، كأنَّك قُلتَ: جزاؤهُ الموجود في رَحلِهِ. كأنَّك قلتَ: ثوابه أن يُسترقّ، ثم تستأنف أيضًا فتقول: هو جزاؤه. وكانت سُنَّتُهُم أنْ يسترِقُّوا مَنْ سَرَق))[2].

واقتفى الزَّجَّاج أثر الفرَّاء في تفسير الآية وتبيين ما احتملته من أوجه إعرابية، فقال: ((كان جزاء السارق عندهم أن يُستَعْبَدَ بسرقتِهِ، يصيرُ عبدًا لأنَّه سرق. فأمَّا رفع " قالوا جزاؤه من وجِدَ في رَحلِهِ " فمن جهتين، (أحدهما): أنَّ " جزاؤه " ابتداء، ويكون " مَنْ وجِدَ في رحلِهِ " الخبر، ويكون المعنى: جزاء السَّرَقِ الإنسان الموجود في رحلِهِ السَّرَق؛ ويكون قوله [تعالى] " فهو جزاؤه " زيادة في الإبانة. ويجوز أن يكون [جزاؤه][3] يرتفع بالابتداء، ويكون " من وجِدَ في رحلِهِ فهو جزاؤه " الذي بعد قوله " فهو "، كأنَّه قيل: قالوا جزاؤُهُ من وجِدَ في رحلِهِ فهو هو، أي: فهو الجزاء، ولكنَّ الإظهار كان أحسن هاهنا لئلا يقع في الكلام لبس، ولئلا يتوهم أنّ " هو " إذا عادت ثانية فليست براجعة على الجزاء، والعرب إذا أقحمت أمر الشيء جعلت العائد عليه إعادة لفظه بعينه))[4].

واشتمل تفسير الزَّمخشريّ للآية نفسها على ما ذكره الفرَّاء والزَّجَّاج من تفصيل في الشرح والتوجيه، فضلاً عمّا زاده هو، فقال: ((أي: جزاء سرقته أخذُ مَنْ وُجِدَ في رحله، وكان حكم السارق في (آل يعقوب) أن يُستَرَقّ سنةً، فلذلك استفتوا في جزائه. وقولهم " فهو جزاؤه " تقرير للحكم، أي: فأخذ السارق نفسه، وهو جزاؤه لا غير، كقولك: (حقُّ زيدٍ أن يُكسى ويُطعم ويُنعم عليه، فذلك حقُّهُ) أي: فهو حقُّهُ، لتقرِّر ما ذكرته من استحقاقه وتلزمه. ويجوز أن يكون " جزاؤه ": مبتدأ، والجملة الشرطية كما هي خبره، على إقامة الظاهر فيها مقام

(1) جَريًا على مذهب الكوفيين من أنَّ المبتدأ و الخبر مترافعان.

(2) معاني القرآن، للفرَّاء 2/51- 52.

(3) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(4) معاني القرآن وإعرابه 3/121.

المضمر[1]. والأصل: جزاؤه من وجد في رحلهِ فهو هو، فوضع (الجزاء) موضع (هو)، كما تقول لصاحبك: (مَنْ أخو زيد ؟)، فيقول لك:(أخوه من يقعد إلى جنبه فهو هو)، يرجع الضمير الأوّل إلى (مَنْ)، والثاني إلى (الأخ)، ثمَّ يقول: (فهو أخوه) مقيمًا للمظهر مقام المضمر. ويحتمل أنْ يكون "جزاؤه": خبر مبتدإ [2] محذوف، أي: المسؤول عنه جزاؤه، ثمَّ أفتوا بقولهم: (مَنْ وُجِدَ في رحلِهِ فهو جزاؤه)، كما يقول مَنْ يستفتي في جزاء صيد المُحرِم: (جزاءُ صيدِ المُحرِم، ثمَّ يقول: ﴿ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾[3]))[4].

2- (ما) بين النافية والموصوليّة:

في قوله تعالى ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾(القصص/68). ذهب الفرَّاء إلى أنَّ " ما " في " ما كان لهم الخِيرةُ " في مذهب النفي، وفسّر " الخِيرة " بالشيء المختار، فقال: ((يقال[5]: (الخِيَرَة والخَيرَةُ) و(الطِّيَرَة والطَّيَرةُ)، والعرب تقول: (اعطني

(1) قال أبو حيّان: ((ووضع الظاهر موضع المضمر للرَّبط إنَّما هو فصيح في مواضع التفخيم والتهويل، وغير فصيح فيما سوى ذلك نحو: (زيد قام زيد)، وينزّه القرآن عنه)). البحر المحيط 331/5.

(2) عدَّ أبو حيان هذا الوجه متكلفًا ليس ذا فائدة كبيرة، إذ قد علم من قوله تعال ((فما جزاؤه)) أنَّ الشيء المسؤول عنه جزاء سرقته، فأيّ فائدة في نطقهم بذلك، وكذلك القول في المثال الذي مثل به من قول المستفتي. ينظر: البحر المحيط 331/5.

(3) سورة المائدة /95.

(4) الكشَّاف 491/2.

(5) قال محقق معاني القرآن، للفرَّاء، في هامشه (2) ما نصّه: ((في (لسان العرب) في نقل عبارة الفرَّاء، قبل هذا الكلام: ((أيْ: ليس لهم أنْ يختاروا على الله))، وكأنّ هذا من نسخة غير ما وقع لنا)) 309/2.

الخَيرَة منهن والخِيرَة)، وكلُّ ذلك الشيء المختار، من رجل أو امرأة أو بهيمة، يَصلُح إحدى هؤلاء الثلاث فيه))[1].

وجعل الزَّجَّاج " ما " نافية، وعدَّه الوجه، أو موصولة بمعنى (الذي)؛ فقال:((أجود الوقوف على " ويختار "، وتكون " ما " نفيًا. المعنى ربُّك يخلق ما يشاء، وربُّك يختار ليس لهم الخِيرَة، و (ما [كان][2] لهم الخيرةُ) أي: ليس لهم أنْ يختاروا على الله، هذا وجه. ويجوز أن تكون " ما " في معنى (الذي) فيكون المعنى: ويختار الذي كان لهم فيه الخيرة. ويكون معنى (الاختيار) هاهنا: ما يتعبَّدهُم به، أي: ويختار لهم فيما يدعوهم إليه من عبادته، ما لهم فيه الخيرة. والقول الأول أجود، أي: أن تكون " ما " نفيًا))[3].

وانتظم تفسير الزَّمخشريّ للآية ما ذكره الفرَّاء والزَّجَّاج، إلا أنّه وظف التفسير لخدمة معتقده الاعتزالي، فقال: ((" الخيرة ": من (التخيُّر)، كـ(الطّيرة) من (التطيُّر)، تستعمل بمعنى المصدر وهو (التخير)، وبمعنى (المتخيَّر)، كقولهم: (محمد خيرة الله من خلقه). " ما كان لهم الخيرة ": بيان لقوله: " ويختار "، لأنَّ معناه: ويختار ما يشاء، ولهذا لم يدخل العاطف، والمعنى: أنَّ الخيَرةَ لله تعالى في أفعاله، وهو أعلم بوجوه الحكمة فيها، ليس لأحد من خَلقه أن يختار عليه. قيل: السبب فيه قول الوليد بن المغيرة ﴿ لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ ﴾[4] يعني: لا يبعث الله الرسل باختيار المرسل إليهم. وقيل: معناه ويختار الذي لهم فيه الخيرة، أي: يختار للعباد ما هو خير لهم وأصلح[5]، وهو اعلم

---

(1) معاني القرآن، للفرَّاء 309/2.

(2) في المطبوع: (كانت)، وما أثبته أسلم.

(3) معاني القرآن وإعرابه 151/4- 152.

(4) سورة الزخرف / 31.

(5) قوله ((أي: يختار للعباد ما هو خير لهم وأصلح))، جريًا على عادته في توظيف تفسيره لخدمة مذهبه الاعتزالي، فهو هاهنا وجّه الآية على وفق قواعد المعتزلة التي تقتضي وجوب رعاية

بمصالحهم من أنفسهم، من قولهم في الأمرين: (ليس فيهما خِيرَة لمختار). فإن قلت: فأين الراجع من الصلة إلى الموصول إذا جعلت " ما " موصولة ؟، قلتُ: أصل الكلام: ما كان لهم فيه الخيرة، فحذف " فيه "، كما حذف " منه " في قوله [تعالى] ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[1]، لأنّه مفهوم))[2].

3- **حذف الموصوف:**

في قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ (الرعد /35)، أورد الزّجّاج آراء من سبقه من النحويين، كسيبويه وغيره، في توجيه إعراب " مثل الجنّة التي وعِدَ المتقون "، ورأى هو فيها رأيًا آخر، فقال: ((قال سيبويه: المعنى: فيما يقصُّ عليكم مثلُ الجنّةِ، أو مثلُ الجنَّةِ فيما يقصُّ عليكم، فرفعُه عندَه على الابتداء [3]. وقال غيره: ((مثلُ الجنة التي وعد المتقون)) مرفوع على الابتداء، وخبره ((تجري من تحتها الأنهار))، كما تقول: (صفة فلان أسمر)، كقولك: (فلان أسمر). وقالوا: معناها: صفة الجنة التي وعد المتقون. وكلا القولين حسن جميل. والذي عندي – والله اعلم – أن الله (عز وجل) عرّفنا أمور الجنة، التي لم نرها ولم نشاهدها، بما شاهدناه من أمور الدنيا وعاينّاه، فالمعنى: " مثل الجنَّةِ التي وُعِدَ " جنَّةٌ " تجري من تحتها الأنهار أُكُلُها دائمٌ وظِلُّها")[4].

المصالح على الله تعالى وتحتم هداية الخلق عليه، وأنّه سبحانه وتعالى لا يخلق الشر. على حين أن أهل السنَّة يقولون: إنَّ الله عز وجل إنما تعبَّدنا بالبحث في علل أحكامه لا علل أفعاله، وأنَّه سبحانه وتعالى يخلق الشرّ كما يخلق الخير. ينظر: الانتصاف، لابن المنير الإسكندري، مطبوع على هامش الكشّاف 92/2، 83/3.

(1) سورة الشورى /43.

(2) الكشّاف 427/3 – 428.

(3) ينظر: الكتاب 143/1.

(4) معاني القرآن وإعرابه 149/3- 150.

واقتفى الزَّمخشريّ اثر الزَّجَّاج في إيراد الآراء المقولة في تفسير الآية وتوجيه إعرابها، وصرَّح بنسبة رأي الزَّجَّاج إليه، فقال: ((" مثل الجنَّة ": صفتها التي هي في غرابة المثل، وارتفاعه بالابتداء، والخبر محذوف على مذهب سيبويه، أي: فيما قصصناه عليكم مثلُ الجنَّة. وقال غيره: الخبر " تجري من تحتها الأنهار "، كما تقول: (صفة زيد أسمر). وقال الزَّجَّاج: معناه: مثلُ الجنَّة جنَّةٌ تجري من تحتها الأنهار، على حذف الموصوف تمثيلاً لما غاب عنَّا بما نشاهد. وقرأ عليّ (ﷺ): " أمثال الجنَّة "[1]، على الجمع))[2].

4- الفرق في دلالتي (حُصِرَ) و (أُحصِرَ):

في قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ (سورة البقرة /196)، أفاض الفرَّاء في بيان الفرق في دلالتي " أُحصِرَ " و " حُصِرَ " على المنع، فقال: ((" فإن أحصِرتم " العرب [تقوله][3] للذي يمنعه من الوصول إلى إتمام حجّه أو عمرته خوف أو مرض وكلُّ[4] ما لم يكن مقهورًا كالحبس والسِّجن، يقال للمريض: (قد أحصِر). وفي الحَبس والقهر: (قد حُصِرَ). فهذا فرقُ بينهما. ولو نويت في قهر السلطان أنَّها علَّة مانعة، ولم تذهب إلى فعل الفاعل، جاز لك أن تقول:(قد أُحصِرَ الرجلُ). ولو قلت في المرض وشبهه: (إن المرض قد حَصَرَهُ، أو الخوف)، جاز أن تقول: (حُصِرتُم). وقوله [تعالى]

---

(1) وهي قراءة ابن مسعود وأبي عبد الرحمن السُّلميّ. ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء 65/2، والمختصر، لابن خالويه 67.

(2) الكشّاف 532/2- 533.

(3) في المطبوع: (تقولُ)، وما أثبته يقتضيه السياق.

(4) معطوف على (الخوف والمرض).

﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾[1]، يقال: إنّه المحصَر عن النِّساء، لأنّها علةٌ، وليس بمحبوس. فعلى هذا فابنِ))[2].

وتابعه الزَّجّاج، فأورد رأيه في بيان الفرق في دلالتي (أُحصِرَ) و (حُصِرَ) على المنع، مصرحًا به إليه، فقال: ((الرواية عند أهل اللغة أنّه يقال للرجل الذي يمنعه الخوف أو المرض من التصرّف: (قد أُحصِرَ)، فهو (مُحصَر)، ويقال للرجل الذي حُبِسَ:(قد حُصِرَ)، فهو (مَحْصُور). وقال الفرّاء: لو قيل للّذي حُبِسَ: (أحصِرَ) لجاز، كأنّه يجعل حابسه بمنزلة المرض والخوف الذي منعه من التصرّف. والحقُّ في هذا ما عليه أهل اللغة مِنْ أنّه يقال للذي يمنعه الخوف والمرض: (أحصِرَ)، وللمحبوس: (حُصِرَ)، وإنّما كان ذلك هو الحقّ، لأنَّ الرجل إذا امتنع من التصرّف فقد حبس نفسه، فكأنَّ المرض

أحبَسَه، أي:جعله يحبسُ نفسه، وقوله (حَصَرْتُ فُلانًا) إنّما هو:حبستُهُ، لا أنّه حبس نفسه، ولا يجوز فيه (أحصِرَ)))[3] وبهذا يرُدّ الزَّجّاج رأي الفرّاء في إجازة أن يقال للذي حُبِس:(أُحْصِرَ).

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرّاء فأورد رأيه في بيان الفرق بين دلالتي (حُصِرَ) و (أحُصِرَ)، مرجِّحًا أن يكونا بمعنى: المنع في كلِّ شيء،ومصرِّحًا به إليه، فقال:(("فإن أحصرتم"، يقال:(أحصِرَ فلان) إذا منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز، قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[4] ... و(حُصِرَ): إذا حبسه عدوّ عن المضيّ، أو سجن، ومنه قيل للمحبس: (الحصير)،

---

(1) سورة آل عمران / 39.

(2) معاني القرآن، للفرّاء 117/1- 118.

(3) معاني القرآن وإعرابه 267/1.

(4) سورة البقرة / 253.

وللملك:(الحصير) لأنَّه محجوب،هذا هو الأكثر في كلامهم.وهما بمعنى:المنع في كلِّ شيء،مثل (صدَّه) و(أصَدَّهُ) وكذلك قال الفرَّاء))[1].

وبإنعام النظر في كلام الزَّمخشريّ نجده قد تضمّن كلام الفرَّاء في إجازة أن يقال:(أحْصَرِ)و(حُصِرَ) بمعنى:المنع في كلِّ شيء،فضلا عن تصريحه بنسبته الرأي إليه بقوله:((وكذلك قال الفرَّاء)).

5- إعراب ((في أربعة أيام سواءً للسائلين)):

في قوله تعالى:﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ (فصلت/9-10)،

ذكرَ الفرَّاءُ ما ورد في "سواءً للسائلين"[2]من القراءات،ووجَّه إعرابها، فقال: ((نصبها عاصم وحمزة، وخفضها الحسن، فجعلها من نعت (الأيام)، وإنْ شئْتَ من نعت (الأربعة).ومن نصبها جعلها متَّصلة بـ (الأقوات). وقد ترفع كأنَّه ابتداء، كأنَّه قال: ذلك سواءٌ للسَّائِلِينَ، يقول: لِمَنْ أرادَ علمَهُ))[3].

وفَصَّل الزَّجَّاج القول في تفسير الآية وتوجيه إعرابها، فقال: ((وجاء في التفسير أن ابتداء خلق الأرض كان في يوم الأحد واستقام خلقها في يوم الاثنين " وبارك فيها وقدَّر فيها أقواتها " في الثلاثاء والأربعاء، فصارت الجملة أربعة أيَّام،

---

(1) الكشَّاف 1/ 239 - 240.

(2) قرأ الجمهور: " سواءً " بالنصب على الحال. وأبو جعفر المدني: بالرفع، أي: هو سواءٌ. وزيد بن علي والحسن البصري وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد وعيسى بن عمر ويعقوب: بالخفض نعتًا لـ((أربعةِ أيامٍ)). ينظر: المختصر ، لابن خالويه 133، والبحر المحيط 7/ 486، وإتحاف فضلاء البشر 380.

(3) معاني القرآن، للفرَّاء 3/12- 13.

فذلك قوله [تعالى]: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ ، أي: في تتمَّة أربعة أيامٍ "سواءً للسَّائلين"، و"سواءٍ"، ويجوز الرَّفع، فمن خفض جعله صفةً لـ (الأيَّام)، المعنى: في أربعة أيامٍ مستويات، ومن نصب فعلى المصدر، على معنى: استوت سواءً، واستواءً، ومَنْ رفع فعلى معنى: هي سواءٌ. ومعنى "للسائلين"، معلَّق بقوله [تعالى] "وقدّرَ فيها أقواتها" لكلّ محتاج إلى القوت. وإنَّما قيل "للسائلين"، لأنَّ كلاً يطلب القوت ويسأله. ويجوز أن يكون " للسائلين " لِمَنْ سأل: في كم خُلِقَتِ السمواتُ والأَرَضُون؟ فقيل: خُلِقَتِ الأرضُ في أربعة أيّام سواء، لا زيادة فيها ولا نقصان، جوابًا لِمَنْ سأل))[1].

واقتفى الزَّمخشريّ أثر الفرَّاء والزَّجَّاج في تفسير الآية المذكورة آنفا وتوجيهها إعرابيًّا، وصرّح بالنقل عن الزَّجَّاج في موضعين من تفسيره لها، فقال: ((" في أربعة أيام ": فذلكة[2] لمدة خلق الله الأرض في يوم الأحد ويوم الاثنين، وما فيها يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء. وقال الزَّجَّاج: " في أربعة أيام ": في تتمَّة أربعةِ أيَّامٍ، يريد بـ (التتمَّة): اليومين. وقرئ " سواء " بالحركات الثلاث: الجرّ على الوصف، والنَّصْب على:: استوت سواءً، أي: استواءً، والرَّفْع على: هي سواءٌ. فإن قُلْتَ: بِمَ تعلَّق قوله [تعالى] " للسائلين " ؟، قلت: بمحذوف، كأنه قيل: هذا الحصر لأجل من سأل: في كم خلقت الأرض وما فيها ؟، أو [بـ " قدّر "][3]: أي: قدَّر فيها الأقوات لأجل الطالبين لها المحتاجين إليها من المقتاتين. وهذا الوجه الأخير لا

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 4/380- 381.

(2) أي: ذا وذاك في أربعة أيام. ينظر: إعراب القرآن للنحَّاس 4/50. وفي تاج العروس (ذلك) الفذلكة: إجمال لِما فُصِّل.

(3) في المطبوع: (أو يقدر) وما أثبته يقتضيه السياق، وقد مرَّ هذا التصحيف على ابن المنير الإسكندري في انتصافه من الكشَّاف، وعلى أبي حيان النحوي في البحر المحيط. ينظر: الانتصاف، لابن المنير الإسكندري، مطبوع على هامش الكشَّاف 4/188، والبحر المحيط 7/486.

يستقيم إلا على تفسير الزَّجَّاج [1]. فإن قلت: هلا قيل: (في يومَين)؟، وأي فائدة في هذه الفذلكة ؟، قلت: إذا قال: (في أربعة أيام)، وقد ذكر أن الأرض خلقت في يومين، علم أن ما فيها خلق في يومين، فبقيت المخايرة بين أن تقول: (في يومين)، وأن تقول: (في أربعة أيام سواء)، فكانت (في أربعة أيام سواء) فائدة ليست (في يومين)، وهي الدلالة على أنها كانت أياماً كاملة بغير زيادة ولا نقصان. ولو قال: (في يومين)، وقد يطلق (اليومان) على أكثرهما، لكان يجوز أن يريد بـ(اليومين): الأولين والآخرين أكثرهما))[2].

يتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخشريّ قد ائتثر الفرَّاء والزَّجَّاج في الاحتفال بتفاصيل طائفة من الموضوعات النحوية في الآيات القرآنية بإفاضة الشرح عليها، من خلال مراجعة كتب المفسرين فيها، والاستشهاد بأقوالهم عليها، واصطناع الأمثلة النحوية لها زيادة في التبيين والتوضيح، واللجوء إلى التأويل والتقدير كلما تطلب ذلك، وربما قاده ذلك التفصيل إلى الاستطراد والخروج عن الإطار العام لها. وهو أثر قد تكررت نظائره في غير موضع من (الكشَّاف)[3].

---

(1) رجح ابن المنير الإسكندري رأي الزَّجَّاج فقال: ((وتفسير الزَّجَّاج – والله أعلم- أرجح ؛ فإنه يشتمل على ذكر مدة خلق الأقوات بالتأويل القريب الذي قدره، ومتضمن لما يقوم مقام الفذلكة، إذ ذكر جملة العدد الذي هو ظرف لخلقها وخلق أقواتها، وعلى تفسير الزَّمخشريّ تكون الفذلكة مذكورة من غير تقدم تصريح بجملة تفاصيلها، فإنه لم يذكر منها سوى يومين خاصة، ومن شأن الفذلكة أن يتقدم النص على جميع أعدادها مفصلة، ثم تأتي هي على الجملة كقوله تعالى: ا فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (سورة البقرة / 196). ينظر: الانتصاف، مطبوع على هامش الكشَّاف 188/4.

(2) الكشَّاف 4/ 188.

(3) ينظر على سبيل التمثيل: معاني القرآن، للفرَّاء 252/1 (النساء /1)، 434/1 (التوبة /34)، 76/2(إبراهيم /22)، 256/2 (النور /43)، 130/3 (الواقعة/82). ومعاني القرآن وإعرابه 6/2 (النساء /1)، 445/2 (التوبة / 34)، 421/4 (الزخرف /88)، 130/5 (الحديد /27)، 262/5 (الإنسان /21). والكشَّاف 462/1 (النساء /1)، 267/2- 268 (التوبة /34)، 2 /551 (إبراهيم /22)، 245/3 (النور /43)، 268/4 (الزخرف /88)، 4/ 469 (الواقعة/82)، 482/4 (الحديد /27)، 673/4 (الإنسان /21).

الخاتمة

بعد هذه الصحبة الطويلة النافعة للفرَّاء والزَّجَّاج والزَّمخشريّ، والرحلة العلمية الماتعة في رحاب مؤلفاتهم (معاني القرآن للفرَّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج، والكشَّاف للزَّمخشريّ)، الرحلة التي توخيت منها كشف النقاب عن الأثر و التأثر في النحو القرآني لسابقهم في لاحقهم، أضع بين يديك قطفا من ثمار تلك الرحلة:

(1) اتضح للباحث تأثر الزَّجَّاج في تأليفه (معاني القرآن وإعرابه) بـ(معاني القرآن) للفرَّاء، على الرغم من اختلاف مذهبيهما في النحو، وهذا يدل على تحرر الزَّجَّاج الفكري والعلمي، وانتهاجه أسلوبا أكثر استقلالية ممن عاصروه من النحويين، تمثل في انتقائه الآراء النحوية من كلا المذهبين.

(2) تبين للباحث أن اتكاء الزَّمخشريّ في تأليف تفسيره (الكشَّاف) على (معاني القرآن) للفرَّاء، و (معاني القرآن وإعرابه) للزَّجَّاج كان كبيرا، إذا بلغ مجموع مواضع ما نقله عنهما (1066) موضعا. صرح بالنقل عن الفرَّاء في(18) موضعا منها، وعن الزَّجَّاج في(45) موضعا. في حين بلغ مجموع مواضع ما نقله عن الفرَّاء ولم يصرح بنسبته إليه (340) موضعًا، وعن الزَّجَّاج (663) موضعًا.وكان مجموع ما صرح بنقله من المسائل النحوية عن الفرَّاء (5) مواضع، ومجموع ما لم يصرح بنسبته إليه، (218) موضعا. وعن الزَّجَّاج (27) موضعًا مصرحًا بنسبته إليه، و(351) موضعًا غير مصرحٍ بنسبته إليه.

(3) علل الباحث عزوف الزَّمخشريّ عن نسبة ما نقله من آراء إلى أصحابها، بشهرة تلك الآراء، وشيوع العلم بأصحابها، أو أن الزَّمخشريّ قصد إغفال نسبة بعض الآراء إلى أصحابها تداركًا لتزاحم الأسماء في مؤلفه (الكشَّاف) من جهة، ودرءًا لأن ينعت بأنه رجل جماعة من جهة ثانية. على أن الباحث قد التمس له العذر في ذلك بأنه قد حافظ على جوهر المادة التي نقلها، وحاول

إحاطة القراء بما حصّله من علوم مسموعة أو مكتوبة. وإن فاته نسبة ما تحصل عليه من آراء إلى أصحابها، فها هم طلبة العلم -اليوم- يتداركون الأمر فينوبون عنه في نسبة تلك الآراء إلى أصحابها.

(4) ردَّ الباحث إطلاق الدكتور فاضل السامرائي القول بأنَّ الزَّمخشريّ مجتهد غير مقلد، إذ ضرب مثالين لما ذهب إليه، هما: تفسيره الآية (2) من سورة القلم، والآية (3) من سورة الأنبياء، إذ جعلهما من طراز اجتهادات الزَّمخشريّ. أثبت الباحث أن توجيه الزَّمخشريّ لهاتين الآيتين مستمد من توجيه الزَّجَّاج لهما، بل هو توجيه الزَّجَّاج بعينه؛ وقد أغفلَ الزَّمخشريُّ نسبته إليه، مثلَما أغفلَ الدكتور فاضل السامرائيّ الاطلاع على رأي الزَّجَّاج في معاني القرآن وإعرابه، فعدَّه من اجتهادات الزَّمخشريّ.

(5) ثبتَ للباحثِ من خلال التَّتبُّع الدقيق لأثرِ المصطلح النَّحْويّ الكوفيّ في (معاني القرآن) للفرَّاء، في المصطلح النَّحْويّ عند الزَّمخشريّ في (الكشَّاف)، أنَّ الزَّمخشريّ قد اعتدَّ ببعض المصطلحات الكوفيَّة في النَّحْو، وأوردَها في (الكشَّاف) إلى جانب اعتداده بالمصطلحات البصريَّة. وقد وجدَ الباحثُ أنّ أبا إسحاق الزَّجَّاج الذي انتهى إليه علم البصريِّينَ والكوفيِّينَ، على حدِّ قول الأستاذ الدكتور محمد صالح التكريتيّ، بتلمذتِه لثعلب شيخ النَّحْويِّينَ الكوفيِّينَ، وللمبرِّد شيخ النَّحويِّينَ البصريِّينَ، في عصره، قد سبق الزَّمخشريّ إلى استعمال المصطلحات الكوفيَّة في النَّحْو إلى جانب المصطلحات البصريَّة، وليس ببعيد أنْ يكون الزَّمخشريّ قد اقتفى الزَّجَّاج في استعمالها.

(6) أقدَمَ الزَّمخشريّ على تغيير النُّصوص التي نقلها عن الفرَّاء والزَّجَّاج، ممَّا يتعارض وأصول مذهبه الاعتزاليّ، وتحويرها – بالحذف أو بالزيادة – لتَّتفق ومعتقدات المعتزلة. ولا شكَّ في أنَّ ما يحدثه من تغيير في تلك النُّصوص المنقولة عن الفرَّاء أو الزَّجَّاج يُعَدُّ من المآخذ عليه، لأنَّ الأمانة العلمية تقتضي أنْ يعرض النَّصّ كما قاله صاحبه، من غير تغيير أو تحوير.

(7) تبيَّن للباحث انتفاع الزَّمخشريّ بما ساقه الفرَّاء والزَّجَّاج في كتابيهما في (معاني القرآن)، من الشواهد النَّحْويَّة المتمثلة في شواهدهما من القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف، وكلام العرب الفصحاء شعره ونثره، التي احتجَّا بها على المسائل النَّحْويَّة من أجل توثيق القاعدة النحوية وتأصيل الحكم النَّحْويّ المستنبط من النَّصّ القرآني، والحجاج به في رد الخلافات النَّحْويَّة، أو التمثيل لغرض التبيين والتوضيح. وقد بلغ مجموع ما اثتثرهما فيه من تلك الشواهد (218) شاهدًا، كان حصيلة ما نقله عن الفرَّاء منها (97) شاهدًا، وعن الزَّجَّاج (121) شاهدًا.

(8) تابع الزَّمخشريّ الفرَّاء والزَّجَّاج في نسبة بعض القراءات القرآنية، ولا سيَّما المحكمة المتواترة منها، عند تعارضها مع القواعد النَّحْويَّة، إلى الخطإ أو الضَّعْف أو الشُّذوذ، والدافع إلى ذلك التَّمسُّك بالقياس أكثر من السَّماع. لَعمري تلك سُنَّة ليست مرضيَّةً، فَفَتْحُ باب الطَّعْن في القراءات أمرٌ مرغوب عنه.

(9) أَولَى الفرَّاء والزَّجَّاج والزَّمخشريّ دلالات الآيات القرآنية عنايتهم الفائقة، من خلال الإحاطة بالمعاني المحتملة للألفاظ والتراكيب، بتقليب ما يجتهدون فيه ويقدرونه من آراء على الأوجه التي تحتملها العربية، وغايتهم من ذلك زيادة الإيضاح والتَّبيين. وكان هذا الأسلوب سببًا في تعدُّد الأوجه الإعرابية من جهة، وارتباط التوجيه النَّحْويّ بالمعنى من جهة ثانية ؛ فالوجه النحوي الذي يتفق والمعنى القرآني موسوم بالفضل، وله الصدارة. ولابدَّ أن يكون للسابق منهم أثر في اللاحق.

(10) يمثل كتاب (معاني القرآن وإعرابه) دائرة معارف الزَّجَّاج، إذ أودعه جل ما انتهى إليه علمه في القراءات، والإعراب، والمعاني، والتفسير والتأويل، وقواعد النحو واللغة، والعلل والشواهد، وأقوال العلماء. وهو شاهد على سعة افقه وغزارة علمه، وتمثله لآي القرآن الكريم على نحو دقيق. ومن خلاله تجد

الزَّجَّاج عالمًا مجتهدًا، وناقدًا بارعًا يوازن بين الآراء، فيرجِّح ويضعِّف، ويقبل قسمًا ويردّ آخر، ويختار ما يراه قويًّا، ولا يتوانى من الإدلاء برأي جديد مؤيَّدًا بالحجّة حتى قال: (والذي عندي – والله أعلم). وكان ذلك مبعث عناية الزَّمخشريّ به، فكان له الحظوة من بين المؤلفات الأخرى في (معاني القرآن)، إذ بلغت مواضع نقول الزَّمخشريّ منه أكثر من (700) موضع.

(11) لم يكن الزَّمخشريّ مجرد ناقل لآراء الفرَّاء و الزَّجَّاج وغيرهما، بل كان له موقفه أيضًا، فتارةً يخطِّئ وتارة يرجِّح، وتارة يؤيِّد وأخرى يضعِّف، وربَّما سكت عن ذلك كله، كأنَّه ارتضى الرأي وقبله. ولهذه الوقفات أسباب يرجع بعضها إلى تأثير عقيدة الاعتزال في توجيه ما ينقله ليتلاءم وتلك العقيدة، ويرجع بعضها الآخر إلى تنوع ثقافاته، وبراعته في علوم شتَّى، فينطبع ما ينقله بمعالم شخصيته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

مصادر البحث ومراجعه

(1)

المطبوعة

(أ)

1. الإبانة عن معاني القراءات ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) . تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، 1960 م .
2. أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية ، للدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1988 م.
3. أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة ، للدكتور احمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، 1384 هـ - 1964 م .
4. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للشيخ احمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء (ت 1117 هـ) ، تصحيح الشيخ علي محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة بيروت ، لبنان (د . ت) .
5. الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911 هـ) ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، 1370 هـ - 1951 م .
6. اثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية ، للدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، مطبعة الخلود ، بغداد ، ط ، 1406 هـ - 1986 م.
7. اثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، دار الكتب الثقافية الكويت، ط 1 ، 1978 م .

8. أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي (ت 368 ه) تحقيق محمد طه ومحمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، 1374 ه - 1955 م .

9. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف النحوي الأندلسي (ت 745 ه) ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النمَّاس ، ج 1 مطبعة النسر الذهبي ، ج 2 ، ج 3 مطبعة المدني ، القاهرة ط1 ، 1984 – 1989 م .

10. ارتقاء السيادة في علم اصول النحو ، للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري (ت 1096 ه) ، تقديم وتحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، نشر دار الانبار للطباعة والنشر طبع مطبعة النواعير ، العراق ، الرمادي ، ط1 ، 1411 ه - 1990 م .

11. أساس البلاغة ، للزمخشري ، دار صادر ، بيروت ، 1385 ه - 1965 م .

12. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، للدكتور قيس اسماعيل الأوسي ، بيت الحكمة ، بغداد، 1988 م .

13. أسرار العربية ، لأبي البركات كمال الدين الأنباري (ت 577 ه)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1418 ه - 1997 م .

14. الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911 ه) ، تحقيق عبد الرؤوف سعد ، دار المعارف ، مصر ، 1395هـ- 1975 م .

15. الاصمعيات ، لعبد الملك بن قريب الاصمعي (ت 216 ه) ، تحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط 2 ، 1964 م .

16. الأصول ، للدكتور تمام حسان ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1988م .

17. أصول التفكير النحوي ، للدكتور علي ابو المكارم ، دار القلم ، بيروت ، 1973 .

18. أصول الفقه ، للشيخ محمد الخضري بك ، المطبعة الرحمانية ، مصر، 1352 ه - 1933 م .

19. الأصول في النحو ،لأبي بكر محمد بن سهل البغدادي (ت 316 هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، 1393هـ - 1973 م .

20. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ،لأبي عبد الله الحسين بن احمد المعروف بابن خالويه (ت 370 ه) ، دار الكتب المصرية للطباعة ، القاهرة ، 1964 م .

21. إعراب القرآن ، لأبي جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت338 ه) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ط2 ، 1405 ه - 1985 م .

22. الاعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1979 م .

23. الإغراب في جدل الإعراب ،لأبي البركات كمال الدين بن محمد الانباري (ت 577 ه) ، تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط 2 ، 1391 ه - 1971 م .

24. الاقتراح في علم اصول النحو ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 ه) ، قدم له وضبطه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه الدكتور

احمد سليم الحمصي والدكتور محمد احمد قاسم ، طرابلس ط 1 1988م.

25. الأمالي الشجرية ، لابن الشجري ، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي (ت 542 ه) ، دار المعرفة ، بيروت ، (د.ت) .

26. أمالي القالي ،لأبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي (ت 356 ه) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (د . ت) .

27. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646 ه) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية للطباعة القاهرة ، ط 1 ، 1374 ه - 1955 م .

28. الانتصاف ، للشيخ احمد بن المنير الاسكندري (ت 683 ه) ، مطبوع على هامش الكشّاف ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1366 هـ- 1947 م .

29. الأنساب ،لأبي منصور السمعاني (ت 562 ه) ، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي ، مركز الخدمات والابحاث الثقافية ، دار الجنان ، ط 1 ، 1989 م .

30. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،لأبيالبركات كمال الدين بن محمد الأنباري (ت 577 ه) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة دار الفكر (د . ت) .

31. أوضح المسالك الى الفية بن مالك ،لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري (ت 761 ه) ، تعليق عبد المتعال الصعيدي ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، لبنان 1982 م .

32. الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي (ت 337 ه) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط 2 ، 1393 ه - 1973 م .

(ب)

33. البحر المحيط ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي النَّحْويّ الاندلسيّ (ت 745 ه) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1411 ه - 1990 م .

34. البداية والنهاية ، لأبي الفداء بن كثير الدمشقي (ت 774 ه) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1398 ه - 1978 م .

35. البدل في (الجملة العربية – القرآن الكريم) ، للدكتور حسين محمد محمد حسن ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ط 1 ، 1989 م .

36. البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794 ه) ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العربية ، مصر ، 1957 م .

37. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 ه) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (د.ت) .

38. البهجة المرضية في شرح الألفية ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 ه) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي . بهامش شرح ابن عقيل . 1344 ه .

39. البيان في غريب إعراب القرآن ،لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري (ت 577 ه) ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ومراجعة

مصطفى السقا ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1389 ه - 1969 م .

(ت)

40. تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، نقله الى العربية الدكتور عبد الحليم النجار ، دار المعارف، مصر ، 1961 م .

41. تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى نهاية (463 ه) ،لأبي بكر أحمد بن الخطيب البغدادي (ت 463 ه) دار الفكر ، بيروت (د . ت) .

42. تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، للدكتور علي أبو المكارم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 1 ، 1391 هـ - 1971 م .

43. تاويل مشكل القرآن ،لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، شرحه ونشره السيد احمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، ط2 ، 1393 ه - 1973 م .

44. تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني (ت 1205 ه) ، تحقيق مجموعة من الباحثين المعاصرين ، طبعة الكويت .

45. التبيان في اعراب القرآن ،لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616 ه) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، 1976 م .

46. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ،لأبي محمد عبد الله بن هشام الانصاري (ت 761 ه) ، تحقيق وتعليق الدكتور عباس مصطفى الصالحي ، المكتبة العربية بيروت ، ط 1 ، 1986 م .

47. التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672 ه) ، حققه وقدم له محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، مصر ، 1967 م .

48. التعريفات ،لأبي الحسن علي بن محمد علي الحسيني الجرجاني (ت816 ه) ، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1421 ه - 2000 م .

49. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للفخر الرازي (ت 606 ه) ، المطبعة العامرة الشرقية ، ط 1 ، 1324 ه .

50. التفسير والمفسرون ، للدكتور محمد حسين الذهبي ، دار القلم ، بيروت ، ط 1 ، (د . ت) .

51. تهذيب اللغة ،لأبي منصور الازهري (ت 370 ه) ، تحقيق عبد السلام هارون ، راجعه محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، 1384 ه - 1964 م .

52. التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444 ه) ، تحقيق اوتوبرتزل ، مصورة عن طبعة (استانبول 1930) في مكتبة المثنى ، بغداد .

(ج)

53. جامع البيان عن تأويل آي القرآن ،لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310 ه) ، دار الفكر بيروت ، 1408 ه - 1988 م .

54. الجامع لاحكام القرآن ،لأبي عبد الله محمد بن احمد القرطبي (ت671 ه) ، تصحيح احمد عبد العليم البردوني ، دار الكتاب العربي ، ط 3 ، 1387 ه - 1967 م .

55. الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزَّجَّاجي ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 3 ، 1980 م .

56. جمهرة اللغة ،لأبي بكر محمد بن الحسن الازدي المعروف بابن دريد (ت 321 ه) ، دار صادر ، بيروت ط 1 ، 1971 .

57. الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه والاستاذ محمد نديم فاضل، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ط 2 ، 1983 م .

(ح)

58. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، لمحمد بن مصطفى الدمياطي المعروف بالخضري (ت 1287 ه) ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، 1953 م .

59. حاشية الصبان على شرح الاشموني ، لاحمد بن محمد بن علي المعروف بالصبان (ت 1206 ه) ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، مصر (د . ت) .

60. حاشية محمد الامير على مغني اللبيب ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، مصر (د . ت) .

61. حاشية المرزوقي على تفسير الكشّاف ، للشيخ محمد عليان المرزوقي ، مطبوع بهامش الكشّاف ، دار الكتاب العربي ، 1366 ه - 1947 م.

62. الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي النحوي (ت 377 ه)، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي، الهيأة المصرية العامة للكتاب 1983م.

63. الحجة في القراءات السبع ، لأبي عبد الله الحسين بن احمد المعروف بابن خالويه (ت 370 ه) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، 1971 م .

64. الحدود في النحو ، لعلي بن عيسى بن عبد الله الرمّاني (ت 384هـ)، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، 1984 م .

65. الحديث النبوي الشريف واثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، للدكتور محمد ضاري حمادي ، مؤسسة المطبوعات العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1982 م .

(خ)

66. خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ، للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093 ه) ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، 1977 م.

67. الخصائص ،لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت 392 ه) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990 م .

(د)

68. الدراسات اللغوية عند العرب ، للدكتور محمد حسين آل ياسين ، مكتبة الحياة ، بيروت ، 1980 م .

69. الدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشريّ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1971 م .

70. الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لاحمد بن الامين الشنقيطي (ت1331 هـ) ، مطبعة كردستان العلمية ، ط 1 ، 1328 ه .

71. ديوان الاعشى ، تحقيق الدكتور محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1974 م.

72. ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، مصر ، مصر ، ط 1 ، 1964 م .

73. ديوان بشر بن أبي خازم الاسدي ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق ، 1960 م .

74. ديوان جرير ، دار صادر ، بيروت ، 1964 م .

75. ديوان حاتم الطائي ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط 1 ، 1984 م .

76. ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين ، مراجعة حسن كامل الصيرفي ، طبع الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1394 ه - 1974 م .

77. ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت ، 1960 م .

78. ديوان زيد الخير ، جمع وتحقيق الدكتور نوري القيسي ، مطبعة النعمان بالنجف ، 1971 م .

79. ديوان عامر بن الحارث الملقب بـ (جران العود) ، دار الكتب المصرية ، 1931 م .

80. ديوان الفرزدق ، عني بجمعه عبد الله الصاوي ، دار صادر ، 1966م .

81. ديوان الهذليين ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر ، دار الكتب المصرية ، 1950 م .

(ر)

82. الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي (ت 592 ه)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف ، ط 3 ، 1988 م .

83. الرواية والاستشهاد باللغة – للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1976 م .

84. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين الآلوسي (ت 1270 ﻫ)، دار الفكر ، بيروت ، 1978 م .

(ز)

85. زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597 ﻫ) 1384 ﻫ - 1964 م .

86. الزَّمخشريّ، للدكتور احمد محمد الحوفي ، دار الفكر العربي ، ط 1 ، 1966 م .

87. الزَّمخشريّ لغويًا ومفسِّرًا ، لمرتضى آية الله زاده الشيرازي ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة 1977 م .

(س)

88. السبعة في القراءات ، لأبي بكر احمد بن موسى المعروف بابن مجاهد (ت 324 ﻫ) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، 1972 م .

(ش)

89. شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحيّ بن احمد المعروف بابن العماد الحنبلي (ت 1089 ﻫ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2 ، 1979 م .

90. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 ﻫ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 3 ، 1955 م .

91. شرح ابيات المغني ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح واحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث ، دمشق ، 1971 م .

92. شرح الاشموني على الفية ابن مالك ، لنور الدين علي بن محمد (ت929 هـ) ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي (د .ت).

93. شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الازهري (ت 905 ه)، دار احياء الكتب العربية (د.ت).

94. شرح ديوان جرير ، شرح محمد اسماعيل الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة 1353 ه .

95. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت 41 ه) ، شرحه ابراهيم جزيني ، بغداد مكتبة النهضة (د . ت) .

96. شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686 ه) ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د . ت) .

97. شرح الشواهد للعيني ، لأبي محمد محمود بن احمد المعروف بالعيني (ت 855 ه) ، مطبوع بهامش شرح الاشموني ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي (د .ت) .

98. شرح شواهد المغني ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، 1966 م .

99. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ،لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بـ (ابن مالك)(ت 672 ه) ، تحقيق الدكتور عدنان الدوري ، طبعة وزارة الاوقاف ، بغداد ، 1977 م .

100. شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري (ت 761 ه) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط 1 ، 1383 ه - 1963 م .

101. شرح الكافية الشافية ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بـ(ابن مالك) (ت 672 هـ) ، تحقيق الدكتور عبد المنعم احمد هريدي ، دار المامون للتراث ، الرياض ، ط 1 ، 1982 م .

102. شرح المعلقات السبع ، لأبي عبد الله الحسين بن احمد الزوزني (ت646 هـ) ، مكتبة النهضة ، بغداد .

103. شرح المفصَّل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643 هـ) ، عالم الكتب ، بيروت (د . ت) .

104. شرح الملوكي في التصريف ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643 هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، حلب ، ط 1، 1393 هـ - 1973 م .

105. الشواهد والاستشهاد في النحو ، لعبد الجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء بغداد ، ط 1 ، 1976 م.

(ص)

106. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسين احمد بن فارس ، (ت 395 هـ) ، تحقيق مصطفى الشويمي ، بيروت ، 1963 م .

107. صحيح البخاري (جامع الصحيح) لأبي عبد الله محمد بن أبي الحسن البخاري (ت 256) ، تقديم احمد محمد شاكر ، دار احياء التراث العربي ، بيروت (د . ت) .

108. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ،لأبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (ت 400 هـ) ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي ، مصر ، 1976 م .

109. صحيح مسلم ، لأبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القشيري النيسابوري (ت 261 ه) ، ضبط طبعه وحقق نصوصه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ط 1 ، 1955م.

(ط)

110. طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي (ت 231 ه) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني القاهرة ، 1393 ه - 1974م.

111. طبقات القرَّاء (غاية النهاية في طبقات القرَّاء) ، لشمس الدين محمد بن محمد الدمشقي المعروف بـ(ابن الجَزَري ت 833 ه) ، عنيَ بنشره برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2 ، 1400هـ - 1980 م .

112. طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت379 ه) ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، مصر ، 1954 م .

(ع)

113. العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والاساليب ، ليوهان فك ، ترجمة وتحقيق الدكتور عبد الحليم النجار ، دار الكتاب العربي ، 1370 ه - 1951 م .

114. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لأبي علي الحسن بن رشيق الازدي القيرواني(ت 456 ه) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ط 4 ، 1972 م .

115. العنوان في القراءات السبع ، لأبي طاهر اسماعيل بن خلف المقرئ الانصاري الاندلسي(ت 455 ه) ، تحقيق : الدكتور زهير زاهد ،

الدكتور خليل العطية ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 1 ، 1405 هـ - 1985 م .

116. العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور مهدي المخزومي ، وزارة الثقافة والاعلام ، 1980- 1984 م .

(ف)

117. الفهرست ، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بابن النديم (ت 385 هـ) ، تحقيق رضا تجدد ، طهران ، 1971 م .

118. في أصول النحو ، لسعيد الافغاني ، مطبعة دمشق ، ط3 ، 1964 م.

(ق)

119. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور عبد الصبور شاهين، دار العلم، القاهرة، 1966 م

120. القرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية، للدكتورعبد العال سالم مكرم، دار المعارف، مصر، 1968 م .

121. القول الفصل في حقيقة (أل) ، للدكتور سعدون أحمد علي ، دار الأرقم الحلة ط1 2009 .

122. القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، لمحمد عاشور السويّح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا ، ط 1 ، 1986 م .

(ك)

123. الكافي الشافي في تخريج احاديث الكشّاف ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852 ه) ، مطبوع بهامش الكشّاف ، دار الكتاب العربي، 1366 ه - 1947 م .

124. الكامل في اللغة والادب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت285ه) ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، 1405 ه - 1985 م .

125. الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت180 ه) ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، ط 3 ، 983 م.

126. الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ(ت 538 ه) ، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، 1366 ه - 1947 م .

127. الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، طبعة دار المعرفة ، بيروت ، لبنان (د . ت) .

128. الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط 2 ، 1421 ه - 2001 م .

129. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، (ت 437 ه) ، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1394 ه - 1974م.

130. كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ)، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي ، مطبعة الارشاد، بغداد ، 1404 ه - 1984 م .

131. الكوكب الدرّي في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، لجمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي (ت772 ه) ،تحقيق الدكتور عبد الرزاق السعدي ، دار عمان للنشر ، ط 1 ، 1985 م .

(ل)

132. اللامات ،لأبي لقاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزَّجَّاجي (ت 337هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ، 1389 ه - 1969 م .

133. اللباب في تهذيب الانساب ، لعز الدين بن الاثير الجزري (ت630هـ)، مصر ، القاهرة ،1357 ه .

134. لسان العرب ، لجمال الدين محمد بن مكرم المعروف بـ (ابن منظور) (ت 711 ه) ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، 1968 م .

135. لُمَع الادلّة في اصول النحو ،لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الانباري (ت 577 ه) ، تحقيق سعيد الافغاني ، دار الفكر ، بيروت ، 1391 ه - 1971 م .

(م)

136. ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي اسحاق ابراهيم بن محمد بن السري المعروف بالزَّجَّاج (ت 311 ه) ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مطابع الاهرام ، القاهرة ، 1391 ه - 1971 م .

137. المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية ، للدكتور مصطفى جواد ، بغداد ، ط 2 ، 1965 م .

138. مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت 210 ه) ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 2 ، 1401هـ - 1981 م .

139. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق على النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، لجنة احياء التراث الاسلامي ، القاهرة ، 1368 ه .

140. المختصر (مختصر في شواذ القراءات) ، لأبي عبد الله الحسين بن احمد المعروف بـ(ابن خالويه) (ت 370 ه) ، عني بنشره : ج برجستراسر ، دار الهجرة .

141. المخصَّص ، لأبي الحسن علي بن اسماعيل المعروف بـ (ابن سيدة) (ت 458 ه) ، دار الفكر ، بيروت ، 1398 ه - 1978 م .

142. المدارس النّحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 5 ، 1983 م .

143. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط 2 ، 1958 م.

144. المذكر والمؤنث ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت 207 ه) ، منشور ضمن مجموعة لغوية ، تحقيق مصطفى السقا ، المطبعة العلمية ، حلب ، 1345 ه .

145. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يغبر من حوادث الازمان ، لأبي محمد عبد الله بن اسعد اليافعي (ت 768 ه) ، منشورات مؤسسة الاعلمي ، بيروت ، لبنان (د. ت) .

146. مراتب النحويين واللغويين ، لأبي الطيب علي بن عبد الواحد اللغوي (ت 351 ه) ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ، 1955 م .

147. المزهر في علوم اللغة وانواعها ، لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 ه)، تحقيق محمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد ابو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العربية، ط 1 ، (د . ت) .

148. المسائل العسكرية ، لأبي علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت 377 ه) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر احمد محمد احمد ، مطبعة المدني ، 1403 ه - 1982 م .

149. مشاهد الانصاف على شواهد الكشّاف ، للشيخ محمد عليان المرزوقي، مطبوع بهامش الكشّاف ، دار الكتاب العربي ، 1366 ه - 1947 م.

150. مشكل اعراب القرآن ،لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الكتور حاتم صالح الضامن ، مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد ، 1395هـ - 1975 م .

151. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري ، لعوض حمد القوزي ، جامعة الرياض ، ط 1 ، 1401 ه - 1981 م .

152. معالم التنزيل في التفسير ، للحسين بن مسعود بن محمد البغوي (ت 516 ه) ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر (د . ت) .

153. معاني الحروف ، لعلي بن عيسى الرمّاني (ت 384 ه) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، مطبعة دار نهضة مصر ، القاهرة ، 1973 .

154. معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الملقب بـ (الأخفش الأوسط ت 215 ه) ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الكويت ، ط 2 ، 1401هـ - 1981م .

155. معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207 ه) ، ج 1 ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، ج 2، تحقيق محمد علي النجار ، ج 3 ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي وعلي النجدي ناصف ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 3 ، 1403 ه - 1983 م .

156. معاني القرآن واعرابه ، لأبي اسحاق ابراهيم بن السري المعروف بـ (الزّجّاج) (ت 311 ه) ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 1 ، 1408 ه - 1988 م .

157. معاني النحو ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل، 1989 م .

158. المعتزلة ومشكلة الحرية الانسانية ، للدكتور محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط 2 ، 1980 م .

159. معجم الادباء ، ارشاد الاريب الى معرفة الاديب ، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626 ه) ، مطبوعات دار المامون ، 1936 م – 1938 م .

160. معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون ، مطبعة الخانجي ، مصر، ط 1 ، 1972 م .

161. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ، إعداد الدكتور عبد العال سالم مكرم ، والدكتور احمد مختار عمر ، ط 1 ، 1982 م .

162. المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم ،وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت ، لبنان ، د.ت .

163. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761 ﻫ) ، طبعة عيسى البابي الحلبي (د. ت) .

164. مفاتيح العلوم ، للشيخ أبي عبد الله الخوارزمي (ت 387 ﻫ) ، مطبعة الشرق ، مصر .

165. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لطاش كبري زاده (ت 985ﻫ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1405 ﻫ - 1985م .

166. المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريّ (ت538 ﻫ) ، تحقيق محمد بدر الدين النعساني ، دار الجيل ، بيروت ، ط2، 1323 ﻫ .

167. المفضليات ، للمفضل الضبي (ت 168ﻫ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، 1964م .

168. مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت 395 ﻫ) ، تحقيق عبد السلام هارون مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط1 ، 1377ﻫ .

169. المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285 ﻫ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د. ت) .

170. المقرب ، لعلي بن مؤمن الاشبيلي المعروف بـ (ابن عصفور) (ت669 ه) ، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1971م .

171. الملل والنحل ، لأبي الفتح محمد الشهرستاني (ت 548 ه) ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، ط2، 1975 م .

172. المنتظم من تاريخ الملوك والأمم ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597 ه) ، الدار الوطنية بغداد ، 1990م .

173. المنخول من تعليقات الأصول ، لأبي حامد الغزالي (ت 505 ه) ، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، بيروت ، (د. ت) .

174. منهج الزَّمخشريّ في تفسير القرآن وبيان إعجازه ، لمصطفى الصاوي الجويني ، دار المعارف ، مصر (د . ت) .

175. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، للدكتورة خديجة الحديثي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1981م

(ن)

176. النحو الوافي ، لعباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، 1961 م .

177. نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ط2 ، 1970 م.

178. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي ، مطبعة وادي الملوك ، القاهرة ، ط4 ، 1945م.

179. النشر في القراءات العشر ، لمحمد بن محمد بن الجَزَريّ (ت833هـ)، صححه وراجعه علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

180. نظرية النحو القرآني ، للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، ط1 ، 1405هـ .

181. النهر الماد من البحر ، لأبي حيان النحوي الأندلسي (ت745 ه) ، مطبوع بهامش البحر المحيط له ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط2 ، 1411 ه - 1990م .

(هـ)

182. هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، المطبعة البهية استانبول، ط1، 1951 م.

183. همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911 ه) ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط1 ، 1327 ه .

(و)

184. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد المعروف بـ(ابن خلكان) (ت 681 ه) ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، طبعة دار الثقافة ، بيروت ، (د.ت).

(2)

الرسائل الجامعية المخطوطة

185. تعدد الأوجه الإعرابية في إعراب القرآن الكريم ، محمد سامي أحمد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1413هـ - 1992م.

186. الدراسات النحوية في الكشاف ، أحمد جمعة الهيتي ، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1415هـ - 1994م .

187. الدراسات النحوية في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، محمود عبد اللطيف فواز الهيتي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الأنبار ، 1421هـ - 2000م .

188. الزجاج حياته وآثاره ومذهبه في النحو ، الدكتور محمد صالح التكريتي ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى جامعة بغداد ، 1386هـ - 1967م .

189. الشاهد القرآني بين كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء ، نايف شلال كاظم المخزومي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1421هـ - 2000م .

190. الشواهد القرآنية في النحو عند ابن هشام الأنصاري ، الدكتور محمد سامي أحمد ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1419هـ - 1998م .

191. الشواهد القرآنية في النحو عند المبرد ، علي محمد يوسف المعموري ، رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1409هـ- 1988م .

192. الظواهر اللغوية في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، وفاء عباس فياض الدليمي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1416هـ - 1995م .

193. القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية حتى نهاية القرن السابع الهجري ، الدكتور عبد الرحمن مطلك وادي الجبوري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، بغداد ، 1410هـ - 1990م .

194. قراءة حمزة بن حبيب الزيات ، دراسة نحوية وصرفية ، الدكتور حمودي زين الدين المشهداني ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1416هـ - 1995م .

195. قراءة الكسائي ، دراسة لغوية ونحوية ، الدكتور محمد عادل أحمد شوك ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 1412 ه - 1994م .

196. قراءة عبد الله بن مسعود ، جمع وتحقيق ودراسة ، عبد الله حسن أحمد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل 1987م .

197. قراءة يحيى بن المبارك اليزيدي ، دراسة نحوية وصرفية ، خليل محمد سعيد الهيتي، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الأنبار ، 1420 هـ - 1999م .

198. المصطلح النحوي عند الفراء في معاني القرآن ، حسن أسعد محمد ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1412 ه - 1991م .

(3)

الدوريات

1- أسلوب الاستفهام في معاني القرآن للفرَّاء ، بحث للدكتور قيس إسماعيل الأوسي ، منشور في مجلة الأستاذ ، العدد 25 لعام 2001 م ، بغداد .

2- بين الفرّاء والزّجّاج في معاني القرآن ، بحث للدكتور محمد صالح التكريتي ، منشور في مجلة الأستاذ ، العدد 5 لعام 1990 م ، بغداد .

3- الزّجّاج النحوي في تخليط المؤرخين ، بحث للدكتور محمد صالح التكريتي ، منشور في مجلة آداب المستنصرية ، العدد 9 ، 1404 ه - 1984 م ، بغداد .

4- في الحديث الشريف والنحو ، بحث للدكتور خليل بنيان الحسون ، منشور في مجلة الأستاذ ، العدد 2 ، 1978- 1979 م ، بغداد .

5- المعاني المجازية التي خرج إليها أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم ، بحث للدكتور قيس إسماعيل الأوسي ، منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزءان الثالث والرابع – المجلد الأربعون ، 1410 هـ - 1989 م .

Quranit Grammar among Al-Farra, Al-Zajjaj, and Al-Zamakhshary.

This thesis observed the grammatical effect of (Al-Quran meanings) book of Abi-Zakariyya yahia bin Ziyad Al-Farra (Birth. 207 A.H.), and (Al- Quran meanings and its analyses) book of Abi- Ishaq Ibrahim bin Al-Srai Al-Zajjaj (Birth 311 A.H.), and in (Al-Khashshaf an Haqaaiq Ghawamid al-Tanzil wa Uun al-Aqawil fi Wujuh al-Tawil) of Abi-Al-Kasim Mhmud Bin Omar Al-Zamakhshary (Birth 538 A.H.).

This grammatical trace included four sections preceded by an introduction and followed it a conclusion. Introduction included the definition of three books and their authors. And the first section included the study of Al-Farra meanings and Al-Zajjaj meanings books in Al-Zamakhshary grammatical method. The second section included the study of these two books in the grammatical parts in Al-Kashshaf. The third section included the study of these two books in the grammatical witnesses in Al-Kashshaf. While the fourth section included the study of these two books of the grammatical lesson in Al-Zamakhshary in the Revealing. The conclusion is talking about what is important that the thesis research, such as: The research followed the situation which Al-Zamakhshary transports from Al-Farra to Al-Zajjaj in which he found (1066) situations.

Al-Zamakhshary followed the direct and indirect methods of transporting, and he transported to Al-Farra or Al-Zajjaj frankly or unfrankly, and the situation number that Al-Zamakhshary frankly talking

in the name of Al-Farra and Al-Zajjaj is (63) situation. Al-Zamakhshary is effected by Al-Farra and Al-Zajjaj and his effect concluded the grammatical term, grammatical evidences, discussed problems. The Qur'anic examples, Al-Quran readings, the prophit tradition, and Arabian Poetry and Prose.

And the grammatical Parts that dealt with nouns, verbs and prepositions; the connection between the grammatical rule and the meaning, the connection between the logic and the grammatical rule, distinguishing the methods of linguistic expression in Al-Quran quotation, many analyses aspects, and talking about grammatical subjects with details. the researcher showed that Al-Zamakhshary had an opinion, so he turned from Al-Farra and Al-Zajjaj in which he changed the texts that did not similar with Al-Mu'tazila believes.

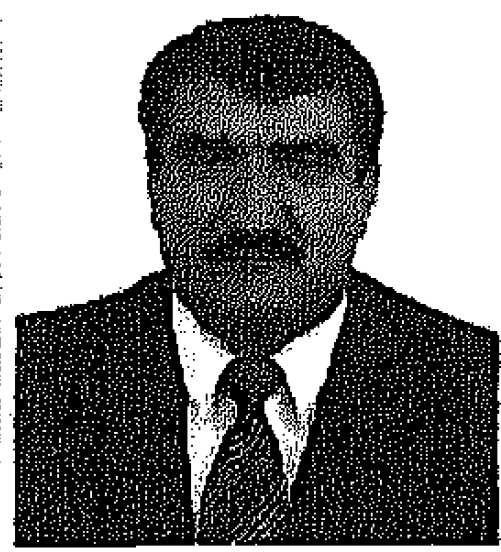
The Researcher

Dr. Sadoon Ahmed Ali

هذا الكتاب:

ثمرة عمل دؤوب بذله المؤلف في دراسة ما تأثره الزمخشريّ من النحو القرآنيّ عن معاني القرآن للفرّاء ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج، يسلط الضوء فيه على أثر التوجيه النحوي (الكوفي والبصري) في تبيين دلالة الآيات القرآنية واستنباط الأحكام الشرعية منها عند الزمخشري في الكشّاف بدراسة وصفية موازنة تكشف عن أثر السلف في الخلف.

المؤلّف:



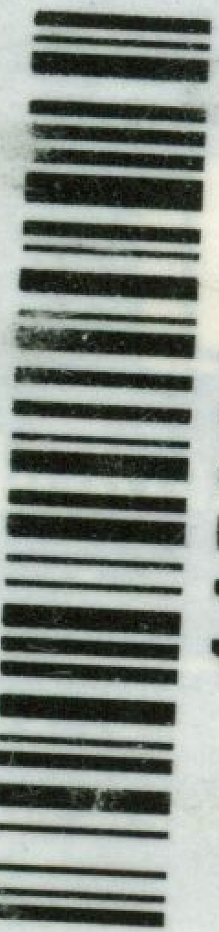
د. سعدون بن أحمد بن علي الرّبَعِيّ.

- باحث وأكاديمي عراقي.
- بكالوريوس آداب في اللغة العربية – كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد – 1997.
- ماجستير في اللغة العربية – اللغة – كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد – 1999.
- دكتوراه فلسفة في اللغة العربية – اللغة – كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد – 2002.
- أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية – جامعة بابل منذ 2006/1/4.
- أشرف على العديد من أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير.
- أستاذ النحو العربي والكتاب اللغوي القديم في الدراسة الأولية.
- أستاذ المعجم العربي واللسانيات والدراسات النحوية في الدراسات العلى.
- له أكثر من أحد عشر بحثا منشورا في المجلات العلمية المحكمة في العراق.
- صدر له: القول الفصل في حقيقة (أل)، عن دار الأرقم في الحلة 2009.

النحو القرآني

بين الفرَّاء والزَّجاج والزَّمخشريّ

دراسة وصفية موازنة لقضية الأثر والتأثر



مؤسسة دار ...
طبع . ن...
العراق - بابل 129...
...@yahoo.com



المملكة الأردنية الهاشمية
عمان - الاردن - العبدلي - شارع الملك حسين
قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118
هاتف: 4616436 6 962+ فاكس: 4616435 6 962+
ص. ب.: 926414 عمان 11190 الأردن
E-Mail: GM@REDWANPUBLISHERS.COM
GM.REDWAN@YAHOO.COM
WWW.REDWANPUBLISHERS.COM

